الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير
2021

حظـر

يجب مراعاة ما يلي:

لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل

يوم الخميس، 10 آذار/مارس 2022، الساعة 11:00 (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيـه

الأمم المتحدة

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام 2020

يُستكمَل تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021 (E/INCB/2021/1) بالتقارير التالية:

Narcotic Drugs: Estimated World Requirements for 2022—Statistics for 2020 (E/INCB/2021/2)

Psychotropic Substances: Statistics for 2020—Assessments of Annual Medical and Scientific Requirements for Substances in Schedules II, III and IV of the Convention on Psychotropic Substances of 1971 (E/INCB/2021/3)

السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2021/4)

وترد القوائم المحدَّثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة، في آخر طبعات المرفقات الملحقة بالاستمارات الإحصائية ("القائمة الصفراء" و"القائمة الخضراء" و"القائمة الحمراء") التي تصدرها الهيئة أيضاً.

الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre
Room E-1339
P.O. Box 500
1400 Vienna
Austria

وإضافةً إلى ذلك، يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائط التالية:

الهاتف: (+43-1) 26060
الفاكس: (+43-1) 26060-5867 أو 26060-5868
البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org

ونصُّ هذا التقرير متاح أيضاً في موقع الهيئة على الإنترنت (www.incb.org).

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
لعام 2021

الأمم المتحدة
فيينا، 2022

E/INCB/2021/1

منشورات الأمم المتحدة
eISBN: 978-92-1-000126-7
ISSN: 0257-375x
Online ISSN: 2412-0847

© الأمم المتحدة: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، كانون الثاني/يناير 2022. جميع الحقوق محفوظة، في العالم أجمع.
هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

تصدير

طغت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على عام 2021، ولا يزال أثرها الخطير ظاهراً في المجتمع العالمي، حيث تسبب معاناة هائلة للأفراد، وتلقي عبئا كبيرا على نظم الخدمات الصحية وتبطئ التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتأثر بها أيضاً نظام التجارة الدولية بالمواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية والصناعية، وامتُحنت قدرته على العمل نتيجة للجائحة ولتدابير مكافحة انتشار الفيروس. وواصلت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) عملها مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وتركز الهيئة على جميع مجالات العمل التي يمكنها أن تسهم في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 3، المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف 16، المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

وتؤدي التدفقات المالية غير المشروعة إلى ضياع الموارد العامة المخصصة للتنمية والأمن. ويركز الفصل المواضيعي من هذا التقرير السنوي على التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها في التنمية والأمن. وقد ازداد تفاقم هذه الظاهرة بازدياد العولمة من حيث حركة رأس المال والابتكارات المالية والتكنولوجيا الجديدة. وتنشأ التدفقات المالية غير المشروعة عن الاتجار بالمخدرات، ولكنها تدعم استمراره أيضا. ولذلك، من الأهمية بمكان التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة كجزء من جهد متوازن وقائم على الأدلة في التصدي للاتجار بالمخدرات.

وعقدت الهيئة مشاورات بشأن الفصل المواضيعي مع ممثلين عن المجتمع المدني خلال دورتها الـ131، التي عُقدت في أيار/مايو 2021. وتُبحث في الفصل المواضيعي مسألة التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات من خلال عدد من دراسات الحالة، ويُبحث تأثير هذه التدفقات المالية على التنمية والأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويقدم الفصل لمحة عامة عن الاستجابات الوطنية الرامية إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، ويعرض الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد، فضلا عن صكوك الأمم المتحدة الرئيسية التي تحدد الالتزامات القانونية المترتبة على الدول في التصدي للمشكلة. ومع التوسع السريع للخدمات المالية الجديدة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، ازداد خطر التدفقات المالية غير المشروعة على نحو شديد التسارع. وجاء رد الهيئة على هذا التحدي عن طريق الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة التابع للهيئة (برنامج "غريدس"). وأُنشئت آليات بين الحكومات وشركائها من القطاع الخاص في مجال الخدمات المالية من أجل كشف التدفقات المالية غير المشروعة ومنع توليدها عن طريق صنع المواد الخطرة والاتجار بها، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية، والمؤثرات العقلية الجديدة والسلائف ذات الصلة بها.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يواجه التحدي مباشرة باتخاذ إجراءات بروح من المسؤولية المشتركة لمنع التدفقات المالية غير المشروعة وكشفها ومصادرتها ومنعها. ويتضمن هذا التقرير توصيات في هذا الصدد لكي تنظر فيها الحكومات. وبتنفيذ هذه التوصيات، يمكن إعادة استثمار العائدات الناتجة من استرداد الموجودات ومصادرة الممتلكات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات في الجهود الجارية للتصدي للأضرار التي تلحق بالمجتمع من الاتجار بالمخدرات. وتبرز الحاجة إلى توسيع نطاق وجودة خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل فيما يتعلق بالمخدرات، لأن هذه العائدات المستردة يمكن استغلالها مجدداً في النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى الوقاية من تعاطي المخدرات وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يتعاطونها.

ويتضمن الفصل الثاني من هذا التقرير استعراضا لسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات والمعاهدات الثلاث لمراقبة المخدرات وتنفيذها. ويبرز الفصل تعاون الهيئة مع الدول الأعضاء ومدى توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية. وتبيَّن أوجه التفاوت بين البلدان في توافر الأدوية التي تحتوي على العقاقير المخدرة، وتُلاحظ الحاجة الملحة إلى زيادة توافر المسكنات الأفيونية في البلدان التي تبلّغ عن مستويات استهلاك غير كافية. وتدعو الهيئة إلى وضع سياسات عامة مستنيرة ومحددة الهدف بدعم من المجتمع المدني وصناعة المستحضرات الصيدلانية والمجتمع الدولي.

ويعمل مشروع الهيئة للتعلم على بناء قدرات السلطات الوطنية المختصة على تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض مشروعة، مع منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. ونشجع الحكومات على المشاركة في أنشطة مشروع الهيئة للتعلم وتقديم الدعم لها. ونشجع الحكومات أيضا على استخدام النظام الدولي

لأذون الاستيراد والتصدير (نظام I2ES) للاستفادة من أوجه الكفاءة المكتسبة بالتبادل السريع والآمن لأذون الاستيراد والتصدير الإلكترونية.

ويغطي الفصل الثالث القضايا العالمية الهامة والناشئة. وفي أعقاب المشاركة مع الدول الأعضاء والوكالات الإنسانية والمنظمات الدولية المعنية، وبمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني لعام 2021، نشرت الهيئة إرشادات بشأن تيسير توريد المواد الخاضعة للمراقبة في الوقت المناسب أثناء حالات الطوارئ. وأصدرت الهيئة، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بيانا مشتركا بشأن سبل الحصول على الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة أثناء حالات الطوارئ. ونلاحظ زيادة كبيرة في الحاجة إلى خدمات الرعاية الأساسية الجيدة في السياقات الإنسانية التي ترتبط بالجائحة ومع تزايد عدد الكوارث الناجمة عن تغير المناخ والنزاع المسلح. وهناك عدد من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية يتسم بأهمية حاسمة للرعاية الملطفة، ومعالجة الألم، والرعاية الجراحية والتخدير، ولعلاج بعض الحالات العصبية ومشاكل الصحة العقلية، وكذلك لعلاج المرضى الذين يدخلون وحدات العناية المركزة لإصابتهم بكوفيد-19. ولذلك، واستجابة لحالات الطوارئ، نشجع الحكومات على ضمان تمكن التشريعات الوطنية من إتاحة المرونة في استيراد وتصدير المواد الخاضعة للمراقبة أثناء حالات الطوارئ، وفقاً لشروط محددة ومع توفر التدريب الكافي للموظفين المعنيين.

ويتضمن التقرير أيضا بحثاً للاختلافات الهامة بين مصطلحات "الإباحة" و"إلغاء التجريم" و"إلغاء العقاب". وتوفر الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات مرونة للدول في تحديد استجابات للسلوكيات المتعلقة بالمخدرات، مع مراعاة خطورة السلوك والظروف الفردية، بوسائل منها توفير بدائل للإدانة والعقاب، مثل العلاج وإعادة التأهيل. ولكن الهيئة تلاحظ أنه ينبغي تمييز "إلغاء التجريم" عن "إلغاء العقاب"، وأن هذين المصطلحين لا ينبغي أن يستخدما تبادلياً مع مصطلح "الإباحة"، الذي كثيراً ما يرتبط بتنظيم وتسويق المواد الخاضعة للمراقبة الدولية لأغراض غير طبية وغير علمية، مما يمثل انتهاكاً للاتفاقيات. وتشمل العناصر الرئيسية لسياسة متوازنة للمخدرات مراعاة أهمية مبدأ التناسب واحترام حقوق الإنسان.

ومن المسائل الأخرى التي تتسم بأهمية كبيرة، تزايد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تشجيع استعمال العقاقير لأغراض غير طبية، ولا سيما بين الشباب. ويسلط التقرير الضوء على فرص الاستفادة من انتشار وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع السلوك الصحي بين الشباب، ويُلاحَظ أنه ينبغي للسلطات الوطنية أن تنظر في استثمار المزيد من الموارد والوقت لكبح الآثار الضارة الناجمة عن بعض الرسائل التي تبثها وسائل التواصل الاجتماعي.

ويتناول التقرير أيضاً صنع وانتشار نظائر الفنتانيل، التي لا تزال تدفع زيادات وفيات الجرعات المفرطة في بعض البلدان، إلى جانب ضرورة أن توجه الحكومات مزيدا من الاهتمام للرصد والفحص فيما يتعلق بهذه المواد. ويعمل برنامج "غريدس" التابع للهيئة ومبادرته المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الحكومات لاجتذاب شركاء من القطاع الخاص من أجل منع استغلال الصناعة المشروعة في الاتجار بالمواد الخطرة. وتشجَّع الحكومات على الرجوع إلى قائمة الهيئة الدولية للمواد المتصلة بالفنتانيل التي ليس لها استخدامات مشروعة وعلى استخدام المنصة الإلكترونية لنظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون من أجل الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بشحنات مشبوهة. ولدى الهيئة أداتان إضافيتان يمكن أن تساعدا الحكومات في منع تسريب السلائف غير المجدولة والاتجار بها، بما في ذلك سلائف الفنتانيل، وهما قائمة المراقبة الخاصة المحدودة ونظام الإخطار بحوادث السلائف.

وقد ظهر استمرار انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروعة كأحدث التحديات، وتدعو الهيئة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيد العالمي لمعالجة هذه المسألة. وترد معلومات مفصلة عن هذا التحدي والحلول الممكنة له في تقريرنا لعام 2021 بشأن السلائف.

ويسرني أن أقدم التقرير السنوي للهيئة لعام 2021. وأحث الحكومات على دراسة وتنفيذ التوصيات التي وردت في الفصل الرابع من التقرير، والتي تهدف إلى تحسين تنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات، بما في ذلك فيما يتعلق بضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض مشروعة. ويجري التأكيد على أهمية قيام سياسة المخدرات على الأدلة واحترامها لحقوق الإنسان، في التصدي للتحديات الناشئة في مجال مكافحة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أنوه بالعمل الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني من أجل تحقيق أهداف المعاهدات، ولا سيما في الميدان، وأتطلع إلى مواصلة التعاون، ولا سيما مع استئناف

البعثات القطرية للهيئة. وتلتزم الهيئة بمواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدات وبالنهوض بأهداف التنمية المستدامة في الوقت الذي يتعافى فيه المجتمع العالمي من أضرار الجائحة.

جاغجيت بافاديا

رئيسة

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

المحتويات

الصفحة

تصدير iii

ملحوظات إيضاحية ix

الفصل

الأول- التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها في التنمية والأمن 1

الثاني- سير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات 15

ألف- تعزيز الاتساق في تطبيق المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات 15

باء- ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية 23

جيم- مدى الامتثال العام للمعاهدات 32

دال- الإجراءات التي اتخذتها الهيئة من أجل ضمان تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات .. 42

الثالث- تحليل الوضع العالمي 51

ألف- القضايا العالمية 51

باء- أفريقيا 62

جيم- القارة الأمريكية 67

أمريكا الوسطى والكاريبي 67

أمريكا الشمالية 72

أمريكا الجنوبية 79

دال- آسيا 88

شرق آسيا وجنوب شرقها 88

جنوب آسيا 95

غرب آسيا 100

هاء- أوروبا 106

واو- أوقيانوسيا 115

الرابع- توصيات إلى الحكومات والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والوطنية المعنية 121

المرفقان-

الأول- المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021 129

الثاني- الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 133

ملحوظات إيضاحية

لم تؤخذ في الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، البيانات الواردة بعد 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

لا تنطوي التسميات المستخدَمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمَّنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ويُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت تُستخدَم رسميًّا عند جمع البيانات ذات الصلة.

وجميع الإشارات الواردة إلى الدولار مقصود بها دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يرد غير ذلك.

واستُخدمت في هذا التقرير المختصرات التالية:

آسيان	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
الإنتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
مادة MDMA	4،3-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين
مشروع "أوبيويدس" (OPIOIDS)	مشروع الشراكات العملياتية للتصدي لتوزيع المؤثرات الأفيونية وبيعها غير المشروعين
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الناتو	منظمة حلف شمال الأطلسي
نظام "I2ES"	النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير
نظام "آيونيكس"	نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع "آيون"
نظام "بن أونلاين"	نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر
نظام "بيكس"	نظام الإخطار بحوادث السلائف
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
يوروبول	وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون
يوروجست	وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية

الفصل الأول-

التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها في التنمية والأمن

مقدمة

1- تهدد التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمن في جميع بلدان العالم. وقد سبق للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) أن درست هذه المسألة من قبل، حيث تضمن تقريرها السنوي لعام 1995 فصلا بعنوان "إعطاء المزيد من الأولوية لمكافحة غسل الأموال". فالاتجار بالمخدرات يمثل أحد أكثر الأنشطة درًّا للربح بالنسبة للجماعات الإجرامية المنظمة. وهو لا يخلف آثارا صحية ضارة على من يتعاطون المخدرات فحسب، بل إنه يغذي أيضا العنف وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والفساد في البلدان حيث يتم زرع المخدرات وإنتاجها وصنعها ونقلها وتوزيعها واستهلاكها. والاتجار بالمخدرات ليس سوى أحد الأنشطة غير المشروعة التي تضلع فيها الجماعات الإجرامية المنظمة. فهي تنشط أيضا في الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأسلحة، والتعدين غير القانوني، وغسل الأموال، والفساد، وكل هذه الأنشطة تكون مصحوبة بمستويات عالية من العنف؛ مما يجعل هذه الجماعات الإجرامية المنظمة تشكل تهديدا خطيرا لأمن المواطنين وازدهارهم في كافة أرجاء العالم. وتمثل التدفقات المالية غير المشروعة التي تسعى الجماعات الإجرامية المنظمة من خلالها إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح شريان الحياة بالنسبة لجميع جوانب الاتجار؛ ولذلك فإن الحد منها أمر أساسي للتصدي للاتجار بالمخدرات عبر العالم. وفي الوقت نفسه، عززت العولمة تنامي حركة رؤوس الأموال والابتكارات المالية والتكنولوجيات الجديدة، مثل دفع الأموال بواسطة الأجهزة المحمولة والعملات الرقمية، مما زاد من خطر التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

2- ووفقاً لتقرير المخدِّرات العالمي 2021، الذي يصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب)، تعاطى نحو 275 مليون شخص المخدرات في عام 2019، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22 في المائة مقارنة بعام 2010، ولوحظ أن تعاطي المخدرات قد زاد بسرعة أكبر في البلدان النامية. وكان القنب أكثر المخدرات استهلاكا، حيث قدِّر عدد متعاطيه على مستوى العالم بنحو 200 مليون شخص في عام 2019. وخلال الفترة 2010-2019، زاد عدد الوفيات الناجمة عن الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية بنسبة 41 في المائة. وفي عام 2020، ارتفعت الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 29,4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق لتصل إلى 93 331 حالة حسب التقديرات، بما في ذلك 69 710 حالات تتعلق بالمؤثرات الأفيونية، وكان الفنتانيل والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية المصنعة بصورة غير مشروعة المحركين الرئيسيين لهذه الزيادة. ويعتمد الاتجار بالمخدرات على الدينامية الموجودة بين العرض والطلب: فمن أجل مكافحة آفة الاتجار، يجب على الدول أن تركز بنفس القدر على خفض العرض والطلب على حد سواء من خلال استراتيجيات وسياسات شاملة تشرك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

3- وتقييد العرض يجعل المخدرات أكثر ندرة وتكلفة وأقل قبولا من الناحية الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب معالجة جميع مراحل الاتجار بالمخدرات (الزراعة والإنتاج والصنع والنقل والتوزيع والبيع وإعادة الإيرادات إلى الوطن). ويجب أن تبذل جهود خفض العرض على المستويات المحلي والوطني والدولي من خلال الاستفادة من القدرات الدبلوماسية والعسكرية والاستخبارية وقدرات إنفاذ القانون في اعتراض شحنات المخدرات واستبانة الشبكات الإجرامية وتقديم المتجرين إلى العدالة. وينبغي اعتماد برامج للتنمية البديلة مثل استبدال محاصيل الزراعة غير المشروعة فيما يتعلق بالمخدرات النباتية. ويجب أن تكون الحلول المتوازنة المتعلقة بالطلب على المخدرات وعرضها مستندة إلى الأدلة والمسؤولية المشتركة، لأنَّ التحديات التي تطرحها

المخدرات غيرالمشروعة تزداد تعقُّداً أكثر فأكثر، كما أنَّ أزمة كوفيد-19 وما يرتبط بها من انكماش اقتصادي يهددان بمفاقمة آثارهما على الفقراء والمهمَّشين والضعفاء أكثر من غيرهم.

4- والفساد، ولا سيما من خلال الرشوة وتحويل الموارد المشروعة، هو في الوقت نفسه عامل تمكيني ونتيجة للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والاقتصاد غير المشروع الأوسع نطاقا. فالجماعات الإجرامية المنظمة تستفيد من الفساد في تعزيز أجنداتها وتحقيقها. والفساد في حد ذاته جريمة ولكنه يؤدي أيضا إلى زعزعة الثقة وإضعاف الحوكمة وإثقال كاهل التنمية الاقتصادية وزيادة مفاقمة عدم المساواة والفقر والفوارق الاجتماعية وأزمة البيئة. ونتيجة لذلك، يجب استبانة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وإحباطها في جميع أنحاء العالم.

تعريف التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال

5- تشكل التدفقات المالية غير المشروعة عاملا تمكينيا حاسما للاتجار بالمخدرات تستمد منه الجماعات الإجرامية المنظمة ثروتها وسلطتها. وتعرَّف التدفقات المالية غير المشروعة بأنها الأموال التي اكتسبت أو حوِّلت أو استعملت بصورة غير قانونية والتي تعبر الحدود الدولية ولها الخصائص التالية: (أ) أن الأفعال المتصلة بها نفسها غير قانونية (مثل الفساد والتهرب الضريبي)؛ و/أو (ب) أن الأموال متأتية من أعمال غير قانونية (مثل الاتجار بالمخدرات أو الأشخاص أو المعادن أو الأحياء البرية)؛ و/أو (ج) أن الأموال تستخدم لأغراض غير قانونية (مثل تمويل الجريمة المنظمة أو الإرهاب). وتطور مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة في المجتمع الإنمائي الدولي بوصفه مفهوما يضم مجموعة متنوعة من المسائل المعقدة. ففي حين ارتبطت التدفقات المالية غير المشروعة في البداية بهروب رؤوس الأموال في التسعينيات، فإنها أصبحت تشمل الآن أنشطة تحوَّل في إطارها الأموال العمومية والإيرادات الضريبية من برامج الحد من الفقر وإقامة البنى التحتية في البلدان النامية؛ وبناء على ذلك،فإنها تحظى باهتمام متزايد باعتبارها تحديا إنمائيا رئيسيا.[1]

6- ويعمل غسل الأموال، وهو عملية إخفاء عائدات الجريمة وإدماجها في النظام المالي المشروع، على تمكين التدفقات المالية غير المشروعة. ووفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يمكن أن يشمل غسل الأموال ثلاثة أفعال متميزة هي: (أ) إبدال الممتلكات أو إحالتها، مع العلم بأنها عائدات إجرامية؛ (ب) إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات إجرامية؛ (ج) اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم، وقت استلامها، بأنها عائدات إجرامية. وينطوي غسل الأموال على ثلاث مراحل: (أ) التوظيف (إدخال الأموال غير المشروعة في النظام المالي في البداية)؛ (ب) تشكيل الطبقات (عملية فصل الأموال عن مصدرها، وغالبا ما تستخدم في ذلك شركات وهمية مجهولة الهوية)؛ (ج) الإدماج (تعاد الأموال إلى المجرم من مصدر شرعي ظاهريا، مثل العقارات).

7- وقد خضعت التدفقات المالية غير المشروعة لمزيد من التدقيق مع الكشف عن "أوراق بنما" (Panama Papers) في عام 2016، و"أوراق الجنة" (Paradise Papers) في عام 2017، و"ملفات فنسن" (FinCEN Files) في عام 2020، وأوراق باندورا (Pandora Papers) في عام 2021. وكشفت تلك الأوراق كيف أن المكاسب غير المشروعة تشوه النظام المالي الدولي وتقوضه وتحول مسار الأموال بعيدا عن التنمية. وتؤدي التدفقات المالية غير المشروعة، سواء المتأتية منها من التهرب الضريبي أو من الأنشطة الإجرامية، إلى ضياع الموارد التي غالبا ما تكون هناك حاجة ماسة إليها لتمويل المبادرات العمومية والاستثمارات الحيوية. وهذا يمثل في كثير من الأحيان، بالنسبة للبلدان النامية مجتمعة، مئات الملايين من الدولارات من الإيرادات الضريبية المفقودة أو الضائعة التي كان من الممكن لولا ذلك تحصيلها واستخدامها من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، والحد من عدم المساواة والفقر، والتصدي لتغير المناخ. وعقب نشر أوراق باندورا، التي كشفت عن معلومات تتعلق بالآليات الخارجية التي يستخدمها السياسيون وكبار المسؤولين وأكثر من 130 من أصحاب البلايين من 45 بلدا لحماية أصولهم، يجري الاعتراف بزيادة شفافية الشركات باعتبارها شرطا لتحسين النزاهة المالية. وتشكل الهياكل غير الشفافة للشركات عقبة كبيرة أمام التحقيق في الجريمة وملاحقتها قضائيا، وتوفر شفافية الشركات آلية لكشف التدفقات المالية غير المشروعة. وهناك عدد من الولايات القضائية لا يزال يُنظر إليها كملاذات ضريبية؛ غير أن التغييرات التنظيمية المقبلة على الصعيد الوطني، مثلما سيناقش لاحقا في الفصل، ينبغي أن تسهم في معالجة حجب الهوية الذي ييسر التدفقات المالية غير المشروعة.[2]

8- ويقدَّر أن بلايين الدولارات تغادر البلدان النامية بصورة غير مشروعة كل عام؛ وهذا الاستنزاف للموارد العمومية يقوض جهود البلدان الرامية إلى تعبئة المزيد من الموارد المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا بحلول الموعد المستهدف وهوعام 2030.

9- وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حدِّد تقليص التدفقات المالية غير المشروعة كمجال ذي أولوية من أجل بناء مجتمعات مسالمة في جميع أنحاء العالم. وتقتضي الغاية 16-4

(1) World Bank, "Illicit financial flows (IFFs)", 7 July 2017; and International Monetary Fund, Factsheet, "The IMF and the fight against illicit and tax avoidance related financial flows", 8 March 2021

(2) Elizabeth G. Silver and Catherine A. Johnson, "Anti-corruption hot topic: corporate transparency emerges as cornerstone of financial integrity regulatory reforms", Vedder Price, 28 October 2021

من أهداف التنمية المستدامة الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة. ويتشارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في رعاية المؤشر 16-4-1 المتعلق بالقيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة، وهما مكلفان بوضع إطار للقياس يوجه البلدان في تحديد ذلك المؤشر كميا.

10- وضمن إطار القياس هذا، سيشمل القياس النقدي للتدفقات المالية غير المشروعة التحويلات الدولية لرأس المال المكتسب بصورة غير مشروعة، ورأس المال القانوني (في الأصل) المحوَّل على الصعيد الدولي لأغراض غير مشروعة، ورأس المال القانوني (في الأصل) المحوَّل بصورة غير مشروعة. وتنقسم التدفقات المالية غير المشروعة إلى الفئتين التاليتين: (أ) توليد الدخل، الذي يشمل التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالأسواق غير المشروعة وعملها، والعرض والطلب عبر الوطنيين للسلع والخدمات غير المشروعة؛ (ب) إدارة الدخل، التي تنطوي على استخدام تدفقات مالية غير مشروعة من أجل إدارة الإيرادات المتأتية من الأنشطة غير المشروعة وترتبط بأنماط الاستهلاك والاستثمار الخاصة بالجهات الفاعلة غير المشروعة.

11- وتنشأ التدفقات المالية غير المشروعة أساسا في المجالات الأربعة التالية:

(أ) الممارسات الضريبية والتجارية غير المشروعة (الإمعان في التهرب الضريبي، الممارسات الضريبية والتجارية غير المشروعة)؛

(ب) الأسواق غير القانونية (الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة أو الأحياء البرية، التعدين غير القانوني، تهريب المهاجرين، تهريب السلع)؛

(ج) الفساد (الرشوة، الاختلاس، إساءة استغلال الوظائف، المتاجرة بالنفوذ، الإثراء غير المشروع)؛

(د) الجريمة (الاختطاف، الاسترقاق والاستغلال، الاتجار بالأشخاص، الاستغلال الجنسي، الابتزاز، النهب، السطو، السرقة، تمويل الإرهاب).

التدفقات المالية غير المشروعة وآليات غسل الأموال

12- يشكل توليد الدخل هدفا رئيسيا للجماعات الإجرامية المنظمة: فالتمويل هو بمثابة الأكسجين بالنسبة للشبكات الإجرامية، وهي تستمد قوتها من ثروتها وتستخدمها لرشو المنافسين والميسرين و/أو المسؤولين الحكوميين والأمنيين وإشراكهم. ولا غنى عن التمويل لدعم وإدامة قيادة الجماعات الإجرامية المنظمة وسيطرتها، وأفرادها، وأسلحتها، واتصالاتها، ووسائلها اللوجستية، وعملياتها. ولهذا السبب، فإن اتباع مسار الأموال وتعطيل التدفقات المالية غير المشروعة يمكن أن يعيق هذه الجماعات.

13- وتعتمد التدفقات المالية غير المشروعة على آليات مختلفة لغسل الأموال من أجل تحويل الأموال وإخفائها، كما هو موضح في الأطر 1 و2 و3 و4 أدناه. ومن خلال هذه الآليات، يحاول المجرمون إخفاء عائدات أو مصادر أو طبيعة أنشطتهم غير المشروعة. وتشمل الآليات المستخدمة لغسل الأموال النظام المصرفي، وسعاة نقل الأموال، وتهريب المبالغ النقدية الكبيرة، ومقدمي خدمات الأموال، ونظم التحويلات البديلة (مثل الحوالة)، ومستودعات القيمة، وغسل الأموال القائم على التجارة، والدفع بواسطة الأجهزة المحمولة أو الإنترنت، والعملات المشفرة، والمنظمات غير الربحية، والعقارات والشركات الوهمية.[3]

الإطار 1- ملفات "فنسن"

لا تزال المصارف التقليدية تمثل آليات مفضلة لغسل الأموال. فعلى سبيل المثال، اعترف مصرف HSBC في عام 2012 بغسل 881 مليون دولار من عائدات المخدرات لصالح كارتل سينالوا المكسيكي بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. ورفض المدعون العامون طلب توجيه اتهام للمصرف، لكنهم سمحوا بدلا من ذلك لمصرف HSBC بأن يدفع تسوية قيمتها 1,92 بليون دولار وأن يخضع لخمس سنوات من المراقبة، ترصد خلالها هيئة مراقبة عينتها المحكمة الجهود التي يبذلها لمنع غسل الأموال. وبعد هذا الكشف، أسفر تحقيق أجراه على مدى 16 شهراً الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين وأخبار "بزفيد" (BuzzFeed News) مع 108 شركاء إعلاميين آخرين عن إصدار ملفات "فنسن" وأظهرت هذه الملفات، التي بحثت أنشطة المؤسسات المالية التقليدية، أنه على الرغم مما يُزعم من الامتثال وعلى الرغم من نظم مكافحة غسل الأموال المكلفة بحماية المنظومات المالية، تواصل المصارف تقديم الخدمات للمجرمين المزعومين، ومنظمي خطط الاحتيال الهرمي (بونزي)، والشركات الوهمية المرتبطة بأموال منهوبة من الحكومات، والوسطاء الماليين لتجار المخدرات. وهذا يبرز استمرار مشكلة تواطؤ أكبر المؤسسات المالية في حركة التدفقات المالية غير المشروعة وغسلها.

14- وتفيد التقارير بأن نحو 60 في المائة من الشبكات الإجرامية النشطة في الاتحاد الأوروبي متورطة في الفساد، وأن نحو 40 في المائة منها تنشط في الاتجار بالمخدرات، لأن إنتاج المخدرات والاتجار بها لا يزالان يمثلان أكبر نشاط إجرامي في الاتحاد الأوروبي. فالمجرمون يجنون بلايين اليوروات ويغسلونها سنويا، وقد سبق أن استهين بحجم أنشطة غسل الأموال في الاتحاد الأوروبي ودرجة تعقدها. وقد أنشأ ممارسو غسل الأموال المحترفون نظاما ماليا سريا موازيا وهم يستخدمون أية وسيلة لاختراق وتقويض اقتصادات أوروبا ومجتمعاتها. وتستخدم أكثر من 80 في المائة من الشبكات الإجرامية الناشطة في الاتحاد الأوروبي هياكل تجارية قانونية لأنشطتها الإجرامية. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأنشطة الإجرامية تقريبا تضم الآن مكونا سيبرانياً، وقد هاجرت العديد من الجرائم بكامل

(3) Celina B. Realuyo, "Leveraging financial intelligence to counter transnational threat networks in the Americas", Diálogo Digital Military Magazine, 3 April 2019

عناصرها نحو الإنترنت. ويستغل المجرمون الاتصالات المشفرة للتواصل فيما بينهم ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات المراسلة الفورية للوصول إلى جمهور أوسع والترويج للسلع غير القانونية.[4]

الإطار 2- "رجال القش"

تعد الكارتلات المكسيكية من بين أغنى وأقوى الجماعات الإجرامية المنظمة في العالم. وهي تمارس الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين وتلجأ إلى أساليب مختلفة لنقل أموالها وغسلها. وبينما تواصل الكارتلات ممارسة تهريب المبالغ النقدية الكبيرة عبر الحدود، فهي تلجأ أيضاً إلى شركات وهمية من أجل غسل ملايين الدولارات من خلال مخططات معقدة تنطوي على معاملات مالية وطنية ودولية.

ويستخدم المجرمون "رجالَ القش" (straw men) من أجل إنشاء كيانات تشمل الشركات العقارية ومحلات المجوهرات والخدمات الاستشارية، كجزء من شبكة لغسل الأموال تشمل أيضا ربات البيوت والطلاب وموظفي المصارف.

وفي عام 2014، كشفت وحدة الاستخبارات المالية المكسيكية أربع شركات أرسلت وتلقت موارد بهدف إخفاء مصدر تلك الموارد ووجهتها. وقد أجرت جميع هذه الشركات معاملات لا تتطابق مع إقراراتها الضريبية. وأنشئت الشركات الأربع في نفس اليوم من عام 2012 وكان لها نفس العنوان ونفس الممثل القانوني، الذي تبين أنه من "رجال القش".

وبعد أن بدأت الوحدة تحقيقا في مخطط أكثر تعقدا لغسل الأموال، وجدت أن الشركات الأربع الوهمية تلقت وحولت 523,2 3 مليون بيزو مكسيكي في أقل من سنتين. ووجد أن هذه الشركات مرتبطة بثلاث شركات أخرى يجري التحقيق بشأنها لتعاونها مع كارتل سينالوا.[1]

[1] Zorayda Gallegos, "Mexican drug cartels used these shell companies to launder money" *El Universal* (Mexico City), 6 June 2020.

15- وتستخدم الشبكات غير المشروعة، بما فيها الجماعات الإجرامية والإرهابية، نوعا من النظم المصرفية غير الرسمية أو البديلة لتحويل الأموال، يعرف باسم الحوالة، من أجل نقل موجوداتها بسبب الطابع غير الشفاف والمائع لهذا النظام. والحوالة نظام وساطة يعود إلى عدة قرون ويقوم على الثقة. ويستخدم في جميع أنحاء جنوب آسيا والعالم العربي وأيضا في أجزاء من أفريقيا وأوروبا والقارة الأمريكية. وتستخدمه ثقافات مختلفة كثيرة، ولكن تحت مسميات مختلفة: كثيرا ما تستخدم كلمة "الحوالة" كمصطلح جامع لهذه النظم في المناقشات المتعلقة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال. ويسمح نظام الحوالة للعملاء والوسطاء (المعروفين باسم الحوالادار) بنقل الأموال أو القيمة دون تحريكها ماديا، وغالبا ما يكون ذلك في مناطق من العالم حيث يكون حضور المصارف والمؤسسات الرسمية الأخرى ضئيلا أو منعدما أو في البلدان التي لديها لوائح تنظيمية مالية ضعيفة. ويقوم الحوالادار بترتيب نقل واستلام الأموال أو الأصناف ذات القيمة المكافئة وتسوية المعاملات عن طريق التجارة والنقد والتسوية الصافية على مدى فترة طويلة من الزمن. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من الحوالادار وغيرهم من مقدمي الخدمات المماثلة الذين يعملون في جميع أنحاء العالم على النحو التالي: (أ) الحوالادار (ذوو الشرعية) التقليديون وغيرهم من مقدمي الخدمات المماثلة؛ (ب) الحوالادار التقليديون الهجينون (المتواطئون عن غير قصد أحيانا)؛ (ج) الحوالادار الجناة (المتواطئون).[5] وأفيد بأن مرتكبي الهجوم الإرهابي الذي وقع في مومباي في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 اعتمدوا على معاملات قائمة على الحوالات لتمويل عملياتهم.[6] وفي أفغانستان، يسَّر نظام الحوالة التقليدي انتشار تجارة العقاقير الأفيونية. وكان الطابع غير الرسمي لهذا النظام عاملا رئيسيا في تعميق وتوسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي للبلد وغسل أموال المخدرات، إلى درجة أن 100 في المائة من سيولة الحوالات كانت مرتبطة بالمخدرات في أوقات معينة من السنة في بعض المقاطعات. ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت أموال المخدرات تشق طريقها إلى الاقتصاد المشروع من خلال زيادة الطلب الكلي على سلع الاستهلاك المعمرة وغير المعمرة والعقارات وتشييد المباني.[7]

16- ويبرز الفضاء السيبراني والعملات المشفرة كجبهات جديدة للجماعات الإجرامية المنظمة التي تتنازع لفرض سيطرتها على الأسواق الإجرامية الواسعة للمخدرات والأسلحة والجنس والأشخاص. وبغية اقتفاء أثر استخدام البيتكوين وغيره من العملات المشفرة المصممة من أجل إخفاء هوية المستخدمين، وضعت حكومة المكسيك قانونا جديدا في عام 2018 يلزم جميع منصات تداول العملات الرقمية المسجلة بالإبلاغ عن التحويلات التي تفوق 56 000 بيزو مكسيكي (830 2 دولارا أمريكيا). ويتزايد استخدام البيتكوين لغسل الأموال، لا سيما بين عصابات المخدرات مثل كارتل "Jalisco New Generation" وكارتل سينالوا، وفقا للسلطات في المكسيك والولايات المتحدة. ويعتقد أن الكارتلات المكسيكية تغسل ما يقدر بـ 25 بليون دولار سنويا في المكسيك وحدها. ومن أجل عدم تجاوز عتبة المعاملات المصرفية التي تثير الشك، وهي 500 7 دولار، يقسم المجرمون أموالهم غير المشروعة عادة إلى مبالغ صغيرة ويودعونها في حسابات مصرفية مختلفة، وهي تقنية تعرف باسم تجزئة الإيداعات "smurfing"، ثم يستخدمون هذه الحسابات لشراء سلسلة من المبالغ الصغيرة من عملة البيتكوين عبر الإنترنت، مما يحجب أصل المال ويسمح لهم بالدفع لشركائهم في مناطق أخرى في العالم. ووفقا لإدارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة، فإن الجماعات الإجرامية المنظمة المكسيكية والكولومبية على حد سواء تزيد من استخدام العملات الافتراضية بسبب الإمكانية التي تتيحها بعدم الكشف عن الهوية وسرعة المعاملات.[8]

17- وما زالت مناطق التجارة الحرة ومؤسسات الألعاب والمقامرة تُستخدم في غسل الأموال القائم على التجارة من أجل غسل الأموال غير المشروعة. وتعمل النظم القائمة على التجارة كوسيلة موازية

[4] Europol, *Serious and Organised Crime Threat Assessment 2021: A Corrupting Influence–The Infiltration and Undermining of Europe's Economy and Society by Organised Crime* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2021).

[5] Financial Action Task Force, *The Role of Hawala and Other Similar Service Providers in Money Laundering and Terrorist Financing* (Paris, 2013).

[6] Animesh Roul, "Lashkar-e-Taiba's financial network targets India from the Gulf States" Ter*rorism Monitor*, vol. 7, No. 19 (July 2009).

[7] Christopher Ward and William Byrd, *Afghanistan's Opium Drug Economy*, South Asia Poverty Reduction and Economic Management Working Paper Series, No. SASPR-5 (Washington, D.C., World Bank, 2004).

[8] Diego Oré, "Latin American crime cartels turn to cryptocurrencies for money laundering", Reuters, 8 December 2020.

لنقل الأموال والقيمة في جميع أنحاء العالم. وبما أن نظما مثل الحوالة والسوق السوداء لصرف البيزو واستخدام السلع الأساسية مثل الذهب والماس لا ينطبق عليها كثير من شروط الإبلاغ المالي، فإنها تشكل تحديات هائلة بالنسبة لكيانات إنفاذ القانون. وغالبا ما تستند هذه النظم ببساطة إلى تغيير مستندات الشحن أو الفواتير، وبالتالي لا تُكشف في كثير من الأحيان ما لم تعمل كيانات إنفاذ القانون في مختلف الولايات القضائية معا من أجل تبادل المعلومات ومقارنة الوثائق. وتطلب الإمارات العربية المتحدة الآن من الحوالادار ومقدمي خدمات تحويل الأموال غير الرسميين التسجيل رسميا لدى مصرفها المركزي. وقد كشفت الشبكة المتنامية لوحدات الشفافية التجارية، التي تعمل على مكافحة هذه الطريقة في غسل الأموال، عن نطاق غسل الأموال عبر الوطني بالاعتماد على التجارة من خلال رصد التجارية مثل تعمد إصدار فواتير متدنية أو عالية القيمة على نحو مفرط، وهي عملية يمكن أن تشكل مؤشرا قويا لغسل الأموال القائم على التجارة.

الإطار 3- نموذج فانكوفر

تستخدم الكازينوهات (أو نوادي القمار) والعقارات لغسل الأموال. ومن الطرائق التي تستخدم فيها هذه الوسائل طريقة تعرف باسم نموذج فانكوفر. وتبدأ العملية في الصين، حيث تمنع الضوابط المفروضة على العملة المواطنين من إخراج أكثر من 000 50 دولار من البلاد.

وللالتفاف على هذا التقييد، يدخل المواطنون الصينيون الأثرياء في ترتيبات مع عصابات إجرامية محلية لها صلات بفانكوفر في مقاطعة كولومبيا البريطانية بكندا. ويحول المواطنون الأموال الى حسابات مصرفية خاضعة لسيطرة العصابات الإجرامية في الصين قبل السفر الى فانكوفر حيث يزودهم شركاء المجرمين بأموالهم بالدولار الكندي. وقد تكون هذه الدولارات عبارة عن أرباح تأتّت من بيع السلائف الكيميائية أو الفنتانيل.

وتغسل الأموال بعد ذلك عن طريق المقامرة في الكازينوهات. فالمواطنون الصينيون يرتادون الكازينوهات في فانكوفر ويبادلون أموالهم برقائق الكازينو ويقومون بسلسلة من الرهانات المنخفضة القيمة قبل مبادلة الرقائق مرة أخرى بالدولار الكندي الذي يصبح آنذاك "نظيفا" من الآثار التي تدل على أصله الإجرامي غير المشروع. وتستثمر العائدات مرة أخرى في الحصول على إمدادات الفنتانيل من جانب العصابات الإجرامية أو في العقارات في كولومبيا البريطانية من جانب المواطنين الصينيين أنفسهم، الذين يمكنهم بفضل هذه العملية تجنب التدقيق من الجهات الرقابية التنظيمية الصينية ومصالح الضرائب الصينية.

وكان لتدفق المواطنين الأجانب الذين يشترون العقارات في فانكوفر بأموال مغسولة تأثير على المدينة، مما تسبب في ارتفاع أسعار المساكن إلى مستويات لا يمكن تحملها بالنسبة لمعظم السكان المحليين.[أ][ب]

[أ] Comply Advantage, "Money laundering: the Vancouver model", 7 January 2020 and Sam Cooper, "How Chinese gangs are laundering drug money through Vancouver real estate", Global News, 19 April 2018.

[ب] Peter M. German, *Turning the Tide: An Independent Review of Money Laundering in B.C. Real Estate, Luxury Vehicle Sales and Horse Racing*, Dirty Money Report, part 2 (March 2019).

18- والتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات لا تمول الجريمة فحسب، ولكنها تدعم الإرهاب أيضا. وتعتمد الجماعات الإرهابية بشكل متزايد على الجريمة لتمويل منظماتها؛ ويعرف ذلك بالتقارب بين الإرهاب والجريمة. والاتجار بالمخدرات نشاط مربح للغاية يدرُّ بلايين الدولارات من الأرباح التي يمكن للمنظمات الإرهابية الاستفادة منها بسهولة. وتختلف العلاقات بين المنظمات الإرهابية الدولية والاتجار بالمخدرات اختلافا كبيرا من منظمة إلى أخرى. ففي كولومبيا، حافظت القوات المسلحة الثورية الكولومبية-الجيش الشعبي على استمراريتها من خلال الاتجار بالكوكايين لعدة عقود. وكان هدف هذه الجماعة هو الإطاحة بالنظام القائم في كولومبيا واستبداله بديكتاتورية اشتراكية. ونفذت هذه القوات، في محاولة منها لزعزعة استقرار حكومة كولومبيا، عمليات تفجير وابتزاز وعمليات اغتيال انتقائية وعمليات اختطاف ومواجهات مسلحة مع الشرطة والقوات العسكرية الكولومبية. غير أن الأرباح التي تدرُّها تجارة المخدرات كانت هي المصدر الرئيسي لتمويلها.[9]

19- ومن وجهة نظر تاريخية، كانت أفغانستان مصدرا رئيسيا للهيروين على الصعيد العالمي. وقد أشار المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن أفغانستان هي مصدر لـ85 في المائة على الأقل من الهيروين في العالم. وكذلك يشير ارتباط حركة طالبان باقتصاد الأفيون إلى وجود علاقة ترابط بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب. وبين عامي 2000 و2015، عندما كانت طالبان تستفيد من الاتجار بالمخدرات وتسيطر بشكل أكبر على المناطق التي يزرع فيها خشخاش الأفيون في أفغانستان، كانت مسؤولة أيضا عن 73 في المائة من جميع الوفيات المتصلة بالإرهاب في أفغانستان، وعن حوالي 13 في المائة من جميع الوفيات المتصلة بالإرهاب في جميع أنحاء العالم.[10] وبينما تسعى حركة طالبان إلى توسيع وتعزيز نطاق السيطرة على إنتاج المخدرات وصنعها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، فإن التكاليف النسبية للهيروين والميثامفيتامين جعلت من الأخير تنويعاً جذاباً، حيث أصبح الميثامفيتامين أكثر ربحية من الهيروين. ويقال إن طالبان تكسب حوالي 3 بلايين دولار سنوياً من الاتجار بالأفيون والهيروين. ويمكن لأسواق الميثامفيتامين الآخذة في التطور أن تجعل الاتجار بالمخدرات في أفغانستان أكثر ربحا.

التقديرات العالمية لنطاق التدفقات المالية غير المشروعة وطبيعتها

20- يشكل قياس حجم ونطاق التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات تحديا هائلا، حيث إن تقديرات هذه التدفقات تُستنبط من البيانات المتعلقة بزراعة المحاصيل، ومشتريات السلائف الكيميائية، وإمكانية إنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة، وضبطيات المخدرات من جانب كيانات إنفاذ القانون، وتقديرات مبيعات الجملة والتجزئة، ومعدلات الاستهلاك، من بين أمور أخرى. ومن الصعب قياس التدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة بدقة فيما يتعلق ببلد معين.

[9] Steven C. McCraw, Assistant Director, Office of Intelligence, Federal Bureau of Investigation, testimony before the Senate Judiciary Committee, Washington, D.C., 20 May 2003.

[10] UNODC Education for Justice University Module Series, Organized crime/counter-terrorism, Module 16: Linkages between organized crime and terrorism, "Terrorism and drug trafficking: key facts".

21- وفي تقرير صدر في عام 2011 استنادا إلى تحليل تجميعي للتقديرات المتاحة، اعتبرت الأمم المتحدة أن المبلغ المتاح لغسل الأموال من خلال النظام المالي كان يعادل 2,7 في المائة (من 2,1 إلى 4 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 1,6 تريليون دولار، في عام 2009. ولو أخذت في الاعتبار فقط التدفقات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وغيرها من الأنشطة الإجرامية المنظمة عبر الوطنية، لكانت العائدات ذات الصلة تعادل نحو 650 بليون دولار سنويا في العقد الأول من الألفية الجديدة، أي ما يعادل 1,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 870 بليون دولار، في عام 2009. ومثلت المخدرات نحو 20 في المائة من مجموع العائدات الإجرامية (من 17 إلى 25 في المائة)، ونحو نصف عائدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وما بين 0,6 و0,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتتمثل طريقة القياس في: (أ) حساب المكاسب المالية المتأتية من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية على مختلف المستويات دون الإقليمية؛ (ب) تقدير المبالغ المالية التي تولدها الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية في مختلف المناطق دون الإقليمية والتي تدخل النظام المالي؛ (ج) تقدير المبالغ التي تعبر الحدود لأغراض غسل الأموال، مما يجسد الحجم الفعلي للتدفقات المالية غير المشروعة عبر الوطنية المتأتية من عائدات الجريمة عبر الوطنية.[11]

22- وفي عام 2014، قدِّر أن قيمة السوق العالمية للاتجار بالمخدرات تتراوح بين 426 بليون دولار و652 بليون دولار. ويمثل ذلك نحو ثلث مجموع إيرادات الجريمة عبر الوطنية، التي تقدر بما يتراوح بين 1,6 تريليون دولار و2,2 تريليون دولار سنويا.[12]

23- وفي الولايات المتحدة، بلغ الإنفاق على القنب والكوكايين والهيروين والميثامفيتامين ما يقرب من 150 بليون دولار في عام 2016، وتتأتى نسبة كبيرة من هذا الإنفاق من الحصة الصغيرة من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات على أساس يومي أو شبه يومي. وقدَّر الباحثون أن إجمالي الأموال المنفقة على تلك العقاقير المخدرة الأربعة بين عامي 2006 و2016 تراوح بين 120 و145 بليون دولار سنويا. وعلى سبيل المقارنة، قدِّر الإنفاق على الكحول في الولايات المتحدة بمبلغ 158 بليون دولار في عام 2017.[13]

24- وحجم الاقتصاد غير القانوني القائم على الأفيونيات في أفغانستان كبير مقارنة بحجم اقتصادها المشروع. وهذا البلد هو المنتج الأول للأفيونيات غير المشروعة في العالم، وهو يشكل مصدرا لأكثر من 80 في المائة من الإنتاج العالمي غير المشروع للأفيون. وعلى الرغم من تناقص الإيراد الإجمالي غير المشروع لاقتصاد الأفيونيات الأفغاني بمقدار الثلثين من مبلغ يتراوح بين 4,1 و6,6 بلايين دولار في عام 2017 إلى مبلغ يتراوح بين 1,2 و2,2 بليون دولار في عام 2018، لا يزال هذا الإيراد يمثل نسبة ما بين 6 و11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد ويتجاوز قيمة صادراته المشروعة من السلع والخدمات المسجلة رسمياً.[14]

التدفقات المالية غير المشروعة والفساد

25- تشمل العوامل التي تسهم في التدفقات المالية غير المشروعة والفساد ضعف الإرادة السياسية، وعدم فعالية المؤسسات، ونقص آليات مكافحة غسل الأموال. ويمثل استرداد الموجودات أحد الإجراءات التي تتخذها الحكومات من أجل التصدي لهذه المشكلة. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم ضمان إنفاذ متسق من أجل دعم الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الرامية إلى التصدي للفساد ومنعه. وعلى سبيل المثال: في عام 2020، أقرت قيرغيزستان استراتيجية لمكافحة الفساد للفترة 2021-2024، تتضمن خططا لتحسين عمليات إعادة الموجودات المسروقة إلى الوطن، واعتمدت حكومة موزامبيق مشروع قانون جديد لاسترداد الموجودات، فضلا عن أرقام حسابات وحيدة ليستخدمها الأفراد في المصارف على الصعيد الوطني. وفي عام 2020 أيضا، أصدرت أفغانستان لوائح تنظيمية تنفذ مصادرة الموجودات في قضايا الفساد في أول لائحة لاسترداد الموجودات في هذا البلد. وفي تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، أعلن المسؤولون في أفغانستان أنهم منعوا تحويل مبلغ 1,6 مليون دولار على نحو غير قانوني على مدى الأشهر الأربعة السابقة.[15]

الإطار 4- التحقيق بشأن قضية لافا جاتو ("غسيل السيارات")

بدأ التحقيق في الفساد وغسل الأموال في البرازيل في إطار قضية لافا جاتو ("غسيل السيارات") في عام 2014، وربما شكل ذلك أشهر قضية فساد كبير في سياق الشركات الكبيرة والشركات التي تسيطر عليها الحكومة ومشاريع الأشغال العمومية. فقد كشف ما اتخذ شكل تحقيقات في غسل الأموال في البداية عن وجود فساد على أعلى مستويات حكومة البرازيل وفي الشركات، بما فيها الشركات المملوكة للدولة، التي عرضت رشاوى مقابل الحصول على عقود في البرازيل وخارجها. ووفقا لمكتب المدعي العام، بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2018، أسفر التحقيق عن أكثر من 200 إدانة بجرائم من بينها الفساد، وإساءة استخدام النظام المالي الدولي، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال. كما تورطت في هذه القضية أكثر من اثنتي عشرة شركة أخرى والعديد من الزعماء الأجانب الآخرين. وأدى التحقيق إلى إعادة حوالي 800 مليون دولار إلى البرازيل وأفضى إلى إجراء تحقيقات فرعية في جميع أنحاء العالم.[1]

[1] Amelia Cheatham, "Lava Jato: see how far Brazil's corruption probe reached", Council on Foreign Relations, 19 April 2021.

26- وتشمل الأنشطة الإجرامية المنظمة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي الجرائم السيبرانية والاتجار بالمخدرات. وتشمل الخصائص الرئيسية للجريمة المنظمة في الاتحاد الأوروبي الفساد، واختراق واستغلال هياكل الأعمال التجارية

[11] UNODC, *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crimes*, Research report (Vienna, 2011).

[12] Channing May and Christine Clough, *Transnational Crime and the Developing World* (Washington, D.C., Global Financial Integrity, 2017).

[13] Gregory Midgette and others, *What America's Users Spend on Illegal Drugs, 2006–2016* (Santa Monica, California, RAND Corporation, 2017).

[14] تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات لعام 2020 (E/INCB/2020/1)، الفقرة 342.

[15] United States, Department of State, Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, *International Narcotics Control Strategy Report, vol. I, Drug and Chemical Control* (March 2021).

القانونية لجميع أنواع النشاط الإجرامي، ووجود نظام مالي سري موازٍ يسمح للمجرمين بالتحرك واستثمار أرباحهم. واتساع نطاق الجريمة الخطيرة والمنظمة وتطورها في الاتحاد الأوروبي والآثار المحتملة الطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19، التي قد تهيئ الظروف المثالية لتنامي الجريمة في المستقبل، أمران مثيران للقلق. وتسعى الشبكات الإجرامية إلى استغلال الأزمة غير المسبوقة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي نتيجة لهذه الجائحة من خلال استهداف المواطنين والمنشآت التجارية والمؤسسات العمومية على حد سواء. والجماعات الإجرامية المنظمة محترفة وقابلة للتكيف بدرجة كبيرة، كما تبيَّن أثناء الجائحة، وينشط 70 في المائة منها في أكثر من ثلاثة بلدان.[16]

27- وترحب الهيئة بإصدار معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة سلسلة من الدراسات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات.[17] وتسلط هذه الدراسات، التي تشمل أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وتونس وجمهورية مولدوفا وجورجيا وليبيا، الضوء على الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك القطاعات داخل البلدان التي ينبغي أن تُمنح الأولوية للتصدي للفساد المالي وأنواع الجرائم التي ينبغي استهدافها. وتبرز الحاجة إلى ضبط ومصادرة الموجودات المرتبطة بالفساد والجريمة المنظمة على نحو فعال ومجد.

تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

28- تسهم التدفقات المالية غير المشروعة في الجريمة والفساد وتشويه الاقتصاد وهي تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تعيق التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون لها تأثير مباشر على قدرة بلد ما على جمع موارده الخاصة والاحتفاظ بها وتعبئتها من أجل تمويل التنمية المستدامة. ويشير عدد كبير من قرارات مجلس الأمن إلى أشكال الجريمة، وكلف المجلس بالتصدي للتدفقات والأسواق المرتبطة بالجريمة. فالجريمة المنظمة تقوض السلم والأمن والتنمية على نحو متزايد.

29- وفي السنوات الأخيرة، تسارعت الالتزامات الدولية بالحد من الاتجار بالمخدرات والتصدي على وجه السرعة للتدفقات المالية غير المشروعة. وتفصِّل اتفاقيةُ سنة 1988 الاتفاقيةَ الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدَّلة ببروتوكول سنة 1972 واتفاقيةَ المؤثرات العقلية لسنة 1971، في هذا الصدد. وتنص المادة 3 من اتفاقية سنة 1988، المتعلقة بالجرائم والجزاءات، على أن يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونه الداخلي في حال ارتكابها عمدا: إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها، أو إرسالها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها. وتتناول المادة 5، المتعلقة بالمصادرة، عائدات هذه الجرائم وتنص على أن يتخذ كل طرف ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة ما يلي: (أ) المتحصلات المستمدة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 3 أو الأموال التي تعادل قيمتها قيمة المتحصلات المذكورة؛ (ب) المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد والمعدات أو غيرها من الوسائط المستخدمة، أو التي يقصد استخدامها، بأية كيفية، في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 3. كما تنص المادة 5 على أن يتخذ كل طرف أيضا ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاته المختصة من تحديد المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو أية أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة 1 من نفس المادة، ومن اقتفاء أثرها، وتجميدها أو التحفظ عليها، بقصد مصادرتها في النهاية. ويمثل تقديمُ المجرمين وتجار المخدرات ومموليهم إلى العدالة ومصادرة موجوداتهم أهدافاً هامة لاتفاقية سنة 1988، التي تشكل إطارا للقوانين الوطنية في جميع أنحاء العالم.

30- وتوفر خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إطارا عالميا للتمويل ولتعبئة وتوفير الموارد والتكنولوجيات والشراكات اللازمة للتنمية المستدامة. وفي هذه الخطة، تحث الدول الأطراف جميع البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والانضمام إليها. وتعرب عن تأييدها لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة، وتتعهد بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتلتزم بضمان التنفيذ الفعال اتفاقية الجريمة المنظمة. وبالمثل، فالغايات الواردة في إطار الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة تشمل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة؛ والحد بصورة كبيرة من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة بحلول عام 2030؛ والحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما؛ وإنشاء مؤسسات فعَّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية؛ وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي؛ وتعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ واحترام الهامش السياساتي وهامش القيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

31- وللتدفقات المالية غير المشروعة أثر ضار على التنمية، ولا سيما في أفريقيا. وهي تكلف الدول الأفريقية 88,6 بليون دولار سنويا؛ وهذا يعادل تقريبا 3,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة.[18] ومن شأن ردع هذه التدفقات المالية غير المشروعة أن يمكِّن الدول الأفريقية من حشد موارد محلية أكبر. ولذلك، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعطي الأولوية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة بغية استعادة الموارد المالية التي ستكون ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المستقبل ومعالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

[16] Europol, *Serious and Organised Crime Threat Assessment 2021*.

[17] يمكن الاطلاع عليها على الرابط: www.unicri.it/publications.

[18] UNCTAD, *Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa: Economic Development in Africa – Report 2020* (United Nations publication, 2020).

وفي أفريقيا، يقدَّر أن التعافي من الجائحة سيكلف أكثر من 150 بليون دولار، بالإضافة إلى فجوة مالية سنوية قدرها 200 بليون دولار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[19] وتقوض التدفقات المالية غير المشروعة والفساد الاستثمارَ الأجنبي المباشر والمعونة الخارجية وتشكل تهديدا لتنمية القارة. فالتدفقات المالية الخارجة تبلغ تقريبا نفس مجموع التدفقات السنوية الإجمالية الداخلة لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا (48 بليون دولار) مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (54 بليون دولار).[20] وبالتالي، فإن التدفقات المالية غير المشروعة تستنزف الإيرادات الحيوية من أفريقيا، وتقوض الاستقرار وتعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف. ولهذه التدفقات آثار سلبية على الأمن والتنمية والازدهار، ولذلك فهي تتطلب المزيد من الإجراءات للحد منها والحفاظ على الموارد الاقتصادية لأغراض بناءة.

32- والبلدان النامية معرضة بشكل خاص للتدفقات المالية غير المشروعة، التي تشكل تحديا كبيرا للأمن السياسي والاقتصادي. ولا يمكن تحقيق الأولويات العمومية بسبب الفساد والجريمة المنظمة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاحتيال في التجارة الدولية والتهرب الضريبي. ولذلك، يلزم وجود تعاون قوي على الصعيد الدولي واتخاذ إجراءات متضافرة من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.[21] كما أن التدفقات المالية غير المشروعة هي أيضا أعراض لمشكلات أخرى، مثل المصالح المكتسبة وضعف الشفافية والمساءلة، وجميعها يعيق الحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك.

تأثير التدفقات المالية غير المشروعة في الأمن والتنمية

33- للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات أثر كبير على الأمن والتنمية الاقتصادية بسبب ما يتصل بها من عنف وعدم استقرار. وفي حين يصعب عزل وقياس العنف وعدم الاستقرار المرتبطين ارتباطا مباشرا بالاتجار بالمخدرات، إلا أنَّ من المعروف أن الاتجار بالمخدرات، فضلا عن الجرائم الأخرى مثل الاتجار بالأشخاص والأسلحة، يولد العنف لأن الجماعات الإجرامية المنظمة تستخدم العنف أو التهديد بالعنف لبسط سيطرتها على مناطق عملياتها والتحكم في منافسيها. ويجب على البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات الجريمة والعنف أن تخصص موارد كبيرة للحفاظ على القانون والنظام وحماية شعوبها.

34- ووفقا لمعهد الاقتصاد والسلام، أصبح العالم في عام 2020 أقل سلاما للمرة التاسعة خلال السنوات الـ 13 الماضية، حيث تدهور متوسط مستوى السلام في البلدان بنسبة 0,07 في المائة خلال العام. وزاد الأثر الاقتصادي للعنف على المستوى العالمي بنسبة 0,2 في المائة في عام 2020، ليصل إلى 14,96 تريليون دولار من حيث تعادل القوة الشرائية، أي ما يعادل 11,6 في المائة من النشاط الاقتصادي العالمي، أو 1 942 دولارا للشخص الواحد.[22] ويقيِّم مؤشر السلام العالمي، المستخدم في إجراء هذه الحسابات، حالة السلام في ثلاثة مجالات، هي: (أ) السلامة والأمن المجتمعيان؛ (ب) النزاعات المحلية والدولية الجارية؛ (ج) درجة التسليح. وتشمل التكاليف المباشرة التي يغطيها المؤشر الآثار المباشرة للعنف مثل التكاليف الطبية الخاصة بضحايا جرائم العنف، وما ينجم عن العنف من تدمير لرأس المال، والتكاليف المرتبطة بالنظم الأمنية والقضائية. وتشمل التكاليف غير المباشرة التكاليف الأطول أجلاً مثل انخفاض الإنتاجية بسبب الآثار الجسدية والنفسية وتأثير ذلك على تصور المجتمع للسلامة والأمن.

35- ويختلف تكوين التكلفة الاقتصادية للعنف باختلاف البلدان والمناطق. فعلى سبيل المثال، تمثل التكلفة الاقتصادية للقتل وجرائم العنف والانتحار أعلى نسبة في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تبلغ 41 و35 في المائة، على التوالي. وتبلغ تكلفة النزاع المسلح كنسبة من التكلفة الاقتصادية للعنف أعلى مستوى لها في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 18 في المائة، وأمريكا الجنوبية بنسبة 13 في المائة، وأمريكا الوسطى والكاريبي بنسبة 12 في المائة. وفي البلدان العشرة التي تتحمل أعلى تكلفة اقتصادية للعنف، كان متوسط الأثر الاقتصادي للعنف يعادل 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى سبيل المقارنة، فإن متوسط التكلفة الاقتصادية في أقل البلدان تضررا من العنف يقل بقليل عن 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد سجلت الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وأفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى أكبر تكلفة نسبية للعنف (82 و42 و40 و37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي). وثمة مقياس آخر يقدمه الاستقصاء العالمي للمخاطر الذي أجرته مؤسسة لويدز ريجستر (Lloyd's Register Foundation)، وهو يعكس التصورات المتعلقة بالمخاطر والعنف في 145 بلدا. فقد حدد هذا الاستقصاء أن العنف يعتبر أكبر خطر على السلامة اليومية فيما يقرب من ثلث البلدان، وهو ثاني أكثر المخاطر ذكراً على الصعيد العالمي، بعد حوادث الطرق. وعلى الصعيد العالمي، يشعر أكثر من 60 في المائة من الناس بالقلق، إلى حد ما على الأقل، من التعرض لضرر خطير نتيجة لجرائم العنف.[23]

---

[19] Gilles Carbonnier, "Curbing illicit financial flows to pay for sustainable development and COVID-19 recovery", *Georgetown University Journal of International Affairs*, 2 March 2021.

[20] UNCTAD, *Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa*.

[21] World Bank, "Illicit financial Flows (IFFs)".

[22] Institute for Economics and Peace, "*Global Peace Index 2021: Measuring Peace in a Complex World*" (Sydney, June 2021).

[23] المرجع نفسه.

36- وشهدت كولومبيا على مدى عقود مستويات عالية من العنف وانعدام الأمن بالنسبة للمواطنين بسبب النزاع المسلح الداخلي والتمرد المتعلق بالمخدرات. والجماعات الإجرامية المنظمة الكولومبية، مثل مافيا الاتجار بالمخدرات والجماعات شبه العسكرية، مسلحة تسليحا جيدا وتتسم بالخطورة. ولا يعاني البلد من نزاع أهلي فحسب، بل يعاني أيضا من ارتفاع مستويات الجريمة والتشريد القسري والاختطاف والتعدين غير المشروع والاتجار بالمخدرات. وقد تجاوز الأثر الاقتصادي للنزاع والإرهاب وجرائم القتل والاعتداءات الجنسية في كولومبيا 275 بليون دولار، أي 34 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، في عام 2017. ويأخذ هذا الرقم في الاعتبار أيضا تكاليف احتواء العنف، فضلا عن عواقب العنف على الاقتصاد. واحتلت كولومبيا المرتبة العاشرة (من أصل 11 بلدا) في أمريكا الجنوبية، والمرتبة 144 بشكل عام في مؤشر السلام العالمي لعام 2021. وسجل البلد تدهورا في مجموع درجاته نتيجة لزيادة المظاهرات العنيفة والإرهاب السياسي. وكذلك زادت الوفيات الناجمة عن النزاعات الداخلية في السنوات الأخيرة.[24]

37- وتوسط رئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس، من أجل إحلال السلام في بلده، من خلال إبرام اتفاق سلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية-الجيش الشعبي، وحصل من أجله على جائزة نوبل للسلام في عام 2016. ووضع خطة لتسخير الحدود لخدمة الازدهار بهدف مكافحة الفقر ومحاربة العنف من جانب الجماعات المسلحة غير القانونية على طول حدود كولومبيا من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأنفق من خلالها ما يصل إلى 32 مليون دولار على البنية التحتية والتعليم والتنمية الزراعية والحوكمة حتى عام 2014.[25] وتنفق كولومبيا وبلدان كثيرة أخرى نسبة كبيرة من الموارد القيمة من أجل احتواء العنف ومنعه وتعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية. وكلما قلت حاجة البلدان إلى الإنفاق على التصدي لجرائم القتل وجرائم العنف والنزاعات المسلحة، زاد ما هو متاح لها من أموال لإنفاقها على الصحة والأعمال التجارية والتعليم والبنية التحتية.

38- ويؤثر الاقتصاد غير المشروع في جمهورية فنزويلا البوليفارية تأثيرا مباشرا على أمن البلد وتنميتها، ويقدر أن 90 في المائة من سكان البلد يعيشون الآن تحت وطأة الفقر.[26] ويؤجج هذه الأزمة جزئيا الإنتاج العالمي للكوكايين الذي بلغ مستويات قياسية، وأصبحت جمهورية فنزويلا البوليفارية نقطة استراتيجية متزايدة الأهمية للاتجار الدولي بالكوكايين.

39- وكان للحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية آثار ضارة على الأمن والتنمية، وتتزايد أهمية الاتجار في راتنج القنب والمنشطات الأمفيتامينية التي تباع كـ"كابتاغون" للاقتصاد غير المشروع في البلد. وتفيد البلاغات أن لبنان والجمهورية العربية السورية هما بلدا المصدر للكابتاغون وبينما كان يبلغ في السابق عن تهريبه إلى أسواق الشرق الأوسط أساساً، فقد ضبطت أقراص "الكابتاغون" في إيطاليا وماليزيا والنمسا في العامين 2020 و2021، مما قد يشير إلى أسواق ودروب جديدة للتهريب. وفي عملية ضبط كبيرة نفذت في ماليزيا في آذار/مارس 2021، قدرت قيمة أقراص "الكابتاغون" المحتوية على الأمفيتامين التي أُخفيت في حاويات شحن قادمة من الشرق الأوسط بمبلغ 1,26 بليون دولار.

40- وليبيا دولة هشة تسجل مستويات عالية من العنف والإجرام والفساد بسبب انتشار الاقتصاد غير المشروع فيها. ومنذ أواخر التسعينيات، شكلت ليبيا منطقة عبور وسوقا صغيرة للمخدرات في شمال أفريقيا. وقد زعزعت انتفاضة عام 2011 الفوضى التي كانت خاضعة للسيطرة في إطار ذلك الاقتصاد وجعلت الاتجار والتهريب أكثر لامركزية، مما زاد بشكل كبير من تدفق المخدرات غير المشروعة وأدى إلى تكاثر أسواق المخدرات المحلية. ويتداخل الاتجار بالمخدرات ويتشابك مع جميع التدفقات الأخرى تقريبا في إطار اقتصاد ليبيا غير المشروع الذي يتسم بالتعقد؛ والاتجار بالمخدرات واستهلاكها يغذيان العنف ويتغذيان عليه. وفي حين أن المجتمع الدولي يركز في المقام الأول على تهريب المهاجرين والوقود، يظل الاتجار بالمخدرات مربحا إلى حد كبير، وهو يأتي على رأس القائمة في اقتصاد الإجرام في ليبيا. وتمثل مكعبات راتنج القنب التي تهرَّب من المغرب، وتعبر ليبيا نحو مصر متوجهة إلى أوروبا عبر البلقان، حركة التهريب الأكثر استقراراً في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، يهرَّب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا وتهرَّب المنشطات من نوع "الإكستاسي" والمنشطات الأمفيتامينية عبر البلد. وعلاوة على ذلك، شهد تهريب الأدوية الصيدلانية، ولا سيما الترامادول، وهو مؤثر أفيوني مسكن للألم يحتمل أن يحدث حالة إدمان ولا يخضع للمراقبة الدولية، نمواً كبيراً. وتظهر جوانب تداخل بين الاتجار بالمخدرات وتدفقات تهريب المهاجرين. وغالبا ما تُحمَّل الأدوية الصيدلانية والشحنات الصغيرة من القنب إلى جانب المهاجرين في السيارات والشاحنات. وكذلك يهرب المهاجرون أحيانا كميات صغيرة من الكوكايين أو المخدرات الأخرى بهدف دفع تكاليف رحلتهم.[27]

41- وفيما يتعلق بالأمن، فإن الاتجار بالأسلحة موجود في كل مكان ويؤثر على جميع التدفقات غير المشروعة الأخرى في ليبيا وعبرها، ويؤدي إدخال الأسلحة إلى تغيير وجه التهريب والاتجار في البلد. وقد كان للاتجار بالمخدرات وتهريبها وتعاطيها تأثير ضار بشكل خاص على قطاع القضاء والأمن في ليبيا. فقد أدت التدفقات المالية الكبيرة المستمدة من الاتجار والتهريب إلى تمكين جماعات الميليشيات وأضعفت جهود واستراتيجيات الإصلاح الرامية إلى التصدي للديناميات الإجرامية ذات الصلة. وعندما أُدمجت الجماعات المسلحة الثورية في هيكل أمن الدولة، تسابقت الأَلوِية المسلحة في جميع البَلدات والمدن في البلد للسيطرة على المهام الأمنية الرئيسية وبسط سلطتها

[24] المرجع نفسه.

[25] Colombia, Ministry of Foreign Affairs, "Borders for Prosperity Plan"، متاح على الرابط: www.cancilleria.gov.co/node/1294.

[26] Brooke Fowler, "Top 10 facts about poverty in Venezuela", Borgen Project, 7 September 2018.

[27] Fiona Mangan, "Illicit drug trafficking and use in Libya: highs and lows", Peaceworks, No. 161 (Washington, D.C., United States Institute of Peace, 2020).

على دروب الاتجار. ويبلِّغ كل من الشرطة وميليشيات خدمات الأمن والمدعين العامين والقضاة عن تزايد الجرائم المتصلة بالمخدرات وانعدام الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم استمرار الفراغ الأمني وامتلاك الأسلحة على نطاق واسع في تنامي الإجرام والعنف في البلد.[28]

التدابير الوطنية المتخذة بهدف التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة

42- خلال العقدين الماضيين، أدركت البلدان الخطر الذي تشكله التدفقات المالية غير المشروعة على أمنها وتنميتها الاقتصادية، واتخذت إجراءات لتحسين أطرها القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك في 11 أيلول/سبتمبر 2001، عززت الدول نظمها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تطلب تعزيز الرقابة على النظام المصرفي الرسمي وتنظيمه شراكة وثيقة مع القطاع الخاص من أجل حماية النظام المالي الدولي. وعملت الدول على بناء القدرات بصورة كبيرة داخل وحدات الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها من أجل كشف المعاملات المشبوهة والتحقيق فيها بغية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسائر التدفقات المالية غير المشروعة. وبالمثل، خصصت النظم القضائية مزيدا من الموارد لتدريب المدعين العامين والقضاة على مواضيع تتعلق بالجرائم المالية التي تنطوي على تدفقات مالية غير مشروعة. ومع ذلك، ومع تطور غسل الأموال والتهرب الضريبي والفساد، يجب على البلدان أن تتكيف مع المظاهر الجديدة لتلك التدفقات وأن تتصدى لها.

43- فعلى سبيل المثال، أنشأت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المركز الوطني لمكافحة الجريمة الاقتصادية، الذي يجمع وكالات إنفاذ القانون والعدالة والإدارات الحكومية والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص حول هدف مشترك هو التصدي للجريمة الاقتصادية المنظمة الخطيرة وحماية عامة الناس والحفاظ على ازدهار البلد وسمعته كمركز مالي. وتضطلع وحدة الاستخبارات المالية في المملكة المتحدة بمسؤولية تلقي وتحليل ونشر المعلومات الاستخبارية المالية التي تُجمع من بلاغات الأنشطة المشبوهة، والتي تشكل موردا استخباريا حاسم الأهمية في التصدي لغسل الأموال والإرهاب والجريمة الخطيرة والمنظمة والفساد والاحتيال. ويجمع المركز المشترك للتحليل المالي، الذي تستضيفه الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، مسؤولين وقدرات تحليلية ومهارات واستخبارات من الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، وهيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك، وهيئة السلوك المالي، ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة. وقد أنشئ في البداية ردا على تسريب أوراق بنما، ولكنه تطور ليتحول إلى وحدة تعاونية تضطلع بالتحليل المالي على نطاق أوسع.[29]

44- وأحرز المغرب تقدما في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال خلال السنوات الأخيرة. والموقع الجغرافي للبلد بوصفه ممرا بين أوروبا وأفريقيا يجعل منه قناة للتهريب والاتجار بالمخدرات والأشخاص وغسل الأموال والهجرة السرية. ويكافح قانون جديد الاتجارَ بالأشخاص وغسل الأموال من خلال تعريف الاتجار تعريفا واسعا يشمل كل من يعطي أو يتلقى مدفوعات أو مزايا تتعلق بالاتجار ويفرض عقوبات شديدة على الجناة. ويدر الاتجار بالقنب الذي يُنتج في المغرب (ولا سيما راتنج القنب) وكذلك، بشكل متزايد، الاتجار بالكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا مرورا بالمغرب، قدراً كبيراً من الأرباح غير المشروعة. وتُشترى العقارات والمجوهرات والمركبات من أجل غسل عائدات هذا الاتجار بالمخدرات. وتمثل خدمات تحويل الأموال نقطة ضعف بسبب حجم الأموال التي يجري تحويلها. فقد ارتفعت التحويلات المالية السنوية إلى 6,7 بلايين دولار في عام 2019، وهذا يمثل 5,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتنشأ غالبية عمليات التحويل هذه من أوروبا.[30]

45- وما فتئ المغرب يعزز نظامه الخاص بمكافحة غسل الأموال من خلال التنسيق وبناء القدرات. ولدى البلد قوانين ولوائح تنظيمية رئيسية، بما في ذلك برامج الامتثال وإجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وفي عام 2019 جعل المغرب المقتضيات المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسيا تتماشى مع المعايير الدولية. وفي عام 2019، اعتمد تقييما وطنيا للمخاطر وأضفى الطابع المؤسسي على لجنة وطنية لتنسيق استراتيجية البلد في مجال مكافحة غسل الأموال. كما زاد الوسائل المتاحة لسلطات إنفاذ القانون والمخصصة للتحقيق في غسل الأموال، مما أدى إلى ارتفاع عدد القضايا الجنائية المتعلقة بغسل الأموال من 30 في عام 2019 إلى 193 في عام 2020. ولم تصدر سوى 8 إدانات بتهمة غسل الأموال في السنوات العشر التي سبقت عام 2018، مقارنة بما مجموعه 62 إدانة في عامي 2019 و2020 معاً. ويواصل المغرب العمل على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين، ونفذت الحكومة الاتفاقات المتعددة الأطراف السارية وشرعت طوعا في التبادل مع شركاء من القطاع الخاص من أجل معالجة مواطن الضعف الرئيسية.[31]

46- وتشكل الشركات الوهمية المجهولة الهوية التي تخفي الملكية الفعلية عوامل تمكينية حاسمة بالنسبة للتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال والتهرب الضريبي في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2020، أقر كونغرس الولايات المتحدة قانونا بشأن شفافية الشركات. ويشترط هذا القانون على جميع مؤسسات الأعمال التجارية في الولايات المتحدة تقديم معلومات تتعلق بالملكية الفعلية إلى شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية، وهو مصمم لمواجهة استخدام الشركات الوهمية

---

[28] المرجع نفسه.

[29] United Kingdom, National Crime Agency, Money laundering and illicit finance, "The threat from money laundering"، متاح في www.national-crimeagency.gov.uk.

[30] United States, Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, *International Narcotics Control Strategy Report, vol. II, Money Laundering* (March 2021); and Middle East and North Africa Financial Action Task Force, *Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing Measures: Kingdom of Morocco – Mutual Evaluation Report* (Manama, 2019).

[31] United States, Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, *International Narcotics Control Strategy Report*, vol. II.

المجهولة الهوية من جانب كل من تجار المخدرات والجماعات الإجرامية المنظمة والمسؤولين الفاسدين وبعض أنظمة الحكم من أجل غسل الأموال والتهرب من الجزاءات وإخفاء ونقل عائدات الفساد وغيرها من الموجودات غير المشروعة. وهو يمثل أول تحديث هام لقوانين مكافحة غسل الأموال في هذا البلد منذ 20 عاما، ويقتضي وضع متطلبات اتحادية جديدة للإبلاغ عن الملكية الفعلية لبعض الكيانات، بما في ذلك الكيانات الأجنبية التي تنشط في الولايات المتحدة، واحتفاظ شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية بقاعدة بيانات اتحادية للمعلومات التي جمعت بشأن الملكية الفعلية.[32] وسيساعد التشريع أيضا على تنظيم شركات الأعمال التجارية الدولية، التي يمكن شراؤها عبر الإنترنت مع منح المالكين إمكانية عدم الكشف عن هويتهم.[33]

47- وتشمل التدابير الأخرى المتخذة في عام 2020 بهدف زيادة الشفافية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ما يلي: (أ) في جزر البهاما، وضع مكتب المدعي العام ووحدة الاستخبارات المالية نظاما آمنا للبحث عن المعلومات بشأن الملكية الفعلية للكيانات القانونية المسجلة في البلد والوصول إليها عبر الإنترنت؛ (ب) سنت بليز تشريعات لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشفافية الضريبية؛ (ج) يجب أن تكون أسماء المشتركين والمكاتب المسجلة ورأس المال السهمي في نهاية السنة وطبيعة أعمال الشركات في جزر كايمان متاحة لعامة الناس؛ (د) تلزم جميع الشركات وغيرها من الكيانات القانونية في هولندا بإدراج أسماء مالكيها الفعليين النهائيين في سجل شفاف؛ (هـ) أصدر مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة قرارا يقضي بالتصريح بالملكية الفعلية، والكشف عن المساهمين، وتحديث المعلومات المتعلقة بالملكية في الوقت المناسب.[34]

48- وقد وضعت سجلات الملكية الفعلية لتزويد السلطات المختصة بمعلومات موثوقة عن المالكين المستفيدين النهائيين للشركات أو الصناديق الاستئمانية. ولكن يتضح أن هذا المفهوم صعب التنفيذ، ولم يحقق سوى القليل من النتائج. فغالبية السجلات القائمة للملكية الفعلية تنقصها غالباً أو تماماً الفعالية اللازمة لتقديم معلومات موثوقة إلى السلطات المختصة بشأن المالكين الفعليين النهائيين للشركات أو الصناديق الاستئمانية المسجلة في الولاية القضائية.[35]

الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

49- هناك معاهدات وأيضا هيئات دولية تهدف إلى الحد من التدفقات المالية الدولية. فعلى سبيل المثال، تعمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بوصفها هيئة مراقبة عالمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي هيئة حكومية دولية تضع معايير دولية تهدف إلى منع تلك الأنشطة غير القانونية والضرر الذي تسببه للمجتمع. وقد أنشأها قادة مجموعة الدول السبع في عام 1989 من أجل التصدي للتهديد الذي يشكله غسل الأموال بالنسبة للنظام المالي الدولي. ووضعت المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما، بغية ضمان اتخاذ تدابير تصدٍّ منسقة على الصعيد العالمي من أجل منع الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب. وتستعرض فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تقنيات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف معالجة المخاطر الجديدة، مثل الموجودات الافتراضية، التي انتشرت مع تنامي شعبية العملات المشفرة. ويكمِّل عمل هذه الفرقة هيئات إقليمية تعمل كمراكز إقليمية تُعنى بالمسائل المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتمثل هدفها الأساسي في تعزيز تنفيذ نظم شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ المعايير الدولية في الولايات القضائية لأعضائها.

50- ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية هي الجهة الدولية التي تتولى وضع المعايير لوحدات الاستخبارات المالية، وهي وكالات وطنية مركزية مسؤولة عن تلقي المعلومات الاستخبارية المالية و/أو طلبها و/أو تحليلها و/أو نشر الإفصاحات المتعلقة بها للسلطات المختصة، وذلك في الأساس للمعلومات المتعلقة بعائدات الجريمة المشتبه فيها والتمويل المحتمل للإرهاب. وتستند ولايتها إلى تشريعات أو لوائح تنظيمية وطنية، وعادة ما تتخذ من المصرف المركزي للبلد أو وزارة المالية به مقرا لها. وقد أنشئت مجموعة إيغمونت بهدف العمل كمركز للتغلب على العقبات التي تحول دون تبادل المعلومات عبر الحدود بين وحدات الاستخبارات المالية.

51- وفيما يلي صكوك الأمم المتحدة الرئيسية التي تحدد الالتزامات القانونية في مجال التدفقات المالية غير المشروعة:

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988، التي تتضمن أحكاما تتعلق بغسل الأموال والتعاون الدولي، ولا سيما الفقرة 1 (ب) من المادة 3 منها؛

(ب) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تلزم الأطراف بتجريم غسل الأموال وتتضمن أطرا تتعلق بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون؛

(ج) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي تلزم الدول بتجريم تمويل الإرهاب واعتماد صلاحيات لتجميد ومصادرة الأموال المخصصة للأنشطة الإرهابية؛

(د) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تلزم الأطراف باتخاذ تدابير لمنع الفساد وتجريمه، وتوفير التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات فيما يتعلق بقضايا الفساد.

---

(32) Lewis Zirogiannis and others, "What you need to know about the Corporate Transparency Act", *The National Law Review*, vol. XI, No. 12 (January 2021).

(33) United States, Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, *International Narcotics Control Strategy Report*, vol. II.

(34) المرجع نفسه.

(35) Basel Institute on Governance, "Beneficial ownership transparency is a pillar of anti-money laundering systems – so it needs to stand up. Insights from the Basel AML Index 2021", 20 September 2021.

52- ومع النمو السريع للخدمات المالية الجديدة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة على نطاق العالم، لا يزال خطر التدفقات المالية غير المشروعة يتزايد بصورة هائلة، مما يعرض للخطر سلامةَ معلومات النظام المالي ويعيق قدرة المؤسسات المالية على رصد وتقييم مخاطر معالجة المعاملات الإلكترونية المتصلة بالاتجار بالمواد التي يحتمل أن تكون خطرة. ومن خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك عقد مشاورات عالمية مع أصحاب المصلحة، زاد برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) من وعي الحكومات وشركائها من القطاع الخاص في مجال الخدمات المالية بإمكانية توليد تدفقات مالية غير مشروعة من خلال تصنيع المواد الخطرة والاتجار بها (ولا سيما المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية، والمؤثرات النفسانية الجديدة، والسلائف ذات الصلة). كما شجع البرنامج ودعم جهود التعاون الطوعي بين الحكومات ومقدمي الخدمات المالية، مثل مقدمي خدمات تحويل الأموال أو نقل القيمة، بما في ذلك خدمات الحوالة ومقدمو الخدمات المماثلين ومقدمو خدمات الموجودات الافتراضية، وهؤلاء يشغلهم جميعاً احتمال استغلال خدماتهم من أولئك الذين يتاجرون في المواد الخطرة. وعلاوة على ذلك، يقدم البرنامج مساعدة مناسبة من حيث التوقيت لدعم التحقيقات التي تجريها السلطات الحكومية بناء على طلبها. ومن خلال هذه الإجراءات ييسر برنامج غريدس تنفيذ الحكومات لالتزاماتها الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال".

التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والتوصيات المتعلقة بالتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات

53- إن التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بجرائم مثل الاتجار بالمخدرات تقوض النظام المالي العالمي وتهدد الاستقرار والأمن على المستويات السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم. كما أن التدفقات المالية غير المشروعة تشجع الرشوة والفساد، وتوفر التمويل للحركات التمردية، وفي بعض الحالات، للأنشطة الإرهابية. كما أنها تزعزع استقرار المنشآت المشروعة والاستثمار الأجنبي والتنمية وتردعها. وتستغل الجهات التي تنشط في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب الثغرات التي تعتري النظم الوطنية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاختلافات الموجودة فيما بينها، وتنقل أموالها إلى ولايات قضائية ذات أطر قانونية ومؤسسية أضعف أو أقل فعالية أو تسيِّرها عبر مثل هذه الولايات. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة جماعية من أجل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة عن طريق كشفها ورصدها وضبطها وإعادتها إلى الوطن ومنعها. ويساهم المنخرطون في الأنشطة المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة في الجريمة والعنف وعدم الاستقرار والفساد وعدم المساواة. وبالنظر إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة لا تعترف بالحدود ولا بالجنسيات، يجب على جميع البلدان أن تقوم بدورها في التصدي لها.

54- من أجل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات ومنعها من التأثير على التنمية والأمن، توصي الهيئة جميع الحكومات بما يلي:

(أ) أن تحسن أساليب استبانة التدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة وقياسها وحسابها وأن تحدد الأنشطة غير المشروعة التي ترتبط بها؛

(ب) أن تركز بنفس القدر على الاستراتيجيات التي ترمي إلى خفض العرض والطلب فيما يتعلق بالمخدرات وأيضا إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وتشرك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ج) أن تصبح أطرافا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما بالاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وتنفذها، وأن تنفذ جميع أحكام الفقرة 1 (ب) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 وكذلك المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛

(د) أن تواصل تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال، مثل قوانين الملكية الفعلية، عبر الدول بحيث تتعذر الاستفادة من مواطن الضعف التي يعرفها الإطار التنظيمي في بعض الولايات القضائية من أجل تجنب الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة والجزاءات المفروضة عليها؛

(هـ) أن تواصل إجراء تقييمات للقطاع المالي، وتقديم المساعدة التقنية للقطاعين المالي وغير المالي، ورصد النظم الاقتصادية لضمان الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما؛

(و) أن تنشئ وحدات أو فرق عمل متخصصة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تبادل المعلومات الاستخبارية والتحقيق في التدفقات المالية غير المشروعة، واستبانة الموجودات ومصادرتها، والكشف عن الشبكات الإجرامية المنظمة الضالعة في التدفقات المالية غير المشروعة، وتفكيكها وردعها؛

(ز) أن تذكي الوعي من خلال العمل مع القطاعين الخاص وغير الحكومي من أجل تثقيف قادة الحكومات وعامة الناس بشأن كيفية تأثير التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات تأثيرا سلبيا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى التنمية في جميع أنحاء العالم، وذلك بوسائل منها استكشاف إمكانية الاستفادة من عائدات استرداد الموجودات ومصادرة الممتلكات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، واستخدامها لتوسيع نطاق توافر الوقاية من المخدرات، وخدمات العلاج وإعادة التأهيل المتعلقة بها؛

(ح) أن تتخذ خطوات لمنع الاستغلال المحتمل للخدمات والمنتجات المالية الناشئة حديثا، مثل خدمات المحفظة الإلكترونية والعملات المشفرة، بهدف الاتجار بالمواد الخطرة؛

(ط) أن تكافح الإفلات من العقاب بواسطة قوانين شفافية أكثر فعالية تنص على تطبيق عقوبات مناسبة على الضالعين في الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة من الأفراد والكيانات؛

(ي) أن تعزز ثقافة المساءلة والشفافية بغية كبح الفساد والاقتصاد غير المشروع من خلال إدراج القيم المدنية والأخلاقية في المناهج التعليمية منذ مرحلة مبكرة.

الفصل الثاني-

سير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات

ألف- تعزيز الاتساق في تطبيق المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

55- الغاية المعلنة من الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات هي حماية صحة البشرية ورفاهها من خلال هدفين شاملين هما: (أ) ضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، وضمان توافر السلائف الكيميائية للاستخدام الصناعي المشروع؛ و(ب) منع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة إلى قنوات غير مشروعة.

56- والاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات، مستكملة بالتدابير الرقابية الإضافية التي تعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، هي التعبير عن التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى تدابير منسقة للتصدي للتحديات المشتركة بروح المسؤولية المشتركة والمتقاسمة. ويتجلى هذا الالتزام في أن هذه الاتفاقيات من الصكوك الدولية التي حصلت على أكبر عدد من التصديقات.

57- وقد أبرزت حالة الطوارئ الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 استمرار أهمية هذه الأدوات. وأكدت هذه الأزمة ضرورة اتخاذ تدابير لمعالجة عدم المساواة في الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة من أجل استخدامها في العلاج الطبي، وكشفت عن قدرة تجار المخدرات على التكيف من حيث تحديد أساليب جديدة للتهريب والتسريب على حد سواء، وهو ما أكد بدوره الحاجة إلى التعاون بين الدول في مجال خفض العرض. كما أدت الأزمة إلى تفاقم إدمان المخدرات واستخدام المخدرات لأغراض غير طبية، من خلال حدوث زيادة في إساءة استعمال مواد الإدمان نجمت عن العزلة الجسدية والنفسية وتقطُّع فرص الحصول على خدمات العلاج.

58- وتستعرض الهيئة، في إطار الاضطلاع بمهامها المتعلقة برصد المعاهدات، تنفيذ الدول الأطراف للالتزامات القانونية الدولية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن المخدرات. ويبين هذا القسم الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الدول لضمان الوفاء بالتزاماتها التعاهدية، بما في ذلك التحديات المواجهة والتوصيات بشأن التصدي لها.

1- حالة الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

59- في الفترة قيد الاستعراض، لم تطرأ أي تغيرات على حالة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

60- وقد صدقت على اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة أو انضمت إليها 186 دولة، بينما لم تصبح الدول التالية أطرافا فيها بعد: توفالو، تيمور-ليشتي، جزر كوك، جنوب السودان، ساموا، غينيا الاستوائية، فانواتو، كيريباس، ناورو، نيوي. وصدقت تشاد على معاهدة سنة 1961 بصيغتها غير المعدلة.

61- أما اتفاقية سنة 1971 فيبلغ عدد الدول الأطراف فيها 184 دولة. ولم تنضم إليها بعد توفالو وتيمور-ليشتي وجزر سليمان وجزر كوك وجنوب السودان وساموا وغينيا الاستوائية وفانواتو وكيريباس وليبريا وناورو ونيوي وهايتي.

62- ويبلغ عدد الأطراف في اتفاقية سنة 1988 ما مجموعه 191 طرفا (190 دولة والاتحاد الأوروبي)، وهي بذلك تتصدر الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من حيث عدد التصديقات عليها. أما الدول التي لم تنضم إليها بعد فهي بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر سليمان وجنوب السودان والصومال وغينيا الاستوائية وكيريباس.

63- وتوفر الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات إطارا معياريا مشتركا للمراقبة الدولية الفعالة للمخدرات، لا سيما بصفتها الأساس القانوني للتعاون وتسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية على الصعيد الدولي. ولذلك تداوم الهيئة على التواصل مع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في واحدة أو أكثر من الاتفاقيات الثلاث، بهدف دعمها في هذا المسعى وتشجيعها على إدماج الاتفاقيات إدماجا شاملا في قوانينها الوطنية.

2- التغييرات في جدولة المواد الخاضعة للمراقبة الدولية

العقاقير المخدرة

64- قررت لجنة المخدرات في مقررها 1/64 الصادر في دورتها الرابعة والستين المعقودة من 12 إلى 16 نيسان/أبريل 2021 إدراج مادة جديدة واحدة هي الأيزوتونيتازين في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة. وعملاً بالفقرة 7 من المادة 3 من تلك الاتفاقية، وجه الأمين العام في 10 حزيران/ يونيه 2021 إشعاراً بذلك المقرر إلى جميع الحكومات وإلى منظمة الصحة العالمية والهيئة، وبذلك أصبح المقرر نافذاً فيما يخص كل طرف عند تلقيه ذلك الإشعار. وكانت لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية والتابعة لمنظمة الصحة العالمية قد أوصت بإدراج الأيزوتونيتازين في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، بالنظر إلى أنه مؤثر أفيوني يتسم بأن احتمال تعاطيه وإدمانه كبير للغاية وأن فعاليته أشد من فعالية المورفين أو الفنتانيل.

المؤثرات العقلية

65- قررت لجنة المخدرات أيضا في دورتها الرابعة والستين، في مقرراتها 2/64 و3/64 و4/64 و5/64 و6/64 و7/64 و8/64، إدراج سبع مواد جديدة في جداول اتفاقية سنة 1971. فأُدرجت في الجدول الثاني أربع مواد هي كوميل-بيفاكلون، وMDMB-4en-PINACA، و3-ميثوكسي فينسيكليدين وديفينيدين؛ وأُدرجت في الجدول الرابع ثلاث مواد، هي كلونازولام وديكلازيبام وفلوبرومازولام. وبهذه الإضافات، وصل العدد الإجمالي للمواد الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971 إلى 166 مادة.

66- وأصبحت مقررات الجدولة نافذة تماما في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، أي بعد انقضاء 180 يوماً على تاريخ الإبلاغ من جانب الأمين العام.

السلائف الكيميائية

67- في تشرين الأول/أكتوبر 2021، اقترحت حكومة الولايات المتحدة جدولة ثلاث سلائف للفنتانيل وللمواد المتصلة بالفنتانيل، هي 4-أنيلينو بيبيريدين (4-AP)، وبوتوكسيكاربونيل 4-أنيلينو بيبيريدين (boc-4-AP) ونورفنتانيل، بموجب اتفاقية سنة 1988. وعملا بالإجراء المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 12 من تلك الاتفاقية، دُعيت الحكومات إلى تقديم تعليقاتها ومعلوماتها التكميلية عن كل من تلك المواد الكيميائية لمساعدة الهيئة على وضع التقييمات وتقديم التوصيات بشأن الجدولة إلى لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والستين.

3- تقديم الحكومات معلومات إلى الهيئة

(أ) التقارير الإحصائية عن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية

68- تنشر الهيئة، وفقاً لولايتها، تقريرها السنوي وتقريرها المتعلق بتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وتنشر الهيئة أيضاً تقارير تقنية تزود الحكومات بتحليلات للمعلومات الإحصائية عن صنع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية واستهلاكها واستخدامها ومخزوناتها والتجارة فيها، إلى جانب تحليل لتقديرات الاحتياجات من هذه المواد.

69- وتستند تقارير الهيئة ومنشوراتها التقنية إلى المعلومات التي يتعين على الأطراف في المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تقديمها. وعلاوة على ذلك، وعملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، تقدم الحكومات معلومات طوعاً بغية تيسير إجراء تقييم دقيق وشامل لسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات والسلائف.

70- وبفضل البيانات وسائر المعلومات الواردة من الحكومات، تستطيع الهيئة رصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتقييم مدى الامتثال للمعاهدات وسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات والسلائف عموماً. وتقدم الهيئة، استناداً إلى تحليلاتها، توصيات ترمي إلى تحسين عمل هذا النظام بهدف ضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للاحتياجات الطبية والعلمية والصناعية، مع منع تسريبها من قنوات مشروعة إلى قنوات غير مشروعة.

العقاقير المخدرة

71- حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت الهيئة قد تلقت تقارير إحصائية سنوية من 167 دولة (من الأطراف وغير الأطراف على حد سواء) وإقليماً بشأن إنتاج العقاقير المخدرة وصنعها واستهلاكها ومخزوناتها ومضبوطاتها، تغطي السنة التقويمية 2020، (الاستمارة C)، أي نحو 78 في المائة من التقارير الإحصائية المطلوبة. وكان هذا أعلى بقليل من عدد التقارير التي وردت بحلول الموعد النهائي نفسه في عام 2020، ولكنه ظل أقل من السنة التي سبقت جائحة كوفيد-19 (قُدِّم 158 تقريرا لعام 2019 و173 تقريرا لعام 2018). ويرجع هذا الانخفاض على الأرجح إلى الصعوبات

التي تواجهها السلطات الوطنية المختصة في جمع البيانات نتيجة لاستمرار تأثير الجائحة. غير أن معظم البلدان الكبيرة المصنِّعة والمستهلكة والمصدِّرة قدمت إحصاءات.

72- وقدم ما مجموعه 99 حكومة، أي 59 في المائة من مجموع عدد الحكومات التي وفرت البيانات، الاستمارات الإحصائية المطلوبة في أوانها، أي قبل انقضاء الموعد النهائي 30 حزيران/يونيه 2021، وكان هذا العدد أقل من العدد المقابل في عام 2020 (109 حكومات). وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت 46 حكومة (22 في المائة) – أي 38 بلداً و8 أقاليم – لم تقدم تقاريرها الإحصائية السنوية عن عام 2020. ويُتوقع أن تقدم عدة بلدان وأقاليم أخرى بياناتها خلال الأشهر المقبلة. ويقع معظم البلدان والأقاليم التي لم تقدم تقاريرها في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وأوقيانوسيا، ويمر بعضها بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، وهو ما يشكل، إضافةً إلى النقص العام في الموارد البشرية والمالية الناشئ عن هذه الحالات، عقبات إضافية أمام جهود مراقبة المخدرات.

73- وقدم معظم البلدان التي يجري فيها إنتاج كميات كبيرة من العقاقير المخدرة أو صنعها أو استيرادها أو تصديرها أو استهلاكها إحصاءات سنوية، وإن كانت بنوعيات متفاوتة. والإبلاغ الدقيق وفي الوقت المطلوب مؤشر مهم على فعالية نظم مراقبة المخدرات وكفاءتها، كما أن توافر بيانات جيدة أمر حيوي لاضطلاع الهيئة على نحو دقيق بمهمة الرصد المسندة إليها بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتشعر الهيئة بالقلق إزاء نوعية بعض البيانات، لا سيما إذا كانت واردة من البلدان المنتجة والمصنِّعة الرئيسية، لأنها تدل على وجود أوجه قصور في الآليات الوطنية المعنية بتنظيم ورصد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. **وتحث الهيئة الحكومات على مواصلة تعزيز آلياتها الوطنية المعنية برصد زراعة المواد الخاضعة للمراقبة وإنتاجها وصنعها والتجارة فيها. وقد يتأتى ذلك، جزئيًّا، من خلال تحسين نظم جمع البيانات الوطنية وتطويرها، وتدريب موظفي السلطات الوطنية المختصة، وضمان التعاون الوثيق مع الشركات المرخص لها بالتعامل في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية.**

74- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت قد وردت المجموعة الكاملة المؤلفة من أربعة تقارير إحصائية فصلية عن واردات العقاقير المخدرة وصادراتها لعام 2020 (الاستمارة A) من 179 حكومة (162 بلداً و17 إقليماً)، أي نحو 84 في المائة من الحكومات البالغ عددها 213 حكومة التي طُلب إليها تقديم تلك التقارير. وإضافةً إلى ذلك، قدمت تسع حكومات (أي نحو 4 في المائة) تقريراً فصليًّا واحداً على الأقل. ولم يقدم ما مجموعه 25 بلداً (أي نحو 12 في المائة) أيَّ إحصائيات فصلية عن عام 2020.

المؤثرات العقلية

75- كان عدد التقارير الإحصائية السنوية المقدمة عن المؤثرات العقلية لعام 2020 (الاستمارة P)، وفقا للمادة 16 من اتفاقية سنة 1971، أقل مقارنة بالسنة السابقة. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت التقارير الإحصائية السنوية لعام 2020 قد قُدمت من قبل 153 بلدا و13 إقليما. ومن بين الدول الأطراف في الاتفاقية، البالغ عددها 184 دولة، كانت 147 دولة، تمثل 80 في المائة، قد قدمت تقريرها الإحصائي السنوي، من بينها 84 دولة، أي 75 في المائة، قدمته بحلول الموعد النهائي 30 حزيران/يونيه. وواصل عدد صغير من الدول الأطراف في الاتفاقية تقديم الإحصاءات عن طريق بلدان شريكة. وعلاوة على ذلك، تلقت الهيئة إحصاءات سنوية من 13 بلدا ليست أطرافا في الاتفاقية ولكنها تقدم بيانات وطنية على أساس طوعي.

76- وعلاوة على ذلك، قدمت 112 حكومة طوعاً جميع التقارير الإحصائية الفصلية الأربعة عن عام 2020 بشأن واردات وصادرات المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971، عملاً بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 7/1981، وقدمت 35 حكومة أخرى تقريرا فصليا واحدا على الأقل عن عام 2020. **وتلاحظ الهيئة بارتياح المعدل الجيد لتقديم التقارير الإحصائية السنوية عن عام 2020 بشأن المؤثرات العقلية، وعدد البلدان والأقاليم غير الأطراف التي قدمت تقريرا سنويا، مع إيلاء الاعتبار للقيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19.**

77- وبينما تأخذ الهيئة في اعتبارها القيود المتصلة بالجائحة في جميع أنحاء العالم، تلاحظ بقلق النسبة المرتفعة للدول الأطراف التي لم تقدم الاستمارة P. فلم يقدم ما مجموعه 24 بلداً وإقليما في أفريقيا الاستمارة P لعام 2020. وبالمثل لم يُقدم الاستمارة P لعام 2020 تسعة بلدان وأقاليم في أوقيانوسيا، وثمانية بلدان وأقاليم في أمريكا الوسطى والكاريبي، وثلاثة بلدان في أمريكا الجنوبية، وثلاثة بلدان في آسيا، وبلد واحد في أوروبا. وقدمت جميع البلدان في أمريكا الشمالية الاستمارة P لعام 2020.

78- وتحيط الهيئة علماً بالبلدان التي قدمت بيانات عن استعمال المؤثرات العقلية فيها لصنع مستحضرات معفاة من بعض تدابير المراقبة عملاً بالمادة 3 من اتفاقية سنة 1971: وقد أبلغت تسعة بلدان عن استخدامها 40 مادة لهذه الأغراض في عام 2020. **وتستذكر الهيئة التوصية 13 الواردة في تقريرها السنوي لعام 2019، التي أهابت فيها بالحكومات أن تكفل تنفيذ جميع جوانب المادة 3 من اتفاقية سنة 1971 على الوجه الصحيح إذا كانت ترغب في إعفاء أحد المستحضرات من بعض تدابير المراقبة.**

79- وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الحكومات، في قراريه 15/1985 و30/1987، أن تزود الهيئة بتفاصيل (على شكل بيانات مصنفة حسب بلدان المنشأ وبلدان المقصد) عن التجارة في المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971، ضمن تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت قد وردت تفاصيل كاملة عن هذه التجارة من 147 حكومة (89 في المائة من مجموع الحكومات التي قدمت الاستمارة P عن

عام 2020). وقدمت 19 حكومة أخرى استمارات فارغة أو استمارات تحتوي على بيانات غير كاملة عن التجارة لعام 2020.

80- وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن عدداً من البلدان قدم بالفعل، على أساس طوعي، بيانات عن استهلاك المؤثرات العقلية، وذلك عملاً بقرار لجنة المخدرات 6/54.

81- وقدم ما مجموعه 95 بلداً وإقليماً بيانات عن استهلاك بعض المؤثرات العقلية أو كلها عن عام 2020. **وتعرب الهيئة عن تقديرها لتعاون الحكومات المعنية، وتهيب بجميع الحكومات أن تقدم سنويا معلومات عن استهلاك المؤثرات العقلية، عملا بقرار لجنة المخدرات 6/54، لأن هذه البيانات ضرورية لتحسين تقييم مدى توافر المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية.**

82- وتحيط الهيئة علماً مع التقدير بالتقارير المتعلقة بمضبوطات المؤثرات العقلية التي قدمتها حكومات الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية-الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، ورومانيا، وموزمبيق، والنرويج، والهند. **وترحب الهيئة بالتقارير الواردة من الدول الأعضاء بشأن الجهود التي تبذلها في مجال اعتراض تلك المواد، وتهيب بجميع الحكومات أن تبلغها بانتظام، عملا بقرار لجنة المخدرات 11/50، عن مضبوطات المؤثرات العقلية التي تُطلب عبر الإنترنت وتُسلَّم بالبريد.**

السلائف الكيميائية

83- بموجب أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، يتعين على الأطراف تقديم معلومات عن مضبوطات المواد التي يكثر استعمالها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. وتلك المعلومات، التي تُقدم في الاستمارة D، تساعد الهيئة على رصد واستبانة الاتجاهات في مجال الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع. وبالاقتران مع المعلومات المقدمة طوعاً عن التجارة المشروعة في هذه المواد، فهي تمكِّنها أيضاً من توجيه توصيات إلى الحكومات بما قد يلزم اتخاذه من إجراءات وسياسات تصحيحية.

84- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بلغ عدد الدول الأطراف التي قدمت الاستمارة D عن عام 2020 ما مجموعه 122 دولة طرفاً، أي قرابة 56 في المائة من الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1988. ومن إجمالي عدد الدول الأطراف التي قدمت بيانات على الاستمارة D عن عام 2020، أبلغت 88 دولة بالمعلومات الإلزامية عن مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، ولم يُبلغ سوى 72 دولة طرفا عن مضبوطات المواد غير المجدولة، رغم أن انتشار هذه المواد الكيميائية أصبح أحد أكبر التحديات المعاصرة في مجال المراقبة الدولية للسلائف. وكما كان الحال في السنوات السابقة، لم يقدِّم معظم الحكومات تفاصيل عن الأساليب المتبعة في التسريب والصنع غير المشروع. **وتكرر الهيئة دعوتها للحكومات إلى بذل كل جهد ممكن لجمع إحصاءات كاملة عن السلائف والإبلاغ عنها، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، وتقديم الاستمارة D في الوقت المحدد ودمجها في تقرير واحد.**

85- وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/1995، يُطلب إلى الحكومات أن تقدم طوعا وسرا معلومات عن تجارتها المشروعة في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت 112 من الدول الأطراف قد قدمت إلى الهيئة تلك المعلومات عن عام 2020، وقدمت 103 دول أطراف بيانات عن الاستخدامات المشروعة لواحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، و/أو عن احتياجاتها منها.

86- وتُستكمل البيانات التي ترد من الحكومات سنويا عن طريق الاستمارة D عن مضبوطات السلائف الكيميائية بمعلومات محددة تقدم من خلال نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس")، الذي ظل يُستخدم على مدى السنوات العشر الماضية. ويمكن للحكومات من خلال نظام "بيكس" تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي عن الحوادث المتصلة بالمواد الكيميائية، مثل المضبوطات، والشحنات التي أُوقفت أثناء عبورها، وعمليات التسريب، واكتشاف المختبرات غير المشروعة والمعدات المرتبطة بها. وكثيرا ما وفرت المعلومات المقدمة من خلال تلك المنصة الحلقة المفقودة التي تحتاجها السلطات الوطنية للشروع في تحقيقات اقتفائية تتعلق بحوادث السلائف، أدت في كثير من الأحيان إلى المزيد من الضبطيات، ومنعت عمليات تسريب. ومنذ أوائل عام 2019، كان مجال التركيز التكميلي لنظام "بيكس" هو تبادل المعلومات عن الحوادث المتعلقة بمعدات صنع المخدرات غير المشروع، باعتبار تلك المعلومات أحد العناصر اللازمة لتعزيز استخدام المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 (للمزيد من التفاصيل عن نظام "بيكس"، انظر الفقرات 363-365 أدناه).

87- وترد في تقرير الهيئة لعام 2021 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[36] بيانات الضبطيات المبلغ عنها وتحليل مفصَّل لأحدث الاتجاهات والمستجدات في مجال الاتجار بالسلائف الخاضعة للمراقبة الدولية، فضلا عن الاتجار بالمواد غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988.

(ب) تقديرات العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاحتياجات المشروعة السنوية من السلائف الكيميائية

العقاقير المخدرة

88- يشكل نظام تقدير الاحتياجات السنوية المشروعة من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية حجر الزاوية في النظام

[36] E/INCB/2021/4.

الدولي لمراقبة المخدرات. فهو يمكّن البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء من ضمان بقاء التجارة في هذه المواد ضمن الحدود التي تضعها حكومات البلدان المستوردة ومنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة من التجارة الدولية منعا فعالاً. وهذا النظام إلزامي فيما يتعلق بالعقاقير المخدرة، بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، ويتعين أن تعتمد الهيئة ما تقدمه الحكومات من تقديرات قبل اتخاذ تلك التقديرات أساساً لحساب الحدود التي تُفرض على الصنع والاستيراد. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت حكومات 175 بلداً وإقليماً، أي نسبة 82 في المائة من تلك التي طُلب إليها ذلك، قد قدمت تقديرات سنوية للاحتياجات من العقاقير المخدرة لعام 2202. ولضمان أن يتسنى للحكومات استيراد العقاقير المخدرة اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، تضع الهيئة تقديرات للبلدان غير القادرة على توريدها، وفيما يخص عام 2021، تصرف 28 بلداً في جميع مناطق العالم على أساس التقديرات التي وضعتها الهيئة من أجل تلك البلدان.

89- والحكومات ملزمة بالامتثال للحدود المفروضة على الواردات والصادرات من العقاقير المخدرة في المادتين 21 و31 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. فالمادة 12 تنص، في جملة أمور، على أن مجموع كميات أي مخدر يصنعها ويستوردها أي بلد أو إقليم في أي سنة لا يجوز أن يتعدى حاصل جمع ما يلي: (أ) الكمية المستهلكة في الأغراض الطبية والعلمية؛ (ب) الكمية المستعملة، ضمن حدود التقديرات ذات الصلة، في صنع عقاقير أو مستحضرات أو مواد أخرى؛ (ج) الكمية المصدرة؛ (د) الكمية المضافة إلى المخزون لرفعه إلى المستوى المحدد في التقديرات ذات الصلة؛ (هـ) الكمية التي يُحصَل عليها، ضمن حدود التقديرات ذات الصلة، لاستعمالها في أغراض خاصة. وتُلزِم المادة 31 جميع البلدان المصدرة بتقييد حجم صادراتها من العقاقير المخدرة إلى أي بلد أو إقليم بحيث لا يتجاوز الكميات المندرجة ضمن حدود مجموع التقديرات الخاصة بالبلد أو الإقليم المستورِد، مع إضافة الكميات التي يراد إعادة تصديرها.

90- وما زالت الحكومات تنفذ نظام الواردات والصادرات، وهو يؤدي وظيفته بكفاءة مع ازدياد حجم التجارة. وفي عام 2021، تم الاتصال بما مجموعه 18 بلداً بشأن وجود فائض محتمل في الواردات أو الصادرات جرى التعرف عليه فيما يتعلق بالتجارة الدولية في العقاقير المخدرة التي نفذت خلال عام 2020. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان 13 بلداً من تلك البلدان قد قدم ردوداً. ولا تزال الهيئة تتابع هذا الأمر مع البلدان التي لم ترسل ردا.

91- **وتوصي الهيئة بأن تواصل الحكومات تعزيز قدرة السلطات الوطنية المختصة على تقدير الاحتياجات الطبية والعلمية من العقاقير المخدرة تقديرا وافيا، بوسائل منها استخدام نمائط التعلم الإلكتروني المتاحة عالميا، وتوصي أيضا بأن تعزز الحكومات الآليات المحلية لجمع البيانات، لكي يتسنى لها تقديم تقديرات تجسد الاحتياجات الوطنية من العقاقير المخدرة للأغراض الطبية.**

المؤثرات العقلية

92- عملاً بقراريْ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/1981 و44/1991، يُطلب من الحكومات تزويد الهيئة بتقديرات لاحتياجاتها الطبية والعلمية السنوية من المؤثرات العقلية المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971. وتُبلَّغ جميع الدول والأقاليم بالتقديرات الواردة، من أجل مساعدة السلطات المختصة في البلدان المصدرة عند الموافقة على صادرات المؤثرات العقلية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت حكومات جميع البلدان والأقاليم قد قدمت تقديراً واحداً على الأقل لاحتياجاتها الطبية السنوية من المؤثرات العقلية، باستثناء جنوب السودان، الذي تولت الهيئة وضع التقديرات الخاصة به في عام 2011.

93- **وتوصي الهيئة بأن تقوم الحكومات باستعراض وتحديث تقديرات احتياجاتها السنوية من المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية كل ثلاث سنوات على الأقل.** بيد أن هناك 44 حكومة لم تقدم أي تنقيح لاحتياجاتها المشروعة من المؤثرات العقلية منذ ثلاث سنوات أو أكثر. ومن ثم فإن التقديرات المتاحة بشأن تلك البلدان والأقاليم ربما لم تعد مطابقة لاحتياجاتها الطبية والعلمية الفعلية من تلك المواد.

94- وعندما تكون التقديرات أدنى من الاحتياجات المشروعة الفعلية، قد يتأخر استيراد المؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية أو العلمية. أما عندما تكون التقديرات أعلى بكثير من الاحتياجات المشروعة فقد يزيد ذلك من احتمال تسريب المؤثرات العقلية إلى قنوات غير مشروعة.

95- وكما في السنوات السابقة، لا يزال نظام تقدير الاحتياجات السنوية من المؤثرات العقلية يعمل بصورة جيدة، كما أن معظم البلدان والأقاليم يتقيد به. وفي عام 2020، أصدرت سلطات 17 بلداً أذون استيراد لمواد لم تضع لها من قبلُ أي تقديرات كهذه، أو لكميات تجاوزت تقديراتها بكثير. وحُدد بلد واحد فقط جاوزت كميات صادراته من المؤثرات العقلية التقديرات ذات الصلة.

السلائف الكيميائية

96- طلبت لجنة المخدِّرات، في قرارها 3/49، المعنون "تدعيم نظم مراقبة الكيمياويات السليفة المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية"، إلى الدول الأعضاء أن تقدم إلى الهيئة تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة لاستيراد أربع من سلائف المنشطات الأمفيتامينية (الإيفيدرين، والسودوإيفيدرين، و4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون (3,4-MDP-2-P)، و1-فينيل-2-بروبانون (P-2-P))، وأن تقدم إليها كذلك، بقدر الإمكان، تقديرات لاحتياجاتها من المستحضرات المحتوية على تلك المواد والتي يمكن استعمالها أو استخلاصها بسهولة بوسائل ميسورة الاستخدام. وتساعد التقديرات الحكومات على تقييم مدى

مشروعية الشحنات وعلى الكشف عن أي كميات زائدة في الواردات المقترحة من المواد.

97- ورغم أن هذه التقديرات تقدَّم إلى الهيئة على أساس طوعي فإن غالبية البلدان تقدمها سنويا. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت 179 حكومة قد قدمت تقديراً لحاجتها السنوية المشروعة لواحدة على الأقل من المواد المذكورة أعلاه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، أعادت أكثر من 120 حكومة تأكيد احتياجاتها السنوية المشروعة من مادة واحدة على الأقل أو حدَّثتها. وقدمت حكومات سبعة بلدان، هي دومينيكا وغابون وغرينادا والكويت ومقدونيا الشمالية وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) والنيجر، تقديرا لأول مرة لواحدة على الأقل من المواد الأربع المذكورة أعلاه.

98- وتقدم الحكومات تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية من السلائف على الاستمارة D، ويمكنها تحديثها في أي وقت طوال السنة بتقديم المعلومات اللازمة إلى الهيئة باستخدام أي وسيلة اتصال رسمية. وتُنشر بانتظام على موقع الهيئة على الشبكة العالمية جداول تحتوي على أحدث الاحتياجات السنوية المشروعة، بصيغتها التي حدثتها البلدان والأقاليم أو أعادت تأكيدها. وهي متاحة أيضاً عبر نظام "بن أونلاين" للمستخدِمين المسجلين فيه.

4- الجهود المبذولة لمنع التسريب من قنوات التجارة الدولية

99- يتيح نظام تدابير المراقبة المنصوص عليه في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة رصد التجارة الدولية في العقاقير المخدرة من أجل منع تسريب تلك العقاقير إلى قنوات غير مشروعة. ونتيجةً لتنفيذ جميع الدول تقريباً تدابيرَ المراقبة المنصوص عليها في اتفاقية سنة 1971 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، تبين في السنوات الأخيرة وقوع حالة واحدة فقط لتسريب مؤثرات عقلية من التجارة الدولية إلى قنوات غير مشروعة. وإضافة إلى ذلك، تُلزِم اتفاقية سنة 1988 الأطراف فيها بأن تمنع تسريب السلائف الكيميائية من قنوات التجارة الدولية لغرض استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. وقد وضعت الهيئة نظماً مختلفة لرصد الامتثال لهذا الجانب من اتفاقية سنة 1988 ولتيسير التعاون بين الحكومات على تحقيق تلك الغاية.

اشتراط الحصول على أذون الاستيراد والتصدير

100- يشكل التطبيق العالمي لاشتراط الحصول على أذون الاستيراد والتصدير، المنصوص عليه في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1971، عنصرا رئيسيا في منع تسريب المخدرات إلى السوق غير المشروعة. ويُشترط الحصول على هذه الأذون للمعاملات المتعلقة بأي من المواد الخاضعة للمراقبة بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة أو المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1971.

101- وبموجب هاتين الاتفاقيتين، يتعين على السلطات الوطنية المختصة أن تُصدِر أذون استيراد للمعاملات المتعلقة باستيراد هذه المواد إلى بلدانها. ويجب على السلطات الوطنية المختصة في البلدان المصدرة أن تتحقق من صحة أذون الاستيراد هذه قبل إصدار أذون التصدير اللازمة للسماح للشحنات المحتوية على هذه المواد بمغادرة بلدانها.

102- ولا تشترط اتفاقية سنة 1971 الحصول على أذون استيراد وتصدير للتجارة في المؤثرات العقلية المدرجة في جدوليها الثالث والرابع. إلا أنه، بالنظر إلى اتساع نطاق تسريب هذه المواد من قنوات التجارة الدولية المشروعة أثناء سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الحكومات، في قراراته 15/1985 و30/1987 و38/1993، أن توسع نطاق نظام أذون الاستيراد والتصدير ليشمل تلك المؤثرات العقلية أيضاً.

103- وعملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكورة آنفاً، استحدث معظم البلدان والأقاليم بالفعل شرط الحصول على أذون استيراد وتصدير للمؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة 1971. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت 206 بلدان وأقاليم قد أتاحت للهيئة معلومات محددة يتبين منها أن جميع البلدان والأقاليم المستوردة والمصدرة الرئيسية تشترط الآن استصدار أذون استيراد وتصدير لجميع المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة 1971. وستوفر الهيئة لجميع الحكومات، عند الطلب، جدولاً يبين متطلبات منح أذون الاستيراد الخاصة بالمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع عملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة. ويُنشَر هذا الجدول أيضاً في الحيز الآمن من موقع الهيئة على الشبكة العالمية، الذي لا يُسمح بالوصول إليه إلا للمسؤولين الحكوميين المأذون لهم خصيصاً بذلك، لكي يتسنى إطلاع السلطات الوطنية المختصة في البلدان المصدرة، في أقرب وقت ممكن، على أي تغييرات فيما تفرضه البلدان المستوردة من شروط خاصة بأذون الاستيراد.

104- **وتحث الهيئة حكومات الدول القليلة المتبقية التي لا تشترط تشريعاتها و/أو لوائحها الوطنية حتى الآن الحصول على أذون استيراد وتصدير لجميع المؤثرات العقلية، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الدول أطرافاً في اتفاقية سنة 1971، على أن توسِّع نطاق هذه التدابير الرقابية لتشمل جميع المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971 في أقرب وقت ممكن، وأن تبلغ الهيئة بذلك.**

105- وتتاح منصة النظام الدولي للاستيراد والتصدير "I2ES" لاستخدام الحكومات مجاناً، بغية تمكين البلدان من أن تتبادل بطريقة آمنة أذون الاستيراد والتصدير اللازمة للتجارة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية.

ومن شأن زيادة استخدام الحكومات هذه المنصة أن تساعد على منع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة الدولية من قنوات التجارة الدولية، بالإضافة إلى تيسير حركة أسرع لتلك المواد عبر الحدود الدولية. **ولا تزال الهيئة تشجع جميع الحكومات التي لم تستخدم بعد منصة "I2ES" على استخدامها؛ وتظل أمانة الهيئة على استعداد لمساعدة الحكومات في استخدام المنصة وتنفيذها.**

106- وتسمح المادة 13 من اتفاقية سنة 1971 للدولة الطرف بإخطار الأطراف الأخرى في الاتفاقية بأنها تحظر استيراد مادة محددة مدرجة في الجدول الثاني أو الثالث أو الرابع من الاتفاقية. وبالإضافة إلى قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بإخطار الأطراف رسميا عندما يتم الاستظهار بالمادة 13، يمكن للأطراف أن تطّلع في "القائمة الخضراء" الصادرة عن الهيئة على قائمة بالبلدان التي استظهرت بالمادة 13، وبالمواد التي فُرض حظر على استيرادها. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت تايلند وتركيا قد ألغتا الحظر الذي فرضه كل منهما بموجب المادة 13 على استيراد مادة الميثيل فينيدات. **وتدعو الهيئة الدول إلى ضمان التقيد بتدابير حظر الاستيراد التي تستظهر بها الدول الأطراف عملا بالمادة 13 من اتفاقية سنة 1971. وتشجع الهيئة الدول التي فرضت تدابير حظر استيراد بموجب المادة 31 على ضمان أن تكون هذه التدابير ملائمة فيما يتعلق باحتياجاتها الراهنة من المواد الخاضعة للمراقبة.**

107- ولا تفرض اتفاقية سنة 1988 أي شروط بشأن الحصول على أذون استيراد وتصدير للتجارة في المواد المدرجة في جدوليها الأول والثاني. غير أن الحكومات التي لا تطبق نظاما ما لمراقبة الصادرات والواردات من السلائف لا تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها التعاهدية بالمساهمة بفعالية في منع التسريب. وفضلا عن ذلك وعملاً بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 يتعين على حكومات البلدان والأقاليم المصدِّرة أن تقدِم إلى سلطات الحكومة المستوردة إشعارا مسبقاً بالشحنات المعتزمة، بغية منع تسريب تلك المواد (انظر الفقرات 111-113 أدناه للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإشعارات السابقة للتصدير الخاصة بالسلائف الكيميائية).

التناقضات في بيانات التجارة الدولية بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية

108- يجري التحري بانتظام لدى السلطات المختصة في البلدان المعنية عن التناقضات في التقارير الحكومية المتعلقة بالتجارة الدولية في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، ضماناً لعدم حدوث أي تسريب لهذه المواد من التجارة الدولية المشروعة. وقد تكشف هذه التحريات عن أوجه قصور في تنفيذ تدابير مراقبة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، بما في ذلك عدم امتثال الشركات للأحكام الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات.

109- وقد استُهلت منذ أيار/مايو 2021 تحرياتٌ لدى 66 بلداً بشأن تناقضات تتعلق بالتجارة في العقاقير المخدرة لعام 2020. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت قد وردت ردود من 45 بلداً. وأشارت الردود إلى أن التناقضات نتجت عن أخطاء كتابية وتقنية في إعداد التقارير، أو عن الإبلاغ عن صادرات أو واردات من مستحضرات مدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة دون الإشارة إلى ذلك في الاستمارة المعنية، أو عن الإبلاغ سهواً عن بلدان عبور باعتبارها من الشركاء التجاريين. وفي بعض الحالات أكدت البلدان الكميات التي أبلغت عنها، الأمر الذي أفضى إلى استهلال تحريات لمتابعة المسألة مع الشركاء التجاريين لتلك البلدان. **وتشجع الهيئة البلدان التي لم ترَدَّ بعد على أن تحقق في التناقضات على وجه الاستعجال وأن تبلغها بالنتائج التي توصلت إليها.**

110- بالمثل، فيما يتعلق بالتجارة الدولية في المؤثِّرات العقلية، استُهلَّت تحريات لدى 115 بلداً بشأن 647 تناقضاً تتعلق ببيانات عام 2020. ونظراً لتأخر بعض البلدان في الإبلاغ عن البيانات الإحصائية لعام 2020، لا تزال التحقيقات جارية بشأن التناقضات المتصلة بالتجارة في تلك السنة.

الإشعارات السابقة لتصدير السلائف الكيميائية

111- توخياً لمنع تسريب السلائف، تجيز الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 لحكومات البلدان المستوردة أن تُلزم البلدان المصدرة بإبلاغها عن أي سلائف تعتزم تصديرها إلى أراضيها.

112- ومنذ صدور تقرير الهيئة السنوي لعام 2020، طلبت حكومة بلد واحد، هو آيسلندا، رسمياً إخطارها مسبقا، مما زاد عدد الحكومات التي استندت إلى هذا الحكم إلى 116 حكومة. **وتجدد الهيئة دعوتها للحكومات التي لم تطلب رسميا إشعارات سابقة للتصدير على اتخاذ الخطوات اللازمة للاستناد إلى الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.**

113- وتيسِّر الأداة الآمنة القائمة على الإنترنت والتابعة للهيئة، وهي نظام "بن أونلاين"، التواصل الآني بين الحكومات المستوردة والحكومات المصدِّرة بشأن التجارة الدولية في السلائف ومنع التسريب إلى قنوات غير مشروعة. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت حكومة بلد واحد إضافي، هو غابون، قد تسجلت في نظام "بن أونلاين"، وبذلك بلغ مجموع عدد البلدان والأقاليم المسجلة 166 بلداً وإقليماً. **وتُهيب الهيئةُ بالحكومات التي لم تتسجل بعد في نظام "بِن أونلاين" أن ترشح جهة وصل واحدة على الأقل لهذا الغرض في أقرب وقت ممكن، وتهيب بالحكومات استخدام نظام "بِن أونلاين" بصورة نشطة ومنهجية. والهيئة مستعدة لمساعدة الحكومات في هذا الصدد.**

منع تسريب السلائف من قنوات التوزيع الداخلية

114- لا يزال تسريب السلائف من قنوات التوزيع الداخلية مصدرا رئيسيا لهذه المواد الكيميائية لكي تستخدم في صنع العقاقير غير المشروع. وتتباين بين بلد وآخر التدابير الرقابية التي تطبقها الحكومات على تجارة المواد الكيميائية وتوزيعها داخل بلدانها، ولا ترقى في كثير من الأحيان إلى التدابير الرقابية المتبعة في التجارة الدولية. ولمعالجة ذلك، دعت الهيئة إلى استخدام الفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بصورة أوفى، وأجرت دراسة استقصائية بين الحكومات لتحقيق هذه الغاية.

115- ويمكن الاطلاع على تحليل مفصل للتدابير الرقابية الداخلية على نطاق العالم في تقرير الهيئة لعام 2021 عن

تنفيذ المادة 21 من اتفاقية سنة 1988.

التعاون مع الصناعة فيما يتعلق بمراقبة السلائف

116- التعاون مع الصناعة جزء لا يتجزأ من تنفيذ الفقرة 9 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وقد أصبح هذا التعاون، الذي هو إلى حد بعيد نتيجة لمبادرات واتفاقات طوعية، يؤدي دورا متزايد الأهمية في مراقبة السلائف على الصعيد العالمي. وهو يهدف إلى ضمان المنع الفعال والمستدام لتسريب السلائف، بما فيها المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة المستخدمة لأغراض غير مشروعة، من خلال التعاون في الوقت المناسب بين السلطات الوطنية والقطاعات الخاصة ذات الصلة. **وتشجع الهيئة هذا التعاون بقوة، وترحب بالمبادرات الناجحة التي اتخذتها عدة حكومات في هذا المجال وتشجعها.**

117- وتواصل الهيئة أيضا، اتساقاً مع ولايتها، دعم الحكومات في جهودها الرامية إلى إقامة وتنفيذ التعاون مع الصناعة، على أساس المسؤولية المشتركة والاحترام المتبادل وحسن النية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعت الهيئة جميع الحكومات إلى تزويدها بالمعلومات ذات الصلة عن الخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتعاون مع الصناعة في مجال سلائف العقاقير والمواد الكيميائية غير المجدولة المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. وسوف تشكل هذه المعلومات أساسا لتجميع الممارسات الجيدة والسيناريوهات ودراسات الحالة المحددة بغية نقل المعارف وتبادل الدروس المستفادة فيما بين الحكومات. وسوف يكمِّل هذا التجميع المواد الإرشادية التي أعدتها الهيئة بشأن التعاون مع الصناعة، والمتاحة بالفعل للسلطات الوطنية المختصة على موقع الهيئة الآمن على الشبكة العالمية.

118- وإلى جانب الصناعة الكيميائية والصيدلانية، هناك قطاع صناعي آخر ثبتت فائدة وضرورة التعاون معه فيما يتعلق بالسلائف، وهو منصات الإنترنت المشتركة بين المؤسسات التجارية. وقد أسفرت المعلومات المتعلقة بقوائم السلائف، التي تتيح المنصات طوعاً للوكالات الرقابية أو وكالات إنفاذ القانون الوطنية الاطلاع عليها، عن اعتراض شحنات مسربة من السلائف الكيميائية واعتقال مرتكبي جرائم في بعض البلدان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الهيئة عملية محددة الأهداف ومحدودة زمنيا، هي عملية "أكرونيم" (Operation Acronym)، ركزت على الاتجار بالسلائف عبر الإنترنت (الشبكة العالمية السطحية). وفي هذا الصدد، تود الهيئة أن تعترف بالمعلومات المقدمة طوعاً، من خلال السلطات الوطنية المختصة، من سبعة منابر مشتركة بين المؤسسات التجارية من جمهورية كوريا والهند. ويرد مزيد من التفاصيل عن عملية أكرونيم في تقرير الهيئة لعام 2021 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

119- ومنذ عام 2016، تشجع الهيئة علاقات التوأمة بين الحكومات التي أقامت تعاوناً مع الصناعة والحكومات الراغبة في استحداث مثل هذا المفهوم أو تعزيزه. وترد تفاصيل تلك الأنشطة في تقرير الهيئة عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

120- **وتود الهيئة أن تؤكد مجددا أهمية التعاون مع الصناعة، بما في ذلك الجانب الطوعي منه، وتشجع الحكومات على مواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء الآليات اللازمة لهذا التعاون وتنفيذها. وفي حين تظل طبيعة التعاون ومداه ونطاقه من اختصاص فرادى البلدان، تشدد الهيئة على أهمية التعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية والقطاعات الصناعية ذات الصلة، لا سيما من أجل التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة. والهيئة وأمانتها على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومات في هذا الصدد.**

التحديات التي يشكلها انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة

121- تواصل الهيئة تشجيع المناقشات المتعلقة بالسياسات وتيسير بناء توافق الآراء من أجل اتخاذ إجراءات عالمية للتصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة. وتحقيقا لهذه الغاية، واستجابة للدعوات المتزايدة إلى الحوار والتعاون العالميين، نُفذت عدة أنشطة في الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، عُقدت مشاورات مع الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وتشرين الأول/أكتوبر 2021؛ وقدِّم بيان إلى لجنة المخدرات في دورتها الرابعة والستين بشأن التحديات التي تواجه نظم الجدولة في إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات؛ ونُظم حدث جانبي خلال الدورة الرابعة والستين للجنة؛ وعُقدت مشاورة تقنية مع خبراء في حزيران/يونيه 2021.

122- ووضعت الهيئة أيضاً عدة موارد تقنية للسلطات الوطنية المختصة من أجل زيادة قدرتها على التعرف على مجموعة دائمة التزايد من المواد الكيميائية غير المجدولة واتخاذ إجراءات بشأنها.

123- واستندت الجهود التي بذلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى سلسلة من الحوارات المتعلقة بالسياسات قادتها الهيئة أو دعمتها في السنوات الأخيرة وأسفرت عن وضع قائمة بالتدابير والنهج العملية والمحدَّدة للعمل الوطني والتعاون الدولي. وتعتقد الهيئة أن تلك القائمة يمكن أن تكون أساسا للتوصل إلى توافق آراء بين البلدان بشأن سبل المضي قدماً، بما في ذلك اتخاذ قرارات من جانب لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والستين.

124- **وتشجع الهيئة الحكومات على أن تحافظ على زخم التعاون وترفع مستواه فيما بينها ومع الهيئة من أجل التوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن التدابير المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة. كما تدعو الهيئة الحكومات إلى مواصلة تبادل المعلومات ذات الصلة عن المعاملات المشبوهة المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة، والإسهام في كشف الثغرات المحتملة التي يمكن أن يستغلها المتجرون في نظم المراقبة الوطنية أو الإقليمية.**

المادة 13 من اتفاقية سنة 1988: المواد والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع

125- تواصل الهيئة ترويج استخدام المادة 13 من اتفاقية عام 1988 كأداة تكميلية قيّمة في التصدي لصنع المخدرات غير المشروع، وتشدد على الحاجة إلى مواصلة البحث عن نهج جديدة ومبتكرة بهدف تحسين تنفيذ هذه المادة.

126- وتحقيقا لهذه الغاية، اضطلعت الهيئة بعدة أنشطة للتوعية ولتوجيه الجهود والإجراءات الدولية المتعلقة بالسياسات بهدف منع تسريب المعدات الضرورية لصنع المخدرات غير المشروع، وتعزيز الاستخدام العملي للمادة 13 من اتفاقية سنة 1988، وتشجيع التعاون في هذا الصدد. وفي نيسان/أبريل 2021، عقدت الهيئة اجتماعا ثانيا لفريق خبراء بشأن تعزيز الاستخدام العملي للمادة 13 من اتفاقية عام 1988. واستعرض الخبراء التقدم المحرز من خلال التعاون المتعدد الأطراف لمنع تسريب المعدات المستخدمة في صنع المخدرات والسلائف غير المشروع والتحقيق في تسريبها، وبحثوا الأدوات والنُّهج والآليات العملية التي من شأنها أن تسهم في بناء توافق آراء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات على أساس ذلك الحكم من أحكام اتفاقية سنة 1988. وقد أُطلعت جميع الحكومات على الوثيقة الناتجة المتعلقة بالتوعية والإرشاد، والنُّمست تعليقاتها من أجل تقديم مدخلات لاجتماع فريق خبراء للمتابعة عُقد يومي 30 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2021.

127- ولدعم الحكومات في جهودها الرامية إلى زيادة استخدام المادة 31 من اتفاقية سنة 1988 ومنع وصول المعدات المتخصصة إلى المختبرات غير المشروعة، أتاحت الهيئة ترجمة الوثيقة المعنونة "المبادئ التوجيهية بشأن منع تسريب المواد والمعدات الضرورية لصنع المخدرات غير المشروع والتحقيق فيه" بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على جميع الموارد ذات الصلة على الموقع الشبكي للهيئة.

128- **وتهيب الهيئة بالحكومات مواصلة تطوير نهج جديدة ومبتكرة لتحسين التنفيذ العملي للمادة 13 من اتفاقية سنة 1988، وتوصي بالتماس المساعدة من الأمانة من أجل الاستفادة الكاملة من الموارد المتعلقة بالمواد والمعدات المتاحة على موقعها الشبكي.**

باء- ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية

129- تضطلع الهيئة، وفقا لولايتها المتمثلة في ضمان توافُر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية، بأنشطة شتى تتعلق بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وترصد الهيئة الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات الأخرى دعما لتوافر المواد الخاضعة للمراقبة واستخدامها الرشيد في الأغراض الطبية والعلمية، وتقدِّم من خلال أمانتها دعماً وإرشاداً تقنيين للحكومات في تنفيذها لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

130- وتوضح مقارنة أجريت بين استهلاك فرادى المواد (انظر الشكل الأول) هيمنة الفنتانيل خلال العقدين الماضيين. بيد أنه بعد أن بلغ الاستهلاك العالمي للفنتانيل ذروته في عام 2018، عند 285 959 جرعة يومية محددة للأغراض الإحصائية (جرعة يومية إحصائية/جرعة)، انخفض إلى 235 074 جرعة يومية إحصائية في عام 2019 وظل مستقرا نسبيا، مع انخفاض طفيف في عام 2020 إلى 233 636 جرعة. وما فتئ استهلاك الأوكسيكودون يتزايد، وإن كان عند مستوى أدنى، وحل منذ عام 2009 محل المورفين كثاني أكثر المؤثرات الأفيونية استهلاكا (بعد الفنتانيل). وعلى غرار الفنتانيل، بلغ استهلاك الأوكسيكودون أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2018 (726 45 جرعة يومية إحصائية)، ثم انخفض إلى 821 44 جرعة في عام 2019 وانخفض أكثر إلى 099 42 جرعة في عام 2020. ومن الناحية الأخرى، ظل الاتجاه في استخدام المورفين مستقرا نسبيا بين عامي 2004 (644 25 جرعة يومية إحصائية) و2019 (957 27 جرعة)، لكنه ارتفع في عام 2020 إلى 824 31 جرعة، وهذا أعلى مستوى لاستهلاكه منذ عام 2002. وبعد انخفاض استهلاك الهيدروكودون باطراد منذ عام 2014، زاد من 161 14 جرعة يومية إحصائية في عام 2018 إلى 415 20 جرعة في عام 2019، ولكن انخفض إلى 366 18 جرعة في عام 2020. وانخفض استهلاك الكوديين لمعالجة الألم من 720 5 جرعة يومية إحصائية في عام 2018 إلى 591 4 جرعة في عام 2019، لكنه ارتفع إلى 665 4 جرعة في عام 2020. وانخفض استهلاك الهيدرومورفون من 834 11 جرعة يومية إحصائية في عام 2018 إلى 713 7 جرعة في عام 2019، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2008،

ولكنه ارتفع إلى 8 528 جرعة في عام 2020. واستأثرت الولايات المتحدة بما يقرب من كل الاستخدام العالمي للهيدروكودون (99,2 في المائة)، بينما أُبلغ في أكثر من بلد واحد عن استهلاك العقاقير الأخرى المبينة في الشكل الأول.

131- ويتضح من تحليل إقليمي للاتجاهات الرئيسية في استهلاك المسكنات الأفيونية الرئيسية (الكودين والديكستروبروبوكسيفين والديهيدروكودين والفنتانيل والهيدروكودون والهيدروومورفون والكيتوبيميدون والمورفين والأوكسيكودون والبيثيدين والتيليدين والتريميبيريدين)، مُعبَّرا عنه بالجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان في اليوم، أن أعلى استهلاك لهذه العقاقير يُشاهد في البلدان المتقدمة النمو الواقعة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وكانت البلدان التي أبلغت عن أعلى متوسط لاستهلاك المؤثرات الأفيونية المستخدمة في معالجة الألم في الفترة 2018-2020 هي الولايات المتحدة (122 26 جرعة يومية إحصائية)، وألمانيا (298 22 جرعة)، والنمسا (323 20 جرعة)، وإسرائيل (947 17 جرعة)، وبلجيكا (422 15 جرعة).

132- ويؤكد التحليل الإقليمي استمرار وجود تفاوت عالمي في استهلاك المسكنات الأفيونية. وتُحسب الجرعة اليومية الإحصائية الإقليمية على أساس مجموع سكان البلدان المبلِغة عن الاستهلاك والكميات الإجمالية من المسكنات الأفيونية المبلغ عن استهلاكها. وفي عام 2020، أسفر الاستهلاك المبلغ عنه لبعض البلدان في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وغرب ووسط أوروبا عن متوسطات إقليمية بلغت 214 19 جرعة يومية إحصائية لأمريكا الشمالية، و001 10 جرعة لغرب ووسط أوروبا، و984 5 جرعة لأوقيانوسيا، ويمثل المتوسط الأخير انخفاضا ملحوظا، من 984 9 جرعة في عام 2019. ولا تزال أمريكا الشمالية هي المنطقة الأعلى استهلاكاً للمؤثرات الأفيونية لمعالجة الألم في العالم، على الرغم من إبلاغها أيضا عن انخفاض، من 151 26 جرعة يومية إحصائية في عام 2019. وانخفض الاستهلاك في غرب ووسط أوروبا بين عامي 2018 (021 11 جرعة يومية إحصائية) و2019 (200 9 جرعة)، لكنه زاد مرة أخرى في عام 2020 (انظر الشكل الثاني).

133- ومستويات استهلاك المؤثرات الأفيونية في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وغرب ووسط أوروبا أعلى بكثير مما هي عليه في جميع المناطق الأخرى في العالم، كما يُشاهد في الشكل الثاني. ويقدم الشكل الثالث صورة أوضح عن الاستهلاك في المناطق الأخرى. وكان واضحاً وجود اتجاه تصاعدي عام في الاستهلاك في جنوب شرق أوروبا حتى عام 2018، عندما وصل إلى 415 1 جرعة يومية إحصائية، لكنه انخفض إلى 192 1 جرعة في عام 2019 وإلى 188 1 جرعة في عام 2020. وما انفك الاستهلاك يتزايد في أمريكا الجنوبية منذ عام 2017، عندما أبلغت البلدان عن استهلاك 537 جرعة يومية إحصائية، وبلغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 919 جرعة في عام 2020. ولوحظ في غرب آسيا اتجاه مماثل، سجل أيضاً في عام 2020 أعلى

الشكل الأول- استهلاك الكودين والفنتانيل والهيدروكودون والهيدروومورفون والمورفين والأوكسيكودون، معبراً عنه بإجمالي الجرعات اليومية الإحصائية،[1] 2001-2020

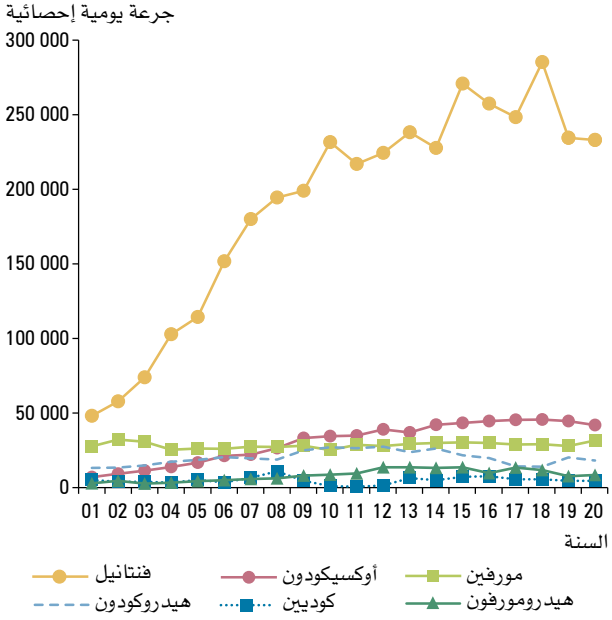

[1] إجمالي استهلاك أي عقار هو مجموع الجرعات اليومية الإحصائية لكل البلدان المبلِغة عن استهلاكه.

الشكل الثاني- استهلاك المؤثرات الأفيونية لمعالجة الألم في جميع المناطق، الجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان في اليوم، 2001-2020

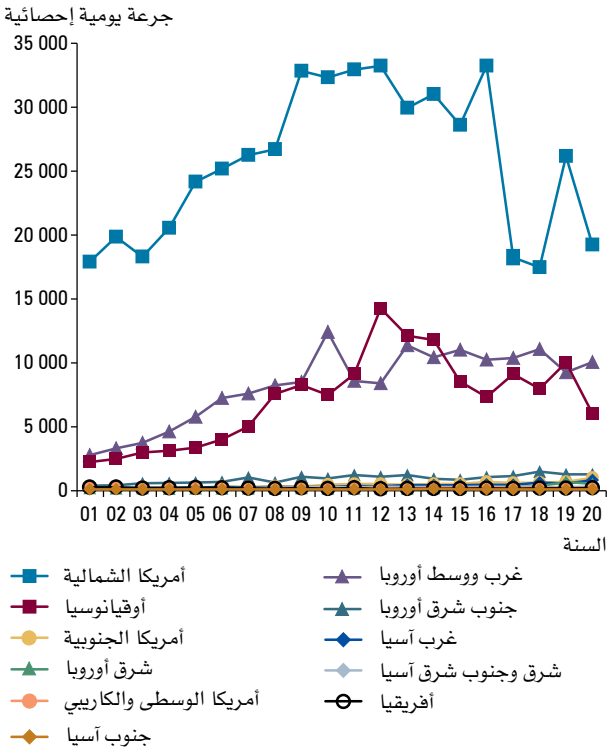

مستوى له على الإطلاق (743 جرعة يومية إحصائية). وبلغ الاستهلاك في شرق أوروبا أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2019، عند 601 جرعة يومية إحصائية، لكنه انخفض في عام 2020 إلى 457 جرعة.

134- وترى الهيئة أن مستويات استهلاك المسكنات الأفيونية بكميات تتراوح بين 100 و200 جرعة يومية إحصائية هي مستويات غير كافية، وأن استهلاكها بكميات أقل من 100 جرعة يمثل نقصاً شديداً. وفي هذا السياق، فإن القيم الوسطية المبلغ عنها لمستويات الاستهلاك في عام 2020 في شرق آسيا وجنوب شرقها (220 جرعة يومية إحصائية)، وأمريكا الوسطى والكاريبي (166 جرعة)، وأفريقيا (128 جرعة)، وجنوب آسيا (20 جرعة)، هي مستويات تثير القلق بوجه خاص.

135- ويبين الشكلان الرابع والخامس استهلاك المسكِّنات الأفيونية بإجمالي الجرعات اليومية الإحصائية حسب المادة والمنطقة. ويُبرِز هذا التحليل مرة أخرى هيمنة الفنتانيل في معظم مناطق العالم. ويبلغ استهلاك الأوكسيكودون أعلى مستوى له في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وغرب ووسط أوروبا وغرب آسيا، وإن كان يُستهلك في مناطق أخرى أيضا. واستهلاك الهيدروكودون كبير في القارة الأمريكية. أما حصة المورفين فهي أقل بروزاً في معظم المناطق، باستثناء أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

136- وتؤكد الهيئة مجدداً وجود حاجة ملحة إلى زيادة مستويات استهلاك المسكنات الأفيونية للأغراض الطبية وإلى تحسين عمليات وصفها طبياً واستخدامها في جميع البلدان التي أبلغت عن نقص في مستويات الاستهلاك أو نقص شديد فيها، وتدعو إلى رسم سياسات عمومية محددة الأهداف تدعمها الحكومات والنظم الصحية والأخصائيون الصحيون والمجتمع المدني وصناعة المستحضرات الصيدلانية والمجتمع الدولي.

137- وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 بصورة واضحة الحاجة إلى ضمان توافر الأدوية المحتوية على مؤثرات عقلية خاضعة للمراقبة والحصول عليها. وعلى المستوى العالمي، لم يطرأ تغير كبير على الحجم الإجمالي للتجارة في المؤثرات العقلية في عام 2020 مقارنة بعام 2019. ومن الناحية الأخرى، زاد العدد الإجمالي للبلدان التي أبلغت عن واردات من المؤثرات العقلية بنسبة تقارب 10 في المائة. ولا يزال من غير المعروف إلى أي مدى يرتبط حجم التجارة بالطلب الأوسع نطاقا على الأدوية المحتوية على مؤثرات عقلية الناجم عن الجائحة. غير أن الزيادة في عدد البلدان التي أبلغت عن واردات أثناء الجائحة مقارنة بالسنوات السابقة توضح أن النظم الموضوعة لتيسير التجارة الدولية في المؤثرات العقلية ظلت تؤدي وظيفتها.

الشكل الثالث- استهلاك المؤثرات الأفيونية لمعالجة الألم في المناطق الأدنى استهلاكاً، حسب الجرعة اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان في اليوم، 2001-2020

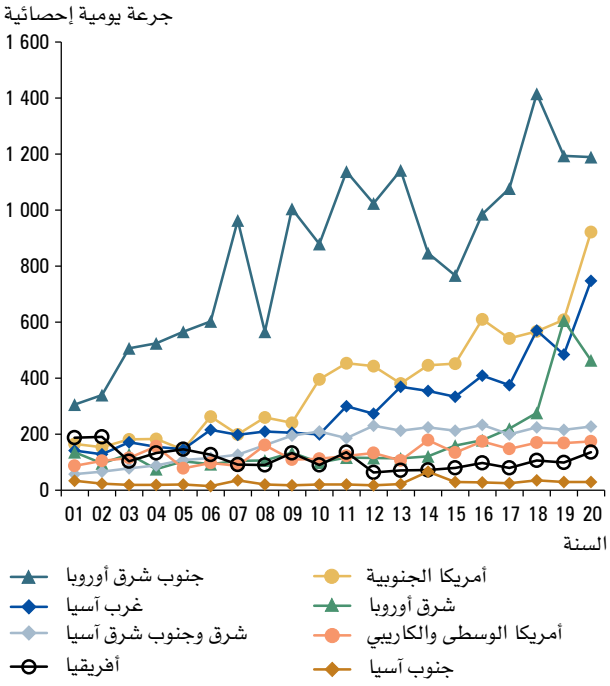

الشكل الرابع- استهلاك الكوديين والفنتانيل والهيدروكودون والمورفين والأوكسيكودون والبيثيدين وغيرها من المؤثرات الأفيونية، جميع المناطق، الجرعات اليومية الإحصائية، 2020

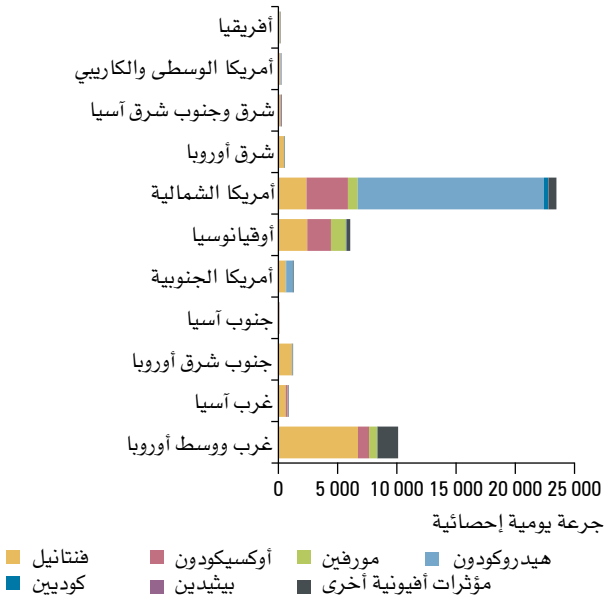

138- بيد أن الهيئة واجهت تحديات في رصد وتقييم توافر المؤثرات العقلية الفعلي في أنحاء كثيرة من العالم، بسبب تضارب بيانات الاستهلاك أو انعدامها. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن إمكانية الحصول على هذه المواد كانت معدومة تماماً تقريباً بالنسبة لبعض المجموعات السكانية حتى قبل بداية الجائحة. وحتى الآن، لا تتوافر بيانات شاملة في هذا الصدد، وكذلك لا توجد سبل راسخة لتقييم المستوى المناسب من استخدام المؤثرات العقلية لتلبية الطلب.

139- وقد ثبت أن لعدد من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية أهمية حاسمة في علاج المرضى في حالات كوفيد-19 الشديدة. ويُستخدم الميدازولام، وهو بنزوديازيبين مدرج في الجدول الرابع من اتفاقية سنة 1971، على نطاق واسع في التخدير قبل الجراحة. وفي سياق الجائحة،أُفيد بأن هذه المادة استُخدمت على نطاق واسع لتخدير المرضى المصابين بكوفيد-19 المُدخلين إلى وحدات العناية المركزة. والميدازولام مدرج أيضا في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للعقاقير الأساسية.

140- وفي بداية الجائحة، في أوائل عام 2020، وردت تقارير عن نقص في الأدوية المحتوية على الميدازولام في بعض أنحاء العالم، وكان ذلك راجعاً من جهة إلى ارتفاع الطلب على المادة ومن جهة أخرى إلى تحديات التسليم والنقل المرتبطة بإغلاق الحدود الذي اعتمدته بعض البلدان في ذلك الوقت. ومع تقدم الجائحة، أشارت البيانات المقدمة من الحكومات إلى أن الحالة تحسنت، حيث نجحت البلدان في معاودة استيراد المادة وتصديرها في جميع أنحاء العالم.

الشكل الخامس- استهلاك الكوديين والفنتانيل والهيدروكودون والمورفين والأوكسيكودون والبيثيدين وغيرها من المؤثرات الأفيونية في مناطق مختارة، الجرعات اليومية الإحصائية، 2020

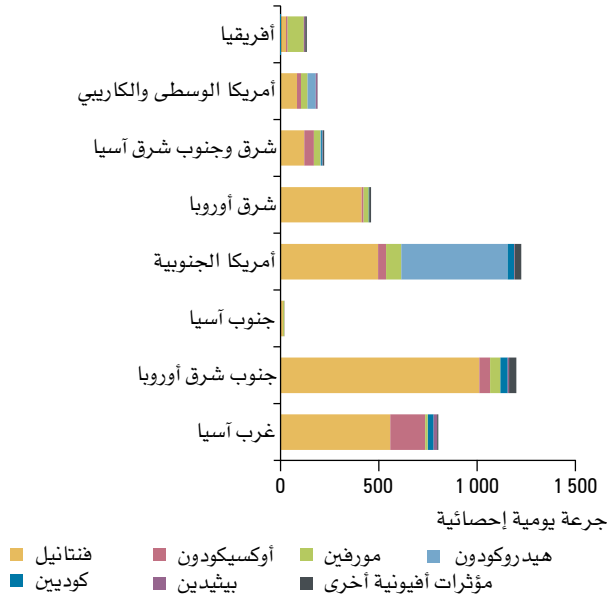

1- الأنماط والاتجاهات في إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وصنعها واستهلاكها واستعمالها ومخزوناتها

العقاقير المخدرة

141- منذ بداية عام 2020، وضعت جائحة كوفيد-19 على محك الاختبار قدرة المجتمع الدولي على ضمان الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها بكميات كافية لمن هم بحاجة إليها. وكما هو مذكور أعلاه فقد تأثرت سلسلة الإمداد العالمية للأدوية نتيجة لتعطُّل صنع المواد الأولية الرئيسية اللازمة لإنتاج المكونات الصيدلانية الفعالة وإنتاج المكونات نفسها في بعض البلدان الصانعة الرئيسية، ونتيجة أيضا للتحديات اللوجستية الناشئة عن إغلاق الحدود وغير ذلك من سياسات التباعد الاجتماعي التي اعتمدها عدد من البلدان. وقد نبهت الهيئة المجتمع الدولي إلى ذلك في تقريرها السنوي لعام 2020. وتؤكد الإحصاءات الموحدة عن العقاقير المخدرة لبعض البلدان في عام 2020 حدوث زيادة في استهلاك بعض المواد وصنعها ومخزوناتها (وعلى وجه التحديد الفنتانيل ونظائره)، ناتجة أساساً عن الزيادات الكبيرة في الحاجة إلى توفير تخفيف الألم والتخدير للمرضى المصابين بكوفيد-19 المُدخَلين إلى وحدات العناية المركزة.

142- ويؤكد التحليل الإقليمي للاستهلاك العام للمسكنات الأفيونية لعلاج الألم استمرار التفاوتات بين المناطق في استهلاك هذه العقاقير. فالاستهلاك كله تقريبا يتركز في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين أن مستوى الاستهلاك في المناطق الأخرى غير كاف في كثير من الأحيان لتلبية الاحتياجات الطبية للسكان (انظر الشكل السادس).

143- ولا يعزى عدم التوازن الإقليمي إلى نقص المواد الخام الأفيونية. فباستثناء الأفيون، الذي ظل إنتاجه في انخفاض لعدة سنوات، ظل الاستخدام العام لقش الخشخاش وركازة قش الخشخاش المستمدَّين من الأصناف الغنية بالمورفين والأصناف الغنية بالتيبائين على حد سواء عالياً في عام 2020، وزادت المخزونات، وهو ما يشير إلى أن العرض أكثر من كاف لتلبية الطلب، على الرغم من أن الطلب الذي أعرب عنه عدد من البلدان قد لا يعكس احتياجات السكان الطبية الفعلية.

144- ومن المشاكل الرئيسية في كثير من البلدان المنخفضة الدخل محدودية إمكانية الحصول على المسكنات الأفيونية، من قبيل المورفين، بأسعار ميسورة. وفي عام 2020، تم تحويل 239,7 طنا من المورفين (77,6 في المائة من الإنتاج العالمي) إلى عقاقير مخدرة أخرى أو إلى مواد غير مشمولة باتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. ولم يُستعمل للاستهلاك المباشر سوى 35,3 طنا (11,4 في المائة، مرتفعا من 9,4 في المائة في عام 2019)، وهي أكبر كمية سُجلت في السنوات العشرين

الشكل السادس- المورفين: توزيع الاستهلاك بالنسبة لحصة المناطق من سكان العالم، 2020

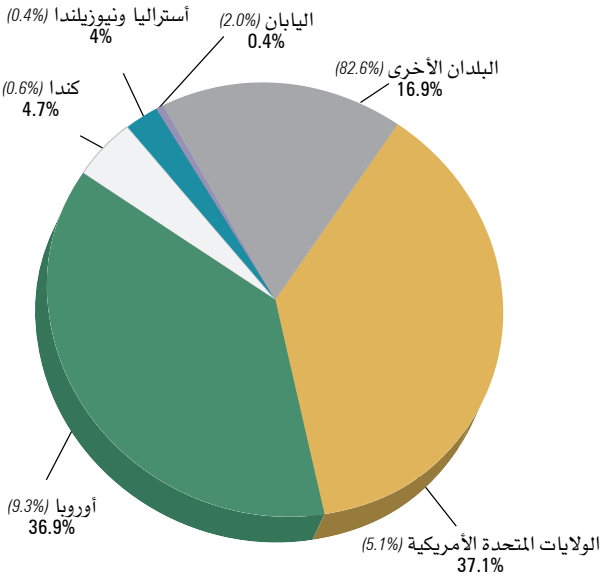

ملاحظة: النسب المئوية الواردة بين قوسين تشير إلى حصة المنطقة من سكان العالم (أي مجموع سكان جميع البلدان المبلِغة).

الماضية، واستُعملت أساسا للرعاية الملطفة. واستُعملت كمية أقل، أي 8,1 أطنان (2,6 في المائة من الإنتاج العالمي)، لصنع مستحضرات مدرجة في الجدول الثالث، بينما استُعملت الكمية المتبقية لأغراض أخرى. ومن كمية المورفين المستهلكة في معالجة الألم والمعاناة (35,3 طنا، أي 11,4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي)، لم يكن متاحاً سوى 16,9 في المائة لاستعمال معظم سكان العالم (82,6 في المائة)، وهم أساساً الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وظل معظم الاستهلاك المباشر الإجمالي للمورفين (83,1 في المائة)، فيما عدا المستحضرات المدرجة في الجدول الثالث، مقتصراً على عدد قليل من البلدان، توجد أساساً في أوروبا وأمريكا الشمالية.

145- وكان الأوكسيكودون هو أكثر المؤثرات الأفيونية شبه الاصطناعية ارتباطاً بالوفيات الناتجة عن تناول جرعة مفرطة في السنوات الأخيرة، لا سيما في أمريكا الشمالية. وقد ازداد صنع الأوكسيكودون، لكن استهلاكه انخفض تدريجيا إلى 88,1 طناً في عام 2020، بعد أن زاد زيادة حادة بين عامي 2001 و2013. وكان استهلاكه متركزاً في أمريكا الشمالية وغرب ووسط أوروبا وأستراليا والصين. وازداد استهلاك وصنع الهيدروموروفون، وهو مؤثر أفيوني قوي آخر، وتركَّز معظم استهلاكه في كندا والولايات المتحدة. وظل استهلاك الهيروين للأغراض الطبية مستقرا نسبيا، عند 658,4 كيلوغراما في عام 2020. وكانت سويسرا وهولندا وألمانيا، بهذا الترتيب، هي البلدان المستهلكة الرئيسية له.

146- ومن بين المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، يمثل الفنتانيل، بعد الأوكسيكودون، المؤثر الأفيوني الآخر المرتبط بالوفيات الناجمة عن تناول جرعة مفرطة في السنوات الأخيرة. وبعد أن ازداد صنع الفنتانيل لعدة سنوات، بلغ ذروته في عام 2010، ثم اتبع اتجاها متناقصا متقلبا منذ ذلك الحين، وانخفض إلى 2,5 طن في عام 2020. وكما هو الحال مع الأوكسيكودون، قد يكون الاتجاه التنازلي مرتبطاً باستمرار المخاوف بشأن الوفيات الناجمة عن تناول جرعات مفرطة التي تُعزى إلى تعاطي الفنتانيل أو المواد التي من نوع الفنتانيل. وازداد في بعض البلدان خلال جائحة كوفيد-19 استهلاك الألفنتانيل والريميفنتانيل والسوفنتانيل، وهي نظائر للفنتانيل تُستخدم أساسا للتخدير، وذلك للتسكين وإبطاء نشاط التنفُّس لدى المرضى المزودين بالتهوية الميكانيكية في وحدات العناية المركزة ولتوفير غطاء تسكيني للمناورات المؤلمة.

147- ولم يُبلغ عن أي صنع للديكستروبروبوكسيفين أو الكيتوبيميدون في عام 2020. واستمر صنع ثنائي الفينوكسيلات بكميات أقل بكثير مما كان عليه في الماضي. واستمر تراجع صنع التيليدين منخفضاً إلى 27,4 طنا في عام 2020. وواصل صنع البيثيدين والتريميبيريدين اتباع نمط متقلب. وارتفع صنع الميثادون واستهلاكه إلى 44,1 طنا و59 طنا، على التوالي.

148- وما فتئت زراعة وإنتاج واستعمال القنب بصفة مشروعة تتزايد تزايداً كبيراً منذ عام 2000، عندما بدأ مزيد من البلدان من جميع المناطق في استعمال القنب ومستخلصاته للأغراض الطبية، وكذلك لأغراض البحث العلمي. وفي عام 2020 بلغ إجمالي إنتاج القنب المشروع 650,8 طنا. ولما كانت الزراعة المشروعة لنبتة القنَّب للأغراض الطبية والعلمية قد زادت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ولأن قياسات حجم الغلة وعمليات الصنع ليست موحَّدة، يجري الآن استيضاح بعض البيانات من الحكومات المعنية، من أجل ضمان الاتساق.

149- وبيرو هي البلد الوحيد الذي يصدِّر ورقة الكوكا للسوق العالمية منذ عام 2000. وفي عام 2020، بلغت صادراتها 148,9 طنا، استوردتها كلها الولايات المتحدة من أجل استخدامها لاستخلاص العوامل المنكِّهة ولصنع الكوكايين كمنتج ثانوي. وأبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن إنتاج 954 30 طنا في عام 2020 للاستعمال المسموح به في البلد وفقا للتحفظ الذي أبدته تلك الدولة في عام 2013، عندما انضمت مجدداً لاتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. وفي عام 2020، انخفض الصنع العالمي المشروع للكوكايين انخفاضا كبيرا، إلى 18,3 كيلوغراما، في حين ظل الاستهلاك المشروع مستقرا نسبيا، عند 396,4 كيلوغراما.

المؤثرات العقلية

150- بين عامي 2016 و2020، تقلَّبت معدلات تقديم البلدان والأقاليم للاستمارة P (التقرير الإحصائي السنوي عن المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية) من أدنى مستوى لها وهو 153 استمارة في عام 2017 إلى أعلى مستوى لها وهو 185 استمارة في عام 2018. وفي عام 2021، قدم 166 بلدا وإقليما تقريرا إحصائيا سنويا. كما تقلَّب عدد

البلدان والأقاليم التي تقدم بيانات الاستهلاك، إلى جانب تقلُّب عدد التقارير الإحصائية الواردة، مع تقديم 100 بلد وإقليم بيانات الاستهلاك لعام 2018، وهو أكبر عدد على الإطلاق يقدَّم لعام واحد. وبالنسبة لعام 2020، قدم 95 بلدا وإقليما بيانات الاستهلاك (انظر الشكل السابع). ومن شأن زيادة معدل تقديم بيانات الاستهلاك من البلدان والأقاليم أن يزود الهيئة بنظرة أشمل إلى الطلب الفعلي على المؤثرات العقلية. وسيساعد ذلك على توفير المعلومات للهيئة عن كيفية وضع أساليب لتقييم المستويات المناسبة لاستخدام المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية.

151- وزاد صنع الميدازولام على نطاق العالم بأكثر من 35 في المائة بين عامي 2019 و2020. وكانت تصنع هذه المادة تقليديا خمسة بلدان، هي إسرائيل وإيطاليا والبرازيل والصين والهند. وفي عام 2020، ضاعفت تقريبا كل من إسرائيل وإيطاليا والهند كميات الميدازولام التي تصنعها، وبلغت كميات الميدازولام المصنوعة عالميا رقما قياسيا عاليا يزيد على 8,5 أطنان. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي حجم التداول التجاري من متوسط قدره 7,2 أطنان في الفترة 2016-2018 إلى 11 طنا في السنة في عامي 2019 و2020. ومن بين البلدان والأقاليم التي أبلغت عن استيراد الميدازولام في عام 2020، زاد 35 بلدا وارداته منه بنسبة 100 في المائة على الأقل مقارنة بالسنة السابقة.

152- وفي عام 2020، وعلى غرار الأعوام السابقة، استأثرت البنزوديازيبينات بمعظم صنع المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية والتجارة فيها واستهلاكها. ومن بين البنزوديازيبينات الخاضعة للمراقبة الدولية والبالغ عددها 36 مادة، حُددت 21 مادة لها وجود هام في السوق المشروعة في عام 2020.

الشكل السابع- معدل تقديم الاستمارة ومعدل تقديم بيانات الاستهلاك من P البلدان والأقاليم، 2016-2020

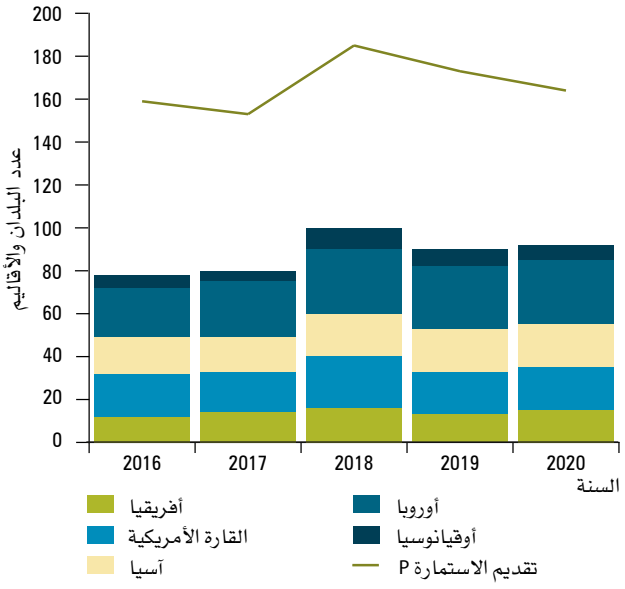

ولا تزال البلدان الصانعة الرئيسية لهذه المجموعة من المواد عموما هي إيطاليا والهند وسويسرا والصين والولايات المتحدة (مرتبة تنازليا حسب الكميات المصنوعة)، وتستأثر مجتمعة بنسبة 95 في المائة من إجمالي الكميات المصنوعة عالميا (انظر الشكل الثامن). وفي عام 2020 كانت أكثر البنزوديازيبينات تداولا في التجارة هي الديازيبام والميدازولام والكلونازيبام والألبرازولام واللورازيبام، من حيث عدد البلدان المستوردة لها. وبلغ إجمالي الكميات المصنوعة المبلغ عنها من هذه البنزوديازيبينات أكثر من 72 طنا، مع الإبلاغ عن صنعها في جميع مناطق العالم.

153- وبالنسبة لعام 2020، تلقت الهيئة بيانات من أكثر من 90 بلدا أبلغت عن استهلاك واحد على الأقل من البنزوديازيبينات، ومثَّل ذلك زيادة طفيفة عن العام السابق، فلذلك العام قدم 87 بلدا بيانات الاستهلاك على الصعيد الوطني. وأبلغت إسبانيا وبلجيكا والبرتغال وإسرائيل والجبل الأسود وهنغاريا، مرتبة ترتيبا تنازليا، عن أعلى معدلات لاستهلاك جميع البنزوديازيبينات التي لها وجود هام في السوق المشروعة برمتها، مقيسة بالجرعات اليومية الإحصائية لكل 1 000 نسمة يومياً. وكانت أكثر البنزوديازيبينات استهلاكا في عام 2020 هي الألبرازولام والديازيبام واللورازيبام والأوكسازيبام والكلونازيبام والبرومازيبام واللورميتازيبام والبروتيزولام، التي أُبلغ عن استهلاك كل منها بكميات تزيد على 40 جرعة يومية إحصائية لكل ألف نسمة يومياً على الصعيد العالمي. وفي عام 2020، قدم الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وبالاو، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وجمهورية كوريا، ومالطة، ومدغشقر، وموريتانيا بيانات عن الاستهلاك للمرة الأولى منذ أكثر من خمس سنوات.

الشكل الثامن- البنزوديازيبينات التي لها وجود هام في السوق المشروعة: الحصص من الصنع العالمي، حسب البلدان، 2020

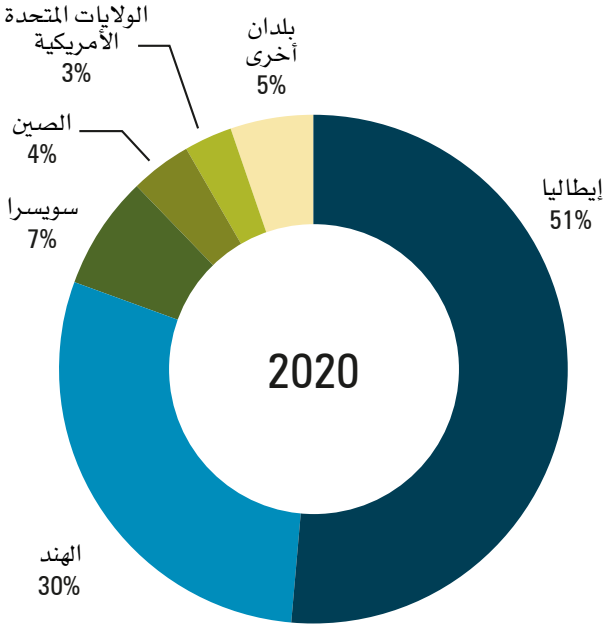

154- وكما كان الحال في السنوات السابقة، كان الفينوباربيتال واحدا من أكثر المؤثرات العقلية الخاضعة للرقابة الدولية صنعا، حيث صُنع 324 طنا منه في عام 2020، بانخفاض قدره 63 طنا مقارنة بعام 2019، وذلك أساسا بسبب حدوث انخفاض كبير في الصنع في هنغاريا وانخفاض طفيف في الصين والهند. واستأثرت الصين (174 طنا) والهند (104 أطنان) بأكثر من 85 في المائة من جميع الكميات المصنوعة على صعيد العالم، وهو اتجاه لم يتغير بصفة عامة عن السنوات السابقة. وكان من الصانعين الرئيسيين الآخرين لهذه المادة في عام 2020 الاتحاد الروسي (33,1 طنا) وهنغاريا (4,3 أطنان).

155- وبالنسبة لعام 2020، قدم 83 بلدا وإقليما بيانات عن استهلاك الفينوباربيتال فيها، وهذا ارتفاع طفيف من 82 بلدا وإقليما لعام 2019. ولدى البلدان التي قدمت هذه البيانات لعام 2020، بلغ متوسط استهلاك هذه المادة 0,79 جرعة يومية إحصائية لكل ألف نسمة، مرتفعا عن متوسط عام 2019 البالغ 0,59 جرعة لكل ألف نسمة لدى البلدان والأقاليم التي أبلغت عن استهلاكها لذلك العام. ونتجت الزيادة في متوسط الاستهلاك عن الارتفاع الطفيف في الاستهلاك الذي أبلغت عنه بلدان كثيرة لعام 2020. وأبلغت بوركينا فاسو، التي قدمت بيانات لأول مرة منذ عدة سنوات، عن أعلى مستوى لاستهلاك الفينوباربيتال، بلغ 11,81 جرعة يومية إحصائية لكل ألف من السكان.

156- وارتفع صنع الميثيل فينيدات على صعيد العالم في عام 2020 لأول مرة، بعد الاتجاه التنازلي الذي بدأ في عام 2017. غير أن إجمالي واردات هذه المادة انخفض في عام 2020 إلى 39 طنا. وسجلت المخزونات العالمية من الميثيل فينيدات تراجعا كبيرا، إلى 77 طنا في عام 2020، منخفضة من 132 طنا في عام 2019 (انظر الشكل التاسع). وكما في السنوات السابقة، استأثرت الولايات المتحدة بمعظم المخزونات العالمية في عام 2020 (68 في المائة)، تليها سويسرا (13 في المائة).

157- وقدم ما مجموعه 62 بلدا بيانات عن استهلاك الميثيل فينيدات لعام 2020، مع تباين في المعدلات عن السنوات السابقة لدى البلدان التي لديها أعلى معدلات الاستهلاك. وكانت البلدان الأعلى في معدلات الاستهلاك المبلغ عنه من الميثيل فينيدات في عام 2020 هي، بالترتيب التنازلي للكميات المستهلكة، آيسلندا وإسرائيل وكندا والدانمرك والسويد والولايات المتحدة وهولندا وفنلندا وسويسرا ونيوزيلندا.

158- ويرد تحليل مفصل للأنماط والاتجاهات في صنع المؤثرات العقلية والتجارة فيها ومخزوناتها واستهلاكها في تقرير الهيئة التقني عن المؤثرات العقلية لعام 2020.[37]

الشكل التاسع- الميثيل فينيدات: الصنع والواردات والمخزونات على الصعيد العالمي، 2016-2020

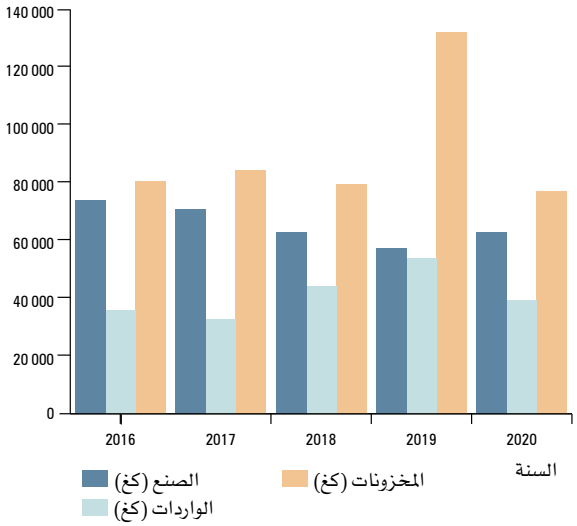

2- عرض الخامات الأفيونية والطلب عليها

159- تدرس الهيئة بصفة منتظمة، من أجل أداء المهام المسندة إليها بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة والقرارات ذات الصلة الصادرة من المجلس الاقتصادي الاجتماعي ولجنة المخدرات، المسائل التي تؤثر في عرض الأفيونيات والطلب عليها لتلبية الاحتياجات المشروعة، وتسعى إلى ضمان تحقيق توازن دائم بين ذلك العرض وذلك الطلب.

160- وتتولى الهيئة تحليل البيانات المقدمة من الحكومات بشأن الخامات الأفيونية والأفيونيات المصنوعة من تلك الخامات، بغية التعرف على حالة عرض الخامات الأفيونية والطلب عليها في العالم. وعلاوة على ذلك، تحلل الهيئة المعلومات المتعلقة باستخدام تلك الخامات، والتقديرات المتعلقة بحجم استهلاكها في الاستخدامات المشروعة، وحجم مخزوناتها، على الصعيد العالمي. ويرد في تقرير الهيئة التقني عن المخدرات لسنة 2021 تحليل مفصل للحالة الراهنة فيما يخص عرض الخامات الأفيونية والطلب عليها.[38]

161- وقد انخفضت المساحة الإجمالية الكلية المزروعة بأصناف خشخاش الأفيون الغنية بالمورفين والتيبائين والكوديين والأوريبافين بنسبة 16 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، بعد اتجاه تصاعدي منذ عام 2017. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن المساحة الإجمالية المزروعة بخشخاش الأفيون الغني بالمورفين انخفضت بنسبة 30 في المائة، وأن المساحة الإجمالية المزروعة بكل من خشخاش الأفيون الغني بالتيبائين وخشخاش الأفيون الغني بالكوديين تضاعفت، وأن المساحة الإجمالية المزروعة بخشخاش الأفيون الغني بالأوريبافين زادت عشرة أضعاف تقريباً. وانخفض إنتاج الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين، في حين زاد إنتاج خامات الأفيون الغنية بالتيبائين.

[37] E/INCB/2021/3.

[38] E/INCB/2021/2.

المورفين

162- انخفض إجمالي المساحة المحصودة فعلياً من خشخاش الأفيون الغني بالمورفين من 86 982 هكتارا في عام 2019 إلى 59 957 هكتارا في عام 2020. ومقارنة بعام 2019، شهدت معظم البلدان المنتجة انخفاضا في إجمالي مساحاتها المحصودة في عام 2020، بل انخفضت حتى إلى النصف في حالتي إسبانيا وهنغاريا. ولم تشهد فرنسا سوى انخفاض طفيف في المساحة الفعلية المزروعة، بينما كانت أستراليا وسلوفاكيا البلدين الوحيدين اللذين شهدا زيادة في مساحتهما المزروعة بخشخاش الأفيون الغني بالمورفين مقارنة بعام 2019. والهند هي البلد الوحيد المدرج في هذا التحليل من بين البلدان المنتجة للأفيون. وكانت أستراليا وإسبانيا البلدين الوحيدين اللذين زرعا خشخاش الأفيون الغني بالكوديين في عام 2020. وكادت أن تتضاعف المساحة المحصودة من هذا الصنف في أستراليا، من 300 2 هكتار في عام 2019 إلى 236 4 هكتارا في عام 2020، بينما زادت المساحة ثلاثة أضعاف في إسبانيا، من 863 هكتارا في عام 2019 إلى 532 2 هكتارا في عام 2020.

163- وانخفض الإنتاج العالمي من الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين في البلدان المنتجة الرئيسية انخفاضا كبيرا، من 421 طنا بمعادِل المورفين في عام 2019 (انظر الشكل العاشر) إلى 380 طنا في عام 2020. وفي عام 2020، ظلت إسبانيا المنتج الرئيسي (113 طنا)، تليها أستراليا وفرنسا (75 طنا لكل منهما)، وتركيا (69 طنا)، والهند (27 طنا)، وسلوفاكيا (15 طنا)، وهنغاريا (6 أطنان). واستأثرت هذه البلدان الستة بكل الإنتاج العالمي تقريبا في عام 2020.

164- وفي نهاية عام 2020، بلغت المخزونات العالمية من الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين، التي تشمل قش الخشخاش وركازة قش الخشخاش والأفيون، 767 طنا بمعادِل المورفين، تمثل زيادة عن مخزون 645 طنا في نهاية عام 2019. واعتُبرت هذه المخزونات كافية لتلبية الطلب العالمي المتوقع من الصانعين لمدة 24 شهرا (380 طنا)، على أساس البيانات المسبقة عن مستوى الطلب في عام 2021. وفي عام 2020، ظلت تركيا البلد الذي لديه أكبر مخزونات من الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين، بواقع 252 طنا بمعادِل المورفين، وتلتها فرنسا (135 طنا)، ثم إسبانيا (114 طنا)، ثم الهند (92 طنا، كلها في شكل أفيون)، ثم أستراليا (90 طنا)، ثم الولايات المتحدة (28 طنا)، ثم اليابان والمملكة المتحدة (20 طنا لكل منهما)، ثم سلوفاكيا (9 أطنان)، ثم هنغاريا (8 أطنان). واستأثرت هذه البلدان العشرة مجتمعة بنسبة 98 في المائة من المخزونات العالمية من الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين. وكانت المخزونات المتبقية محتفَظا بها في بلدان منتجة أخرى وفي بلدان مستوردة للخامات الأفيونية.

165- وفي نهاية عام 2020، كان حجم المخزونات العالمية من الأفيونيات المنتَجة من الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين، في شكل كوديين ومورفين أساساً، قد وصل إلى 523 طنا بمعادِل المورفين، مما يكفي لتلبية الطلب العالمي على تلك الأفيونيات لمدة 16 شهراً بمستوى طلب عام 2021 (404 أطنان).

166- واستنادا إلى البيانات المقدمة من الحكومات فإن المخزونات الإجمالية من الأفيونيات والخامات الأفيونية كافية تماما لتلبية الطلب على الأفيونيات المنتَجة من المورفين للأغراض الطبية والعلمية لمدة تزيد عن عام.

167- وبين عامي 2009 و2016، تجاوز الإنتاج العالمي من الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين الطلب العالمي عليها. ونتيجة لذلك، زادت المخزونات خلال تلك الفترة، مع بعض التقلبات. وفي عامي 2017 و2018، كان الإنتاج العالمي أقل من الطلب العالمي، وأدى ذلك إلى تراجع في المخزونات العالمية. بيد أن الإنتاج في عام 2019 كان مرة أخرى أعلى من الطلب، ونتيجة لذلك زادت المخزونات. وفي عام 2020، انخفض كل من الإنتاج العالمي والطلب العالمي، لكن المخزونات نمت بقدر كبير، إلى حوالي 767 طنا بمعادل المورفين.

التيبائين

168- في عام 2020، تضاعفت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون الغني بالتيبائين في البلدان المنتجة الرئيسية، مقارنة بعام 2019، من 562 3 هكتارا في عام 2019 إلى 148 7 هكتارا في عام 2020، وهو تطور كان متوقعا، كما جاء في تقرير الهيئة عن المخدرات لسنة 2020. وتضاعفت تقريبا المساحة المحصودة فعلياً في فرنسا، من 55 هكتارا في عام 2019

الشكل العاشر- العرض من الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين والطلب عليها، 2017-2022

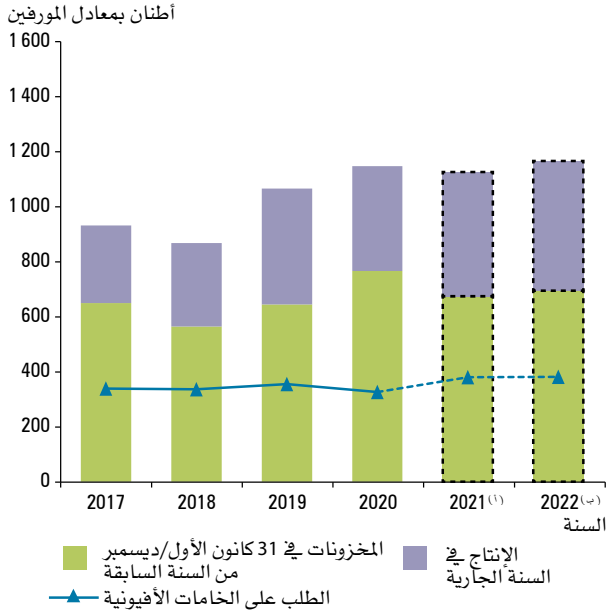

(أ) تستند البيانات المتعلقة بالإنتاج والطلب لعام 2021 إلى البيانات المسبقة المقدمة من الحكومات.

(ب) تستند بيانات عام 2022 إلى تقديرات قدمتها الحكومات.

إلى 92 هكتارا في عام 2020، بينما ارتفعت في إسبانيا من صفر في عام 2019 إلى 695 2 هكتارا في عام 2020. وأبلغت هنغاريا عن زراعة هكتارين من هذا الصنف من خشخاش الأفيون في عام 2020، بعد بضع سنوات من عدم زراعتها، بينما شهدت أستراليا زيادة طفيفة، من 400 3 هكتار في عام 2019 إلى 817 3 هكتارا في عام 2020.

169- وفي عام 2020، بلغ حجم الإنتاج العالمي من الخامات الأفيونية الغنية بالتيبائين 182 طنا بمعادل التيبائين، تمثل زيادة بنسبة 54 في المائة مقارنة بالكمية البالغة 119 طنا المنتجة في عام 2019 (انظر الشكل الحادي عشر). وكانت أستراليا المنتج الرئيسي لتلك الخامات الأفيونية في العالم (115 طنا)، تليها إسبانيا (59 طنا)، وفرنسا (5 أطنان)، والهند (3 أطنان، مع استخلاص التيبائين من الأفيون).

170- وازداد حجم المخزونات من الخامات الأفيونية الغنية بالتيبائين (قش الخشخاش وركازة قش الخشخاش والأفيون) من 188 طنا بمعادِل التيبائين في نهاية عام 2019 إلى 320 طنا في نهاية عام 2020. واعتُبرت هذه المخزونات كافية لتلبية الطلب المتوقع من الصانعين في جميع أنحاء العالم لمدة تقارب 18 شهرا، على أساس مستوى الطلب في عام 2021 (210 أطنان).

171- وانخفض حجم المخزونات العالمية من الأفيونيات المنتَجة من التيبائين (الأوكسيكودون والتيبائين وكمية صغيرة من الأوكسيمورفون) من 241 طنا بمعادِل التيبائين في نهاية عام 2019 إلى 194 طنا في عام 2020. وكانت تلك المخزونات كافية لتلبية الطلب العالمي على الأفيونيات المنتَجة من التيبائين للأغراض الطبية والعلمية لنحو 18 شهرا بمستويات الطلب في عام 2021 (130 طنا).

172- ونما الإنتاج العالمي من الخامات الأفيونية الغنية بالتيبائين بأكثر من 50 في المائة، من 119 طنا في عام 2019 إلى 182 طنا، بينما انخفض الطلب من 164 طنا في عام 2019 إلى 118 طنا في عام 2020. وأدى ذلك إلى زيادة في كمية المخزون (320 طنا في عام 2020، مقارنة بـ188 طنا في عام 2019).

173- واستنادا إلى البيانات المقدمة من الحكومات فإن المخزونات الإجمالية من الأفيونيات والخامات الأفيونية كافية تماما لتلبية الطلب على الأفيونيات المنتَجة من التيبائين للأغراض الطبية والعلمية لمدة تزيد عن عام.

174- **وعلى الرغم من أن الحجم المحسوب لعرض الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين والغنية بالتيبائين على حد سواء، يكفي لتلبية الطلب للأغراض الطبية والعلمية كما أعربت عنه البلدان، فإن الهيئة تشدد على وجود تباينات ملحوظة في توافر العقاقير المخدرة بين البلدان، نظرا لأن بلدانا كثيرة لا تقدِّر حاجتها الطبية إلى المسكنات الأفيونية تقديرا دقيقا. ومن ثم، واتساقا مع أحكام وأهداف اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، تشدد الهيئة على أهمية ضمان التوافر الكافي على الصعيد العالمي، وتدعو البلدان التي تتوافر فيها الخامات الأفيونية والأفيونيات بكميات أكبر ويتسنى فيها الحصول عليها بقدر أكبر إلى مساعدة البلدان التي تكون فيها إمكانية الحصول على هذه المواد والخامات محدودة وتوافرها محدودا، وذلك في سياق جهودها الرامية إلى زيادة إمكانية الحصول على هذه المواد والخامات وزيادة توافرها.**

النوسكابين

175- على الرغم من أن النوسكابين لا يخضع للمراقبة الدولية فمن الممكن استخلاص كمية كبيرة من المورفين من خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين. **ولأغراض رصد ومراقبة إنتاج المورفين، تطلب الهيئة إلى البلدان التي تزرع خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين أن تقدم معلومات بطريقة متسقة ومنتظمة عن تلك الزراعة وعن الاستعمال المقصود لأي قلويد مورفين من هذا الصنف وعن أي استخلاص واستعمال له.**

176- وقد أبلغت فرنسا في عام 2020 عن زراعة خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين لغرض إنتاج الأفيونيات. وفي عام 2020 زرعت فرنسا 290 2 هكتارا من خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين وحصدت 790 1 هكتارا منه، وأنتجت قش خشخاش غنياً بالنوسكابين بوزن إجمالي قدره 826 طنا. ولم تُبلِغ فرنسا عن أي استخلاص لقلويد المورفين من الصنف الذي زرعته من خشاش الأفيون الغني بالنوسكابين.

الشكل الحادي عشر- العرض من الخامات الأفيونية الغنية بالتيبائين والطلب عليها، 2017-2022

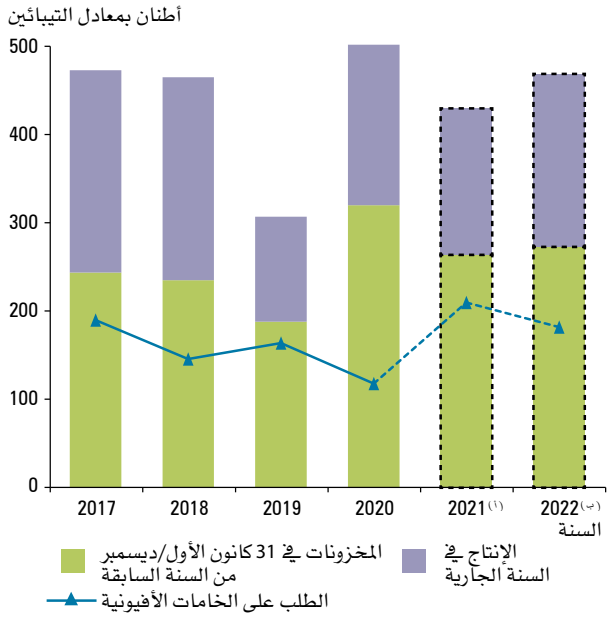

(أ) تستند البيانات المتعلقة بالإنتاج والطلب لعام 2021 إلى البيانات المسبقة المقدمة من الحكومات.
(ب) تستند بيانات عام 2022 إلى تقديرات قدمتها الحكومات.

جيم- مدى الامتثال العام للمعاهدات

1- تقييم مدى الامتثال العام للمعاهدات

177- تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات باعتماد سلسلة من التدابير التشريعية والمتعلقة بالسياسات من أجل ضمان تنفيذ التزاماتها القانونية.

178- وتشمل هذه التدابير رصد إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وصنعها والاتجار بها بصفة مشروعة، والتدابير المتعلقة بالاستعمالات المسموح بها للمواد الخاضعة للمراقبة؛ ووضع إطار قانوني لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتسريبها وما يتصل بذلك من سلوك؛ وتوفير التدابير اللازمة لمنع تعاطي المخدرات غير المشروعة وللتعرف المبكر على الأشخاص الذين يواجهون مشكلات تعاطي المخدرات والارتهان لها وعلاجهم وتثقيفهم وتوفير الرعاية اللاحقة لهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

179- وتستعرض الهيئة، بصفتها جهاز الرصد المنشأ بموجب الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات، التطورات التي تحدث في الدول الأطراف، بهدف دعم تلك الدول في تنفيذ الاتفاقيات من خلال مساعدتها على تحديد الثغرات الموجودة في التنفيذ واقتراح إجراءات علاجية لها.

180- وتسترشد الهيئة في مداولاتها بتفاعلاتها المستمرة مع الدول الأطراف، بما في ذلك تقديم الحكومات تقارير إحصائية إلى الهيئة، وتبادل المراسلات الرسمية وعقد الاجتماعات بين ممثلي الحكومات والهيئة، وإيفاد الهيئة بعثات قطرية، ومشاركة الحكومات في مبادرات الهيئة.

181- وخلال الفترة قيد الاستعراض، استعرضت الهيئة حالة مراقبة المخدرات في غينيا-بيساو وكينيا ولبنان والمكسيك وميانمار والفلبين وسنغافورة وسري لانكا والولايات المتحدة.

(أ) غينيا-بيساو

182- تحيط الهيئة علما بإغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا-بيساو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2512 (2020). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك المكتب في تنسيق استراتيجي لتعزيز قدرة مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. كما قدم الدعم لتفعيل قاعدة بيانات لإدارة القضايا وتزويد تلك القاعدة بالمعلومات من أجل تعقب قضايا الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والمساعدة على تحليلها.

183- وما فتئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم المساعدة التقنية إلى سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في غينيا-بيساو من أجل التحقيق في قضايا الاتجار بالمخدرات وملاحقة مرتكبيها قضائيا والفصل فيها. وعلاوة على ذلك، وضعت غينيا-بيساو، بدعم من المكتب، خطة عمل استراتيجية وطنية جديدة بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية. وفي 10 آب/أغسطس 2020، أعربت المديرة التنفيذية للمكتب في إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن في جلسته 8754 عن قلقها بشأن عودة الاتجار بالمخدرات إلى الظهور وعودة نفوذ المجرمين إلى الظهور في البلد (انظر S/PV.8754).

184- وفي ضوء هذه التطورات، سعت الهيئة إلى إجراء حوار مع حكومة غينيا-بيساو بشأن مسائل مراقبة المخدرات. وتدعم الهيئة جهود التعاون الإقليمي والدولي الرامية إلى دفع خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للحكومة قدما.

185- وستواصل الهيئة رصد التطورات المقبلة في مجال مراقبة المخدرات في غينيا-بيساو عن كثب. وتقف الهيئة على أهبة الاستعداد لدعم البلد من خلال الأنشطة التنفيذية والتعلُّمية، ويمكنها مساعدة الحكومة على استخدام منصات الهيئة ومشاريعها لتيسير تبادل المعلومات من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقيات مراقبة المخدرات.

(ب) كينيا

186- تحيط الهيئة علما باعتماد الجمعية الوطنية الكينية في أيار/مايو 2021 مشروع قانون (تعديل) (مراقبة) المخدرات والعقاقير والمؤثرات العقلية لعام 2020. وتدرك الهيئة أن الغرض من التشريع الجديد هو تحديث قانون (مراقبة) العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام 1994، وبوجه خاص فيما يتعلق بالعقوبات المطبقة على جرائم حيازة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بها.

187- ويتناول مشروع قانون التعديل على وجه التحديد المقادير الدنيا لتوجيه التهم المتعلقة بحيازة المواد الخاضعة للمراقبة، وينص على عقوبات على أساس وزن المواد. وفي إطار هذه التغييرات في قانون مراقبة المخدرات في البلد، ينص مشروع قانون التعديل على برامج للعلاج وإعادة التأهيل تحددها المحاكم في الحالات التي يحتاز فيها الشخص أقل من غرام واحد من العقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية، باستثناء القنب. ويحدد مشروع قانون التعديل كذلك، لأول مرة، الجرائم المتصلة بالسلائف والمواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع.

188- وتشيد الهيئة بتنفيذ تدابير التثقيف والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة، بالإضافة إلى العقاب على جرائم المخدرات ذات الطابع البسيط والجرائم التي يرتكبها أشخاص يتعاطون المخدرات، أو كبدائل لذلك العقاب، وفقا لأحكام الفقرة 1 (ب) من المادة 36 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، والفقرة 1 (ب) من المادة 22 من اتفاقية سنة 1971، والفقرة 4 (أ) إلى (د) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988.

189- وستواصل الهيئة رصد التغييرات التي تُدخل على سياسات مكافحة المخدرات في كينيا، بما في ذلك أي تحديثات للإطار القانوني للبلد فيما يتعلق بتناسب الجزاءات المنطبقة مع السلوكيات المتصلة بالمخدرات. وتتطلع الهيئة إلى مواصلة التعاون والحوار مع كينيا بشأن الإطار المؤسسي والتشريعي للبلد فيما يتعلق بمراقبة المخدرات.

(ج) لبنان

190- أصدرت الهيئة في آب/أغسطس 2020، كرد فعل على الانفجار المدمر الذي وقع في بيروت، بيانا صحفيا دعت فيه الحكومات إلى تيسير توريد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية التي تمس الحاجة إليها لتوفير العلاج الطبي للمتضررين، ولفتت انتباه المجتمع الدولي إلى إمكانية استخدام إجراءات رقابية مبسطة لتصدير ونقل وتوفير المنتجات الطبية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة. ولا تزال الهيئة تشعر بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير عن نقص الأدوية، بما فيها المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، في لبنان.

191- ويستمر استغلال انعدام الاستقرار السياسي والقدرات المؤسسية المحدودة من شبكات الاتجار في لبنان والجمهورية العربية السورية المجاورة، وأفيد أن البلدين مصدران رئيسيان لـ"الكابتاغون" والأمفيتامين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومؤخرا في أوروبا. ولا يزال لبنان يبلغ أيضاً عن ضبط كميات كبيرة من أقراص الأمفيتامين.

192- وقد واصلت الهيئة رصد التطورات الجارية في لبنان فيما يتعلق بالإطار القانوني الخاص بالقنب في البلد منذ اعتماد مجلس النواب اللبناني تشريعا في نيسان/أبريل 2020 يسمح بزراعة القنب للأغراض الطبية والصناعية.

193- وتشمل الأهداف المعلنة للقانون المذكور منح الدولة صلاحيات رصد وتنظيم ومراقبة زراعة القنب ومشتقاته المحتوية على مؤثرات نفسانية وإتاحة الحصول بشكل قانوني على ذلك العقار للأغراض الطبية والصناعية حصرا؛ وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة بالزراعة غير القانونية والسرية لنبتة القنب، والعمل على تحقيق المصلحة العامة من خلال الأنشطة والبرامج الإنمائية في تلك المناطق؛ وتثقيف وتوعية الجمهور بالمخاطر الصحية المرتبطة بالاستخدام غير القانوني للقنب، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية؛ وحماية الصحة والسلامة العامتين من خلال فرض متطلبات صارمة لزراعة القنب وتخزينه وتعبئته ونقله. وتقليل العبء على نظام العدالة الجنائية بالحد من الأنشطة الإجرامية المنظَّمة المرتبطة بالاتجار بالقنب، وزيادة العقوبات الجنائية على انتهاكات ذلك التشريع.

194- وينشئ القانون الهيئة الناظمة لزراعة نبتة القنب للاستخدام الطبي والصناعي، التي تشرف على تنفيذ القانون وتُصدر التراخيص لكل مرحلة من مراحل إنتاج القنب وتوزيعه، بما في ذلك استيراد البذور والشتلات، والزراعة والحصاد، والإنتاج، والتصدير. وتُمنح التراخيص لشركات صيدلانية لبنانية وأجنبية مختارة، وكذلك لأفراد، مثل المزارعين وملاك الأراضي الذين يستوفون شروط الترخيص وليس لهم سجل جنائي، أو للمختبرات أو مراكز الأبحاث التي تعتبر مؤهلة. ولا يحدد القانون العملية التنظيمية التي يتاح بها القنب للجمهور لاستخدامه للأغراض الطبية في لبنان.

195- وقد أكدت الهيئة في مراسلاتها مع حكومة لبنان أنه على الرغم من سماح اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة بوضع برامج لاستخدام القنب للأغراض الطبية، فهي أيضا تُخضع تشغيل هذه البرامج للشروط القانونية المنصوص عليها في مادتيها 23 و28، وكذلك للالتزام بتقديم التقديرات والبيانات الإحصائية والتجارية المنطبق على جميع المواد الخاضعة للمراقبة.

196- وتقدِّر الهيئة تعاونها الإيجابي مع حكومة لبنان، وتتطلع إلى مواصلة تعاملها مع البلد.

(د) المكسيك

197- واصلت الهيئة رصد التطورات القانونية الجارية في المكسيك فيما يتعلق باللوائح الخاصة باستعمال القنب وحيازته للأغراض الطبية وغير الطبية على حد سواء. وتقدِّر الهيئة الحوار وتبادل المعلومات الجاريين مع المكسيك بشأن التغييرات المدخلة على سياساتها وقوانينها المتعلقة بالمخدرات. وقد أحاطت الهيئة علما على وجه التحديد بموافقة المحكمة العليا في 28 حزيران/يونيه 2021 على الإعلان العام بعدم الدستورية المتعلق بتنظيم استعمال البالغين للقنب لأغراض غير طبية. وجاء هذا القرار في أعقاب حكم أصدرته المحكمة العليا في عام 2018 يقضي بإباحة التعاطي الشخصي للقنب لأغراض غير طبية في البلد.

198- وتدرك الهيئة أن قرار المحكمة العليا لعام 2021 كان يهدف إلى إلغاء أحكام قانون الصحة العام في البلد التي تحظر تعاطي القنب لأغراض غير طبية، على أساس أن حظر تعاطي القنب من شأنه أن يحد من حق المستهلكين في حرية التنمية الشخصية. والمبدأ الدستوري المتمثل في الحق في التنمية الحرة للشخصية هو الأساس الذي يقوم عليه الإذن بالأنشطة المتصلة بالاستعمال الشخصي للقنب والتتراهيدروكانابينول، بما في ذلك غرس البذور والزراعة والحصاد والإعداد والحيازة والنقل.

199- وقد أكدت المحكمة العليا في المكسيك بهذا الحكم أنه يجوز لوزارة الصحة إصدار أذون للبالغين لاستخدام القنب والتتراهيدروكانابينول، ولكن ليس للمواد الأخرى. ومن المقرر أن تضع اللجنة الاتحادية للحماية من المخاطر الصحية مبادئ توجيهية وطرائق لاحتياز بذور القنب، وإن كانت هذه المبادئ لن تشمل الإذن باستيراد هاتين المادتين أو الاتجار بهما أو توريدهما أو أي فعل آخر يتعلق بالتصرف فيهما أو توزيعهما. ويجب ألا يؤثر الاستخدام الشخصي للقنب لأغراض غير

طبية على أطراف ثالثة؛ ولذلك لا يجوز استهلاك هاتين المادتين في حضور القصَّر أو في الأماكن العامة التي يوجد فيها أشخاص لم يُعطوا موافقتهم على هذا الفعل. وحثت المحكمة العليا الكونغرس على سن تشريع بشأن الاستعمال الشخصي للقنب والتتراهيدروكانابينول لأغراض غير طبية، من أجل إيجاد اليقين القانوني لصالح من يستهلكون هاتين المادتين.

200- وفيما يتعلق بتنظيم استعمال القنب لأغراض طبية، تحيط الهيئة علما بنشر اللوائح التنفيذية لقانون الصحة العام في 12 كانون الثاني/يناير 2021، المتعلقة بتدابير مراقبة الصحة العامة المنطبقة على إنتاج القنب ومشتقاته الصيدلانية والبحوث بشأنها واستخدامها لأغراض طبية. والهدف من هذه اللوائح هو مراقبة وتطوير ورصد المواد الخام للقنب ومشتقاته الصيدلانية والأدوية المحتوية عليه، من منظور الصحة العامة. وتنطبق اللوائح على البحوث والإنتاج والصنع والاستيراد والتصدير، ومرافق الرعاية الصحية التي توفر الأدوية المحتوية على القنب، والإعلان والتسويق.

201- وستواصل الهيئة رصد المشهد المتغير لتنظيم القنب في المكسيك، وتتطلع إلى مواصلة الحوار الوثيق مع حكومة المكسيك بشأن المسائل المتصلة بسياسة مراقبة المخدرات.

(هـ) ميانمار

202- في حزيران/يونيه 2016، أوفدت الهيئة بعثة إلى ميانمار. ومنذ ذلك الحين، لا تزال الهيئة ترصد عن كثب تطورات سياسة المخدرات والتنفيذ العام لأنشطة مراقبة المخدرات في البلد، بما في ذلك في مجالات تأخذ في الازدياد مثل زراعة خشخاش الأفيون وتعاطي الميثامفيتامين والاتجار به. وتشمل التطورات الأخيرة في سياسة مكافحة المخدرات إطلاق الإطار الاستراتيجي الوطني بشأن الصحة والمخدرات في 13 كانون الثاني/يناير 2021 والتعاون الإقليمي بشأن برامج التنمية البديلة وإبدال المحاصيل.

203- وتلاحظ الهيئة أن الجمعية العامة أعربت في قرارها 287/75 بشأن الحالة في ميانمار عن بالغ القلق إزاء إعلان القوات المسلحة لميانمار حالة الطوارئ في 1 شباط/فبراير 2021 والإجراءات اللاحقة المتخذة ضد الحكومة المدنية المنتخبة. وفي جملة أمور، أهابت الجمعية العامة بالقوات المسلحة أن توقف فوراً جميع أعمال العنف ضد المتظاهرين السلميين، ودعت إلى إتاحة إمكانية الوصول لدواع إنسانية وبأمان ودون معوقات إلى جميع المحتاجين واحترام سلامة المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي.

204- وقد أحاطت الهيئة علما بالنداءات التي صدرت من الأمين العام مؤخرا بأن يحترم العسكريون في ميانمار إرادة الشعب، وأن يمتنعوا عن أعمال العنف والقمع، وأن يعملوا من أجل السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وتترتب على الأزمة الإنسانية المتفاقمة في البلد عواقب وخيمة فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية وتوفير الأدوية المحتوية على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة. وفي هذا السياق، تذكر الهيئة جميع الحكومات بأنه يمكنها، في حالات الطوارئ الحادة، أن تستخدم إجراءات مبسَّطة لتصدير المنتجات الدوائية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة ونقلها وتوفيرها، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية النموذجية بشأن التوفير الدولي للأدوية الخاضعة للمراقبة من أجل الرعاية الطبية في حالات الطوارئ، التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الهيئة وتتاح على الموقع الشبكي للهيئة.

205- وستواصل الهيئة رصد الأزمة في ميانمار عن كثب، ولا سيما فيما يتعلق بأي آثار على الصحة والرفاه العامين والتنفيذ الفعال لسياسات مراقبة المخدرات. وستتابع الهيئة أيضا التطورات المتعلقة بتدابير التصدي لزراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة، نظرا لوضع البلد باعتباره مصدراً رئيسياً للأفيون.

(و) الفلبين

206- واصلت الهيئة رصد التطورات المتصلة بالمخدرات في الفلبين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقب عقد مشاورات عبر الإنترنت مع الحكومة خلال الدورة 129 للهيئة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصدرت الهيئة بيانا صحفيا يقدم معلومات عن المحتوى العام للمشاورات، مشيرة إلى أن الهيئة لا تزال في حوار مع الحكومة بشأن مسألة الاستهداف المزعوم، خارج نطاق القضاء، للأشخاص المشتبه بهم في ممارسة نشاط متصل بالمخدرات، وأنها تعمل على تأمين إيفاد بعثة إلى البلد، في أقرب وقت ممكن عمليا، لتستعرض على أرض الواقع تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

207- وترحب الهيئة باستحداث برنامج الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في الفلبين، بوصفه خطوة هامة نحو تعزيز المساءلة والحد من انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتؤكد على أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد بصورة مجدية.

208- وفي 24 شباط/فبراير 2021 أدلى وزير العدل في الفلبين ببيان أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين، ذكر فيه أن حكومته ترحب بالنهج البناء الذي اتخذه المجلس في قراره 33/45، المعتمد في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وأنه منذ اعتماد ذلك القرار تعاملت الحكومة مع الأمم المتحدة بنشاط وصراحة لدعم استحداث برنامج الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في الفلبين. وترحب الهيئة بسلسلة المشاورات التي أجريت بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة، وكذلك المجتمع المدني، والتي أسفرت عن إقرار الاتجاهات الرئيسية للبرنامج. وترحب الهيئة أيضا بالجهود التي بذلتها وزارة عدل الفلبين مؤخرا لفحص سجلات مناطق ومدن رئيسية معيَّنة حدث فيها معظم الوفيات المرتبطة بعمليات الشرطة، والتي كشفت عن أوجه قصور معيَّنة في عمل موظفي

إنفاذ القانون. وترحب الهيئة كذلك بإجراء تحقيقات داخلية في تلك الحوادث، أسفرت عن توصيات باتخاذ إجراءات إدارية وجنائية تجاه المسؤولين عنها.

209- وفي الوقت نفسه، لا يزال مسؤولون حكوميون كبار يناصرون اتخاذ الإجراءات ضد الأشخاص الذين يُشتبه في اتجارهم بالمخدرات ويواصلون الصد علناً عن التعاون مع منظمات حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة التصريح بعمليات شرطة ضد المشتبه في أنهم يمارسون الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، أسفرت عن وفاة العديد من الأشخاص.

210- وفي 14 حزيران/يونيه 2021، أعلنت فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية آنذاك، إنجاز الفحص الأولي للحالة في الفلبين، الذي خلص إلى وجود أساس معقول للاعتقاد بأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، المتمثلة في القتل والتعذيب وإلحاق إصابات بدنية خطيرة وأذى عقلي، فضلا عن أفعال لا إنسانية أخرى، ارتُكبت في أراضي الفلبين في الفترة من 1 تموز/يوليه 2016 إلى 16 آذار/مارس 2019 على الأقل، بالاقتران مع حملة "الحرب على المخدرات" التي أُطلقت في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، طلبت المدعية العامة إذنا قضائيا بالمضي قدما في إجراء تحقيق. وقد منحت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة هذا الإذن في 15 أيلول/سبتمبر 2021.

211- وتؤكد الهيئة مجدداً موقفها الذي مفاده أنَّ التدابير المتخذة خارج نطاق القضاء للتصدي للأنشطة المتصلة بالمخدِّرات هي انتهاك واضح للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدِّرات، التي توجب أن تتصدى الدول للسلوكيات المتصلة بالمخدِّرات من خلال تدابير العدالة الجنائية الرسمية المستندة إلى الامتثال الكامل للمعايير المعترف بها دوليا لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تجدد الهيئة دعوتها حكومة الفلبين إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف ومنع أي مزيد من الاستهداف خارج نطاق القضاء ولتعجيل التحقيقات الجارية، ويمكن القيام بهذه الخطوات من خلال أمور من بينها إنشاء آلية مستقلة ومحايدة لاستعراض أي حالات كهذه، وتحسين جمع البيانات وتحليلها، ومواصلة تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي، بما فيه مؤسسات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل التمكين من الرصد وبناء القدرات بفعالية في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون.

212- وتلاحظ الهيئة أن عددا من أعضاء مجلس الشيوخ في الفلبين دعوا في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى إعادة فرض عقوبة الإعدام. وفي 2 آذار/مارس 2021، أصدرت الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية في الفلبين القائمة الكاملة للتدابير ذات الأولوية التي أرادت الحكومة اشتراعها في عام 2021. ووفقا للقائمة، يشتمل أحد مشاريع القوانين المزمع إقرارها على إعادة العمل بعقوبة الإعدام بالحقنة القاتلة في الجرائم المتصلة بالمخدرات، على النحو المنصوص عليه في القانون الشامل للعقاقير الخطرة لعام 2002. وفي هذا الصدد، تود الهيئة أن تؤكد مجدداً موقفها الذي مفاده أنه، على الرغم من أن تحديد العقوبات المنطبقة على الجرائم المتصلة بالمخدرات يظل من اختصاص الدول الأطراف في الاتفاقيات، فإن الهيئة تشجع الدول التي ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات على عدم إعادة العمل بتلك العقوبة وتشجِّع الدول المبقية على عقوبة الإعدام على تلك الفئة من الجرائم على تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل والنظر في إلغاء توقيع تلك العقوبة على الجرائم المتصلة بالمخدرات.

(ز) سنغافورة

213- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة حوارها البنّاء بشأن جميع جوانب تنفيذ سنغافورة لاتفاقيات مراقبة المخدرات، بما في ذلك سياسات البلد بشأن التصدي للإجرام المتصل بالمخدرات.

214- ولاحظت الهيئة أن لدى سنغافورة "رؤية خالية من المخدرات" لمجتمعاتها المحلية تقوم على استراتيجية "منع الضرر" من خلال التثقيف الوقائي بشأن المخدرات، وإنفاذ القانون بقوة، وعمليات العلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة القائمة على الأدلة. وتثني الهيئة على سنغافورة لتنفيذها الفعال لتدابير التثقيف والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة، بالإضافة إلى العقوبة على جرائم المخدرات ذات الطابع البسيط والجرائم التي يرتكبها متعاطو المخدرات، أو كبديل لتلك العقوبة، وتشيد بقيام سنغافورة بالاستثمار في تلك التدابير، وفقا لأحكام الفقرة 1 (ب) من المادة 36 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، والفقرة 1 (ب) من المادة 22 من اتفاقية سنة 1971، والفقرة 4 (أ) إلى (د) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988.

215- ويرتكز نهج سنغافورة في مراقبة المخدرات على حماية المجتمعات المحلية من مخاطر تعاطي المخدرات والاتجار بها. وعلاوة على ذلك، يتميز النهج المتبع بشأن عقوبة الإعدام بأنه أداة ردع لكل أحد في سلسلة توريد المخدرات، لا سيما الضالعين في الاتجار ومن تكون بحوزتهم مخدرات تتجاوز المقادير الحدية. والهيئة منخرطة في حوار مع سنغافورة بشأن استخدام عقوبة الإعدام، وقد أحاطت علما بالتقارير الصادرة على الصعيد العام والتي تشير إلى أن عمليات الإعدام لا تزال تحدث في سنغافورة ردا على جرائم المخدرات.

216- ويخضع موقف الهيئة بشأن توقيع عقوبة الإعدام على جرائم المخدرات للمبدأ المكرس في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وهو أن تحديد الجزاءات المنطبقة على السلوك المتصل بالمخدرات يندرج ضمن الاختصاص السيادي لكل دولة طرف على حدة. بيد أن الهيئة تسعى أيضا إلى اتباع نهج متوازن يعترف بما يترتب على مراقبة المخدرات من آثار أوسع نطاقا في مجال السياسات وحقوق الإنسان. ولذلك، تؤكد الهيئة مجدداً موقفها القائم على حقوق الإنسان، وتدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، مجسدة التوافق المتزايد في الآراء ضمن المجتمع الدولي فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام على السلوكيات المتصلة بالمخدرات.

217- وتقدر الهيئة الحوار الجاري مع سنغافورة وستواصل، في إطار ولايتها، رصد سياسات البلد في مجال مراقبة المخدرات.

(ح) سري لانكا

218- واصلت الهيئة رصد سياسات مراقبة المخدرات ونُهج العدالة الجنائية في سري لانكا، بما في ذلك التقارير الصادرة على الصعيد العام التي تفيد بأن البلد يعتزم استئناف استخدام عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، بعد وقف اختياري دام 43 عاما. وفي حين أن هناك تقارير عن صدور أحكام بالإعدام، فإن الهيئة تدرك أن العقوبة لم تنفذ عمليا. ويساور الهيئة القلق إزاء التقارير المستجدة الصادرة على الصعيد العام عن وقوع أعمال قصاص خارج نطاق القضاء ضد أشخاص مشتبه في أنهم ارتكبوا سلوكا متعلقا بالمخدرات، والتغييرات القانونية التي أدت إلى نقض افتراض البراءة فيما يتعلق ببعض الجرائم المتصلة بالمخدرات، وعدم أهلية الأشخاص الذين يواجهون تهما تتعلق بالمخدرات للحصول على المساعدة القانونية.

219- ومنذ عام 2019، عندما كانت هناك مؤشرات على أن سري لانكا تخطط لتنفيذ تغيير في السياسة بشأن عمليات الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، سعت الهيئة إلى الانخراط مع البلد في حوار لالتماس توضيحات بشأن تلك المسائل ولتشجيع الحكومة على تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت. وتعرب الهيئة عن أسفها لأنه، حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يُحرز أي تقدم في تأمين إجراء حوار مع حكومة سري لانكا بشأن حالة مراقبة المخدرات في البلد، وتود أن تعيد تأكيد موقف الهيئة بشأن عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات. ففي حين أن تحديد الجزاءات الجنائية المنطبقة يندرج ضمن الاختصاص السيادي لكل دولة طرف على حدة، فإن موقف الهيئة القائم على حقوق الإنسان يتضمن دعوة الدول إلى النظر في إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات وإلى تخفيف الأحكام الصادرة بالفعل.

220- وستواصل الهيئة رصد تطورات مراقبة المخدرات في سري لانكا والانخراط في حوار لدعم التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقيات مراقبة المخدرات. والهيئة على ثقة بأن سري لانكا ستحسِّن تعاونها وتستجيب لهذه الجهود التي تبذلها الهيئة، وفقاً للمادة 9 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، التي تنص على مسؤولية الهيئة عن الانخراط في حوار مع الدول الأطراف من أجل تعزيز التعاون.

(ط) الولايات المتحدة الأمريكية

221- تحيط الهيئة علما بالتطورات المتعلقة بمراقبة المخدرات في الولايات المتحدة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، بما في ذلك التدابير التي اعتُمدت للتصدي للانتشار المتفاقم لظاهرة تناول الجرعات المفرطة، التي أدت، وفقاً لمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في البلد، إلى وفاة 841 000 شخص في الولايات المتحدة بين عامي 1999 و2019، وأودت بحياة 100 000 شخص خلال الأشهر الاثني عشر الأولى من جائحة كوفيد-19 وحدها.

222- وفحصت الهيئة اللوائح الجديدة المتعلقة باستخدام القنب للأغراض الطبية وغير الطبية على حد سواء في ولايات متعددة. وفي حين لم تحدث تغييرات جوهرية في مسؤوليات الوكالات الاتحادية في مجال مكافحة المخدرات ولا يزال القنب خاضعا للمراقبة بموجب الجدول الأول من قانون المواد الخاضعة للمراقبة، فإن عددا متزايدا من القوانين التي تصدر على مستوى الولايات ينتهك القانون الاتحادي بسبب إباحة تلك القوانين للاستعمال الشخصي والبيع التجاري للقنب.

223- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقَّعت ولايات فرجينيا وكونيتيكت ومونتانا ونيوجيرسي ونيومكسيكو ونيويورك على لوائح بشأن القنب لتصبح قوانين لهذه الولايات، من أجل السماح للبالغين باستعمال القنب وحيازته لأغراض غير طبية. وتدرك الهيئة أن السلطة التقديرية التي يمارسها المدعون العامون الاتحاديون فيما يتعلق بجرائم القنب داخل الولايات تتسق مع متطلبات الفقرة 4 من المادة 36 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، وقد أحاطت علما بالملاحقات التي تقوم بها السلطات الاتحادية في القضايا المتصلة بالقنب، بما في ذلك في الولايات التي يتاح فيها القنب للبيع لاستعماله لأغراض غير طبية بما يتناقض مع قانون المواد الخاضعة للمراقبة.

224- وتؤكد الهيئة من جديد أن التدابير الرامية إلى السماح باستعمال القنب لأغراض غير طبية لا تتسق مع الفقرة (ج) من المادة 4 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، التي تقضي بأن تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لقصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، رهنا بأحكام تلك الاتفاقية. وتقضي الفقرة 1 (أ) ’1‘ من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 بتجريم إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها، أو إرسالها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها خلافاً لأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة 1971. وتقضي الفقرة 1 (أ) ’2‘ من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 بتجريم زراعة نبتة القنب لغرض إنتاج المخدرات خلافاً لأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.

225- وتلاحظ الهيئة أن نسبة كبيرة من الناس في الولايات المتحدة يعيشون الآن في ولايات قضائية أبيح فيها تعاطي القنب وحيازته لأغراض غير طبية بموجب قوانين الولايات. وعلاوة على ذلك، تُظهر نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية لعام 2019 بشأن تعاطي المخدرات والصحة لدى الأشخاص في سن 12 عاما فأكثر أن عدد من بدأوا تعاطي القنب لأول مرة في العام السابق للدراسة زاد بنسبة 13,6 في المائة. وبالنظر إلى هذه الزيادة، تجدد الهيئة دعوتها إلى الولايات المتحدة أن تواصل اتخاذ تدابير تهدف إلى إعلام سكانها بالأضرار المرتبطة بتعاطي المخدرات وتتصدى لتناقص

تصورات الضرر فيما يتعلق باستخدام القنب. وتغتنم الهيئة هذه الفرصة أيضاً لتؤكد من جديد، في سياق الانتهاكات التي تُرتكب على مستوى الولايات لقانون المواد الخاضعة للمراقبة، أهمية الامتثال الكامل للالتزامات المنصوص عليها في المادة 4 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.

226- وتلاحظ الهيئة أن من شأن بيانات معيَّنة أن تكون مفيدة بصفة خاصة في تحليل الإطار القانوني والخاص بالسياسات في الولايات المتحدة فيما يتعلق بمراقبة القنب، ويشمل ذلك البيانات المتعلقة بحالات التسمم ودخول عيادات الطوارئ. وفي حين توجد بيانات عن مضبوطات المخدرات تبيِّن أن الولايات المتحدة مقصد رئيسي لشتى أنواع المخدرات المهربة من بلدان أخرى فإن المعلومات عن الاتجار بالقنب بين الولايات، على سبيل المثال، قليلة. ويمكن لجمع المزيد من البيانات عن الاتجار بالقنب داخل الولايات المتحدة فيما بين الولايات القضائية ذات المستويات المختلفة من مراقبة القنب أن يساعد على توفير صورة أكمل.

227- وتقدِّر الهيئة، في ممارسة ولايتها الخاصة برصد الامتثال للمعاهدات، حوارها المستمر والمثمر مع الولايات المتحدة، وتتطلع إلى مواصلة ذلك الحوار مع سلطات البلد في السنة المقبلة، بوسائل منها إيفاد بعثة إلى البلد حالما تسمح الظروف بذلك.

2- البعثات القُطرية

228- تضطلع الهيئة عادة بعدة بعثات قطرية في السنة، وفقاً لالتزامها بإجراء حوار مع الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

229- والغرض من البعثات القطرية هو تمكين الهيئة من اكتساب فهم أعمق للواقع المحدد لمراقبة المخدرات في كل بلد تتم زيارته، من خلال الحوار مع المسؤولين الحكوميين والوكالات التنظيمية والعاملين في المجال الطبي والعلاجي وجماعات المجتمع المدني. وبهذه الطريقة توفِّر البعثات القطرية للهيئة نظرة متعمقة عن الحالة على أرض الواقع، وتسمح لها بإجراء تقييم أدق لحالة مراقبة المخدرات في البلد الذي تمت زيارته، وتحديد الممارسات الجيدة والتحديات والثغرات في التنفيذ، وتوجيه توصيات إلى الحكومة بشأن أفضل السبل لمعالجة هذه التحديات والثغرات.

230- ولضمان استفادة بعثات الهيئة من حوار مفتوح وصريح يصوِّر بدقة الظروف المحددة لكل بلد، يظل مضمون المناقشات التي تُجرى سرِّياً، وكذلك التوصيات التي تُنقل إلى كل حكومة.

231- وللعام الثاني على التوالي، علقت الهيئة بعثاتها القطرية بسبب حالة الصحة العامة العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وبناء على ذلك، لم تُوفَد أي بعثات قطرية خلال الفترة قيد الاستعراض. وتتطلع الهيئة إلى معاودة الاضطلاع بهذا الجزء الأساسي من عملها في أقرب فرصة ممكنة.

3- تقييم تنفيذ الحكومات للتوصيات الصادرة عن الهيئة في أعقاب بعثاتها القُطرية

232- تستعرض الهيئة كل عام التطورات الجارية في البلدان التي استقبلت بعثة من الهيئة قبل عامين. ولكي تفعل الهيئة ذلك، تطلب إلى الحكومات أن تبلغها بالتطورات ذات الصلة التي حدثت منذ إيفاد البعثات، بما في ذلك أي إجراءات تشريعية أو سياساتية اتُّخذت لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها الهيئة في أعقاب البعثات.

233- وفي عام 2020، دعت الهيئة حكومات أرمينيا وإستونيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وباراغواي وبوتسوانا وتونس وجامايكا وفرنسا وقطر ولكسمبرغ والمملكة المتحدة ومنغوليا وموريشيوس ونيبال وهولندا، وهي بلدان أُوفدت إليها بعثات في عام 2018، إلى الإبلاغ عن أي تطورات تتعلق بسياسات المخدرات نتجت عن توصيات الهيئة.

234- وتود الهيئة أن تعرب عن تقديرها لحكومات أرمينيا وفرنسا وألمانيا ولكسمبرغ وموريشيوس وهولندا وباراغواي وتونس والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة لتقديم ردودها، وتجدد دعوتها لحكومات إستونيا وبوتسوانا وجامايكا وقطر ومنغوليا ونيبال لتقديم المعلومات المطلوبة في أقرب فرصة ممكنة.

(أ) أرمينيا

235- أوفدت الهيئة في حزيران/يونيه 2018 بعثة إلى أرمينيا لاستعراض حالة مراقبة المخدِّرات في البلد ولمناقشة تجربة الحكومة في تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبةالمخدِّرات. ومنذ البعثة، نفذت الحكومة عدداً من توصيات الهيئة.

236- وتقر الهيئة بإنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات تهدف إلى تحسين التنسيق بين مختلف الوكالات الوطنية في مجال خفض الإمدادات وإنفاذ القانون. وتلاحظ الهيئة أن اللجنة تتألف من ممثلين من أصحاب المصلحة المعنيين ويرأسها رئيس شرطة أرمينيا.

237- ومنذ البعثة، أطلقت أرمينيا أيضا عدة مبادرات للوقاية من تعاطي المخدرات، وزادت من توافر الخدمات العلاجية، بما فيها العلاج الإبدالي للمؤثرات الأفيونية، وأضافت نحو 50 مؤثراً نفسانيًّا جديداً إلى قائمة البلد للمواد الخاضعة للمراقبة.

238- وبينما ترحب الهيئة بالتقدم المحرز في تنفيذ توصياتها، تشجع حكومة أرمينيا على اتخاذ تدابير إضافية لضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة لتلبية الاحتياجات الطبية.

239- وتشجع الهيئة حكومة أرمينيا أيضا على وضع تدابير لتقييم مدى ونطاق تعاطي المخدرات في أرمينيا، من أجل الاسترشاد بذلك التقييم في وضع سياسات بشأن المخدرات قائمة على الأدلة، ومواصلة تعزيز قدرتها على الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، والنظر في اتخاذ تدابير أخرى لمعالجة الوصمة المرتبطة بتعاطي المخدرات والارتهان لها، وخصوصاً فيما يتعلق بالتسجيل الإلزامي لمن يلتحقون بالعلاج.

240- وتقرُّ الهيئة بتعاون حكومة أرمينيا الفعَّال في الوفاء بالتزامات بلدها بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدِّرات، وتشير إلى أنها ستواصل التعاون الوثيق مع السلطات لتيسير تنفيذ توصيات الهيئة.

(ب) فرنسا

241- أوفدت الهيئة في حزيران/يونيه 2018 بعثة إلى فرنسا لمناقشة تنفيذ البلد التزاماته القانونية بموجب الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات، لا سيما في ضوء التطورات التي حدثت منذ البعثة التي سبق أن أوفدتها الهيئة إلى البلد في عام 1999.

242- وتلاحظ الهيئة مع التقدير التزام فرنسا القوي بالإطار القانوني الدولي لمراقبة المخدرات، وهو ما يتضح من مشاركة البلد في أنشطة الهيئة ودعمها لتلك الأنشطة.

243- وتقر الهيئة باعتماد الاستراتيجية الوطنية الفرنسية بشأن سلوكيات الإدمان للفترة 2018-2022، التي يشمل نطاقها سلسلة من السلوكيات التي قد تؤدي إلى الإدمان، تتعدى السلوكيات المتعلقة حصراً بتعاطي مواد الإدمان. وتتمثل المجالات الستة ذات الأولوية للاستراتيجية فيما يلي: (أ) حماية الأشخاص من سلوكيات الإدمان، بدءا من أصغر سن ممكنة؛ (ب) تحسين التصدي لعواقب الإدمان على الأفراد؛ (ج) تحسين تدابير التصدي للاتجار؛ (د) زيادة الوعي ونشر المعرفة؛ (هـ) توطيد التعاون الدولي؛ (و) تهيئة الظروف لاتخاذ إجراءات فعالة في جميع مناطق البلد.

244- وتلاحظ الهيئة توقيع غرامات على السلوك المتصل بالمخدرات ذي الطابع البسيط يُقصد منها تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات التي تنص على بدائل للإدانة والعقاب على الجرائم المتصلة بالمخدرات ذات الخطورة النسبية الأقل، وبوجه خاص عندما يرتكبها أشخاص يتعاطون المخدرات. وفي حين ترحب الهيئة بهذا التطور، تشجع حكومة فرنسا على مواصلة اتخاذ خطوات، من خلال أنشطة تدريب ضباط الشرطة وتوعيتهم، للتصدي لإمكانية توقيع الغرامات بصورة غير متناسبة على فئات ضعيفة معيَّنة.

245- وتقر الهيئة بالجهود التي تبذلها الحكومة في مجال العلاج وإعادة التأهيل، وتشجعها على اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان إمكانية الحصول على العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع. وفي هذا الصدد، ترحب الهيئة بالتقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة حتى الآن، لا سيما في زيادة توافر ونطاق تدابير العلاج والحد من الضرر في بيئات السجون، فضلا عن ضمان توفير الإسكان الاجتماعي للمشردين الذين يعيشون ظروف تعاطي المخدرات والارتهان لها.

246- وتقدر الهيئة علاقتها البناءة مع حكومة فرنسا، وتتطلع إلى استمرار الحوار معها.

(ج) ألمانيا

247- أوفدت الهيئة في أيلول/سبتمبر 2018 بعثة إلى ألمانيا من أجل الحصول على معلومات محدَّثة عن سياسة الحكومة وتشريعاتها الوطنية وخبراتها العملية في مجال مراقبة المخدرات، ومناقشة المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة الدولية لمكافحة المخدرات.

248- وتلاحظ الهيئة التزام الحكومة الثابت بأهداف النظام الدولي لمراقبة المخدرات ودعمها النشط لعمل الهيئة، بوسائل منها المشاركة في أنشطة الهيئة ومشاريعها. وبالإضافة إلى ذلك، تتبادل ألمانيا بانتظام المعلومات الأساسية والتفاصيل المتعلقة بالمضبوطات، لتمكين الهيئة من إجراء تحليل موضوعي لحالة الاتجار بالسلائف وتحديد ومعالجة مواطن الضعف الممكنة في مراقبة المخدرات.

249- وتشجع الهيئة حكومة ألمانيا، بوصف بلدها أحد البلدان الرئيسية الصانعة للمنتجات الصيدلانية والمتجرة بها، بما فيها تلك الخاضعة لتدابير المراقبة الدولية، على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES) في البلد من أجل تيسير تبادل المعلومات التجارية في الوقت الحقيقي كضمان إضافي لوقف تسريب المواد الخاضعة للمراقبة. وتلاحظ الهيئة أن العمل في هذا المجال يتقدم.

250- وتثني الهيئة على الحكومة لمرافقها الخاصة بالعلاج وإعادة التأهيل ولحسن سير عمل خدمات خفض الطلب على المخدرات، التي هي خدمات تقدمها السلطات المحلية مجانا. وتشجع الهيئة الحكومة على مواصلة البناء على النظام العلاجي القائم وعلى توسيع نطاق توفير العلاج، بما في ذلك عن طريق العلاج الإبدالي بالميثادون، ليشمل تعاطي المخدرات بين الفئات السكانية الضعيفة، بما فيها الأشخاص الموجودون في مرافق الاحتجاز والمهاجرون.

251- وتقر الهيئة بالجهود الكبيرة التي تبذلها ألمانيا للتصدي للصنع غير المشروع للمؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف غير المجدولة والاتجار بها، وتشجع الحكومة على مواصلة تبادل المعلومات على الصعيد الدولي بنشاط بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك من خلال مشروع آيون، ومشروع بريزم، ومشروع كوهيجن، فضلا عن نظام الإخطار بالحوادث

التابع لمشروع آيون (نظام "آيونيكس") ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس").

(د) لكسمبرغ

252- أوفدت الهيئة في أيلول/سبتمبر 2018 بعثة إلى لكسمبرغ لاستعراض تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بصفة عامة، والحصول على معلومات محدَّثة في مجالات معينة من مجالات مراقبة المخدرات، تشمل التجارة المشروعة بالمواد الخاضعة للمراقبة، واستخدام القنب لأغراض طبية، و"غرف استهلاك المخدرات"، منذ آخر بعثة إلى البلد، في عام 2006.

253- وتثني الهيئة على الحكومة لنهجها الشامل في رعاية الأشخاص المتضررين من تعاطي المخدرات والارتهان لها، بما في ذلك في السجون، وللجهود الكبيرة المبذولة في مجالات العلاج وإعادة التأهيل والوقاية.

254- وفي هذا الصدد، تلاحظ الهيئة اعتماد خطة العمل الوطنية الخامسة بشأن العقاقير المتحصل عليها بصفة غير مشروعة والنتائج المصاحبة لها، التي تغطي الفترة 2020-2024، والتي تتضمن بنودا تهدف إلى تعزيز التنسيق والبحوث والتدابير الرامية إلى الحد مما يرتبط بتعاطي المخدرات من مخاطر وضرر وإزعاج وإلى تعزيز التعاون الدولي. وتنص الخطة أيضا على توسيع نطاق خدمات المشورة المقدمة للشباب وزيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الوصول إلى جمهور أوسع.

255- وتلاحظ الهيئة أيضا أن مشروع تجربة القنب في البلد، الذي بدأ في عام 2019، مُدِّد إلى أجل غير مسمى بعد مشاورات مع الصيادلة والأطباء الممارسين، وأن من المقرر إصدار تقييم لبرنامج المشروع في أواخر عام 2021.

256- وفضلا عن ذلك، تستذكر الهيئة أن حكومة لكسمبرغ أعلنت، في كانون الأول/ديسمبر 2018، عن خطط لإباحة وتنظيم تعاطي القنب لأغراض غير طبية في البلد. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعلن وزيرا العدل والداخلية أن هذه الخطط تتقدم نحو التنفيذ، رهناً بموافقة البرلمان، وستشمل السماح بزراعة القنب للاستهلاك الشخصي لأغراض غير طبية في المنازل الخاصة. وأكدت الهيئة مجدداً، في تفاعلاتها مع الحكومة، موقفها القائل بأن إباحة استخدام المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض غير طبية أو غير علمية لا يتسق مع الالتزامات الواقعة على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

257- وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة منذ بعثة الهيئة بأنه أعيد تشكيل شعبة الصيدلة والعقاقير التابعة لمديرية الصحة، المسؤولة عن مراقبة ورصد العقاقير، لا سيما العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، واستخدامها السليم، وهي الآن مدعومة بفريق مهني من الصيادلة والأطباء البيطريين والأطباء البشريين والأخصائيين التقنيين. وأفادت الحكومة أيضا بأن شعبة الصيدلة والعقاقير أنشأت فريق عمل مع وحدة السلائف التابعة لهيئة الجمارك في لكسمبرغ من أجل تحسين التعاون بشأن مراقبة السلائف الكيميائية، وهو تطور ترحب به الهيئة. وعلاوة على ذلك، أقامت الشعبة تعاونا مع الشرطة ومكتب المدعي العام وجهة الوصل الوطنية التابعة للمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، وذلك بشأن البيانات عن المضبوطات.

258- وأشارت الحكومة في مراسلاتها مع الهيئة إلى أن التعاون الإقليمي لا يزال يمثل أولوية بالنظر إلى موقع لكسمبرغ الجغرافي وأهمية حركة البضائع عبر الحدود. وترحب الهيئة بهذا النهج، وتشجع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز أنشطة مراقبة المخدرات على الصعيد الإقليمي.

(هـ) موريشيوس

259- أوفدت الهيئة بعثة إلى موريشيوس في تموز/يوليه 2018. وتلاحظ الهيئة التزام الحكومة بأهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وإعراب الحكومة عن استعدادها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها تنفيذا شاملا.

260- وتشهد موريشيوس منذ عام 2013 طفرة في كميات وأنواع المؤثرات النفسانية الجديدة المضبوطة والمبلغ بأنها متاحة في السوق. وترحب الهيئة بجهود الحكومة الرامية إلى التعزيز الفعال لقدرتها على جمع المعلومات الاستخبارية من أجل تعطيل شبكات الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة في عدد الاعتقالات وفي الكميات المضبوطة. وتلاحظ الهيئة على وجه الخصوص دور وحدة مكافحة المخدرات والتهريب التابعة لقوة شرطة موريشيوس ودور قسم الجمارك لمكافحة المخدرات التابع لهيئة الضرائب في موريشيوس.

261- وتقر الهيئة بإنشاء مجلس رفيع المستوى للعقاقير وفيروس نقص المناعة البشرية داخل مكتب رئيس الوزراء لضمان استجابة وطنية قوية وكفؤة وفعالة لمشكلة المخدرات في موريشيوس تشمل خفض الطلب والعلاج وإعادة التأهيل وخفض العرض، وفقا للخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات في البلد للفترة 2019-2023.

262- وترحب الهيئة بتكليف الأمانة الوطنية لشؤون المخدرات بإجراء دراسة وطنية شاملة تهدف إلى جمع المعلومات الأساسية عن تعاطي المخدرات، بما في ذلك: (أ) مدى تعاطي المخدرات ونمطه في البلد؛ (ب) الخصائص الاجتماعية-الديمغرافية لمن يتعاطون المخدرات؛ (ج) السن الذي يبدأ فيه تعاطي المخدرات؛ (د) تواتر التعاطي وأنماطه؛ (هـ) تعاطي المخدرات المنطوي على نتائج شديدة الخطورة، ومدى تعاطي المخدرات المتعددة والارتهان لها؛ (و) إمكانية الحصول على الخدمات ومدى الاستفادة منها في علاج الارتهان للمخدرات والوقاية والرعاية المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية؛

(ز) تصورات المجتمع المحلي لمدى تعاطي المخدرات. وسوف تُجرى هذه الدراسة الاستقصائية الوطنية بمساعدة ودعم تقنيين من منظمة الصحة العالمية. وتقر الهيئة بتعاون حكومة موريشيوس الفعال في الوفاء بالتزامات البلد بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتشير الهيئة إلى أنها ستواصل العمل مع الحكومة عن كثب لتيسير تنفيذ توصيات الهيئة.

(و) هولندا

263- أوفدت الهيئة بعثة إلى هولندا في حزيران/يونيه 2018 لاستعراض حالة مراقبة المخدرات في البلد ومناقشة تجارب الحكومة في تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

264- وتقر الهيئة بعلاقة العمل القوية بينها وبين حكومة هولندا، التي تشارك بنشاط في أنشطة الهيئة وتقدم إليها باستمرار بيانات عالية الجودة.

265- وفي إطار تجربة سلسلة توريد القنب الخاضعة للمراقبة، التي بدأتها الحكومة في عام 2020، كان من المتوقع أن يؤذن بزراعة القنب وتوريده بالجملة لأغراض غير طبية إلى "المقاهي" في ما يصل إلى 10 بلديات لفترة تجريبية مدتها أربع سنوات، يليها تقييم للآثار على الصحة العامة وعلى النظام العام، بما في ذلك معدلات الجريمة. ودخل مشروع قانون تجربة سلسلة توريد القنب الخاضعة للمراقبة (قانون التجربة)، والأمر المجلسي واللائحة الوزارية المصاحبين له، حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2020، الذي شهد بداية مرحلة الإعداد. وخلال تلك المرحلة، أفادت التقارير بأن الحكومة تعمل على اتخاذ تدابير لاختيار وتعيين الزارعين الذين سوف ينتجون القنب لبيعه في "المقاهي" الموجودة في البلديات العشر المشاركة.

266- وقد انخرطت الهيئة في حوار وثيق مع الحكومة بشأن تجربة سلسلة توريد القنب الخاضعة للمراقبة، وشددت مراراً على أن التشريع الناظم للتجربة يتضارب مع الفقرة (ج) من المادة 4 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، التي تقضي بأن تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لقصر استعمال العقاقير المخدرة على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها.

267- ولا تزال هولندا أحد البلدان الرئيسية لصنع المخدرات الاصطناعية وعبورها، بما فيها المؤثرات النفسانية الجديدة غير الخاضعة للمراقبة الدولية، وترحب الهيئة بالجهود التي يبذلها البلد لمعالجة هذه الحالة، بما في ذلك التعديلات المقترحة على تشريعات مراقبة المخدرات والتي من شأنها أن توفر وسائل جديدة لمكافحة تزايد صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها.

268- وترحب الهيئة باعتماد تدابير مؤخراً لمكافحة الجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات، من قبيل اعتزام إنشاء وحدة جديدة متعددة التخصصات لمكافحة الجريمة من شأنها أن تعزز التعاون بين دوائر التحقيق وتعمل بطريقة حاسمة على مكافحة الشبكات الإجرامية. وفي وزارة العدل والأمن، ستقيم وحدة مؤقتة مستندة إلى المشاريع تحالفات بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، مع التركيز على الحد من الاتجار بالكوكايين وصنع المخدرات الاصطناعية.

269- وتلاحظ الهيئة أنه يجري وضع سياسات إضافية من أجل تحسين الحجز على الموجودات الإجرامية وتعطيل النشاط الإجرامي، وتتطلع إلى إبلاغها في الوقت المناسب بنتائج المداولات الجارية في هذا الصدد.

270- وأخيرا، تلاحظ الهيئة أيضا الهياكل الشاملة الخاصة بالوقاية والحد من الضرر والعلاج وإعادة التأهيل القائمة في هولندا، وترحب بالخطوات المتخذة مؤخرا لضمان نشر المعلومات والمواد باللغة الإنكليزية وإتاحتها للمقيمين والزوار الذين لا يتحدثون الهولندية.

(ز) باراغواي

271- في كانون الأول/ديسمبر 2018، أوفدت الهيئة بعثة إلى باراغواي لمواصلة حوارها مع الحكومة حول المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدِّرات ولبحث التدابير التشريعية والإدارية المتخذة، وكذلك الإنجازات المحققة، في مجال الوقاية من تعاطي المخدِّرات ومكافحة الاتِّجار بالمخدِّرات، منذ البعثة السابقة التي أوفدتها الهيئة في عام 2005.

272- وتلاحظ الهيئة أن حكومة باراغواي اتخذت عدة مبادرات، بما في ذلك تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة مشتركة بين الوكالات بشأن علاج الإدمان والعدالة التصالحية وتوقيع اتفاقات تعاون بين المؤسسات.

273- ومن أجل رصد زراعة محاصيل القنب غير المشروعة رصدا فعالا، تعمل باراغواي على إعداد مذكرة مفاهيمية مع المكتب من خلال البرنامج العالمي لرصد المحاصيل غير المشروعة. وتقر الهيئة بالجهود الأخرى التي تبذلها باراغواي لتعزيز مشاركتها مع المنظمات الدولية في مجال مراقبة المخدرات وتؤكد مجدداً أهمية وجود نظم موثوقة لرصد زراعة القنب.

274- وقد نفذت باراغواي عدة مبادرات ترمي إلى تحسين أحوال السجون والحد من اكتظاظها. وفي هذا الصدد، تشجع الهيئة الحكومة على مواصلة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات التي تنص على بدائل للإدانة والعقاب على جرائم المخدرات ذات الخطورة النسبية الأقل، وبوجه خاص عندما يرتكبها أشخاص يتعاطون المخدرات، بوسائل منها تعزيز استخدام ممارسات العدالة التصالحية وممارسات إصدار الأحكام البديلة.

275- وبينما تثني الهيئة على الحكومة لما تبذله من جهود شاملة في مجال العلاج وإعادة التأهيل والوقاية من تعاطي

المخدرات، لا تزال تشجع الحكومة على إجراء دراسات وبائية شاملة من أجل المساعدة على قياس نطاق ومدى تعاطي المخدرات في البلد وإثراء عملية وضع سياسات قائمة على الأدلة بشأن المخدرات.

276- وتشجع الهيئة حكومة باراغواي على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدِّرات، وتتطلع إلى استمرار الحوار مع السلطات بشأن مسائل مراقبة المخدِّرات.

(ح) تونس

277- في تشرين الأول/أكتوبر 2018، أوفدت الهيئة بعثة إلى تونس لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بمكافحة المخدرات على الصعيد الوطني والتدابير اللازمة لتحقيق أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

278- وتلاحظ الهيئة أن جائحة كوفيد-19 أبطأت تنفيذ الإصلاحات التشريعية والمشاريع في مجال المخدرات. ومع ذلك، تلاحظ الهيئة استمرار التزام تونس بالتصدي للتحديات المتعلقة بالمخدرات في البلد.

279- ومنذ البعثة، بذلت تونس جهودا كبيرة لتنفيذ توصيات الهيئة. وتثني الهيئة على الحكومة لاعتمادها استراتيجية وطنية لمنع الاضطرابات المرتبطة بالتعاطي غير المشروع للمؤثرات العقلية والحد من ضرره وتدبيره العلاجي وضعت بالتعاون مع المكتب.

280- وترحب الهيئة باعتراف الحكومة بأن إدمان المخدرات حالة صحية، تؤدي إلى الحق في الرعاية الطبية. واتخذت تونس تدابير لتحسين إطار علاج تعاطي المخدرات، بما في ذلك بدء مناقشات بشأن الأخذ بعلاج المواد الناهضة ذات المفعول الأفيوني بالميثادون وصياغة خطة عمل للوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات.

281- وبينما تحيط الهيئة علما بجهود تونس الرامية إلى تقييم وفهم تعاطي المخدرات في البلد، تشجع الحكومة على اتخاذ تدابير إضافية لإنشاء مركز وطني لرصد المخدرات وعلى إجراء دراسات استقصائية وبائية لضمان أن يكون اعتماد سياسة المخدرات في البلد قائما على الأدلة.

282- وتشجع الهيئة حكومة تونس على تقديم مزيد من المعلومات عن إنشاء سلطة مختصة لأغراض تنفيذ اتفاقية سنة 1988 وعن الحالة التشغيلية للمكتب الوطني لمكافحة المخدرات.

283- وتقر الهيئة بتعاون حكومة تونس الفعال في الوفاء بالتزامات البلد بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتتطلع إلى مواصلة الحكومة لذلك التعاون.

(ط) الإمارات العربية المتحدة

284- أوفدت الهيئة في أيلول/سبتمبر 2018 بعثة إلى الإمارات العربية المتحدة بهدف استعراض حالة مراقبة المخدرات في البلد ومناقشة تجربة الحكومة في تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

285- وتحيط الهيئة علما بالتزام الحكومة بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وبجهودها الرامية إلى تحسين جمع البيانات إلى أقصى حد ممكن وتقديمها التقارير إلى الهيئة عملا بالمعاهدات. وتقر الهيئة باهتمام الحكومة النشط باستخدام أدوات الهيئة لرصد استيراد السلائف الكيميائية وتصديرها ولتبادل المعلومات مع نظيراتها.

286- وتشيد الهيئة بالتدابير المتخذة لزيادة تعزيز القدرات في مجال علاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم، وتشجع الحكومة في الوقت نفسه على تعزيز اضطلاعها بجمع البيانات الوبائية عن تعاطي المخدرات في البلد، من أجل صوغ سياستها بشأن المخدرات بحيث تتسق مع الواقع المحدد، وعلى اتخاذ تدابير تستند إلى الأدلة للتصدي لتعاطي المخدرات والارتهان لها.

287- وتشجع الهيئة حكومة الإمارات العربية المتحدة على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدِّرات، وتتطلع إلى استمرار التعاون مع الحكومة بشأن مسائل مراقبة المخدِّرات.

(ي) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

288- أوفدت الهيئة بعثة إلى المملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2018 لاستعراض حالة مراقبة المخدرات وتنفيذ المعاهدات الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات في البلد.

289- وتحيط الهيئة علما بالتدابير التي اتخذتها الحكومة للوقاية من تعاطي المخدرات ولتوفير العلاج وإعادة التأهيل للأشخاص الذين يتعاطونها.

290- وترحب الهيئة بصفة خاصة بتخصيص حكومة المملكة المتحدة تمويلا جديدا كبيرا لعلاج متعاطي المخدرات في جميع أنحاء البلد من أجل ضمان الحصول على العلاج من تعاطي المخدرات لمن يسعون إلى الحصول عليه.

291- ومنذ البعثة، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الرامية إلى خفض عدد الوفيات المتصلة بالمخدرات، وأعربت عن التزامها بإجراء بحوث بشأن العوامل المعقدة التي تنطوي عليها الوفيات المتصلة بالمخدرات.

292- وفضلا عن ذلك، تثني الهيئة على مشاركة المملكة المتحدة في التصدي للاتجار بالمخدرات والمؤثرات النفسانية الجديدة.

293- غير أن الهيئة تلاحظ أن أداء البلد في تلبية التزاماته المتعلقة بتقديم التقارير إلى الهيئة بموجب المعاهدات لا يزال غير مرض، وكان لهذه الحالة أثر كبير على التجارة والإحصاءات على الصعيد العالمي، نظراً لحجم قطاع الصناعة الصيدلانية في البلد ومركزه كجهة تجارة رئيسية في الأدوية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة. وبناء على ذلك، تشجع الهيئة الحكومة على اتخاذ تدابير لضمان الأداء الدقيق وفي الوقت المناسب لالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات.

294- وترحب الهيئة بالتبادل المنتظم للمعلومات مع المملكة المتحدة، وتتطلع إلى استمرار التعاون مع سلطاتها.

دال- الإجراءات التي اتخذتها الهيئة من أجل ضمان تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

1- الإجراءات التي اتخذتها الهيئة عملاً بالمادتين 14 و14 مكرراً من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 والمادة 19 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

295- في الحالات التي تكون فيها لدى الهيئة أسباب موضوعية للاعتقاد بأن أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تتعرض لخطر جسيم بسبب عدم امتثال دولة طرف ما للالتزامات الواردة في تلك المعاهدات، أو إذا كانت هناك حالة خطيرة تتطلب عملا تعاونيا على الصعيد الدولي، يمكن أن تتبع الهيئة سبل عمل محددة لتيسير الامتثال. وترد سبل العمل تلك في المادتين 14 و14 مكرراً من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، والمادة 19 من اتفاقية سنة 1971، والمادة 22 من اتفاقية سنة 1988. وبموجب تلك المواد، تجري الهيئة حواراً رسمياً مع الدول المعنية، وكذلك مع المجتمع الدولي، بغية تيسير وضمان الامتثال للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

296- ومنذ تأسيس الهيئة، سبق أن طَبَّقت المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة و/أو المادة 19 من اتفاقية سنة 1971 بشأن دول مختلفة، وانخرطت في حوار وثيق معها بهدف تحقيق الامتثال للالتزامات القانونية الدولية لكل طرف بموجب الاتفاقيات. وعملاً بالأحكام ذات الصلة من المعاهدات، لا يُكشف عن أسماء الدول المعنية علانية، ما لم تقرِّر الهيئة توجيه انتباه الأطراف أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لجنة المخدرات إلى الحالة المعنية عقب المشاورات التي تجريها مع الحكومة المعنية أو إذا وافق البلد المعني على الكشف علانية عن تطبيق تلك الأحكام، كما في حالة أفغانستان.

297- ويتضمن هذا القسم معلومات عن التدابير التي اتخذتها الهيئة فيما يتعلق بأفغانستان، ويقدم تفاصيل عن تعامل الهيئة مع سلطات أفغانستان منذ عام 2001 بموجب المادتين 14 و14 مكررا من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. كما يتضمن معلومات عن الحالة السياسية والأمنية في أفغانستان والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن البلد.

2- المشاورات مع حكومة أفغانستان عملاً بالمادتين 14 و14 مكرراً من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972

298- بعد أن خلصت الهيئة إلى أن أفغانستان أصبحت إلى حد بعيد أكبر منتج غير مشروع للأفيون في العالم، وأن ذلك يعرِّض أهداف اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة لخطر جدِّي، قررت في دورتها الثامنة والستين، المعقودة في أيار/مايو 2000، الاستظهار بالمادة 14 من تلك الاتفاقية فيما يتعلق بأفغانستان وقررت، بموجب الفقرة 1 (أ) من تلك المادة، أن تقترح على حكومة الأمر الواقع لأفغانستان في ذلك الوقت بدء مشاورات وتوفير معلومات.

299- وقررت الهيئة في دورتها التاسعة والستين، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2000، دعوة ممثلي سلطات أفغانستان إلى إجراء مناقشة معها للتدابير التي اتخذتها تلك السلطات للامتثال لأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، وعلى وجه الخصوص أي تقدم محرز لمعالجة مسألة الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وإنتاج الأفيونيات والاتجار بها على نحو غير مشروع. وعُقدت في 28 آذار/مارس 2001 مشاورات في فيينا مع ممثلين رفيعي الرتبة لحكومة الأمر الواقع في أفغانستان، ونظمت الهيئة زيارة قُطرية إلى أفغانستان في الفترة من 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2001 لإجراء مشاورات مع سلطات البلد بموجب الفقرة 1 (أ) من المادة 14 من الاتفاقية. ونتيجة لتلك المشاورات، قررت الهيئة أن هناك حالة خطيرة تدعو إلى اتخاذ إجراءات تعاونية على الصعيد الدولي ومع سلطات أي هيئة حكم مستقبلية في أفغانستان، سواء كانت انتقالية أو دائمة. وإذ خلصت الهيئة إلى أن معالجة الحالة الخطيرة المتعلقة بالمخدرات في أفغانستان تتطلب الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي، قررت توجيه انتباه الأطراف والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، من خلال تقريرها السنوي، إلى الحالة في أفغانستان، بموجب أحكام الفقرة 1 (د) من المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. ولاحظت الهيئة أيضا أن

تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفغانستان كان في ذلك الوقت مرتبطا ارتباطا وثيقا بمعالجة مشكلة مراقبة المخدرات.

300- وبعد تلك الفترة، وبعد إزاحة حركة الطالبان من السلطة، عُقد حوار ومشاورات مع سلطات أفغانستان بموجب المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. وأُوفدت بعثتان رفيعتا المستوى إلى أفغانستان، بقيادة رئيس الهيئة، في آب/أغسطس 2002 وأيار/مايو 2016، لدعم سلطات أفغانستان في التصدي لتحديات المخدرات والوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

301- وقررت الهيئة، عقب بعثتها الرفيعة المستوى التي أُوفدت إلى أفغانستان في أيار/مايو 2016، أن هناك حاجة إلى الاستظهار بالمادة 14 مكررا من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، بغية زيادة تيسير تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلد. وتنص تلك المادة على أنه "يجوز للهيئة، في الحالات التي تراها مناسبة، أن تقوم، بالاتفاق مع الحكومة المعنية، وسواء علاوة على التدابير المبينة في الفقرتين 1 و2 من المادة 14 أو بدلا عنها، بتوصية الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بتقديم مساعدة تقنية أو مالية، أو كلتيهما، إلى الحكومة دعما لجهودها في الاضطلاع بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية". وتلقت الهيئة في 28 آذار/مارس 2018 رسالة من حكومة أفغانستان أعربت فيها الحكومة صراحةً عن موافقتها على الاستظهار بالمادة 14 مكرراً من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، بالإضافة إلى التدابير التي سبق أن استظهرت بها الهيئة بمقتضى المادة 14. وقررت الهيئة في دورتها 122 المعقودة في أيار/مايو 2018 الاستظهار بالمادة 14 مكرراً فيما يتعلق بأفغانستان.

302- وعقب الاستظهار بالمادة 14 مكررا، اتخذت الهيئة سلسلة من الإجراءات لتحديد احتياجات أفغانستان العاجلة في التصدي للحالة الخطيرة للمخدرات في البلد، وللفت انتباه المجتمع الدولي إلى تلك التحديات، ولحشد المساعدة الدولية للتصدي لها. ومن أجل تحديد طبيعة المساعدة المطلوبة ونطاقها، أُجريت عدة مشاورات مع حكومة أفغانستان، بما في ذلك في الدورة 127 للهيئة، المعقودة في فيينا في شباط/فبراير 2020، التي دُعي إليها وفد رفيع المستوى من أفغانستان. ودعت حكومة أفغانستان إلى تقديم دعم تقني ومالي عاجل ومستمر من المجتمع الدولي من أجل ما يلي: (أ) إقامة برامج سبل العيش البديلة؛ (ب) معالجة الروابط بين الإرهاب والتمرد والفساد والاتجار بالمخدرات؛ (ج) تعزيز قدرات إنفاذ القانون في مجال اعتراض الاتجار بالمخدرات والتحقيق في الجرائم المحلية والدولية المتصلة بالمخدرات؛ (د) تيسير التعاون الإقليمي على التصدي لتحديات مراقبة المخدرات؛ (هـ) التصدي للاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في إنتاج المخدرات غير المشروع؛ (و) زيادة فرص الرعاية الصحية من أجل علاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم، لا سيما النساء والشباب منهم.

303- وبغية حشد المساعدة الدولية للمجالات التي حددتها الهيئة والحكومة، أصدرت الهيئة نشرة صحفية في 10 شباط/فبراير 2020 بشأن المشاورات المعقودة، سلطت الضوء على عدة مجالات تتطلب المساعدة الدولية.

304- وتناول رئيس الهيئة أيضا في بيانه خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة والستين للجنة المخدرات حالة مراقبة المخدرات في أفغانستان، وأبلغ عن نتائج المشاورات التي أجريت مع حكومة أفغانستان في الدورة 127 للهيئة، مشيرا إلى أنه تم تحديد الاحتياجات الملحة في مجال مراقبة المخدرات التي يمكن معالجتها من خلال المساعدة التقنية والمالية المقدمة من أجهزة الأمم المتحدة المختصة والوكالات المتخصصة. ووجه الرئيس خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في حزيران/يونيه 2020 وتموز/يوليه 2021 دعوة مماثلة إلى تقديم المساعدة الدولية.

305- وبينت الهيئة في تقريرها السنوي لعام 2020 المجالات التي تحتاج إلى دعم، ودعت إلى تقديم المساعدة الدولية إلى أفغانستان بموجب المادة 14 مكررا من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. وشددت الهيئة في بيان رسمي صدر في 10 شباط/فبراير 2020 على أن الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد لن تكون مستدامة ما لم يُعالَج اقتصاد المخدرات غير المشروع القائم في البلد معالجة فعالة.

306- وما فتئت الهيئة تسعى على الدوام إلى إدراج الحاجة إلى تقديم الدعم لأفغانستان في كل اجتماعاتها الجارية والمعتزمة مع الجهات الشريكة لها، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، المكتب ومنظمة الصحة العالمية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أحدث المشاورات مع حكومة أفغانستان

307- خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحتى الإطاحة في آب/أغسطس 2021 بحكومة أفغانستان المنتخبة ديمقراطيا، واصلت الهيئة إجراء مشاوراتها بموجب المادتين 14 و14 مكررا من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. وعقد رئيس الهيئة في 15 نيسان/أبريل 1202 اجتماعا مع وفد أفغانستان على هامش الدورة الرابعة والستين للجنة المخدرات. وركز الاجتماع على آخر التحديات والاحتياجات من المساعدة التقنية والمالية في مجال مراقبة المخدرات. وقدم الوفد إحاطة إلى الرئيس بشأن الجهود التي بُذلت مؤخرا لمراقبة المخدرات في البلد، التي شملت اعتماد خطط عمل بشأن المخدرات ولوائح ذات صلة بها، وتفكيك المختبرات، وتقديم المساعدة في مجال سبل كسب العيش البديلة، واستحداث تدابير للتصدي للاتجار بالسلائف، ووضع مبادرات للتعاون الإقليمي والدولي، وجعل مراقبة المخدرات إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة. وأعاد الوفد تأكيد التحديات التي تواجه البلد في مجال مراقبة المخدرات، ومنها المعارضة المسلحة لإبادة خشخاش الأفيون، والافتقار إلى المعدات التقنية اللازمة لاستخدامها في إنفاذ

القانون في مجال مراقبة المخدرات، وعدم الامتثال لمذكرات التفاهم المبرمة بين بلدان معيَّنة في المنطقة، وعدم وجود استراتيجية إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

الحالة في أفغانستان

308- سيطر على الحالة السياسية والأمنية في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير الإعلان عن سحب جميع قوات الولايات المتحدة وقوات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أفغانستان، واستيلاء حركة طالبان السريع عقب ذلك على كامل أراضي البلد تقريبا، الأمر الذي أدى إلى انهيار حكومة أفغانستان.

309- ففي 14 نيسان/أبريل 2021، أعلن رئيس الولايات المتحدة أن جميع قوات الولايات المتحدة في أفغانستان ستُسحب خلال الفترة من 1 أيار/مايو إلى 11 أيلول/سبتمبر 2021. كما بدأت القوات الأجنبية التي تحت قيادة الناتو الانسحاب من أفغانستان، الذي كان من المقرر أن يكتمل في موعد غايته 11 أيلول/ سبتمبر 2021. وفي تموز/يوليه 2021، أعلن رئيس الولايات المتحدة أن المهمة العسكرية للولايات المتحدة في أفغانستان ستنتهي في 31 آب/أغسطس، أي قبل 11 يوما مما كان مقررا في البداية.

310- وبعد وقت قصير من إعلان الانسحاب العسكري، شنت حركة طالبان هجوما على القوات الحكومية وتقدمت بسرعة، دون مواجهة مقاومة تذكر، واستولت في نهاية المطاف على معظم أراضي أفغانستان، بما في ذلك كابول. وأدى ذلك إلى بذل جهود دولية لم يسبق لها مثيل لإجلاء مواطني الدول الأجنبية والدبلوماسيين الأجانب، فضلا عن المواطنين الأفغان الذين دعموا البعثات الأجنبية وكثيرين آخرين فارين من أفغانستان خوفا على سلامتهم، قبل الموعد النهائي المتفق عليه وهو 31 آب/أغسطس 2021.

311- وفي 17 آب/أغسطس 2021، عقدت حركة طالبان أول مؤتمر صحفي لها بعد سيطرتها على أفغانستان. وأعلنت أنها تريد علاقات سلمية مع البلدان الأخرى، وستحترم حقوق المرأة "في إطار الشريعة الإسلامية"، ولن تسعى إلى القصاص من الجنود السابقين وأعضاء الحكومة السابقين، أو المتعاقدين والمترجمين الذين عملوا في القوات الدولية. وفي 17 آب/أغسطس قام النائب الأول لرئيس أفغانستان، أمر الله صالح، بإعلان نفسه رئيسا مؤقتا لأفغانستان وأعلن عن تشكيل جبهة مناهضة لطالبان في وادي بنجشير.

إجراءات الأمم المتحدة

312- عقد مجلس الأمن في 16 آب/أغسطس 2021 جلسة طارئة بشأن الحالة في أفغانستان، أصدر بعدها بيانا يدعو إلى وقف الأعمال العدائية وإقامة حكومة جديدة في أفغانستان من خلال مفاوضات شاملة، على أن تكون حكومة موحدة وشاملة وتمثيلية، بمشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى من جانب المرأة. ودعا أعضاء المجلس إلى وضع حد فوري للعنف واستعادة الأمن والنظام المدني والدستوري. وشددوا على ضرورة إجراء محادثات عاجلة لحل أزمة السلطة والتوصل إلى تسوية سلمية من خلال عملية مصالحة وطنية يقودها ويمتلكها الأفغان.

313- وفي تلك الجلسة أيضا، دعا الأمين العام المجلس إلى أن يتصرف متحداً وأن يضمن احترام حقوق الإنسان واستمرار المعونة الإنسانية وعدم تحول البلد مرة أخرى إلى ملاذ للإرهاب. وسلط الضوء على ضرورة حماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، وحث الدول الأعضاء على إظهار استعدادها لاستقبال اللاجئين الأفغان وعلى وقف أي عمليات ترحيل إلى أفغانستان.

314- وفي اليوم نفسه، أصدرت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان عينتهم الأمم المتحدة بيانا يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات فورية ووقائية لمنع "ذبح المدنيين" وتدمير البنى التحتية المدنية الأساسية وإبطال عقود من العمل في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين من أجل النهوض بالصحة والتعليم والثقافة والبنية التحتية الاجتماعية لأفغانستان. وحث الخبراء مجلس الأمن أيضا على اتخاذ الإجراءات المناسبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية لشعب أفغانستان، بما في ذلك أضعف فئاته، ومعالجة دور الدول الأعضاء في منع أعمال الإرهاب بموجب القانون الدولي.[39]

315- وفي 17 آب/أغسطس 2021، أصدر نائب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بيانا أكد فيه مجدداً التزام الأمم المتحدة في أفغانستان "بالبقاء وتقديم المعونة لملايين المحتاجين في البلد". وأشار المنسق إلى أنه على الرغم من النقل المؤقت لبعض موظفي الأمم المتحدة الذين لا يعتمد عملهم على الموقع، فإن غالبية العاملين في المجال الإنساني باقون لدعم الاستجابة الإنسانية وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز والاستقلال.

316- وبالإضافة إلى التحديات الإنسانية الخطيرة الأخرى في أفغانستان، يساور الهيئة القلق أيضا إزاء عدم توافر الأدوية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة في البلد أو انخفاض مستوى توافرها، الأمر الذي تفاقم بفعل حالة الطوارئ. وفي هذا السياق، تذكِّر الهيئة جميع الحكومات بأنه يمكن في حالات الطوارئ استخدام إجراءات رقابية مبسطة لتصدير ونقل وتوفير المنتجات الدوائية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة. ويجوز للسلطات المختصة أن تسمح بتصدير الأدوية المحتوية على عقاقير مخدِّرة و/أو مؤثِّرات عقلية إلى

[39] يتعلق الفصل السابع من الميثاق بتصدي مجلس الأمن للتهديدات التي يتعرض لها السلام، وانتهاكات السلام، وأعمال العدوان، ويسمح بالعمل غير العسكري والعسكري.

المناطق المتضررة، حتى في حال عدم وجود أذون الاستيراد و/أو التقديرات ذات الصلة بها. ولا يلزم إدراج الإمدادات العاجلة في تقديرات البلدان المتلقية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الهيئة مجدداً أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة توافر برامج العلاج وإعادة التأهيل التي يمكن أن يستفيد منها جميع الأشخاص المتأثرين بتعاطي المخدرات والارتهان لها في أفغانستان، بمن فيهم النساء والشباب.

317- وتواصل الهيئة رصد الحالة السياسية والأمنية المتطورة في أفغانستان عن كثب، وتقف على أهبة الاستعداد لتيسير جهود المجتمع الدولي الرامية إلى دعم السلام والأمن في أفغانستان، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وستواصل الهيئة أيضا العمل مع الأمم المتحدة والكيانات الدولية الأخرى لمواصلة تيسير التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المعقدة المتعلقة بمراقبة المخدرات في أفغانستان في سياق دعم السلام والتنمية المستدامة.

3- دعم امتثال الحكومات للمعاهدات

(أ) مشروع الهيئة للتعلُّم

318- مشروع الهيئة للتعلُّم هو مبادرة الهيئة الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومات على تقدير احتياجاتها من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية لأغراض طبية وعلمية، امتثالا للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. ويدعم البرنامج منذ إطلاقه في عام 2016 الدول الأعضاء وسلطاتها الوطنية المختصة في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في عام 2016، وتقريري الهيئة لعامي 2015 و2018 عن توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية.[40]

319- والهدف النهائي لمشروع الهيئة للتعلُّم هو ضمان التوافر الكافي للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع منع إساءة استعمالها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة. ولا غنى في تحقيق هذا الهدف عن أن تُقدَّم إلى الهيئة تقارير وطنية عن الاحتياجات المقدرة من المواد الخاضعة للمراقبة، وبيانات إحصائية عنها، وتقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة من السلائف الكيميائية، تكون دقيقة وفي مواعيدها المقررة.

320- ويدعم مشروع الهيئة للتعلُّم الدول الأعضاء في التنفيذ والامتثال الكاملين للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، لا سيما من خلال التدريب والتوعية. وتشمل أنشطة بناء القدرات تنظيم حلقات دراسية تدريبية، وحلقات عمل بشأن التوافر، ونمائط إلكترونية، ومشاورات ثنائية على الصعيد الإقليمي، كما تشمل منذ منتصف عام 2020 تنظيم دورات تدريبية عبر الإنترنت.

321- ومنذ بدء الجائحة، عقدت عبر الإنترنت حلقات دراسية تدريبية في إطار مشروع الهيئة للتعلم، استفاد منها 128 مسؤولا حكوميا من 27 بلدا وإقليما. وفي فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نظم مشروع الهيئة للتعلم تدريبا لفائدة 95 مسؤولا من 21 بلدا في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. ونُظمت في 25 و26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 حلقة دراسية باللغة الإسبانية لموظفي السلطات الوطنية المختصة في إكوادور وبيرو وكولومبيا. وحضر هذه الدورات 41 مسؤولا (منهم 25 امرأة، أي 61 في المائة). ونُظمت في الفترة من 7 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2020 حلقة دراسية باللغة الفرنسية لمسؤولين من ثمانية بلدان في غرب أفريقيا. وشارك في الدورات 19 مسؤولا (منهم 14 امرأة، أي 74 في المائة) من بوركينا فاسو وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وغابون وغينيا والمغرب والنيجر. ونُظمت في الفترة من 8 إلى 23 آذار/مارس 2021 حلقة دراسية باللغة الإنكليزية لمسؤولين من 10 بلدان في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ هي: إندونيسيا وبنغلاديش وبوتان وتيمور-ليشتي وسري لانكا وسنغافورة والفلبين وفييت نام وماليزيا ونيبال. ومن بين المسؤولين الـ35 الذين شاركوا، كانت هناك 24 امرأة، أي 69 في المائة.

322- ويقوم المشاركون بتقييم الحلقات الدراسية المعقودة في إطار مشروع الهيئة للتعلُّم، دون الكشف عن هويتهم. وتبيِّن التقييمات أن المحتوى يلبي توقعات المشاركين وأن الجلسات ذات جدوى كبيرة وأن المواد التعليمية ذات جودة عالية.

323- وقد أعدَّ مشروع الهيئة للتعلُّم نمائط إلكترونية من أجل دعم الحكومات في تقدير احتياجاتها من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية تقديراً وافياً. وتوفِّر النمائط الإلكترونية الثلاث التي أُعدت في إطار المشروع، والمتاحة باللغتين الإسبانية والإنكليزية، تدريبا تفاعليا يحدد وتيرته المشاركون، بشأن نظام تقديرات العقاقير المخدِّرة، ونظام تقدير المؤثرات العقلية، وتقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشِّطات الأمفيتامينية. وأتيحت في عام 2021 نميطة رابعة، عن إطار المراقبة الدولية للمخدرات وعن الهيئة، باللغتين الإنكليزية والإسبانية.

324- واتساقاً مع التزام الهيئة والأمم المتحدة بتعدد اللغات، تُرجمت خلال عام 2021 إلى اللغتين الفرنسية والبرتغالية النمائط الإلكترونية الثلاث الأولى التي أعدها مشروع الهيئة للتعلم.

325- وإجمالا، التحق بالنمائط الإلكترونية لمشروع الهيئة للتعلُّم 1 171 مسؤولاً، كانت نسبة 54 في المائة منهم من النساء، من 132 بلدا وإقليما. ويُعترف بالنجاح في إتمام النمائط بواسطة شهادة ترسل بالإنترنت، وقد صدرت حتى الآن 1 095 شهادة رقمية. وتشجِّع الهيئة جميع الحكومات على تسجيل مسؤولي سلطاتها الوطنية المختصة للاستفادة من النمائط وعلى تقديم تعقيبات واقتراحات بشأن المجالات التي تتطلب استحداث المزيد من التدريب.

[40] E/INCB/2015/1/Supp.1 و E/INCB/2018/Supp.1.

326- ويعمل مشروع الهيئة للتعلُّم، في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات، مع المنظمات الشريكة الرئيسية، وهي مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات والمكتب ومنظمة الصحة العالمية.

327- وفي حدث جانبي نُظِّم عبر الإنترنت خلال الدورة الرابعة والستين للجنة المخدرات، عرض مشروع الهيئة للتعلُّم استجاباته في مجال بناء القدرات من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. ونظمت الحدث الجانبي حكومة سويسرا بالتعاون مع الهيئة، وشارك في رعايته كل من الاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا وإكوادور والسلفادور وباراغواي وبلجيكا والبرازيل والبرتغال وبولندا وبيرو وسنغافورة وشيلي والصين وفرنسا وقيرغيزستان وكازاخستان وكندا والمكسيك وهندوراس وهولندا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية ومنظمة الدول الأمريكية والمكتب ومنظمة الصحة العالمية. وحضر الحدث أكثر من 100 مشارك، وكان من بين المتحدثين الرئيسيين ممثلون رفيعو المستوى لحكومتي هندوراس والبرتغال ولمفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلا عن خبراء من منظمة أطباء بلا حدود والمكتب ومنظمة الصحة العالمية. وخلال الحدث الجانبي، شددت مفوضة الاتحاد الأفريقي للصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية على أهمية وأثر المساعدة التقنية التي يقدمها مشروع الهيئة للتعلُّم من خلال استجاباته في مجال بناء القدرات.

328- وذُكر أن الركيزة الثانية من الركائز التسع لخطة عمل الاتحاد الأفريقي لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة (2019-2023) تتناول توافر المواد الخاضعة للمراقبة وإمكانية الحصول إليها لأغراض طبية وعلمية، مع منع تسريبها، ومع التركيز على إزالة الحواجز التي تحد من إمكانية الحصول على الأدوية. وما فتئ مشروع الهيئة للتعلُم يعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي عن كثب في هذا الصدد، وسيقدم إحاطة تقنية إلى اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالصحة والسكان ومراقبة المخدرات في دورتها العادية الرابعة، التي يُتوقع عقدها في عام 2022.

329- وأُدرج على الموقع الشبكي لمشروع الهيئة للتعلُّم قسم جديد يحتوي على أسئلة يكثر طرحها من قبل السلطات الوطنية المختصة. ويقدم القسم، المتاح حاليا باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، معلومات عن الامتثال لأحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات في مجالي التحكم الرقابي ورصد التجارة المشروعة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. ويمكن لمسؤولي مراقبة المخدرات استخدام القسم للعثور على معلومات تتعلق، على سبيل المثال، بتقديم الاستمارات بدقة ومراعاة الجداول الزمنية. كما يتاح في القسم الوصول إلى جميع الاستمارات.

330- ولمساعدة السلطات الوطنية المختصة على أداء مهامها، ضُمت جميع المواد التدريبية معاً، وهي متاحة الآن على صفحة مخصصة في الموقع الشبكي لمشروع الهيئة للتعلُّم. وتوفر الصفحة وصلات لمصادر مختلفة للمعلومات، ومواد تدريبية، ومبادئ توجيهية وأدوات واستمارات مختلفة تدعم تقديم التقارير إلى الهيئة.

331- وتُنشر الرسائل الإخبارية لمشروع الهيئة للتعلُّم بانتظام على موقع الهيئة الشبكي للتعلُّم، وتُنشر على السلطات الوطنية المختصة لدى اشتراكها فيها. وفي هذا الصدد، تدعو الهيئة المسؤولين الوطنيين عن مراقبة المخدرات المهتمين بأنشطة مشروع الهيئة للتعلُّم وأدوات التعلُّم التي يعدّها إلى الاشتراك في الرسالة الإخبارية بإرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان incb.learning@un.org.

332- **وتعرب الهيئة عن امتنانها لحكومات الاتحاد الروسي وأستراليا وبلجيكا وتايلند وفرنسا والولايات المتحدة لما قدمته من مساهمات إلى مشروع الهيئة للتعلُّم، وتجدد دعوتها للحكومات إلى النظر في دعم المشروع دعما نشطا من خلال المشاركة في أنشطته وتوفير الموارد اللازمة لضمان استمراره وتوسيع نطاقه.**

(ب) النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير

333- عملاً بالمادة 31 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة والمادة 12 من اتفاقية سنة 1971 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، تتطلب التجارة الدولية في العقاقير المخدِّرة والمؤثرات العقلية أذوناً للاستيراد وللتصدير على حد سواء. وبالنظر إلى تزايد حجم التجارة المشروعة في المواد الخاضعة للمراقبة على الصعيد الدولي، مما يؤدي إلى تزايد أعباء العمل لدى السلطات الوطنية المختصة، يتسم بضرورة أساسية تحديثُ نظام أذون الاستيراد والتصدير، من أجل مواكبة التطور السريع لسلاسل الإمداد. ومن شأن ذلك أن يزيد من تخفيض خطر تسريب المواد الخاضعة للمراقبة، مع ضمان توافر تلك المواد وإمكانية الحصول عليها بكميات وافية.

334- والنظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (النظام I2ES) هو نظام إلكتروني قائم على الإنترنت استحدثته الهيئة بالتعاون مع المكتب، بدعم مالي وتقني من الدول الأعضاء، وقد صُمِّم من أجل تعزيز التجارة غير الورقية في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية من خلال تسهيل تبادل أذون الاستيراد والتصدير عبر الإنترنت.

335- ويوفِّر النظام I2ES، المتاح لجميع الحكومات مجانا، منصة آمنة ومأمونة لاستصدار أذون الاستيراد والتصدير وتبادلها بين البلدان المتاجرة، مع كفالة الامتثال التام لجميع أحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1971. ويساعد النظام السلطات الوطنية المختصة على الحد من الأخطاء في إدخال البيانات وتوفير الوقت وتكاليف الاتصالات.

336- ويجري التوفيق بالتزامن وتلقائيا بين تقديرات الاحتياجات المطلوبة من العقاقير المخدِّرة والمؤثرات العقلية، التي تحددها الدول الأطراف وتعتمدها الهيئة، وبيانات النظام I2ES. وبعد اعتماد إذن الاستيراد، يحسِب النظام في الوقت الحقيقي الرصيد المتبقي والمتاح للبلد المستورد من تلك التقديرات. ويمكن للشركاء التجاريين المسجلين في منصة النظام الاطلاع على تلك المعلومات في أي وقت. كما يمكن

لسلطات البلدان المتاجرة أن تستخدم هذا النظام في التواصل وتبادل المعلومات بأمان وبصورة مباشرة مع نظيراتها إذا لزم توفير المزيد من التوضيحات بشأن أي معاملة.

337- وخلافاً للنظم الورقية، التي لا يمكن فيها اتخاذ أي خطوات تالية في معالجة الأذون إلا بعد إرسالها وتلقيها في شكل مادي، يتيح التبادل الإلكتروني لأذون الاستيراد والتصدير، باستعمال النظام I2ES، نقل البيانات آنيا بين البلدان المتاجرة، مما يسهِّل تسريع عملية الموافقة تسريعاً كبيراً. ومن أجل توفير نظام إلكتروني لاورقي بالكامل للتجارة الدولية، أتاحت الهيئة للحكومات إمكانية استخدام التوقيعات الإلكترونية مع أذون الاستيراد والتصدير المعالَجة باستخدام النظام.

338- وحددت لجنة المخدرات في قراراتها 6/55 و10/57 و10/58 و5/61 تدابير لتوطيد نظام لأذون الاستيراد والتصدير، ودعت أمانة الهيئة إلى تلوي إدارة النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير ورصده وتقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن تنفيذه.

339- وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، أوصى رؤساء الدول والحكومات بتسريع عملية إصدار أذون الاستيراد والتصدير الخاصة بالتجارة الدولية المشروعة في العقاقير المخدِّرة والمؤثرات العقلية باستخدام النظام I2ES.

340- وسلطت جائحة كوفيد-19 المزيد من الضوء على الدور المهم الذي يؤديه النظام I2ES في النظام الدولي لمراقبة المخدرات. وتلاحظ الهيئة أن بلدانا كثيرة شرعت في اتخاذ إجراءات طارئة للتعجيل بعملية إصدار أذون التجارة في العقاقير المخدِّرة والمؤثرات العقلية من أجل تلبية الزيادة الناجمة عن تلك الجائحة في الطلب على الأدوية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة. وقد تمكنت عدة بلدان مسجَّلة بالفعل في النظام I2ES من الاستفادة من مزايا منصة النظام لتلبية احتياجاتها بسرعة.

341- وتلاحظ الهيئة أنه خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 تسجَّلت 25 حكومة في النظام I2ES، ليرتفع إجمالي عدد الحكومات المسجلة فيه إلى 89 حكومة. ولدى 70 حكومة منها حساب إداري نشط.

342- ومن أجل تشجيع مزيد من الدول الأعضاء على اعتماد النظام I2ES، نفذت الهيئة أنشطة متعددة للتوعية بالنظام وتحسين القدرات التقنية لدى السلطات الوطنية المختصة.

343- وعُقدت حلقات دراسية شبكية تقنية لتعريف السلطات الوطنية المختصة في بوتسوانا وبولندا والجبل الأسود بوظائف النظام I2ES. وعُقدت، خلال حلقة دراسية شبكية نظمها مشروع الهيئة للتعلُّم، جلسة تمهيدية لممثلين من السلطات الوطنية المختصة في بوركينا فاسو وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وغابون وغينيا والكاميرون والمغرب والنيجر.

344- ولا يمكن استكمال وتعزيز الجهود التي تبذلها الهيئة إلا عن طريق استمرار التزام الدول الأعضاء بدعم اعتماد النظام I2ES باعتباره الخيار المناسب بشكل واضح لتطبيق نظام رقمي للتجارة الدولية في المواد الخاضعة للمراقبة. وقد دعت لجنة المخدرات الدول الأعضاء، في قرارها 5/61، إلى النظر في توفير موارد من خارج الميزانية من أجل تعهد النظام I2ES وترويجه.

345- ولا تزال الحاجة إلى توفير الدراية الفنية اللازمة لتشغيل النظام I2ES والالتزام باستخدامه على مستوى صنع القرار من العوائق الكبيرة التي يتعين تجاوزها. وتؤكد الهيئة من جديد التزامها بالعمل يداً بيد مع الدول الأعضاء بشأن الأنشطة التي تشجِّع على توسيع نطاق اعتماد النظام وزيادة مشاركة مستخدميه.

346- ومن الضروري أن تواصل الحكومات والهيئة التعاون على تطبيق النظام I2ES، من أجل التحقيق الكامل لفوائد المنصة وتسهيل التجارة بوتيرة أسرع في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية.

347- **وتشجع الهيئة الحكومات على أن تطلب المساعدة من أمانتها في تطبيق النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (النظام I2ES) ودمجه في أنظمتها الوطنية بوسائل منها توفير الإرشادات بشأن الخطوات الأولى والتدريب الأولي، إن لم تكن قد قامت بذلك بعد.**

348- وعقب التوصيات الواردة في قراري اللجنة 10/58 و5/61، ما فتئت الهيئة تعرب عن الحاجة إلى موارد من خارج الميزانية من أجل التوعية بالنظام I2ES وتحسين قدرة الحكومات على استخدامه وتوسيع نطاق وظائفه، من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء.

349- ومن شأن توفير واجهة بينية متعددة اللغات للمستعملين أن ييسر اعتماد النظام I2ES في مزيد من البلدان والمناطق. ومن شأن إمكانية إضافة المواد الخاضعة للمراقبة على الصعيد الوطني إلى أذون الاستيراد التي تُعالَج باستخدام النظام I2ES أن تمكِّن السلطات الوطنية المختصة من الامتثال للالتزامات القانونية الداخلية وتجنُّب العبء الذي يقع عليها على الصعيد التشغيلي بسبب تسيير نظامين متوازيين أحدهما للمواد الخاضعة للمراقبة على الصعيد الوطني والآخر للمواد الخاضعة للمراقبة على الصعيد الدولي. وفضلا عن ذلك، فإن البيانات التجارية المخزونة في النظام I2ES يمكن تصديرها لأغراض ما بعد المعالجة، ومن شأن ذلك أن يساعد السلطات المختصة على تسريع تقديم تقارير بلدانها عن المواد الخاضعة للمراقبة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتخفيف أعباء تقديمها. ولا يمكن أن تتحقق هذه الوظائف لتحسين النظام I2ES بدون الدعم المالي من الدول الأعضاء.

350- وتود الهيئةُ أن تكرر تذكير الدول الأعضاء بضرورة مواصلة تقديم الدعم، بما في ذلك موارد من خارج الميزانية، من أجل توسيع نطاق وظائف النظام الدولي لأذون الاستيراد

والتصدير (النظام I2ES) وحل المشاكل التقنية التي تجدها الحكومات وتوسيع نطاق التدريب وزيادة دعم البلدان في اعتماد المنصة وتنفيذها.

(ج) البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة

351- تشكل شبكات جهات الوصل التابعة لبرنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) (GRIDS) جوهر الأنشطة المنفذة في إطار مشروعي الهيئة التشغيليين بشأن المواد الخطرة، وهما مشروع آيون (Ion) ومشروع أوبيويدس (OPIOIDS). وتشكل هذه الشبكات بنية أساسية تمكّن من سرعة تبادل المعلومات والإنذارات وتسهّل الإجراءات التنفيذية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تساعد في التحقيقات وتزود الوكالات المشاركة بحلول عملية لوقف الاتجار بالمواد غير المجدولة. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت هناك 824 1 جهة وصل لمشروع آيون تمثل 519 وكالة من 188 حكومة، وكانت هناك 802 1 جهة وصل لمشروع أوبيويدس من 184 حكومة.

352- وبواسطة جهات الوصل تلك، نسقت الهيئة في عام 2021 "عملية آفاق جديدة" (Operation New Horizons)، التي جمعت 164 ضابطا يمثلون 70 حكومة وأربعة شركاء دوليين (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الجمارك العالمية). وخلال العملية، جرى تبادل أكثر من 230 بلاغاً عن طريق نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام آيونيكس IONICS) وضُبط 113 كيلوغراماً من الترامادول (1,1 مليون قرص) و194 كيلوغراماً من التابنتادول (1,7 مليون قرص). وركزت العملية على المصادر الرئيسية ونقاط إعادة التوزيع لشحنات المادتين اللتين يتَّجر بهماأساساً من خلال البريد الدولي، وخدمات البريد السريع وخدمات التوصيل السريع، والشحن الجوي، ووكلاء الشحن.

353- والعملية المذكورة أعلاه تمثل إشارة إلى ما يمكن تحقيقه من خلال الأنشطة التنفيذية التي يسرتها منصة الاتصالات الآنية آيونيكس لتعزيز تبادل سلطات إنفاذ القانون للمعلومات الاستخبارية التي يمكن اتخاذ إجراءات بناء عليها من أجل منع وصول المواد الخطرة إلى الأسواق الاستهلاكية. وقد ازداد باطراد عدد الحوادث التي يجري الإعلام بها عن طريق نظام آيونيكس، وتجاوز عددها 000 20 حادث في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، ورد أكثر من 000 100 معلومة استخبارية، وخضعت للتحليل. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومات من إجراء تحقيقات وتحليلات أدت بدورها إلى ضبط مواد خطرة وإلى عمليات لإلقاء القبض على متجرين وملاحقات قضائية وتعطيل لشبكات اتجار دولية. **وتشجع الهيئة حكومات أذربيجان وإريتريا وإسواتيني وأندورا وأوغندا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وبنما وبوروندي وبيلاروس وتركمانستان وتشاد وتوغو وتونغا وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا وجنوب السودان وجيبوتي وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي وسان مارينو وسلوفينيا وسيراليون وسيشيل وصربيا وطاجيكستان وغابون وغينيا الاستوائية وغينيا-بيساو وقيرغيزستان وكابو فيردي وكازاخستان والكرسي الرسولي والكونغو وليبريا وليختنشتاين وليسوتو ومدغشقر والمغرب وملاوي ومنغوليا وموريتانيا وناورو ونيبال ونيوي وهندوراس واليمن على أن تعين كل منها جهة وصل لهيئة إنفاذ القانون وجهة وصل للهيئة التنظيمية لديها لكي تتبادل الاتصالات باستخدام نظام آيونيكس. ويسر الهيئة أن تلاحظ أن حكومات تيمور-ليشتي وجزر مارشال وزامبيا وعمان تستخدم نظام آيونيكس منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.**

354- وكذلك ييسر البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) عقد الاجتماعات المتعلقة بالحالات استنادا إلى المعلومات والاستخبارات التي تتاح عن طريق منصات الاتصالات ومن مصادر أخرى، وذلك بناء على طلب الحكومات المعنية، مما عزز التحقيقات، ووسع القدرات العملياتية، ويسر التعاون الدولي.

355- ويتعلق أحد العناصر الهامة للعمل الذي يضطلع به برنامج غريدس بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقديم الدعم إلى الحكومات لوضع وتنفيذ إجراءات طوعية لمنع وصول المواد الخطرة إلى المستعملين النهائيين. ويركز البرنامج في هذا العمل على أربعة مجالات رئيسية هي صنع المواد الخطرة وتسويقها وكسب المال منها ونقلها. وفي فترة الاثني عشر شهرا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقدت ستة اجتماعات ومناسبات لأفرقة خبراء جمعت شركاء بارزين من القطاع الخاص في العالم من هذه المجالات الأربعة، من قبيل منصات التجارة الإلكترونية، وخدمات المحفظة الإلكترونية، وشركات المعايير المرجعية الكيميائية، ووكلاء الشحن، والمشغلين من القطاع الخاص لخدمات البريد العادي والسريع، وخدمات التوصيل السريع. وأسفرت هذه المحافل عن نتائج عملياتية، إذ استُبعد عدد كبير من بائعي المواد الخطرة من منصات التجارة الإلكترونية، مما قلل من توافر المواد الخطرة.

356- وكذلك يدعم برنامج غريدس الحكومات في استجابتها للاتجار المتزايد بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية، وهي مجموعة المواد الأكثر ارتباطاً بالوفيات. وفي عام 2018، نشرت الهيئة لأول مرة قائمة بالمواد المتصلة بالفنتانيل التي لا تُعرف لها استخدامات مشروعة. ويجري تحديث هذه القائمة على نحو مستمر، وتستخدم كأداة عملية لمنع تسريب هذه المواد والاتجار بها ولتقليل توافرها للمستعملين النهائيين المحتملين. وتتضمن أحدث نسخة من تلك القائمة 152 مادة، منها 130 مادة لم تجدول في إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وعُممت على الحكومات في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

357- وبناء على نجاح القائمة المذكورة أعلاه، وضع برنامج غريدس، من خلال فريق خبراء، قائمة ثانية تتضمن

مؤثرات أفيونية غير متصلة بالفنتانيل ومؤثرات نفسانية جديدة أخرى ليس لها استخدامات مشروعة عدا استعمالات محدودة للأغراض البحثية والتحليلية. وتتضمن هذه القائمة 56 مؤثراً أفيونياً لا يتصل بالفنتانيل ومؤثرات نفسانية جديدة ذات صلة بها، منها 52 مادة لم تجدول في إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وعممت هذه القائمة أيضا على الحكومات في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

358- **وتدعو الهيئة جميع الحكومات، وكذلك الشركاء في الصناعة، من خلال الحكومات، إلى الامتناع طوعا عن أي عمليات لصنع المواد المدرجة في هاتين القائمتين أو استيرادها أو تصديرها أو توزيعها. وبالنظر إلى أن هذه المواد ليس لها أغراض مشروعة، يجوز للحكومات أيضا أن تستخدم القوائم في إجراءات الاعتراض.**

359- وفي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عُممت أربعة إنذارات عالمية سرية وإشعارات خاصة على جهات الاتصال التابعة لبرنامج غريدس، من بينها إخطار في آذار/مارس 2021 بشأن ظهور مادة زايلازين (xylazine) وتزايد الإبلاغ عنها، وهذه المادة هي مؤثر نفساني جديد يتزايد العثور عليه في شحنات يزيَّف الإعلان عنها وبالاقتران مع مواد ذات صلة بالفنتانيل. ونبَّه إنذار خاص آخر صدر في آذار/مارس 2021 جهات الوصل إلى وجود العديد من الشحنات المعلن عنها زوراً بأنها من الترامادول وتُرسل من إسبانيا عن طريق خدمات التوصيل السريع.

360- وواصل برنامج "غريدس" تزويد الموظفين في جميع أنحاء العالم بإمكانية الوصول إلى أدوات المعلومات الاستخبارية التابعة للهيئة وتدريبهم على استخدامها طوال فترة جائحة كوفيد-19 الجارية، من خلال تكنولوجيات التعلم عن بعد. وفي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عُقدت 10 دورات تدريبية بشأن مواضيع شملت تبادل المعلومات باستخدام نظام آيونيكس، وتطوير المعلومات الاستخبارية، والتوعية بالمؤثرات النفسانية الجديدة، والطرائق الآمنة للتعامل مع المؤثرات الأفيونية واعتراضها. وشارك في تلك الجلسات التدريبية ما مجموعه 750 من موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية يمثلون 83 حكومة وثلاث منظمات دولية.

(د) مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"

361- واصل مشروع بريزم ومشروع كوهيجن، وهما مبادرتان دوليتان من الهيئة، العمل كمنصتين للتعاون الدولي ولتبادل المعلومات الآمن في الوقت الحقيقي من أجل التصدي لتسريب المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية (مشروع بريزم) والهيروين والكوكايين (مشروع كوهيجن).[41] ويضم المشروعان حاليا جهات وصل تنفيذية من أجهزة إنفاذ القانون والكيانات التنظيمية من أكثر من 140 حكومة في جميع أنحاء العالم.

362- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة العمل كجهة وصل لتبادل المعلومات عن المعاملات المشبوهة في مجال التجارة المشروعة واتجاهات الاتجار وأساليب العمل المستبانة والمواد الكيميائية المستجدة غير المجدولة، بما يشمل تبادل المعلومات من خلال نظام "بيكس" (انظر الفقرات 363-365 أدناه). وعُممت ستة إنذارات خاصة على جهات الوصل، بما في ذلك بشأن ما يلي: (أ) ظهور الإيثيل ألفا-فينيل أسيتو أسيتات (EAPA) والميثيل 3-أوكسو-2-(4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل) بوتانوات (MAMDPA)، وهما سليفتان محورتان جديدتان للمنشطات الأمفيتامينية؛ (ب) إلغاء ترخيص الاستيراد الممنوح لشركة في كوستاريكا؛ (ج) ضبط مواد كيميائية فنتانيلية في هولندا؛ (د) وضع ضوابط جديدة لسلائف الفنتانيل في المكسيك؛ (هـ) نتائج عملية الهيئة المعنونة "عملية الحلقات المفقودة" (Operation Missing Links) فيما يتعلق بسليفة بديلة تُستخدم في الصنع غير المشروع للأمفيتامين المستخدم في أقراص "الكابتاغون".

(هـ) نظام الإخطار بحوادث السلائف

363- نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") هو منصة الاتصالات التنفيذية التابعة للهيئة، ويهدف إلى الربط بين السلطات الوطنية المختصة المسؤولة عن مراقبة السلائف وتيسير تبادل المعلومات المباشر بينها، لا سيما سلطات إنفاذ القانون والجمارك والسلطات التنظيمية. فعلى سبيل المثال، ما فتئت الهيئات الوطنية التي يمكنها أن تحدد الشحنات المشبوهة التي تدخل أراضيها أو تعبرها أو تغادرها أو أن تعلِّق تلك الشحنات أو توقفها تستخدم نظام بيكس للإبلاغ عن المعلومات عن الضبطيات التي تمت وعن التحقيقات في عمليات تسريب المواد الكيميائية أو محاولات تسريبها. ومن خلال توفير آلية تهيئ بيئة آمنة لتبادل المعلومات التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ الإجراءات، وفَّر نظام بيكس أدلة للسلطات الوطنية للشروع في تحقيقات اقتفائية. وأُطلقت نسخة محدَّثة من نظام "بيكس" في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

364- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، سجلت أكثر من 300 وكالة في نظام بيكس، مع حوالي 600 مستخدم مسجل من 127 بلدا وإقليما. ومنذ إنشاء النظام، تم تبادل المعلومات عن أكثر من 400 3 حادثة تتعلق بالاتجار بالسلائف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تبادل المعلومات من خلال منصة النظام عن ما يقارب 300 حادثة جديدة تتعلق بحوالي 800 بلاغ عن فرادى المواد. وأُبلغت إلى الهيئة أيضاً معلومات

[41] يرد موجز للإجراءات الدنيا اللازمة التعاون الدولي المتعدد الأطراف في إطار مشروع بريزم ومشروع كوهيجن في تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2015 (E/INCB/2015/4. الإطار 2).

عن أكثر من 40 مادة غير مدرجة في أي من الجداول أو في قائمة المواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة.

365- وتؤكد الهيئة مجددا أن فائدة البلاغات المقدمة من خلال نظام بيكس تعتمد بصفة عامة على حسن توقيت المعلومات وعلى إدراج معلومات يمكن أن يُستند إليها في اتخاذ الإجراءات، مثل وثائق الشحن وأساليب العمل، بحيث يمكن عندئذ أن تؤدي البلاغات إلى استهلال وتيسير متابعة وتعاون تحقيقيين فوريين بين وكالات إنفاذ القانون. كما أن الإبلاغ المبكر عن الحوادث المتعلقة بمواد كيميائية غير مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 يساعد على تحديد الاتجاهات الناشئة وعلى توليد المعلومات لاستخدامها مع الشركاء الصناعيين لمنع من يصنعون المخدرات بصفة غير مشروعة من إساءة استخدام هذه المواد كبدائل للمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة.

(و) عملية أكرونيم

366- نُفِّذت عملية أكرونيم (Operation Acronym) في شباط/فبراير 2021، وهي عملية محددة الأهداف ومحدودة زمنيا ترمي إلى مكافحة الاتجار بالسلائف عبر الإنترنت (الشبكة العالمية السطحية من الإنترنت)، بمشاركة 34 بلدا وأربع منظمات دولية. وعقدت الهيئة مشاورات غير رسمية مع عدة بلدان بشأن التحديات القانونية والتنفيذية التي صودفت خلال الفترة، وكذلك أنشطة المتابعة التي يمكن أن تنشأ عن العملية.

367- وقد نُفِّذت العملية بدعم من أعضاء فرقة العمل الخاصة بمشروع بريزم، وركَّزت على ثلاثة اتجاهات رئيسية أبرزتها الهيئة في السنوات الأخيرة، وهي: (أ) دور الأسواق المحلية للسلائف الخاضعة للمراقبة الدولية؛ (ب) استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوّرة والسلائف الأولية للتحايل على الضوابط؛ (ج) استخدام الإنترنت، بما في ذلك المنصات المشروعة للتجارة الإلكترونية بين الشركات، في توريد السلائف للأنشطة غير المشروعة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن العملية وعن نتائجها الرئيسية في تقرير الهيئة لعام 2021 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

368- وتثني الهيئة على جميع البلدان والشركاء من القطاع الخاص الذين شاركوا في عملية أكرونيم. وستواصل دعم الجهود التي تبذلها الحكومات في هذا الصدد، وستنتفع من الدروس التي استُفيدت أثناء العملية، ولا سيما فيما يتعلق بمنع الاتجار بالسلائف الكيميائية عن طريق الإنترنت.

(ز) الرسالة الإخبارية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن السلائف

369- حتى تشرين الأول/أكتوبر 2021، أُرسلت ثلاث رسائل إخبارية من الهيئة بشأن السلائف إلى نحو 800 من المتلقين، بما في ذلك السلطات الوطنية المختصة، وجهات اتصال مشروع بريزم ومشروع كوهيجن، ومستخدمو نظام بن أونلاين. وتضمنت الرسائل الإخبارية معلومات عن آخر التطورات، ومسائل مواضيعية، وأدوات تتعلق بمراقبة السلائف متاحة للحكومات. وكان من بين المسائل المواضيعية التي تناولتها الرسائل الإخبارية انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة، والحاجة إلى زيادة الاهتمام بالمادة 31 من اتفاقية سنة 1988 وبدور المعدَّات في منع صنع المخدرات غير المشروع.

الفصل الثالث-

تحليل الوضع العالمي

ألف- القضايا العالمية

1- الإباحة وإلغاء التجريم وإلغاء العقاب: اختلافات هامة

370- لاحظت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام 2020 أن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات يتطلب فهما جماعيا للتحديات المشتركة وتحديد نُهج متبادلة في التعامل مع المفاهيم والقضايا الرئيسية. وتلاحظ الهيئة أنه لا تزال هناك اختلافات بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في مجال مراقبة المخدرات بشأن تفسير بعض المصطلحات والمفاهيم المتصلة بمراقبة المخدرات، وتواصل تشجيع تفسير دقيق ومتسق للالتزامات والمفاهيم القانونية الواردة في الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات.

371- وفي حين أن الاتفاقيات نفسها لا تعرِّف مفاهيم "الإباحة" أو "إلغاء التجريم" أو "إلغاء العقاب"، فإنها تتضمن مع ذلك أحكاما تشمل اعتماد الدول الأطراف أُطرا قانونية وسياساتية للتصدي للسلوكيات المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك ارتكاب جرائم خطيرة، وارتكاب جرائم أقل خطورة نسبيا، وارتكاب الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات للجرائم.

372- وتعتبر الهيئة أن من المهم التذكير بأن الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات لا تزال توفر للدول نطاقا كبيرا من الحرية في تصميم نُهج متمايزة للتعامل مع السلوكيات المتصلة بالمخدرات، وفقا لما تتسم به هذه السلوكيات من خطورة نسبية والظروف الخاصة للأشخاص المشتبه في ارتكابهم لها.

373- وتسلِّم الهيئة بوجود اتجاه متزايد بين الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات لتطبيق الأحكام ذات الصلة عن طريق اعتماد قوانين وسياسات ولوائح تنظيمية تنص على بدائل للإدانة والعقاب فيما يتعلق بالاستخدام الشخصي والحيازة الشخصية للمواد الخاضعة للمراقبة.

374- وتحيط الهيئة علما بأن التبريرات التي قدَّمتها الدول الأطراف لاتباع هذا النهج، تشمل الاعتراف بتعاطي المخدرات والارتهان لها بوصفهما من المسائل المتصلة في المقام الأول بالصحة، والرغبة في تجنب تدابير التصدي للاستخدام الشخصي والحيازة الشخصية التي يمكن اعتبارها عقابية أكثر من اللازم وتؤدي إلى الإفراط في الاعتماد على عقوبة السجن، والاعتراف بما لبعض تدابير التصدي من أثر غير متناسب محتمل على الفئات الضعيفة، بما يشمل النساء والأقليات والسكان المحرومين اقتصاديا.

375- ومع ذلك، ينبغي التمييز بين السياسات التي تلغي الجزاءات الجنائية المفروضة على الاستخدام الشخصي للمخدرات والجرائم البسيطة المتصلة بها، والتي تشير إليها الدول الأعضاء عادة باسم "إلغاء التجريم"، والسياسات التي تسمح صراحة بالاستخدام غير الطبي وغير العلمي للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية ولا تطبق أي عقوبة، سواء كانت جنائية أو إدارية أو مدنية أو غير ذلك، على الاستخدام الشخصي لمادة معيَّنة أو حيازتها.

376- وفي كثير من الأحيان، ترتبط إباحة تعاطي المخدرات أيضا بتنظيم المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتسويقها تجاريا لأغراض غير طبية وغير علمية، وهو ما يشكل انتهاكا للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

377- ولذلك، تشير الهيئة إلى أن مصطلحي "الإباحة" و"إلغاء التجريم" لا ينبغي أن يستخدما كمترادفين، وينبغي التمييز بينهما عند وصف التشريعات والسياسات المتصلة بجميع المتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما من حيث مستوى المراقبة.

378- وقد استخدمت الدول الأعضاء أيضاً مصطلحا إضافيا هو "إلغاء العقاب" والتبس هذا المصطلح في بعض الأحيان بأوصاف أخرى للأطر الرامية إلى الحد من الاعتماد على عقوبة السجن في الجرائم المتصلة بالمخدرات. وفي حين أن مفهوم إلغاء العقاب يُستخدَم بتواتر أقل، فقد استُخدم، بوجه خاص في الدول الناطقة بالإسبانية والفرنسية، كمرادف لمفهوم "إلغاء التجريم" من حيث أنه يشير أيضا إلى إلغاء الجزاءات الجنائية المفروضة على سلوك معيَّن متعلق بمواد خاضعة للمراقبة. ولكن سعياً إلى استخدام المصطلحات في مجال مراقبة المخدرات استخداماً متسقاً ودقيقاً، تلاحظ الهيئة أنه ينبغي تمييز مصطلح "إلغاء العقاب" عن مصطلح "إلغاء التجريم"، باعتباره مصطلحاً مختلفاً تماماً. فمصطلح "إلغاء التجريم" يشير إلى العملية التي يعاد من خلالها تصنيف الجريمة من "جنائية" إلى "غير جنائية" بواسطة إجراءات تشريعية. ويظل السلوك المعني جريمة ولكن يمكن التصدي له بوسائل أخرى غير القانون الجنائي. وبالمقابل، يصف مفهوم "إلغاء العقاب" حالة يظل فيها السلوك المعني جريمة جنائية ولكن يجري فيها تخفيض استخدام الجزاءات الجنائية القائمة، الأمر الذي لا يتطلب إدخال تغييرات على القانون، مثلما يحدث في حالة إلغاء التجريم. وبناء على ذلك قد يشمل نهج إلغاء العقاب اعتماد آليات مثل ممارسات التحويل التي تطبقها الشرطة، والأحكام المشروطة، وتوسيع نطاق الصلاحيات التقديرية للمدعين العامين، كبديل للملاحقة الجنائية. وفي هذه الحالات، قد يُطلب من الجاني أن يخضع للعلاج أو إعادة التأهيل كشرط للإعفاء من المسؤولية الجنائية.

379- ومن ثمَّ، فإن المرونة الممنوحة للدول تكمن في إمكانية اختيار الجزاءات الواجب تطبيقها على السلوكيات المحظورة المتصلة بالمخدرات. وقد تشمل هذه الجزاءات تطبيق تدابير بديلة للإدانة الجنائية والعقوبة، تشمل العلاج والتعليم والرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي، في الجرائم البسيطة على النحو المحدد في الفقرة 1 (ب) من المادة 36 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة، والفقرة 1 (ب) من المادة 22 من اتفاقية سنة 1971. وكذلك تتناول اتفاقية سنة 1988 الجرائم والجزاءات المتصلة بالمخدرات، على الرغم من أن الفقرة 1 (ج) من المادة 3 والفقرة 2 منها تنصان على أن شرط التجريم يخضع للمبادئ الدستورية للدولة والمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني. كما تنص اتفاقية سنة 1988، في الفقرة 4 (ج) من المادة 3 منها، على أنه يجوز للأطراف، في الحالات القليلة الأهمية، إذ رأت ملاءمة ذلك، أن تقرر، بدلا من العقوبة، تدابير مثل التوعية أو إعادة التأهيل أو إعادة الإدماج في المجتمع، وكذلك، وعندما يكون المجرم من متعاطي العقاقير المخدرة، العلاج والرعاية اللاحقة. ومن ثمَّ، تستمد المرونة في التصدي للجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات من القراءة العادية لنص أحكام الاتفاقيات وكذلك من المبدأ القائل بأنه يجوز للدول الأطراف أن تتصدى للسلوك غير المشروع المتصل بالمخدرات وفقا لمبادئها الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظمها القانونية.

380- وخلاصة القول إن التدابير الرامية إلى إلغاء تجريم الاستخدام الشخصي والحيازة الشخصية لكميات صغيرة من المخدرات تتسق مع أحكام اتفاقيات مراقبة المخدرات. وفي الواقع، دأبت الهيئة على توضيح أن الاتفاقيات وُضعت بهدف حماية صحة الناس ورفاههم بسبل من بينها تجنب تدابير العدالة الجنائية التي تطبق على نحو غير متناسب بشأن حيازة المخدرات لأغراض الاستخدام الشخصي أو الارتهان لها. ويُترك لتقدير الدول الأطراف في الاتفاقيات اعتماد سياسات وقوانين موجَّهة نحو الصحة العامة تهدف إلى التصدي للجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات، ولكن مع إيلاء الاعتبار الواجب للأحكام التعاهدية الأساسية مثل الفقرة (ج) من المادة 4 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة والفقرتين 1 (أ) و(ب) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988.

381- ومثلما ذُكر أعلاه، فإن التوسُّع في استخدام بدائل للإدانة والعقاب فيما يتعلق بالسلوكيات البسيطة المتصلة بالمخدرات، أو فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، يهدف إلى منع تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى معالجة مسألة تتعلق بالصحة العامة من أن تصبح غير متناسبة. وتنتهز الهيئة هذه الفرصة لتؤكد مجددا أن التناسب ينبغي أن يكون مبدأ يُسترشد به في مسائل العدالة الجنائية ذات الصلة بالمخدرات، ولتوضح أن اعتماد تدابير بديلة يمكن أن يشكل جزءا لا يتجزأ من نهج متوازن وقائم على حقوق الإنسان إزاء السياسات المتعلقة بالمخدرات.

382- وتقدِّر الهيئة الحوار المستمر الذي تجريه مع الدول وجماعات المجتمع المدني بشأن تحديد السبل الكفيلة بتعزيز أهداف الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات من خلال اعتماد نُهج متوازنة ومتناسبة تقوم على أسس احترام حقوق الإنسان والنهوض بصحة الناس ورفاههم.

2- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ترويج الاستخدام غير الطبي للمخدرات

383- عندما أُنشئت شبكة الإنترنت، كان هناك تصور بأنها شبكة تتيح للمجتمع فرصا هائلة من حيث الحصول على المعلومات وتوفير الخدمات والمشاركة. وفي حين أن كثيراً من هذه الفرص قد تحقق، فإن المجرمين استغلوا الإنترنت بسهولة أيضا لتنفيذ أنشطة غير مشروعة، تشمل الاتجار بالمخدرات. والشبكة الخفية مثال واضح على الطريقة التي تمكَّنت بها الجماعات الإجرامية من تسخير الإمكانات التي توفرها شبكة الإنترنت لصالحها.

384- وبالمثل، عندما ظهرت منصات وسائل التواصل الاجتماعي، كان هناك تفاؤل كبير بشأن دورها في المجتمع من حيث تعزيز الاتصالات والروابط. وكان الهدف من هذه المنصات هو إتاحة فرص هائلة للمشاركة الاجتماعية وتبادل الآراء والمحتوى مع طائفة واسعة من الناس؛ أي إيجاد نسخة

حديثة من سوق أثينا (الأغورا). وهنا أيضاً، على الرغم من تحقق بعض هذه التوقعات، ظهر جانب أكثر قتامة، حيث أصبحت سلوكيات سلبية مثل خطاب الكراهية والتنمُّر والعنصرية والفضح وغيرها مزوَّدة بمنصات بسيطة وفعَّالة لم تكن متاحة لها من قبل. ومن بين تلك السلوكيات السلبية، يبرز بجلاء تيسير الاستخدام غير الطبي للمخدرات وإضفاء رونق عليه. ومن خلال بحث سريع، يمكن العثور بسهولة على بائعين يعرضون القنَّب ومسكنات الألم الموصوفة طبيا وغير ذلك من المواد الخاضعة للمراقبة. ومع وجود عدد هائل من المستخدمين النشطين، يتزايد استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لترويج الاستخدام غير الطبي للمخدرات.

385- والشباب هم المستخدمون الرئيسيون لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي. وهم أيضا من الفئات العمرية التي تسجل معدلات عالية لتعاطي المخدرات على الصعيد العالمي. ويؤدي ضغط الأقران وغيره من أشكال التأثير الاجتماعي دورا هاما في قرار الشباب بالانخراط في تعاطي المخدرات. وتتفاقم هذه العوامل عند استخدامهم منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وتتشكل على هذه المنصات المعايير الاجتماعية وتصورات المخاطر والسلوكيات المتصلة بتعاطي مواد الإدمان، وبتعاطي المخدرات على وجه الخصوص. وإحدى السمات الأبرز لوسائل التواصل الاجتماعي هي أن كل مستخدم ليس متلقيا للمعلومات فحسب، ولكنه أيضا مصدر لتوليدها ونشرها.

386- وقد أُجريت عدة دراسات عن الصلة بين استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي وتعاطي المخدرات. وخلصت بعض الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين الاطلاع على مواد المنصات المرتبطة بتعاطي مواد الإدمان وتعاطي تلك المواد فعليا. ووجدت دراسة لعينة عشوائية من المشارَكات المتعلقة بالقنَّب على إنستغرام، جُمعت خلال أسبوع واحد في عام 2014، أن المحتوى المتصل بالقنَّب واسع الانتشار، وأن معظم المشارَكات التي خضعت للدراسة تجعل من القنَّب أمراً عادياً وتروِّجه، في شكله النباتي التقليدي وكذلك في أشكال أخرى، بما في ذلك المأكولات والمواد المركَّزة. ووجدت الدراسة أيضاً أن إعلانات القنَّب على إنستغرام صريحة واستراتيجية. وتُستخدم فيها أساليب عديدة، بما في ذلك الخصومات والتخفيضات الموسمية في الأسعار والمسابقات وتقديم المنتجات المتصلة بالقنب في شكل هدايا. وخلص تحليل لمحتوى تغريدات متعلقة بالقنَّب والكحول إلى أن أكثر من نصفها يجعل تعاطي المادتين أمراً عادياً، في حين يشير ربعها إلى تفضيل القنَّب على الكحول على أساس الاعتقاد بأن القنَّب أكثر أمانا وأن آثاره أفضل من تلك الناجمة عن تعاطي الكحول.

387- ووجدت دراسة أخرى عن اطلاع الشباب على المحتوى المتصل بالكحول والقنب على تويتر أن زيادة تصفح المحتوى الذي يروِّج تعاطي الكحول والقنَّب ويكسبه رونقاً ترتبط ارتباطا كبيرا بتعاظم احتمالات التعاطي العرضي المفرط والتعاطي الحالي للكحول وكذلك التعاطي الحالي للقنَّب. والاطلاع على عدد غير متناسب من المشاركات و/أو المواد التي تُظهر تعاطي المخدرات أو تروِّجه قد يؤدي أيضا إلى المبالغة في تقدير معدل تعاطي الأقران، الأمر الذي يرتبط بانخفاض في مستوى المخاطر المتصورة، ويرجَّح أن يفضي إلى زيادة التعاطي. كما يمكن أن يكون الاطلاع على محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الذي يروِّج تعاطي مواد الإدمان أمرا ضارا بالمرضى الذين يسعون إلى التعافي من الارتهان للمخدرات، حيث يزيد من خطر الانتكاس.

388- وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تزايد الارتباط بين الاطلاع على المحتوى المتعلق بتعاطي المخدرات على وسائل التواصل الاجتماعي وتعاطيها فعليا، حيث زاد الشباب من استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي نتيجة لتدابير الإغلاق. وربما تكون هذه الزيادة، جنبا إلى جنب مع تفاقم حالة القلق والكرب، قد أدت إلى زيادة تعاطي مواد الإدمان.

389- وإلى جانب تعاطي القنَّب وغيره من المواد مثل الكوكايين والأمفيتامينات، يرتبط أيضا الاستخدام غير الطبي للأدوية الموصوفة طبيا، وخصوصا من جانب الشباب، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ورغم أن القانون يحظر شراء الأدوية الموصوفة طبيا عبر الإنترنت دون الوصفة الطبية اللازمة، فإنه أمر شائع في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، أسهمت منصات وسائل التواصل الاجتماعي إسهاما كبيرا في ازدياد شعبية أنواع شراب السعال المحتوية على الكوديين وهيدروكلوريد البروميثازين وتزايد تعاطيها بالاقتران بالمشروبات الغازية أو الكحول، بعد أن روَّجها على هذه المنصات بعض مغني الراب من خلال موسيقاهم ومقاطع الفيديو الخاصة بهم. ويحاكي المعجبون هؤلاء المغنين، وينشرون مقاطع فيديو وصورا مشابهة تُظهرهم يتعاطونها بدورهم. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من جانب مجموعات المساعدة الذاتية التي يشكلها المرضى ربما يكون قد أسهم أيضا عن غير قصد في زيادة استخدام المؤثرات الأفيونية القوية لعلاج الألم دون الحصول على ما هو مناسب من الوصفات والجرعات الطبية، وربما أسهم هذا بدوره في الاستهلاك الواسع النطاق للمؤثرات الأفيونية القوية الذي هو أصل تفشي المؤثرات الأفيونية في بعض البلدان.

390- وتؤدي الطريقة التي تعمل بها منصات وسائل التواصل الاجتماعي إلى تفاقم هذه المشكلة. فنتيجة للخوارزميات التي تعمل على أساسها تلك المنصات، يتلقى متابعو الحسابات التي تروِّج تعاطي المخدرات أو تصوره كأمر عادي سلسلة من الرسائل ومقاطع الفيديو وأشكال المحتوى المماثلة أو ذات الصلة التي تعرِّضهم المرة تلو المرة لصور ومقاطع فيديو تصوِّر تعاطي المخدرات. ويفضي ذلك إلى نشوء غرف صدى معرفية تعزز خياراتهم وآرائهم السابقة وتؤكدها.

391- ومن العناصر الأخرى التي تنطوي عليها منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تسهم في هذه المشكلة، دور الشخصيات المؤثرة وأن المنصات تتضمن خاصية نشر التعليقات، وهو ما يتيح للمستخدمين فرصة تلقي آراء أقرانهم

على الفور. وتروِّج الشخصيات المؤثرة المحتوى المتصل بتعاطي المخدرات على نحو متزايد، مع استخدام مقاطع فيديو ورسائل تضفي عليه رونقاً يبعث على الإعجاب. وفي البداية، قد تفعل ذلك بعض الشخصيات المؤثرة بهدف تعزيز صورتها الخاصة، وتلقي آراء إيجابية من المتابعين؛ ولكن عندما يصل عدد متابعي الشخصية المؤثرة إلى مستوى معين، قد توظِّفه الشركات لترويج منتجاتها عن طريق إنتاج المحتوى إلكتروني مقابل مكافأة مالية. وقد حدث ذلك في حالة الأزياء ومستحضرات التجميل وغيرها من المنتجات، ولكنه حدث أيضا مع منتجات ذات صلة بالمخدرات (القنَّب والمواد ذات الصلة به بوجه خاص) والأدوية الموصوفة طبيا.

392- وتنص الفقرة 2 من المادة 10 من اتفاقية سنة 1971 على أن تحظر كل دولة طرف، مع إيلاء المراعاة الواجبة لأحكام دستورها، توجيه إعلانات عن المؤثرات العقلية إلى عامة الجمهور. وهناك مسائل قانونية يلزم النظر فيها، وخصوصا فيما يتعلق بالحق في حرية التعبير. غير أنه يتعين النظر في هذا الحق في سياق حق عامة الجمهور في الصحة، وكذلك في سياق الحاجة المجتمعية إلى حماية الفئات الضعيفة، مثل الشباب. وينبغي للحكومات أن تطالب شركات وسائل التواصل الاجتماعي بأن تضطلع بدور أكثر نشاطا في إدارة منصاتها وفي الحد من الرسائل غير القانونية والمحتوى غير القانوني، مثل الإعلانات عن الاستخدام غير الطبي للمخدرات وترويجه. وكذلك ينبغي لشركات وسائل التواصل الاجتماعي أن تتخذ إجراءات مستقلة بالتنظيم الذاتي لمنصاتها وإزالة المحتوى الإشكالي وغير القانوني بنفس الطريقة التي تُعامل بها الأنشطة غير القانونية الأخرى، مثل الاتجار بالأطفال. وتبين تجربة برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) أنه يمكن، بالعمل مع منصات التسويق القائمة على الإنترنت، اتخاذ إجراءات للقضاء على بيع المخدرات المنتجة على نحو غير مشروع على تلك المنصات.

393- ويمكن أن تكون منصات وسائل التواصل الاجتماعي مسجَّلة قانونيا في بلد واحد، ولكنَّ نطاق تأثيرها عالمي. وهذا يجعل من الصعب على السلطات الوطنية أن ترفع دعاوى قضائية ضد المستخدمين الذين يروِّجون أنشطة غير قانونية، مثل ترويج المواد الخاضعة للمراقبة أو توزيعها أو بيعها لأغراض غير طبية. ومن الضروري للحكومات أن تضع آليات تعاون فعالة لضمان عدم استغلال مروِّجي السلوكيات غير القانونية لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي كملاذات آمنة.

394- وتُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لترويج سلوكيات محفوفة بالمخاطر، مثل الاستخدام غير الطبي للمخدرات، ولكن يمكن، بل وينبغي، أن تُستخدم لتعزيز السلوكيات الصحية من خلال الرسائل وأشكال المحتوى المناسبة والمصمَّمة خصيصا من أجل الوقاية، وذلك بغية تحقيق التوازن مع تيار المواد التي تروِّج الاستخدام غير الطبي للمخدرات. **وتمثل وسائل التواصل الاجتماعي أداة بالغة الأهمية للوصول إلى الفئات المعرضة للضرر مثل الشباب، وينبغي للسلطات الوطنية أن تنظر في استثمار مزيد من الموارد في وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة الرامية إلى الوقاية من المخدرات التي تستفيد من وسائل التواصل الاجتماعي بتقديم رسائل ومواد موجهة وجذابة ومسلية.**

395- وبالإضافة إلى ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود فيما يتصل بالبحوث في مجال استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي لترويج الاستخدام غير الطبي للمخدرات. وهناك حاجة إلى جمع البيانات الضخمة الآنية المتعلقة بالاستخدام غير الطبي للمخدرات وتحليلها بغية تمكين الحكومات والممارسين من اكتساب فهم أفضل لهذه المشكلة. ويمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة للممارسين في مجال الرعاية الصحية ووكالات إنفاذ القانون كنظام إنذار مبكر للكشف عن اتجاهات وممارسات جديدة لتعاطي المخدرات وتوزيعها، لا يمكن الكشف عليها لولا ذلك قبل أن تصبح واقعاً مسيطراً.

3- الإمداد بالمواد الخاضعة للمراقبة في الوقت المناسب لتوفير الرعاية الأساسية الجيدة في سياقات الأزمات الإنسانية

396- قد تنشأ حالة من حالات الطوارئ الإنسانية الدولية، تُعرَّف بأنها "كارثة تتطلب دعما دوليا (مساعدات إنسانية) لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين"،[42] عن كارثة طبيعية أو حدث من صنع الإنسان، ويمكن أن تحدث فجأة أو بصورة تدريجية. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، فحتى حزيران/يونيه 2021، واجه ما يقرب من 240 مليون شخص في جميع أنحاء العالم الجوع والنزاع المسلح والتشريد، وكذلك آثار تغير المناخ وجائحة كوفيد-19، واحتاجوا إلى مساعدات إنسانية فورية.

397- ولم يؤدِّ تفشي جائحة كوفيد-19 في عام 2020، جنبا إلى جنب مع تزايد عدد الكوارث الناجمة عن تغير المناخ والنزاعات المسلحة، إلى زيادة كبيرة في عدد من يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية فحسب، بل فاقم أيضا المخاطر في مشهد العمليات الإنسانية. وتشير التقديرات الأخيرة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن عدد الأشخاص الأشد ضعفا في حزيران/يونيه 2021 ارتفع بنسبة 200 في المائة بالمقارنة مع عام 2015. ومع تزايد صعوبة التنبؤ بالنزاعات المسلحة والكوارث، إلى جانب ازدياد تواترها وطول أمدها، أصبحت العمليات الإنسانية أيضا أكثر تعقيدا وصعوبة. ومن غير المرجَّح أن ينحسر هذا الاتجاه في أي وقت قريب، بالنظر إلى أن حالات الطوارئ الأكثر اتساما بالطابع المحلي لا تزال مدفوعة بتوترات سياسية أكبر وتغيرات مناخية غير متوقعة في بقاع مختلفة من العالم.

---

(42) Mark Anderson and Michael Gerber, "Introduction to humanitarian emergencies", in *Health in Humanitarian Emergencies: Principles and Practice for Public Health and Healthcare Practitioners*, David Townes, ed. (New York, Cambridge University Press, 2018).

398- وإلى جانب الزيادة الملحوظة في الطلب على المساعدات الإنسانية، شهد الطلب على الرعاية الأساسية الجيدة في سياقات الأزمات الإنسانية كذلك ارتفاعا كبيرا. وعلى وجه الخصوص، ومع طول أمد الأحداث التي تقع في هذه البيئات، ينصب التركيز بصورة أكبر على توفير الرعاية الأساسية الجيدة للسكان المشرَّدين. وتمثل الرعاية الملطفة ومعالجة الألم والرعاية الجراحية والتخدير وتقديم الدعم العقلي والنفسي عناصر هامة للمساعدة الفورية المطلوبة في سياقات الأزمات الإنسانية.

399- ويكتسي عدد من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، منها مثلا المورفين والديازيبام والفينوباربيتال، التي تعتبرها منظمة الصحة العالمية أدوية أساسية وكثيرا ما تُدرج ضمن مجموعات اللوازم الصحية لحالات الطوارئ، أهمية حيوية لمعالجة الألم وتقديم الرعاية الملطفة والرعاية الجراحية والتخدير ومعالجة حالات الصحة العقلية والحالات العصبية. وتُستخدم مواد أخرى، مثل الفنتانيل والميدازولام، في العديد من البلدان لعلاج المرضى الذين يُنقلون إلى وحدات العناية المركزة بسبب إصابتهم بكوفيد-19. وللأسف، كثيراً ما يتعرقل إمداد مواقع حالات الطوارئ الإنسانية بهذه المواد الخاضعة للمراقبة في الوقت المناسب بسبب المتطلبات الإدارية الإضافية لاستيرادها وتصديرها، لدرجة أن بعضها يُستبعد من مجموعات اللوازم الصحية لحالات الطوارئ للتقليل من احتمالات تأخير المساعدة الإنسانية التي قد يسببها وجود تلك المواد ضمن اللوازم.

400- وقد لاحظ المجتمع الدولي منذ زمن طويل أن هناك حاجة ملحة إلى إيجاد حل عملي لهذا العائق. وتمثل "المبادئ التوجيهية النموذجية بشأن التوفير الدولي للأدوية الخاضعة للمراقبة من أجل الرعاية الطبية في حالات الطوارئ"، التي نشرتها منظمة الصحة العالمية في عام 1996، أول جهد متضافر لتعجيل الإمداد بالمواد الخاضعة للمراقبة أثناء حالات الطوارئ من خلال تدابير الرقابة المبسطة. ففي حالات الطوارئ، ومنها مثلا تلك التي نشأت نتيجة للانفجار الذي وقع في بيروت في آب/أغسطس 2020، وبسبب الآثار الشديدة لجائحة كوفيد-19 في البرازيل والهند، والزلزال الذي ضرب هايتي في آب/أغسطس 2021، يجوز للسلطات الوطنية المختصة أن تسمح بتصدير المواد الخاضعة للمراقبة في غياب أذون الاستيراد و/أو التقديرات المقابلة. وعلاوة على ذلك، يمكن للبلد المصدِّر أن يقدم التقديرات اللازمة للمواد الخاضعة للمراقبة في عمليات التسليم العاجلة بدلا من البلد المستورد.

401- ومنذ بداية عام 2020، عندما كان عدد متزايد من البلدان يعلن حالات طوارئ وطنية تتعلق بجائحة كوفيد-19، اختُبرت فعالية تدابير الرقابة المبسطة. وأجرت الهيئة استعراضا ومناقشة للدروس المستفادة من تنفيذ تلك التدابير فيما بين السلطات المختصة والمنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة خلال اجتماعين عُقدا عبر الإنترنت يومي 18 و19 آذار/مارس 2021. وتتضمن الوثيقة الختامية لهذين الاجتماعين، المعنونة "الدروس المستفادة من البلدان ومنظمات المعونة الإنسانية في تيسير الإمداد بالمواد الخاضعة للمراقبة في الوقت المناسب أثناء حالات الطوارئ" إجراءات هامة يمكن للحكومات اتخاذها بغية تحسين تأهبها لحالات الطوارئ، وتحدد الإجراءات التي يمكن أن تتبعها الحكومة في تلك الحالات. وعلى وجه التحديد، تُشجَّع الحكومات بشدة على استعراض التشريعات الوطنية القائمة بشأن المواد الخاضعة للمراقبة وإجراء تعديلات و/أو اعتماد أحكام جديدة تتيح قدراً أكبر من المرونة فيما يتعلق باستيراد وتصدير المواد الخاضعة للمراقبة أثناء حالات الطوارئ، على أن تحدد بوضوح الظروف التي يمكن فيها تطبيق هذه المرونة. وينبغي أيضا توعية جميع المعنيين من العاملين في الخطوط الأمامية المسؤولين عن توصيل المواد الخاضعة للمراقبة بإجراءات الطوارئ وتدريبهم على استخدامها.

402- واعترافا باليوم العالمي للعمل الإنساني لعام 2021، وبالنظر إلى أن الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة في حالات الطوارئ الإنسانية لا يزال مقيَّدا، أصدرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية بيانا مشتركا في 8 أيلول/سبتمبر 2021 يدعو إلى بذل جهود جماعية من أجل تيسير الإمداد بالمواد الخاضعة للمراقبة في الوقت المناسب أثناء الأزمات الإنسانية. وفي عالم يتسم بتزايد التعقيد وعدم اليقين، حيث تظل المواد الخاضعة للمراقبة أمرا حيويا في توفير الرعاية الأساسية الجيدة للسكان المتضررين، يكتسي تعزيز فعالية التعاون بين الوكالات أهمية حاسمة. وبمساعدة المنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ستواصل الهيئة رصد واستعراض تنفيذ تدابير الرقابة المبسطة أثناء حالات الطوارئ، وذلك لضمان الإمداد في الوقت المناسب بالمواد الخاضعة للمراقبة لتخفيف آلام أشد الناس ضعفا ومعاناتهم.

4- صنع نظائر الفنتانيل وانتشارها

403- لا يزال الفنتانيل ونظائره من أسباب زيادة عدد الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة التي تُعزى إلى المؤثرات الأفيونية الاصطناعية في كندا والولايات المتحدة. ولكن كثيرا ما لا يُكتشف دور نظائر الفنتانيل في الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة، ومن ثمَّ لا يُبلغ عنه على النحو الكافي، وذلك لأن استبانة هذه النظائر تتطلب إجراء اختبارات متخصصة للسُّمية. ووفقا لآخر الإحصاءات التي نشرتها مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة، سجلت 306 100 وفيات ناتجة عن جرعات مفرطة في فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في نيسان/أبريل 2021. وتشير التقديرات إلى ارتفاع أعداد الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية إلى 673 75 حالة وفاة خلال تلك الفترة، بعد أن كانت 064 65 حالة وفاة في العام السابق، وكذلك ارتفعت أعداد الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية (الفنتانيل في المقام الأول).

404- وخلصت دراسة نُشرت في عام 2021 بشأن تحليلات جنائية أجريت على حالات وفاة في الولايات المتحدة، وشملت فترة السنوات الأربع 2017-2020، إلى أن الكارفنتانيل، وهو نظير للفنتانيل أقوى مفعولا بنحو 10 000 مرة من المورفين وأقوى مفعولا 100 مرة من الفنتانيل (تقررت جدولته في عام 2018 بموجب اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة)، و3-ميثيل فنتانيل، وهو نظير للفنتانيل يُقدَّر أنه أقوى مفعولا بنحو 400 إلى 6 000 مرة من المورفين، كانا متداوَلين في سوق المخدرات غير المشروعة، وبوجه خاص في شمال شرق البلد.[43] ووجدت دراسة أخرى في الولايات المتحدة أن الفترة بين عامي 2016 و2017 شهدت اكتشاف أحد نظائر الفنتانيل في 20,6 في المائة من الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة، وأن الكارفنتانيل كان مرتبطا بجزء كبير من هذه الوفيات.[44] ويشير ارتفاع معدل انتشار الوفيات المتصلة بالفنتانيل في كندا إلى أن تعاطي جرعات قاتلة من الفنتانيل ونظائره قد انتشر خارج المراكز الحضرية الرئيسية إلى مناطق ريفية ومعزولة من البلد (يتركز معظمها في غرب كندا، وخصوصا كولومبيا البريطانية، أما في الشرق فتتركز في أونتاريو). ففي يوكون، على سبيل المثال، تضاعفت الوفيات الناجمة عن المؤثرات الأفيونية في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وكان 80 في المائة منها مرتبطا بالفنتانيل.

405- وقد يكون تقدير عدد الوفيات المتصلة بالفنتانيل ونظائره في أوروبا أقل من الحقيقة. ففي إنكلترا وويلز في عام 2017، كانت غالبية حالات الوفاة المرتبطة بالمخدرات التي سُجِّلت على أنها متصلة بمؤثرات نفسانية جديدة، وعددها 51 حالة، مرتبطة بنظائر الفنتانيل. وفي عام 2017، كانت نسبة 77 في المائة من المؤثرات النفسانية الجديدة ذات الآثار الأفيونية التي أُبلغ عنها نظام الإنذار المبكر التابع للاتحاد الأوروبي للمرة الأولى من مشتقات الفنتانيل. وأفادت حكومة اسكتلندا بأن المؤثرات الأفيونية كانت لها صلة بنسبة 89 في المائة من الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة في اسكتلندا في عام 2020. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أفاد المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان أن المعلومات القائمة على حالات فعلية التي أُبلغ بها نظام الإنذار المبكر التابع للاتحاد الأوروبي توثِّق أكثر من 250 حالة وفاة ذُكرت ضمن أسبابها الفنتانيلات وغيرها من المؤثرات الأفيونية الجديدة.

406- وقد ارتبط خلط المؤثرات الأفيونية الاصطناعية بمواد أخرى، ولا سيما الهيروين، بزيادة عدد الوفيات الناجمة عن المؤثرات الأفيونية في أجزاء من الولايات المتحدة. ويمكن أن يؤدي استمرار جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من إغلاق للحدود، وهو ما أثَّر على دروب التهريب من أمريكا اللاتينية وجنوب غرب آسيا وجنوب شرقها وأفضى إلى نقص في الهيروين، إلى غش الهيروين أو استبداله بمؤثرات أفيونية اصطناعية أكثر ضررا، بما في ذلك نظائر الفنتانيل الأقوى مفعولا.

407- ونظرا إلى أن انتشار نظائر الفنتانيل الأقوى منه مفعولا يرتبط ارتباطاً متزايداً بنسبة كبيرة من الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية في المناطق المحلية المتضررة بشدة من أزمة المؤثرات الأفيونية في العالم، تشجع الهيئة الحكومات على توجيه المزيد من الاهتمام على الصعيد الوطني نحو رصد نظائر الفنتانيل الجديدة المتداوَلة واختبارات الكشف عن نظائر الفنتانيل في فحوص السُّمية لحالات الجرعات المفرطة. ومن شأن هذه الجهود أن توفر صورة أفضل لانتشار نظائر الفنتانيل في المعروض من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وأن تساعد على تتبع انتشارها، مع المساعدة أيضا في رصد قوة مفعول نظائر الفنتانيل الجديدة والمخاطر المرتبطة بها.

408- وفي المملكة المتحدة، يحظر قانون المؤثرات النفسانية الجديدة لعام 2016 جميع المواد ذات التأثير النفساني غير الخاضعة للمراقبة بالفعل بموجب قانون إساءة استعمال المخدرات لعام 1971؛ وجميع نظائر الفنتانيل غير المجدولة الموجَّهة للاستخدام الترفيهي محظورة بالفعل. وفي حين ثبتت فعالية هذا القانون في القضاء على البيع العلني لنظائر المواد الخاضعة للمراقبة والحد من استهلاك هذه النظائر بين السكان، أُوصي بتوسيع نطاق الضوابط لتشمل النظائر والسلائف الأخرى.

409- وفي عام 2018، فرضت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة حظرا مؤقتا على جميع المواد المتصلة بالفنتانيل، مدَّده كونغرس الولايات المتحدة لاحقا في عام 2021 ولا يزال ساريا حتى الآن. وعلى الرغم من الحظر المفروض على نظائر الفنتانيل والقوانين التنظيمية العامة للمخدرات المتعلقة بها، لا تزال نظائر مثل الكارفنتانيل و3-ميثيل فنتانيل تُكتَشف بصورة متكررة مخلوطة بالهيروين أو الفنتانيل. وبالإضافة إلى ذلك، ارتبطت الجدولة الطارئة لفئة نظائر الفنتانيل بجميع مشتملاتها بالزيادة الأخيرة في تداول المؤثرات الأفيونية الجديدة غير القريبة كيميائيا للفنتانيل.

410- وفي عام 2019، سنت حكومة الصين تشريعات لمراقبة جميع المواد المتصلة بالفنتانيل. وتجرِّم هذه التشريعات صنع جميع نظائر الفنتانيل وتصديرها وبيعها على نحو غير مشروع. وكما أشارت الهيئة في تقريرها لعام 2020، أدى ذلك إلى انخفاض حاد في كمية المواد المتصلة بالفنتانيل المزعوم أنها صينية المنشأ التي ضُبطت على الصعيد العالمي. وساهمت الضوابط التي فرضتها الصين والولايات المتحدة مجتمعة في انخفاض كميات نظائر الفنتانيل المستبانة حديثا التي ضُبطت على الصعيد العالمي من عام 2018 فصاعدا.

411- وعلى الرغم من هذه الخطوات، ادُّعي في تقرير أصدرته لجنة الاستعراض الاقتصادي والأمني المشتركة بين

(43) Carolina Noble and others, "Detection of two potent synthetic opioids carfentanil and 3-methylfentanyl in forensic investigations during a four-year period 2017-2020", *Emerging Trends in Drugs, Addictions, and Health*, vol. 1 (2021).

(44) Julie O'Donnell and others, "Notes from the field: overdose deaths with carfentanil and other fentanyl analogs detected – 10 states, July 2016–June 2017", Morbidity and Mortality Weekly Report, vol. 67, No. 27 (July 2018).

الولايات المتحدة والصين في عام 2021 أن تجار الفنتانيل الذين يتخذون من الصين مقرا لهم يستخدمون عدة أساليب للتحايل على هذا الحظر وإخفاء أنشطتهم غير المشروعة. وتشمل هذه الأساليب تغيير اسم المادة أو عرض صورة لها فقط، والعمل من خلال مواقع شبكية تُشفِّر كلمات الدخول السرية، واستخدام مجموعات خاصة على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي والتراسل تربط بين مستهلكي الفنتانيل وبائعيه غير الشرعيين، وتخفيهم، في نفس الوقت، عن أنظار سلطات إنفاذ القانون في الصين والولايات المتحدة،[45] مما يسفر عن إيجاد سلاسل إمداد مرنة للغاية. وقد اتخذت الصين عدة خطوات عملية لمكافحة استغلال المتَّجرين لهذا المجال وللتصدي لمبيعات الفنتانيل عبر الإنترنت. وتشمل التدابير التي اتُّخذت جدولة فئة الفنتانيل والمواد ذات الصلة بجميع مشتملاتها، والتحقيق في المبيعات عبر الإنترنت، وتكليف قطاع البريد والطرود باتخاذ تدابير محددة تهدف إلى مكافحة الاتجار بهذه المواد.

412- ونظرا لمفعول العديد من نظائر الفنتانيل، كثيرا ما يتَّجر بها المصنِّعون بكميات صغيرة، مستغلين في ذلك وكلاء الشحن وخدمات البريد العادي أو التوصيل السريع لشحنها في طرود صغيرة إلى جميع أنحاء العالم، دون الكشف عن هويتهم. ويمكن أيضا أن تُستغل منصات التجارة الإلكترونية والشبكة الخفية من قِبل البائعين الذين يسوِّقون نظائر الفنتانيل باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات تهدف إلى تمكينهم من الإفلات من التدقيق وتجنُّب اكتشاف مديري المنصات لهم. **وتشجع الهيئة الحكومات على العمل مع البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس") ومبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التابعة له من أجل المشاركة مع القطاعات المعنية، بهدف العمل طوعياً على استبانة ومنع وشطب الجهات البائعة التي تحاول استغلال القطاعات المشروعة لأغراض الاتجار بالمواد الخطرة التي لا تخضع للمراقبة الدولية.**

413- وكذلك يمكن أن تكون مناطق مختلفة معرَّضة لخطر التحول إلى بؤر نشطة للصنع غير المشروع لنظائر الفنتانيل الشديدة المفعول، كما تشير أحدث البيانات عن المضبوطات. فقد اعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) أن ضبط الشرطة لكمية كبيرة من هذه النظائر في ميانمار أمراً يبعث على القلق، وأصدر المكتب تحذيرا فحواه أن البلدان الواقعة في جنوب شرق آسيا في وضع ملائم يؤهلها لإنتاج المؤثرات الأفيونية الاصطناعية. وبالمثل، حذرت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة من أن إنتاج المواد المتصلة بالفنتانيل يمكن أن يمتد إلى بلدان أخرى عدا بلدان المصدر المحدَّدة، نظرا لأن الفنتانيلات وسلائفها ونظائرها غير محدودة بمصادر جغرافية معينة، على خلاف العديد من مواد الإدمان غير الاصطناعية.

414- وبغية مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى معالجة هذه المشكلة، تتعهد الهيئة قائمة تضم أكثر من 140 مادة متصلة بالفنتانيل لا تُستعمل حاليا في المجال الطبي أو الصناعي أو في غير ذلك من أوجه الاستعمال المشروعة. **وتدعو الهيئة الحكومات والشركاء في الصناعة إلى استخدام القائمة كأداة عملية لتيسير اتخاذ الإجراءات الرامية إلى التصدي لصنع المواد المدرجة في القائمة وتسويقها ونقلها وكسب المال منها.**

415- **وتشجع الهيئة الحكومات على الاستفادة الكاملة من منصة الاتصالات الإلكترونية لنظام "آيونيكس" للإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون.** ونظام "آيونيكس" مكرَّس للتبليغ الآني عن الحوادث المتعلقة بالشحنات المشبوهة، بما في ذلك نظائر الفنتانيل. ويمكن لمستخدمي نظام "آيونيكس" تحليل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بصنع وتوزيع المواد المتصلة بالفنتانيل التي ليس لها استعمال طبي معروف، إلى جانب المعلومات المتعلقة بمواد مشبوهة أخرى. وقد أفضى التنسيق بين جهات الوصل المعنية بإنفاذ القانون إلى الكشف عن شبكات عبر وطنية لتوزيع المواد الخطرة.

الدور الذي تؤديه السلائف

416- إن أحد أسباب انتشار نظائر الفنتانيل هو أنها يمكن أن تُصنع بطرق عدة. ويقترن ذلك بالصعوبات العملية في مراقبة مختلف السلائف الكيميائية اللازمة لهذا الصنع. وقبل عام 2017، كان يُشتبه في أن الفنتانيل يركَّب بصورة غير مشروعة من مادة *N*-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP) أو مادة 4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP)، باستخدام ما يسمى طريقة سيفغريد. وأُدرجت المادتان الكيميائيتان في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 اعتبارا من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017. ولكن المتجرين بدأوا بالفعل في البحث عن بدائل لهما منذ عام 2018.

417- وتشير الآن نتائج مستقاة من توصيف الشوائب بالتحليل الجنائي إلى تحوُّل نحو أساليب تركيب بديلة لا تعتمد على مادة *N*-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP) أو مادة 4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP). وبدلا من ذلك، أُبلغ عن عدة مواد كيميائية وسلائف أولية غير مجدولة، وكذلك سلائف ومواد كيميائية وسيطة، تُستخدم في تركيب الفنتانيل. وكان هناك اتجاه آخر هو الاتجار بسلائف الفنتانيل المقنَّعة كيميائيا.[46] غير أن من الصعب معرفة اتجاهات الاتجار فيما يتعلق بسلائف الفنتانيل غير المجدولة بسبب قوة مفعول المنتجات النهائية وما يقابل ذلك من صغر حجم شحنات السلائف. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال في نظائر الفنتانيل، استُخدمت شبكة الإنترنت في الاتجار بسلائف الفنتانيل؛ وقد عُثر على العديد منها مدرجاً على منصات التعاملات التجارية الإلكترونية.

[45] Lauren Greenwood and Kevin Fashola, "Illicit fentanyl from China: an evolving global operation", Issue Brief (Washington, D.C., United States–China Economic and Security Review Commission, 2021).

[46] السلائف المقنَّعة كيميائيا هي مشتقات من سلائف خاضعة للمراقبة. وهي مواد كيميائية لا تخضع للمراقبة الدولية ولكن يمكن تحويلها بسهولة إلى ما يقابلها من السلائف الخاضعة للمراقبة؛ ويستند مفهوم السلائف المقنَّعة إلى ما يُعرف في التركيب العضوي باسم كيمياء مجموعات الحماية.

418- وبخلاف التحول نحو المواد الكيميائية غير المجدولة، كان هناك اتجاه آخر دعم انتشار الفنتانيلات، وهو الانتقال إلى مناطق وأقاليم جديدة للحصول على السلائف. ففي عام 2018، حُدِّدت الهند كمصدر محتمل للفنتانيل عقب ضبط 11 كيلوغراما من هذه المادة في مختبر غير مشروع. وكانت المكسيك هي مقصد الشحنة، وأدت الضبطية إلى تحديد هوية مواطنين هنود ومكسيكيين وإلقاء القبض عليهم. وفي وقت لاحق، في كانون الأول/ديسمبر 2018، ضُبط 100 كيلوغرام من السليفة *N*-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP)، وكانت الهند مرة ثانية هي البلد الذي ضُبطت فيه تلك الشحنة التي كان مقصدها كذلك هو المكسيك.

419- واستجابة لهذه التطورات التي تتَّبع النمط الذي لوحظ فيما يتعلق بالسلائف الأخرى الخاضعة للمراقبة، عزَّز بعض البلدان الضوابط الوطنية المفروضة على سلائف الفنتانيل، التي كثيرا ما تكون ذات طابع عام. كما يشمل نظام الجدولة الجماعية لجميع المواد المتصلة بالفنتانيل الذي تطبقه الصين مجموعة من المواد التي يمكن استخدامها كسلائف للفنتانيلات (البنزيل فنتانيل). وفرضت كندا ضوابط وطنية على ثلاث سلائف للفنتانيل ونظائره (*N*-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP) و4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP) والبنزيل فنتانيل) تحت إطار موسع للمراقبة يشمل أيضا مشتقات هذه السلائف ونظائرها. وبالمثل، تراقب حكومة الولايات المتحدة المادة 4-أنيلينو بيبيريدين (4-AP)، وهي إحدى سلائف الفنتانيل، وبعض مشتقاتها المحمية كيميائيا، وتراقب كذلك البنزيل فنتانيل والنورفنتانيل. ونظرا للمخاطر المرتبطة بالفنتانيل ونظائره، أوصى المجلس الاستشاري المعني بإساءة استعمال العقاقير بالمملكة المتحدة في عام 2020 بالنظر في توسيع نطاق مراقبة السلائف لتشمل البدائل البسيطة لـ 4-أنيلينو-*N*-فنيتيل بيبيريدين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اقترحت حكومة الولايات المتحدة إدراج ثلاثة سلائف للفنتانيل في جدولي اتفاقية سنة 1988 (انظر الفقرة 67 أعلاه). وتشمل البلدان الأخرى التي عززت الضوابط المفروضة على سلائف الفنتانيل كلا من الهند والمكسيك. غير أن مدى هذه الضوابط ونطاقها يختلفان من بلد إلى آخر.

420- وبغية مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى معالجة هذه المشكلة، ترصد الهيئة التطورات عن كثب، وتواظب على تحديث قائمتها المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وهي قائمة تضم مواد كيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية ولكن يبلغ عن استعمالها بكثرة في صنع المخدرات غير المشروع، لكي تتضمن سلائف الفنتانيل ونظائره. وتهدف هذه القائمة إلى تنبيه السلطات والقطاعات المعنية إلى احتمالات إساءة استعمال المواد الكيميائية المدرجة فيها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع، كما تهدف إلى تيسير التعاون بين القطاعين العام والخاص. ومنذ عام 2013، تتضمن القائمة أيضا "تعاريف موسَّعة"، أي المواد الوثيقة الصلة بالمواد الخاضعة للمراقبة الدولية. وتتضمن أيضا عدة سلائف غير مجدولة للفنتانيل ونظائره. وعلاوة على ذلك، يوفر نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") منبرا آمنا على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات والإعلام بحوادث الاتجار المتصلة بالسلائف، بما في ذلك المواد الكيميائية غير المجدولة دوليا. وتشجع الهيئة الحكومات على الاستفادة الكاملة من أدواتها ومواردها مثل القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة ونظام "بيكس"، من أجل منع تسريب السلائف غير المجدولة، التي تشمل سلائف الفنتانيل، ومنع الاتجار بها.

421- وقد سلطت الهيئة الضوء على مسألة المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة في الصنع غير المشروع للمخدرات، بما في ذلك الفنتانيل ونظائره، وذلك في تقاريرها السنوية، وفي تقاريرها بشأن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، وفي ورقة اجتماع للجنة المخدرات في دورتها الثالثة والستين، وكذلك خلال أنشطتها التنفيذية. **وتدعو الهيئة بقوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيد العالمي لمعالجة هذه المسألة، ودعمت مبادرات عديدة في هذا الصدد، بما في ذلك استحداث أدوات عملية لكي تستخدمها الحكومات.**

5- التصدي لتحديات تطور السلائف الكيميائية

اتفاقية سنة 1988 ونظام مراقبة السلائف

422- أنشئ إطار المراقبة الدولية للسلائف بموجب اتفاقية سنة 1988، ولا سيما المادة 12 منها. وتتمتع هذه الاتفاقية اليوم بنطاق انضمام يشمل كل دول العالم تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، وهي هيئة متفرعة عنه، عددا من القرارات التي تكرر أحكام الاتفاقية وتوسع إطار المراقبة القائم بموجبها.

423- وتوضح اتفاقية سنة 1988 التزام الحكومات بمبدأ المسؤولية والضوابط الرقابية المشتركة من أجل ضمان توافر المواد الكيميائية المستخدمة في أغراض مشروعة مع منع استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروع. وبعد مرور أكثر من 30 عاما على دخول الاتفاقية حيز النفاذ (في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990)، ثمة دلائل واضحة تبين النتائج الفعلية التي يحققها تعزيز مراقبة السلائف بواسطة تنفيذ أطر تنظيمية وطنية مناسبة. ومع ذلك، يلزم أن توسع الحكومات تنفيذها الشامل والمنهجي لأحكام الاتفاقية، وهناك تحديات جديدة أخذت تتزايد في الأهمية في عالم متغير.

424- وتمثل إضافة مادة كيميائية في جداول اتفاقية سنة 1988 في الوقت الراهن الآلية الوحيدة لإخضاع تلك المادة لإطار ملزم قانونا على الصعيد العالمي. والأهم من ذلك هو أن عملية الجدولة (أي الإخطار والتقييم الذي تقوم به الهيئة والقرار الذي تتخذه لجنة المخدرات) لا تنطبق سوى

على المواد المنفردة كل على حدة. ويلزم تكرار القول إن الغاية من هذه العملية ليست فرض حظر تام على مادة معينة، وإنما هي بالأحرى تنفيذ مراقبة معززة لضمان عدم كون تحركاتها الدولية ستارا يحجب أغراضا غير مشروعة.

التحديات التي تواجه المراقبة الدولية للسلائف: المواد غير المجدولة

425- اكتسبت مسألة المواد الكيميائية غير المجدولة أهمية على مدى العقد الماضي، مع الزيادة الكبيرة في تطور وتنوع ونطاق عمليات صنع المخدرات غير المشروع. ولا توجد عمليًّا أي حدود لطائفة المواد الكيميائية وطرائق الصنع التي يحتمل أن تستخدم في صنع المخدرات غير المشروع، ولا سيما صنع المخدرات الاصطناعية؛ وهي تشمل المواد الكيميائية وطرائق الصنع التي اعتبرت سابقا غير قابلة للتطبيق في بيئات النشاط غير المشروع. وفيما يخص العرض، فإن المواد الكيميائية تندرج عموما في الفئتين التاليتين:

(أ) المواد الكيميائية المتاحة في السوق والتي يتجر بها عادة للاستخدام في أغراض مشروعة، وهي تشمل البنزالدهيد والميثيلامين وإسترات حمض فينيل الخل؛

(ب) السلائف المحوّرة، وهي مواد تصنع لغرض محدد، وقريبة كيميائياً للمخدرات أو السلائف الخاضعة للمراقبة، ويمكن تحويلها بسهولة إلى تلك المواد الخاضعة للمراقبة. ولا يوجد لتلك المواد عادة استعمال مشروع ولذلك لا يجري تداولها تجاريا في نطاق واسع أو على نحو منتظم.

426- وباستثناء بضع مواد، فإن جميع المواد التي قيمتها الهيئة مؤخرا لغرض جدولتها بموجب اتفاقية سنة 1988 كانت من السلائف المحورة. وقد بدأ هذا التطور مع مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل، التي تزامنت جدولتها الدولية في عام 2014 مع ظهور مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد، وهي مادة كيميائية أُخضعت لاحقا للمراقبة الدولية، في عام 2019. وفي الآونة الأخيرة، أُخضعت للمراقبة الدولية مادة ميثيل ألفا-فينيل أسيتو أسيتات (ميثيل 3-أوكسو-2-فينيل بوتانوات)، وهي مادة قريبة كيميائياً للأمفيتامين والميثامفيتامين وسليفة أولية لهما، وذلك اعتبارا من 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويبدو أن ثمة تطور مماثل قد بدأ في مجال سلائف الفنتانيل. وبعد الجدولة الدولية لمادتي *N*-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP) و4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP) في عام 2017، ظهر عدد من المواد الكيميائية غير المجدولة، بما فيها سلائف محورة للفنتانيل وبعض نظائره.

427- وما فتئت الهيئة منذ عام 2014 توجه الانتباه إلى التحديات التي يطرحها انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة، بما فيها السلائف المحورة، أمام الجهود الدولية لمراقبة المخدرات، وقد أعدت عدة وثائق بشأن السياسات ووثائق التوجيهات بهذا الصدد، شملت ما يلي:

(أ) فصول مواضيعية بشأن السلائف تضمنها تقريرا الهيئة السنويان لعام 2014 و2018 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988؛[47]

(ب) ورقة اجتماع للجنة المخدرات في دورتها الثالثة والستين، المعقودة في الفترة من 2 إلى 6 آذار/مارس 2020، بعنوان "خيارات لمعالجة مشكلة انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة، بما في ذلك السلائف المحورة - المساهمة في حوار أوسع بشأن السياسات"؛[48]

(ج) مشروع ورقة خيارات يتضمن قائمة بالتدابير والنهج العملية الفعلية التي يمكن للحكومات أن تنظر في تنفيذها لمعالجة مشكلة انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة من خلال العمل على الصعيد الوطني والتعاون الدولي. وقد وزعت هذه الورقة على الحكومات في آب/أغسطس 2021 لتيسير المضي قدما في الحوار بشأن السياسات المتعلقة بهذه المسألة، واعتمدتها الهيئة كوثيقة إرشادية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

428- وتعكس هذه الوثائق التطور الحاصل في تبادل المعلومات والممارسات الجيدة التي جمعت كجزء من سلسلة من الأحداث التي عقدتها أو دعمتها الهيئة (انظر الشكل الثاني عشر أدناه).

429- وأعدت الهيئة أيضا أدوات ومواد تقنية، وأتاحتها للسلطات الوطنية المختصة على موقع الهيئة الشبكي، والغاية منها هي تعزيز قدرة سلطات إنفاذ القانون والسلطات التنظيمية الوطنية على تحديد ومعالجة طائفة المواد الكيميائية غير المجدولة التي ما انفكت تتزايد باطراد.

خيارات بشأن سبل التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة

الإطار القانوني الدولي

430- تقدم اتفاقية سنة 1988 توجيهات بشأن وضع التشريعات الوطنية الرامية لمعالجة مسألة المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة. ومثلما ورد في الفقرة 427 (أ) إلى (ج) أعلاه، أشارت الهيئة في الماضي إلى الأحكام المنطبقة، وهي المادة 13 (المواد والمعدات)، لا سيما عند تطبيقها بالاقتران مع المادة 3 (الجرائم والجزاءات)، والفقرة 8 من المادة 12 (بشأن مراقبة الصنع والتوزيع الداخليين)، والمادة 24 (تطبيق تدابير أشد مما تقتضيه الاتفاقية). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفقرة 13 من المادة 12 من الاتفاقية تنص على الاستعراض الدوري الذي تجريه لجنة المخدرات لبحث مدى كفاية وملاءمة الجدولين الأول والثاني، اللذين يتضمنان نظام مراقبة المواد وينصان عليه. كذلك فإن القرارات المختلفة التي أصدرتها اللجنة، ومنها القراران 13/56

[47] E/INCB/2014/4 وE/INCB/2018/4.

[48] E/CN.7/2020/CRP.13.

الشكل الثاني عشر- المعالم الرئيسية في مناقشة السياسات المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة

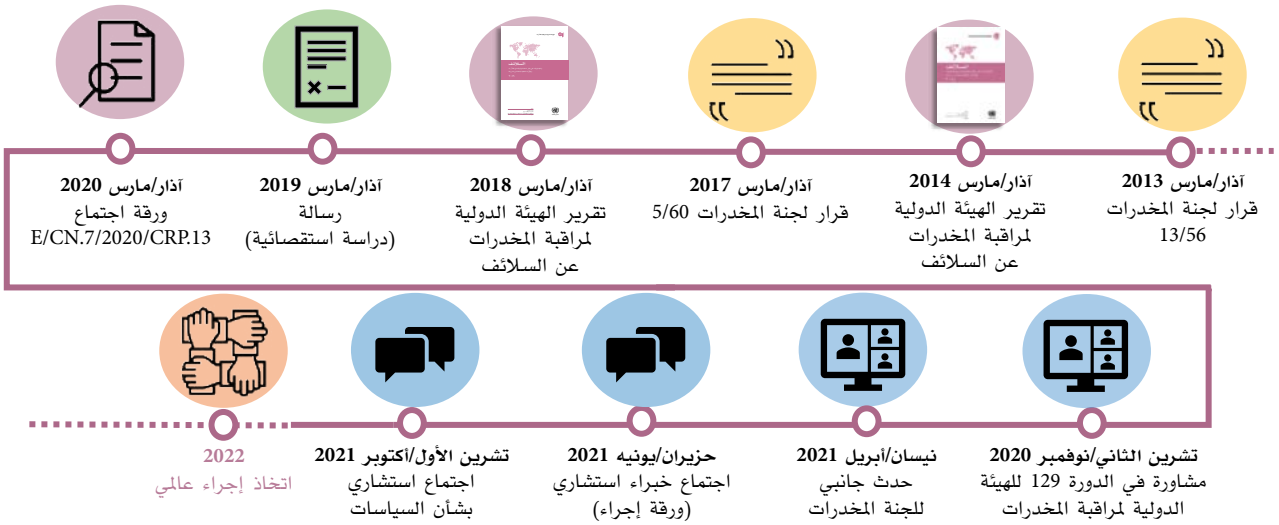

و5/60، تلخص الخيارات الممكنة على الصعيد الوطني لمعالجة مسألة المواد الكيميائية غير المجدولة.

431- وشجعت الهيئة الحكومات التي تقترح جدولة مادة كيميائية على أن تنظر في نطاق المراقبة بحيث يمكن أيضا النظر في المواد ذات الصلة الوثيقة في إطار النظام نفسه. وقد قامت الهيئة نفسها بذلك في عام 2018، عندما قدمت إخطارا تكميليا بشأن الجدولة الدولية لمادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون حمض ميثيل غليسيديك ("حمض الغليسيديك PMK") فيما يتعلق بالإخطار الذي قدمته حكومة الأرجنتين بشأن جدولة الإستر وملح الصوديوم لتلك المادة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الهيئة وأوصت باتخاذ تدابير لتعجيل عملية الجدولة الدولية بواسطة جملة أمور، من بينها استبيان تقييمي مصغّر للسلائف المحوَّرة التي ليس لها استعمالات مشروعة معروفة، وتقريب الموعد النهائي لتقديم الردود.

التشريعات والتدابير والنهج الوطنية

432- تمثل التدابير والتشريعات المتخذة على الصعيد الوطني عناصر هامة من العمل على معالجة مسألة المواد الكيميائية غير المجدولة. ويلزم في هذا السياق التمييز بين المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية بموجب اتفاقية سنة 1988 ولكنها تخضع للمراقبة الوطنية، والمواد الكيميائية الناشئة التي لا تخضع للمراقبة على أي من الصعيدين الوطني أو الدولي. وتدرك الهيئة، من خلال الردود الواردة على دراسة استقصائية وجهت في عام 2019، أن العديد من الحكومات تفتقر لوجود أساس قانوني يتيح لها التصرف فيما يخص المواد الكيميائية من الفئة الثانية، حيث لا يمكنها سوى التصرف بشأن المواد الكيميائية الخاضعة فعلا للمراقبة الوطنية.

433- وردا على الدراسة الاستقصائية نفسها، أبلغت بعض الحكومات عن الاستراتيجيات التالية التي تتبعها من أجل التغلب على مسألة غياب الأحكام القانونية المنطبقة على مواد كيميائية معينة غير خاضعة للمراقبة: (أ) معاملة المواد الكيميائية غير المجدولة باعتبارها "مواد" بالمعنى المقصود في المادتين 3 و13 من اتفاقية سنة 1988؛ (ب) معاملة استعمال المواد الكيميائية غير المجدولة كفعل تحضيري لارتكاب جريمة ذات صلة بالمخدرات أو كفعل يساعد على ذلك؛ (ج) ضبط تلك المواد الكيميائية باعتبارها أدلة لدى التحقيق في الجرائم الأخرى المتصلة بالمخدرات والمقاضاة عليها؛ (د) تطبيق الجزاءات ومصادرة المواد الكيميائية غير المجدولة بناء على انتهاك قانون الجمارك في حالة استخدام تسمية مضللة أو عدم الإفصاح عن تلك المواد.

434- وعلى الرغم من الصعوبات، فإن الهيئة تدرك النهج العملية والمبتكرة المتبعة على الصعيد الوطني، والتي تشمل ما يلي: (أ) إضافة المواد الكيميائية المعنية إلى القوائم الوطنية للمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة؛ (ب) إخضاع المواد الكيميائية لنطاق رقابي موسع يشمل أيضا مشتقات تلك المواد ونظائرها، على غرار النهج المتبع في الجدولة العامة لنواتج المخدرات النهائية؛ (ج) حظر الاستيراد أو التصدير أو النقل أو الحيازة دون ترخيص لتلك المواد الكيميائية التي يسهل تحويلها إلى مخدرات أو سلائف المخدرات والتي لا تعرف لها أية استعمالات صناعية مشروعة.

435- وقد أقرت المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بالحاجة الملحة إلى معالجة هذه المسألة، وذلك خلال تقييمها لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن سلائف المخدرات، وما تلاه من إنشاء فريق خبراء عامل مخصص يتألف من سلطات إصدار التراخيص، وسلطات الجمارك،

وقوات الشرطة، والمختبرات الجنائية، والسلطات القضائية، والصناعات الكيميائية والصيدلانية.

التعاون الدولي وتبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية

436- يمثل تبادل المعلومات الاستخبارية والمعلومات التي تستند إليها سلطات إنفاذ القوانين في اتخاذ الإجراءات عاملا أساسيا في تحديد الصلات بين القضايا، والشروع في التحريات الاقتفائية (بما يشمل القضايا غير الجنائية) ومنع الحالات المستقبلية التي تنطوي على مواد كيميائية غير مجدولة وتستخدم طريقة عمل مماثلة. وتشجع الهيئة هذا التبادل عن طريق مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" وبمساعدة نظام الإخطار بحوادث السلائف "بيكس"، ولكن المشاركة في هذه المبادرات مازالت غير متكافئة بين المناطق والبلدان.

437- وبغية دعم التعاون عبر الحدود وتعزيزه، أوصت الهيئة باتباع نهج أكثر فعالية، يمكن عن طريقه للسلطات الحكومية إخطار نظيراتها في بلدان العبور وبلدان المقصد بشكل أكثر منهجية عن الشحنات الصادرة المعروف أنها تحتوي على مواد كيميائية غير مجدولة، لكي يتسنى للسلطات المتلقية توقع ورود تلك الشحنات واتخاذ إجراءات بشأنها. ويمكن في حالات كثيرة أن تُراقب وطنياً المواد غير المجدولة دوليا، مما ييسر إجراءات إنفاذ القانون. وتتضمن حزمة المعلومات عن مراقبة السلائف، التي أعدتها الهيئة وأتاحتها للمسؤولين الحكوميين على موقعها الشبكي المأمون، قائمة بالمواد غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 ولكنها تخضع للمراقبة الداخلية في بلدان مختلفة.

438- وكمساهمة محددة في تحسين المعرفة بمشهد المواد الكيميائية غير المجدولة وبناء على كون بعض المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية تخضع للمراقبة الوطنية في بعض البلدان، تسعى الهيئة إلى إتاحة أداة للحكومات المهتمة من أجل تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن ما يخطط لتصديره من المواد الكيميائية التي تخضع للمراقبة وطنياً ولكنها غير خاضعة للمراقبة الدولية. وستوسع الأداة الجديدة وتكمِّل نظام "بن أونلاين" التابع للهيئة، الذي يستخدم لتبادل المعلومات عن الشحنات المقررة للمواد الكيميائية المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

439- أخذت الشراكات بين القطاعين العام والخاص تؤدي دورا متزايد الأهمية في مراقبة السلائف على الصعيد العالمي. وتكرس الفقرة 9 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 المفهوم الأساسي لهذه الشراكات، والتي تقتضي من الحكومات تطبيق أي نظام لرصد التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية بالتعاون الوثيق مع الصانعين والمستوردين والمصدرين وتجار الجملة والتجزئة، الذين يتعين عليهم أن يحيطوا السلطات المختصة علما بالطلبات والصفقات المشبوهة. وأوصت الهيئة بأن يجري أيضا إبلاغها بالحالات المشبوهة والطلبات أو الأوامر المرفوضة، كجزء من آلية إنذار عالمية.

440- وخلافا للتعاون بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة، فإن التعاون المتعلق بالمواد الكيميائية غير المجدولة هو تعاون طوعي بطبيعته ويتطلب مشاركة طائفة أوسع من الصناعات والمشغلين. وقد أبرزت الهيئة التعاون مع الصناعات باعتباره عنصرا أساسيا من أي نهج وطني يرمي لمعالجة مسألة انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة. ونظرا لخطر استفادة الشركات التي تعمل على حافة الشرعية بتوريد هذه المواد من هذا التعاون، فلابد للسلطات الوطنية والصانعين من فهم أسلوب عمل الأسواق المحلية ومن الإبقاء على نظرة عامة لديهم على المشاريع المشروعة. وتشجع الهيئة الحكومات على ضمان تعاون القطاع الخاص، رهنا بالتشريعات المحلية، من أجل منع تسويق وبيع المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة بواسطة الإنترنت، بما يشمل وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على أساس طوعي.

441- وتشكل القائمة المحدودة الصادرة من الهيئة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة[49] عنصرا هاما من عناصر تعاون الحكومات الطوعي مع الصناعات. وتتضمن هذه القائمة 56 مادة كيميائية منفردة يعرف بأنها تستخدم في صنع المخدرات غير المشروعة كبدائل للمواد الخاضعة للمراقبة. وتتضمن القائمة أيضا، منذ عام 2013، تعاريف موسعة تشمل المشتقات الشائعة وغيرها من المواد الكيميائية الوثيقة الصلة التي يمكن تحويلها بوسائل يسيرة التطبيق إلى سلائف مجدولة. وحُدِّثت القائمة أيضا في عام 2019 لكي تشمل مواد كيميائية ليس لها أي استعمالات مشروعة معروفة، بهدف تزويد الحكومات بأداة لوضع الحوادث المتعلقة بهذه المواد في سياقها واتخاذ الإجراءات اللازمة.

المساعدة التقنية وبناء القدرات والتوعية

442- نظرا للتعقد التقني للمواد الكيميائية غير المجدولة، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الهيئة على مدى العقد الماضي، مازالت هناك حاجة متواصلة للتوعية وبناء القدرات للتصدي لمسألة انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة على الصعيد العالمي. ونظرا، بصفة خاصة، لعدم وجود التشريعات، فإن ثمة أهمية بالغة لتوعية وتدريب الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية، ولا سيما المدعين العامين والقضاة، بشأن الطبيعة الخاصة للجرائم المتصلة بالمخدرات التي تنطوي على المخدرات الاصطناعية والسلائف، بما في ذلك دور المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة.

الخطوات المقبلة: النظام الدولي لمراقبة السلائف – آلية حية

443- وضعت اتفاقية سنة 1988 واعتمدت منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود، بالاستناد إلى الوضع الذي كان سائدا وقت صياغتها. وقد ذكرت الهيئة في عدة مناسبات، وفقا لرأيها، أن

[49] كانت الهيئة قد أنشأت القائمة في عام 1998، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1996. وهي متاحة كجزء من حزمة المعلومات التي أعدتها الهيئة عن مراقبة السلائف، ويجري تحديثها بانتظام.

جعل نظام مراقبة السلائف مناسبا للقرن الحادي والعشرين يستلزم تركيز المراقبة الدولية للسلائف مجدداً من خلال زيادة التأكيد على الإجراءات الوقائية (تعاون الصناعة والضوابط الداخلية) وإجراءات إنفاذ القانون (وقف أو مصادرة شحنات المواد الكيميائية التي يُعرف أنها، أو يُشتبه في أنها، تُستعمل لأغراض غير مشروعة).

444- وللتمكن من التعامل مع طائفة من المواد المتقاربة كيميائياً ومع المواد التي ليس لها استعمالات مشروعة و/أو لا يتجر بها بانتظام في أغراض مشروعة، فإن من المهم أن يجري النظر في النهج التي تتيح التدخل في الحالات المشبوهة دون اشتراط تطبيق جميع تدابير الضبط الرقابي التي قد تثقل كاهل السلطات والصناعات على حد سواء.

445- وهناك الآن عدد من الخيارات المتاحة بما في ذلك الخيارات المبنية على الخبرات والتدابير والنهج الوطنية والمصممة لمراقبة الأسواق وعمليات نقل المواد على الصعيد الوطني. وقدمت أمثلة حديثة على الجدولة الطوعية على الصعيد الوطني من الصين وكندا والهند والمكسيك والولايات المتحدة. وقد أثبتت هذه النهج فعاليتها وكفاءتها إلى حد بعيد خلال الفترة الانتقالية.

446- والهيئة على ثقة بأن إسهاماتها وعملية التشاور التي يسرتها على مدى السنتين الماضيتين ستؤدي إلى مجموعة من الإجراءات العملية الملموسة المتفق عليها على نطاق واسع، وستمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن آلية لمنع وصول المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة إلى مختبرات غير مشروعة، مما يحول دون انتشار المخدرات والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، مع تقليل العبء الإداري المرتبط بذلك إلى أدنى حد ممكن. وتتطلع الهيئة إلى مواصلة التعاون مع الحكومات من أجل مواصلة التقدم في هذه المسألة.

باء- أفريقيا

يسمح عدد متزايد من البلدان في أفريقيا بزراعة القنب للأغراض الطبية أو العلمية. وقد أذن بعض هذه البلدان باستخدام القنب للأغراض الطبية محليا، في حين تسمح بلدان أخرى بزراعته لغرض التصدير فقط.

لا يزال القدر المحدود من المعلومات وبيانات الانتشار المتاحة يعوق تحديد مدى انتشار تعاطي المخدرات في أفريقيا. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يزيد عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في أفريقيا بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2030 بسبب التغيرات الديمغرافية.

1- التطورات الرئيسية

447- أصبح مزيد من البلدان في أفريقيا يسمح بزراعة القنب للأغراض الطبية أو العلمية أو الصناعية. ومن بين بلدان المنطقة التي تسمح بزراعة القنب لهذه الأغراض، يسمح بعضها بالزراعة لغرض التصدير فقط، بينما تسمح بلدان أخرى باستخدام القنب في الأغراض الطبية محليا. وبالنسبة لعام 2022، قدمت ثلاثة بلدان في أفريقيا تقديرات إلى الهيئة بشأن زراعة القنب واستخدامه للأغراض الطبية والعلمية.

448- واستنادا إلى معدلات الانتشار الحالية، من المتوقع أن يرتفع تعاطي المخدرات في أفريقيا بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2030، وفقا لما أفاد به المكتب. وتعزى هذه الزيادة إلى التغيرات الديمغرافية خلال العقد، فالتركيبة السكانية صغيرة السن نسبياً وترتفع معدلات تعاطي المخدرات في أوساط السكان الأصغر سناً. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يزداد عدد سكان أفريقيا على نحو أسرع من سكان المناطق الأخرى.

449- ولا يزال الاتجار بالكوكايين يشكل تحديا كبيرا لأفريقيا، ولا سيما في شمال وغرب أفريقيا، حيث تستخدم المنطقة كمركز لإعادة الشحن على امتداد دروب التهريب إلى أوروبا. وفي عام 2021، أبلغت الجزائر وجنوب أفريقيا وغامبيا وكوت ديفوار والمغرب عن ضبط كميات قياسية من الكوكايين على امتداد دروب التهريب التي تنطلق من أمريكا الجنوبية. وقد جرت معظم عمليات الاعتراض في الموانئ البحرية أو على متن سفن شحن البضائع في المياه الإقليمية لبلدان شمال وغرب أفريقيا.

2- التعاون الإقليمي

450- في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلق الاتحاد الأفريقي، بدعم من المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للمكتب، خلاصة وافية للممارسات الجيدة في مجالات الوقاية من تعاطي المخدرات، واضطرابات تعاطي المخدرات، والعلاج، والحد من الأضرار (*Compendium of Good Practices on Drug Use Prevention, Drug Use Disorders, Treatment and Harm Reduction*). وتبرز الخلاصة الوافية السياسات والبرامج والإجراءات الرئيسية الأخرى التي تتخذها بلدان من جميع أنحاء المنطقة، مع لمحة عامة عن النتائج والدروس المستفادة. ومن المتوقع أن تساعد الخلاصة الوافية في توجيه البلدان الأخرى في المنطقة لوضع سياسات أو برامج للتصدي للتحديات المحددة المتصلة بالمخدرات.

451- وفي الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2020، شارك 13 بلدا من المنطقة، هي: أنغولا وبنن وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغانا وكوت ديفوار وكينيا وليبيا ومالي وموريشيوس ونيجيريا، في عملية آفاق جديدة (New Horizons) التابعة للهيئة، التي تسعى إلى الكشف عن المصادر الرئيسية ونقاط إعادة توزيع التابنتادول والترامادول. وكان هدف العملية تحديد نقاط

الصنع والتسويق والتوزيع وتفكيكها في نهاية المطاف من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية المجدية عمليا. وقد ضمت العملية 164 موظفا يمثلون 70 حكومة وأربعة شركاء دوليين.

452- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، شاركت 10 بلدان أفريقية في حلقة دراسية في إطار مشروع الهيئة للتعلُّم بهدف تعزيز امتثالها للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وشارك في الحلقة الدراسية لبناء القدرات التي عقدت عبر الإنترنت مسؤولون من بوركينا فاسو وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وغابون وغينيا والكاميرون والمغرب والنيجر. وأتيح للمسؤولين الحكوميين فرصة لزيادة تعزيز قدراتهم فيما يتعلق برصد التجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية والإبلاغ عنها، وكذلك فيما يتعلق باستخدام النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير "I2ES".

453- وأطلق المكتب رؤيته الاستراتيجية لأفريقيا لعام 2030 في شباط/فبراير 2021. وتحدد الخطة خمسة مجالات للاستثمار وهي: (أ) تعزيز الصحة من خلال المراقبة المتوازنة للمخدرات؛ (ب) تأمين سلامة الناس من الجريمة المنظمة والإرهاب والعنف؛ (ج) حماية موارد أفريقيا ومصادر الرزق بها؛ (د) حماية الناس والمؤسسات من الفساد والجرائم الاقتصادية؛ (هـ) زيادة فعالية نظم العدالة الجنائية وخضوعها للمساءلة. وفيما يتعلق بتعزيز الصحة من خلال المراقبة المتوازنة للمخدرات، يسعى المكتب إلى زيادة تحسين جمع البيانات وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالمخدرات في المنطقة، وتعزيز تدابير التصدي للاتجار بالمخدرات التي تتخذها البلدان، وتحسين التدابير التي تتخذها البلدان للتصدي لتعاطي المخدرات وإمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض طبية، وتحسين قدرة المنطقة على حماية الناس من المنتجات الطبية المزيفة. وسوف تُستعرض الخطة كل سنتين لتقييم التقدم الذي أحرزته نحو مساعدة بلدان المنطقة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

454- وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021، نسقت الإنتربول عمليتين، أطلق عليهما اسم "سمك التنين" (Lionfish)، بهدف تعطيل أنشطة الاتجار بالمخدرات في أفريقيا والشرق الأوسط. وشارك في العمليتين موظفي أجهزة الشرطة ودوائر الجمارك في 41 بلدا[50] وأسفرت عن ضبطيات قياسية في القارة الأفريقية، وترد تفاصيل العمليتين في الفقرتين 471 و472 أدناه.

455- وفي 14 نيسان/أبريل 2021، شاركت مفوضة الاتحاد الأفريقي للصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية كمتحدثة رئيسية في فعالية جانبية عقدها مشروع الهيئة للتعلُّم عبر الإنترنت على هامش الدورة الرابعة والستين للجنة المخدرات. وسُلط فيها الضوء على أهمية بناء القدرات لضمان الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها على نحو كاف من أجل الأغراض الطبية والعلمية، فضلا عن التحديات غير المتناسبة للمشاكل المتعلقة بالمخدرات في قارة أفريقيا. كما سُلِّم بالترابط بين عمل مشروع الهيئة للتعلُّم وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (2019-2023)، وخصوصا الركيزة الثانية من الركائز التسع لخطة العمل المخصصة لتوافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسُّر الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية، مع منع تسريبها.

456- وفي أيار/مايو 2021، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حلقة عمل للتحقق من صحة تقرير شبكة غرب أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات للفترة 2018-2019. ويمثل التقرير متابعة لتقرير سابق، يغطي الفترة 2014-2017، ويهدف إلى توفير الإرشاد والمدخلات لمقرري السياسات في المنطقة دون الإقليمية. ويسلط التقرير الضوء على أحدث التقديرات والاتجاهات المتعلقة بتعاطي المخدرات والمعروض من المخدرات والاتجار بالمنتجات الطبية المزيفة في غرب أفريقيا. وهو يستند إلى بيانات جمعتها جهات الوصل الوطنية لشبكة غرب أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات في كل دولة من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا.

457- ودخلت معاهدة إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية حيز النفاذ في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بعد أن صادقت عليها 15 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وستهدف الوكالة الأفريقية للأدوية إلى تعزيز الرقابة التنظيمية وتيسير الحصول على الدواء الآمن والميسور التكلفة في جميع أنحاء القارة.

458- وفي إطار برنامج "غريدس" (GRIDS) التابع للهيئة، عقدت حلقة دراسية شبكية لـ 70 من موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية يمثلون تسعة من البلدان الأعضاء في رابطة منظمي الاتصالات في الجنوب الأفريقي. ومثَّل المشاركون منظمي البريد، والمشغلين، وأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات، وهيئات الجمارك وقوات الشرطة من إسواتيني وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وملاوي وموريشيوس وناميبيا. ووفرت وسائل الوصول إلى منصة الاتصالات الآمنة "آيونيكس" وأداة الاستخبارات التابعة لبرنامج "غريدس"، وتدريب على استخدامهما. كما تلقى المشاركون تدريبا متعمقا وحضروا دورات للتوعية بشأن المناولة الآمنة للمؤثرات الأفيونية وغيرها من المواد الخطرة في أماكن العمل. وفي معرض تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي يضطلع به المحققون في دوائر البريد في منع الاتجار بهذه المواد في المنطقة، أعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء تزايد الاتجار عبر القنوات البريدية خلال جائحة كوفيد-19، وسلَّموا بضرورة تصدي بلدان الجنوب الأفريقي لمخاطر الاتجار المشتركة من خلال تحسين الاتصالات وتبادل الممارسات الفضلى.

[50] إثيوبيا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، البحرين، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، دولة فلسطين، رواندا، زامبيا، زمبابوي، السودان، سيراليون، سيشيل، العراق، عُمان، غابون، غامبيا، غانا، قطر، كابو فيردي، الكاميرون، كوت ديفوار، الكويت، كينيا، ليبيا، مالي، مدغشقر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.

459- وفي سياق الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، سيقدم ممثلون عن مشروع الهيئة للتعلُّم إحاطة تقنية إلى اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالصحة والسكان ومراقبة المخدرات التابعة للاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الرابعة، التي ستعقد في عام 2022. وستهدف الإحاطة إلى تزويد الدول الأعضاء بتوجيه للمساعدة في التصدي للمسائل المتعلقة بتوافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية في أفريقيا.

3- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

460- نقح المزيد من البلدان في أفريقيا تشريعاتها الوطنية للسماح بزراعة القنب للأغراض الطبية. ومن بين البلدان التي تسمح بزراعة القنب للأغراض الطبية، تقوم بعض البلدان بالزراعة من أجل التصدير فقط، بينما تسمح بلدان أخرى بتصدير القنب بالإضافة إلى استخدام المادة للأغراض الطبية. وبالنسبة لعام 2022، قدمت ثلاثة بلدان في أفريقيا تقديرات إلى الهيئة بشأن زراعة القنب واستخدامه للأغراض الطبية والعلمية.

461- وقد شرعت عدة بلدان في أفريقيا في وضع خطط وطنية جديدة للتصدي للتحديات التي تواجهها كل منها في مجال مكافحة المخدرات. وإلى جانب الشواغل المعتادة المتعلقة بمكافحة المخدرات المتمثلة في خفض الطلب والعرض، تهدف بعض الخطط إلى التصدي بشكل أفضل للآثار الصحية المترتبة على تعاطي المخدرات.

462- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت زمبابوي خطتها الرئيسية الوطنية للمخدرات للفترة 2020-2025 والمبادئ التوجيهية بشأن العلاج وإعادة التأهيل في مجال الاضطرابات المرتبطة بتعاطي الكحول ومواد الإدمان. وأشير في الخطة إلى أن 60 في المائة من الأشخاص الذين التحقوا بمرافق الصحة العقلية في البلد يواجهون مشاكل تتعلق بتعاطي المخدرات (بما في ذلك الكحول والتبغ). وستركز الخطة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة على جهود البلد في علاج من يعانون من اضطرابات مرتبطة بتعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم.

463- وفي نيسان/أبريل 2021، أطلقت نيجيريا الخطة الرئيسية الوطنية الجديدة لمراقبة المخدرات للفترة 2021-2025. والخطة، التي وضعت بدعم من المكتب، هي أداة تخطيط استراتيجي قائمة على النتائج لتنسيق التدخلات المعنية بمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها والجريمة المنظمة المتصلة بها في نيجيريا. وتتألف الخطة من أربع ركائز استراتيجية، وهي: (أ) خفض العرض؛ (ب) خفض الطلب على المخدرات؛ (ج) الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية؛ (د) الحوكمة والتنسيق. ويرتبط تنفيذ كل ركيزة من هذه الركائز بوزارة أو إدارة أو وكالة واحدة على الأقل في حكومة نيجيريا. والهدف الرئيسي من الخطة هو الإسهام في تحسين صحة وأمن النيجيريين، مع العلم بأن تعاطي المخدرات لا يؤثر على متعاطيها فحسب، وإنما تترتب عليه أيضا عواقب أوسع نطاقا على الأسر والمجتمعات المحلية والأمة.

464- وسنت زامبيا ثلاثة قوانين جديدة لإصلاح التشريعات المتعلقة بمراقبة المخدرات في البلد ووضع إطار قانوني رسمي يسمح بزراعة القنب للأغراض الطبية والعلمية والصناعية. ويحدد قانون القنب لعام 2021 الإطار القانوني للسماح بزراعة القنب الذي يحتوي على أكثر من 0,3 في المائة من دلتا-9-تتراهيدروكانابينول وتوزيعه والاتجار به. ويحدد قانون القنب الصناعي لعام 2021 إطارا مماثلا لذلك الوارد في قانون القنب، ولكنه يتعلق بالقنب الذي لا تتجاوز نسبة دلتا-9-تتراهيدروكانابينول فيه 0,3 في المائة. ويحل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 2021 محل قانون مكافحة المخدرات لعام 1993 الذي يحمل نفس الاسم. ومن أهداف القانون الجديد تنقيح وتوحيد القانون المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، فضلا عن النص على تدابير خاصة تتعلق بمنع تعاطي المخدرات وعلاج الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وإعادة تأهيلهم.

465- وعرضت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في جنوب أفريقيا خطة البلد الرئيسية المتعلقة بالقنب على المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل، قبل وضع الخطط المتعلقة بالبدء في إصدار تراخيص الزراعة المشروعة "للقنب الصناعي" في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتتوقع الخطة أيضا أن تصدر الحكومة، خلال السنة المالية 2023/2022، مشروع قانون استخدام القنب لأغراض خاصة، الذي عرض على البرلمان في أيلول/سبتمبر 2020.

466- وبدأت رواندا في السماح بزراعة القنب للأغراض طبية، ولكنها أكدت من جديد أن استخدامه للأغراض الترفيهية لا يزال محظورا. ويحدد أمر وزاري، اشترك في إصداره وزير الصحة ووزير العدل، الإطار التنظيمي الذي يُسمَح بموجبه بزراعة القنب ونقله واستيراده وتصديره وتوزيعه. ويسمح الأمر أيضا باستعمال منتجات القنب للأغراض الطبية في رواندا، ولكن فقط بموجب وصفة طبية من طبيب متخصص.

467- وأذن المغرب بزراعة القنب للأغراض الطبية والصناعية. وسينشئ بموجب مشروع القانون 13-21، الذي عُرض مبدئيا على البرلمان في آذار/مارس 2021، جهازا وطنيا لشؤون القنب وإطارا تنظيميا يسمح بزراعة القنب لأغراض التصدير والاستعمال الطبي في المغرب، رهنا باللوائح التنظيمية للبلد بشأن الأدوية.

468- وأقرت الجمعية الوطنية في كينيا قانون (مراقبة) المخدرات والمؤثرات العقلية (تعديل) لعام 2020، وهو الآن في انتظار موافقة الرئيس. ويعدل القانون العقوبات المرتبطة بحيازة المخدرات والاتجار بها، ويعزز التدابير العقابية ضد من يقومون بتشغيل مختبرات غير مشروعة. ويجيز القانون أيضا للأطباء وصف المخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة

للمراقبة للأغراض الطبية في الحالات التي لا تتاح فيها حلول طبية أخرى أمام المريض. وبالإضافة إلى ذلك، يُعَرِّف القانون السلائف والمواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك العقوبات المنطبقة على الأشخاص الذين يقومون بصنع السلائف الكيميائية أو حيازتها أو نقلها بغرض الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة. ويُعيِّن القانون أيضا أمينا لمجلس الوزراء يتولى مسؤولية الأمن الداخلي لوضع اللوائح اللازمة المتعلقة بالسلائف الكيميائية، بما في ذلك ما يتعلق بنطاق الضوابط.

469- **وتود الهيئة أن تشير إلى أن الحكومات التي تسمح بزراعة نبتة القنب من أجل إنتاج القنب أو راتنج القنب يترتب عليها التزام بأن تضع تدابير رقابية وفقا لاتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. وتشمل تلك التدابير إنشاء هيئة تكون مسؤولة عن تعيين مناطق الزراعة وإصدار تراخيص الزراعة، وعن شراء تلك المحاصيل وحيازتها الفعلية في أقرب وقت ممكن، وتكون صاحبة الحق الحصري في استيراد المحاصيل وتصديرها والتجارة فيها بالجملة والاحتفاظ بمخزونات منها فيما عدا المخزونات التي يحتفظ بها الصانعون. ولا تنطبق هذه التدابير على زراعة نبتة القنب لأغراض صناعية حصراً (الألياف والبذور) أو لأغراض البستنة.**

4- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

470- لا يزال الاتجار بالمخدرات يشكل تحديا كبيرا للبلدان في أفريقيا. وتشير الكميات القياسية من الكوكايين المضبوطة على امتداد دروب التهريب من أمريكا الجنوبية إلى أن المنطقة لا تزال مركزا رئيسيا لإعادة الشحن بغرض تهريب المخدرات إلى أوروبا. ويبدو أن زراعة القنب والاتجار به على نحو غير مشروع داخل أفريقيا وإلى أوروبا قد استمر بنفس معدل السنوات السابقة، حيث أبلغت جميع البلدان التي قدمت بيانات عن مضبوطات من القنب أو راتنج القنب. وأبلغت بلدان في شمال أفريقيا عن ضبط كميات كبيرة. ويبدو أن الاتجار بالمنشطات الاصطناعية آخذ في الازدياد في الجنوب الأفريقي، حيث زاد عدد البلدان التي أبلغت عن مضبوطات من الميثامفيتامين والمنشطات الاصطناعية الأخرى عما كان عليه في السنوات السابقة.

471- ولا تزال أفريقيا تستخدم كمنطقة عبور لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، حيث تجري معظم عمليات التهريب عبر غرب وشمال أفريقيا. وأبلغت عدة بلدان عن ضبط كميات قياسية من الكوكايين خلال النصف الأول من عام 2021. فعلى سبيل المثال، ضبطت غامبيا ما يقرب من 3 أطنان من الكوكايين في كانون الثاني/يناير 2021 خلال عملية واحدة، وهي تمثل كمية قياسية للبلد. وضبطت سلطات إنفاذ القانون في كوت ديفوار أكثر من طن واحد من الكوكايين، وهي كمية قياسية، في أبيدجان في شباط/فبراير 2021. وفي آذار/مارس 2021، ضبطت البحرية الفرنسية في خليج غينيا، في واحدة من أكبر عمليات اعتراض المخدرات المسجلة على الإطلاق في تلك المنطقة، أكثر من 6 أطنان من الكوكايين على متن سفينة شحن متجهة إلى أبيدجان. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، ضبطت السلطات في المغرب أكثر من 1,3 طن من الكوكايين في ميناء طنجة المتوسط. وفي إطار عملية "سمك التنين" (Operation Lionfish)، صادرت السلطات في جنوب أفريقيا 973 قالبا من الكوكايين من سفينة صيد وألقت القبض على 10 أشخاص. وضبطت سلطات خفر السواحل في الجزائر ما يقرب من 500 كجم من الكوكايين طافية في مياهها الإقليمية شمال ميناء وهران في حزيران/يونيه 2021، وهي أكبر ضبطية تقوم بها البلد منذ عدة سنوات. وفي تموز/ يوليه 2021، أبلغت جنوب أفريقيا عن ضبط ما مجموعه 1,7 طن تقريبا، خلال عمليتي اعتراض منفصلتين. وفي عام 2020، أبلغ عن الاتجار بالكوكايين في جميع أنحاء أفريقيا: حيث أبلغت كل من بنن وتونس والجزائر وكوت ديفوار ومصر والمغرب وموزامبيق وناميبيا عن مضبوطات من المخدر في ذلك العام.

472- ولا يزال القنب أكثر المخدرات تهريباً داخل أفريقيا، ويُهرَّب أيضاً إلى أوروبا. وفي حزيران/يونيه 2021، أبلغت البحرية السنغالية عن ضبط أكثر من 8,3 أطنان من راتنج القنب على متن سفينة شحن قبالة ساحل داكار. وفي إطار عملية "سمك التنين" في آذار/مارس 2021، ضبط سلطات النيجر 17 طنا من راتنج القنب، وهي أكبر عملية ضبط في تاريخ البلد. وضبطت المخدرات في مستودعات في العاصمة نيامي وكانت متجهة إلى ليبيا. ووفقا للإنتربول، حدثت زيادة ملحوظة في استخدام تجار المخدرات لليبيا كمركز لعبور المخدرات. ولا تزال شمال أفريقيا تشهد القدر الأكبر من الاتجار بالقنب، ولا سيما راتنج القنب، حيث أبلغ المغرب عن ضبطيات بلغت أكثر من 450 طنا خلال عام 2020. وأبلغت بنن وبوركينا فاسو والسودان ومدغشقر والمغرب وموزامبيق وناميبيا عن الاتجار بعشبة القنب. وتفاوتت الكميات المضبوطة خلال عام 2020 تفاوتا كبيرا بين البلدان، حيث ضبطت بعضها بضع مئات من الكيلوغرامات، في حين ضبطت بلدان أخرى مئات الأطنان. وأبلغت ناميبيا عن ضبط كميات هائلة غير مسبوقة، وهي 843 طنا من عشبة القنب، خلال عام 2020.

473- واستنادا إلى البيانات الواردة من البلدان في عام 2021، يبدو أن الاتجار بالهيروين لا يزال يمثل مشكلة رئيسية للبلدان الأفريقية الواقعة في منطقة المحيط الهندي. وتُبلِّغ موريشيوس بانتظام عن ضبط عدة كيلوغرامات من الهيروين الذي يجري تهريبه عبر مطاراتها وموانئها البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن تهريب الهيروين يشهد فيما يبدو زيادة في شرق أفريقيا، حيث يجري تهريبه عبر البحر الأحمر. وأبلغت كل من مصر والسودان عن ضبط أكثر من طن واحد من الهيروين خلال عمليات تهريب في عام 2020، وأُبلغ عن ضبط كميات أقل من المخدر في مناطق أخرى، حيث أبلغت بنن وزامبيا ومدغشقر والمغرب وموزامبيق عن ضبط كميات تراوحت بين بضع غرامات وعدة مئات من الكيلوغرامات.

474- وفي عام 2020، أبلغ عدد أكبر من البلدان في أفريقيا عن مضبوطات من "الكابتاغون" والمنشطات الاصطناعية

الأخرى؛ وأبلغت كل من مصر والسودان عن ضبط أكثر من 14 مليون قرصا من "الكابتاغون" في ذلك العام. ويبدو أن الاتجار بالميثامفيتامين آخذ في الازدياد في الجنوب الأفريقي، حيث أبلغت ناميبيا عن ضبط كميات من المخدرات أكبر من تلك المضبوطة في السنوات السابقة، وأبلغت موزامبيق عن ضبط عدة مئات من الكيلوغرامات في عام 2020.

475- ولا يزال تهريب الترامادول، وهو مادة أفيونية اصطناعية لا تخضع للمراقبة الدولية، والمستحضرات غير الصيدلانية المصنوعة على نحو غير مشروع والمحتوية على تلك المادة، يشكل تحديا للمنطقة. وأبلغ السودان عن ضبط هذه المادة خلال عام 2020، وأبلغت نيجيريا عن ضبطيات خلال عام 2021. واكتُشِف تهريب التابنتادول، وهو من المؤثرات الأفيونية الأخرى غير الخاضعة للمراقبة الدولية، في أفريقيا في أيار/مايو 2021 من خلال عملية آفاق جديدة (New Horizons) التابعة للهيئة. وجرى التعرف على ظهور تهريب التابنتادول على نطاق واسع، مع تشابه التغليف وأساليب العمل بشكل كبير مع التغليف وأساليب العمل المتعلقة بالترامادول المهرَّب.

476- ولم تخل القارة الأفريقية من ظهور مواد كيميائية غير مجدولة، منها سلائف محوَّرة، كما يُستدل على ذلك من ضبطيات الأسيتأنثرانيل، وهو من السلائف المحوَّرة للميثاكوالون. وحتى الآن، أبلغت جنوب أفريقيا فقط عن وجود أدلة على الاتجار بالأسيتأنثرانيل واستخدامه في الصنع غير المشروع للمخدرات؛ بيد أنه يمكن أيضا استخدام مواد أخرى غير مجدولة في صنع الميثاكوالون أو المخدرات الأخرى على نحو غير مشروع في بلدان أخرى في أفريقيا. ويمكن الاطلاع على استعراض شامل لحالة مراقبة السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع في أفريقيا في تقرير الهيئة لعام 2021 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

5- الوقاية والعلاج

477- لا يزال نقص المعلومات وبيانات الانتشار المتاحة يعوق تحديد مدى انتشار تعاطي المخدرات في أفريقيا. ويعيق هذا النقص في البيانات قدرة المنطقة على تحديد نطاق تعاطي المخدرات وعواقبه. كما أنه يشكل عائقا أمام سعي الحكومات والمجتمع الدولي إلى التصدي بفاعلية للمشكلة من خلال برامج قائمة على الأدلة للوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها. ومع ذلك، تشير البيانات المحدودة المتاحة إلى أن معدلات تعاطي المخدرات في تزايد مستمر.

478- **وتكرر الهيئة دعوتها جميع الدول في المنطقة إلى استحداث آليات لتحسين جمع المعلومات عن انتشار تعاطي المخدرات بهدف وضع استراتيجيات للوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات تستند إلى الأدلة وتُصمم خصيصا لتلبية احتياجات كل بلد على حدة.**

479- ووفقا لما أفاد به المكتب، من المتوقع أن يرتفع تعاطي المخدرات في أفريقيا - مع افتراض عدم تغير معدلات الانتشار - بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2030، وهو ما يمثل معظم الزيادة المتوقعة في تعاطي المخدرات على الصعيد العالمي حتى ذلك التاريخ، وتبلغ 11 في المائة. وتعزى الزيادة في أفريقيا إلى التحولات الديمغرافية المتوقعة خلال العقد القادم، بالنظر إلى معدل النمو المرتفع المتوقع لسكان المنطقة وإلى أن الشباب يميلون إلى استهلاك المخدرات أكثر من كبار السن. ويتوقع المكتب أن تتفاقم التحديات الراهنة المتعلقة بالمخدرات في أفريقيا، ومنها تعاطي القنب وتعاطي الترامادول لأغراض غير طبية، بسبب زيادة عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تتحول أنماط الاتجار والصنع لتلبية الطلب المتزايد على المخدرات في المنطقة.[51]

480- وفي نيسان/أبريل 2021، أصدرت السلطات في كينيا منشورين خاصين بإدارة خدمات الأطفال في كينيا يتعلقان بإعادة التأهيل والإدماج في المجتمع، وهما: (أ) منشور بشأن "تقييم البرامج والخدمات والممارسات المتعلقة بمجالي إعادة تأهيل الأطفال المخالفين للقانون في كينيا وإعادة إدماجهم في المجتمع" (Assessment of rehabilitation and social reintegration programmes, services and practices for children in conflict with the law in Kenya)؛ و(ب) "مخطط نموذجي بشأن برامج إعادة تأهيل الأطفال المخالفين للقانون في كينيا وإعادة إدماجهم في المجتمع" (Blueprint for rehabilitation and social reintegration programmes for children in conflict with the law in Kenya). ويقدم تقرير التقييم وصفا لنظام قضاء الأحداث في كينيا ويبحث مساهمة الهيئات الرئيسية في النظام. ويولى اهتمام خاص للجرائم المتعلقة بتعاطي المخدرات ومواد الإدمان والاتجاه المتزايد لانخراط الفتيات في الجريمة. ويوفر المخطط النموذجي إطارا ينبغي أن تنفذ من خلاله برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في كل مؤسسة داخل نظام قضاء الأحداث. وتتمثل أهداف المخطط النموذجي في تعزيز برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج المنظمة والمؤسسية للأطفال المخالفين للقانون، ومواءمة البرامج والممارسات والخدمات في جميع مؤسسات نظام قضاء الأحداث، وتوفير إطار يجري من خلاله تبسيط إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في كامل سلسلة نظام قضاء الأحداث، وتعزيز التنسيق بين الوكالات المعنية بعمليات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

481- وفي موزامبيق، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات الذين يلتمسون العلاج بنسبة 7,9 في المائة، من 065 9 في عام 2019 إلى 788 9 في عام 2020. وتعزى الزيادة السنوية إلى العزلة الاجتماعية التي تسببت بها جائحة كوفيد-19. وبما يشمل الكحول والتبغ، بلغ معدل انتشار استهلاك المخدرات في موزامبيق في عام 2020 نسبة 84,95 في المائة للرجال و15,05 في المائة للنساء.

[51] تقرير المخدرات العالمي 2021، الكتيب 1، الخلاصة الوافية: التبعات السياساتية (منشورات الأمم المتحدة، 2021)، الصفحة 26.

482- وتشير بيانات عام 2020 الواردة من بنن إلى أن القنب هو أكثر أنواع المخدرات شيوعا في البلد، بعد تناول الكحول، وأن الترامادول هو المنتج الصيدلاني الأشيع تعاطيا. وتجسد البيانات أيضا ارتفاع معدلات تعاطي مجموعة عقاقير متعددة بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، حيث يستهلك معظم المتعاطين ما لا يقل عن ثلاثة عقاقير مختلفة (منها الكحول).

483- وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت جمهورية تنزانيا المتحدة قد أنشأت 11 مركزا للعلاج ببدائل المؤثرات الأفيونية وأربع عيادات تابعة لمستشفيات في جميع أنحاء البلاد تستخدم الميثادون في علاج الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن. ومنذ إنشائها، جرى علاج ما مجموعه 600 10 مريض في تلك المراكز والعيادات.

484- وفي حزيران/يونيه 2021، أصدرت وزارة الصحة النيجيرية والجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات في نيجيريا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي منشورين يهدفان إلى تحسين نوعية خدمات المشورة والعلاج التي تقدَّم لمتعاطي المخدرات في نيجيريا: (أ) مبادئ توجيهية موحدة لسياسات وممارسات مراكز خدمات المشورة التابعة للجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات؛ (ب) مبادئ توجيهية وطنية لعلاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي مواد الإدمان. وتوفر مجموعتا المبادئ التوجيهية نُهُجاً شاملة وقائمة على الأدلة من أجل علاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي مواد الإدمان تمشيا مع أفضل الممارسات الدولية وذلك لصالح الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات وغيره من الممارسين في مجال العلاج من تعاطي المخدرات في نيجيريا.

485- وأصدر المغرب مبادئ توجيهية بشأن دعم مواصلة علاج الإدمان خلال جائحة كوفيد-19 بضمان الحصول على خدمات العلاج عن طريق التطبيب عن بعد، ووضع سياسة لتناول الميثادون في المنزل للمسجلين في برامج العلاج الإبدالي للمؤثرات الأفيونية. ووسع المغرب أيضا برامج العلاج الإبدالي للمؤثرات الأفيونية في السجون، من مركز تجريبي واحد إلى خمسة مراكز للعلاج في سجون تقع في مناطق مختلفة من البلد. وعلاوة على ذلك، وبسبب جائحة كوفيد-19، استحدثت وزارة الصحة المغربية نميطة تعلم إلكتروني عن الوقاية من تعاطي المخدرات لصالح الأخصائيين الصحيين والمنظمات غير الحكومية.

486- وأفريقيا من المناطق التي تثير قلقا خاصا فيما يتعلق بضمان ورصد توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية. وتبلِّغ البلدان في أفريقيا عن استهلاك للعقاقير المخدرة أعلى بقليل من المستوى الذي تحدد الهيئة أنه غير كاف، وأفريقيا هي إحدى مناطق العالم التي تسجل أدنى المستويات لتوفر المسكنات الأفيونية الأوسع استخداما. وبالمثل، لا يزال تحديد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية لأفريقيا يشكل تحديا، فأقل من نصف بلدان المنطقة قدم إلى الهيئة بيانات عن الاستهلاك بشأن أي مؤثر عقلي في السنوات القليلة الماضية. وتتاح معلومات أكثر تفصيلا في المنشورات التقنية الصادرة عن الهيئة بشأن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. **وتشدد الهيئة على عدم كفاية ما هو متوفر من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في كثير من بلدان أفريقيا، وتؤكد أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها على نحو كاف للأغراض الطبية.**

جيم- القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاريبي

شرعت بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي في تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة الغربي لعام 2020، الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية، التي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على التكيف مع حقائق الواقع الجديد، بما في ذلك الواقع الجديد الناشئ عن جائحة كوفيد-19.

لوحظت زيادة في توصيل المخدرات غير المشروعة إلى المنازل في المنطقة نتيجة للقيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19.

1- التطوُّرات الرئيسية

487- ما زالت منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي تتعرَّض للاستغلال من جانب جماعات الجريمة المنظمة باعتبارها دربا لعبور المخدرات المهرَّبة إلى أمريكا الشمالية وأوروبا وإعادة شحنها. وخلال الفترة 2020-2021، كيَّفت الجماعات الإجرامية أنشطتها بسرعة مع الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من تدابير إغلاق شامل. وعلى الرغم من أن التدابير المتخذة في مختلف بلدان المنطقة قد تختلف، فإن التقنيات المستخدمة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور أنماط جديدة لتهريب المخدرات غير المشروعة وتوزيعها وتسويقها.

488- واستنادا إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن تفاقم الجريمة وأعمال العنف التي تغذيها شبكات وعصابات المخدرات، جنبا إلى جنب مع هشاشة المؤسسات وتزايد أوجه عدم المساواة والاضطرابات السياسية، هي من بين أسباب زيادة عدد اللاجئين وطالبي اللجوء من شمال أمريكا الوسطى (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس) ونيكاراغوا في السنوات الأخيرة. وخلال جائحة كوفيد-19، يبدو أن الجماعات الإجرامية في غواتيمالا والعصابات في السلفادور تولَّت وظائف الدولة، وذلك عن طريق ضمان بقاء السكان في منازلهم وبفرض حظر التجول والحجر الصحي، وكذلك توفير الخدمات الأساسية. وقد تشير ممارسة الجماعات الإجرامية المنظمة لأعمال المراقبة الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية، من خلال اضطلاعها بأعمال التضامن والرعاية بدلا

من الإكراه العنيف المعتاد، في وقت الأزمات العالمية إلى تزايد اهتمام هذه الجماعات بالانخراط أكثر في الأنشطة القانونية، وهو ما من شأنه أن يساعدها على تحقيق المزيد من السلطة الاقتصادية، وأيضا تعزيز سلطتها الاجتماعية والسياسية.

489- وفي حين نجحت التدابير التنظيمية والتشريعية المتَّخذة في صد موجة المؤثرات النفسانية الجديدة على الصعيد العالمي، فإن هذه المشكلة آخذة في الازدياد في بعض البلدان المنخفضة الدخل. ويتجلى ذلك في زيادة بواقع خمسة أضعاف في كمية المؤثرات النفسانية الجديدة الاصطناعية المضبوطة في أمريكا الجنوبية والوسطى بين عامي 2015 و2019 (انظر أيضا الفقرات 518-520 أدناه).

490- وربما يكون الطلب الهائل على البنية التحتية للرعاية الصحية والنظم الخاصة بها خلال جائحة كوفيد-19 قد تسبب في تعطل خدمات العلاج من تعاطي المخدرات في بعض بلدان المنطقة. وتود الهيئة أن تشجع حكومات بلدان المنطقة على ضمان استمرار تقديم خدمات العلاج من اضطرابات الصحة النفسية والاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان باعتبارها من الخدمات الأساسية، على الرغم من الصعوبات المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

491- وفي عام 2021، بدأت بلدان في أمريكا الوسطى والكاريبي في تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة الغربي لعام 2020 الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية وخطة عمل نصف الكرة الأرضية الغربي بشأن المخدرات للفترة 2021-2025. وتهدف الاستراتيجية إلى التصدي لمشكلة المخدرات عبر الوطنية بطريقة متكاملة، مع التركيز على الصحة والسلامة العامة، ومراعاة نوع الجنس والعمر والسياق الثقافي وحقوق الإنسان. وتشجع الاستراتيجية وضع سياسات بشأن المخدرات تسعى إلى تقليل ما يترتب على تعاطي المخدرات من أضرار على الصحة العامة ومن عواقب اجتماعية إلى أدنى حد، وتعزيز الإدماج الاجتماعي عن طريق اتباع نهج موجه نحو العلاج والتعافي، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للسكان المعرضين للخطر، ضمن أمور أخرى.

2- التعاون الإقليمي

492- واصلت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) تنظيم اجتماعات الخبراء وتقديم الدورات التدريبية عبر الإنترنت للسلطات الوطنية المختصة في بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي. وقد ركزت أنشطة التدريب الخاصة بلجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات على مسائل تتراوح بين الاستخبارات بشأن المخدرات، والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها، ونظم الإنذار المبكر بالمخدرات، وبرامج بدائل السجن. وقد ركزت الحلقات الدراسية الشبكية التي قادتها الهيئة، بما في ذلك تلك التي عُقدت في إطار مشروع الهيئة للتعلُّم وبرنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس)، على مراقبة السلائف الكيميائية والاتجار في المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وسائر المواد الخطرة غير الخاضعة حاليا للمراقبة الدولية. وتناولت الدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ضمن مواضيع أخرى، أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة أثناء فترة تفشي الوباء، وعمليات الاعتراض البحرية، والاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت في أمريكا الوسطى، والوقاية من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي مواد الإدمان وعلاج المصابين بها.

493- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، شاركت بنما وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية وسانت كيتس ونيفس وغواتيمالا وكوبا وكوستاريكا وهايتي في عملية آفاق جديدة (Operation New Horizons)، وهي نشاط عالمي مقيد زمنياً تقوده الهيئة من أجل جمع المعلومات الاستخبارية. وتهدف العملية، التي جمعت 164 ضابطا من 70 بلدا وأربع منظمات دولية، إلى تحديد مصادر التابنتادول والترامادول، وهما مسكنان أفيونيان غير خاضعين حاليا للمراقبة الدولية، وإلى تفكيك نقاط إعادة توزيعهما.

494- وقد بادر مسؤولون عن مراقبة المخدرات من السلطات الوطنية المختصة في 13 بلدا في أمريكا الوسطى والكاريبي، وهي أنتيغوا وبربودا وبليز وبنما وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا والسلفادور وغرينادا وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، بالتسجيل في النمائط الإلكترونية بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية ومراقبة السلائف، ضمن مشروع الهيئة للتعلُّم. وفي كانون الثاني/يناير 2021، نظَّم برنامج غريدس اجتماعا لفريق خبراء بشأن الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والفنتانيل والمواد الخطرة ذات الصلة بواسطة منصات التجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وحضر الاجتماع خبراء من القطاعين العام والخاص، وانصب تركيزه على إذكاء الوعي بالدور الهام لمنصات التجارة الإلكترونية في منع تسويق هذه المواد الخطرة ونقلها. وبالإضافة إلى ذلك، عزز الاجتماع الحوار بين القطاعين العام والخاص وتبادل أفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي بغية مواصلة تعزيز التعاون بين القطاعات في المنطقة.

495- وفي عام 2021، عرضت المفوضية الأوروبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برنامجا جديدا لمكافحة المخدرات يحمل اسم COPOLAD III (برنامج "كوبولاد" الثالث). وبالاستناد إلى النجاحات السابقة، سيعزز البرنامج الحوار التقني والسياسي بين أمريكا اللاتينية والكاريبي والاتحاد الأوروبي، وسيدعم تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة القائمة على الأدلة بشأن المخدرات. وخلال المرحلة الأولى من البرنامج، سوف تُنشأ قناة للحوار مع البلدان المشارِكة، وسوف يتحدد البرنامج وأنشطته وفقا لأولوياتها الوطنية والإقليمية.

496- وشارك عدد من البلدان من أمريكا اللاتينية والكاريبي، منها بليز وبنما وترينداد وتوباغو وجامايكا

والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، في حملة أوريون البحرية الدولية السادسة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد نُفِّذت أنشطة حملة أوريون السادسة في المحيط الأطلسي ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ خلال عام 2020. وبالإضافة إلى المخدرات، أسفرت العملية عن ضبط عدة زوارق شبه غاطسة وطائرات تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة في تهريب المخدرات (انظر أيضا الفقرة 593 أدناه).

497- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقدت جماعة الشرطة في القارة الأمريكية اجتماعها الأول لخبراء مكافحة المخدرات. وشارك في الاجتماع الذي عُقد عبر الإنترنت خبراء من 15 بلدا في المنطقة، شددوا على أهمية تبادل المعلومات في مساعدتهم على تصميم الاستراتيجيات اللازمة لاستباق طرائق عمل المتجرين والتصدي لها خلال جائحة كوفيد-19.

498- وفي حزيران/يونيه 2021، وفي إطار البرنامج العالمي بشأن تعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية على طول دروب التهريب التابع للمكتب والنظام المتكامل لرصد المحاصيل غير المشروعة، قُدِّم التدريب على التحقيقات المتعلقة بصنع الكوكايين والاتجار به إلى موظفي إنفاذ القانون والنيابة العامة من البرازيل وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس ومن بلدان في جميع أنحاء أفريقيا، بغية دعم تدابير التصدي المؤسسية التي تتخذها البلدان بشأن أسواق المخدرات غير المشروعة. وقدم التدريب لمحة عامة عن عمليات صنع الكوكايين، والتقنيات الميدانية والمختبرية المتخصصة المستخدمة في التحقيق في جرائم الاتجار بالكوكايين وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

3- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

499- في آذار/مارس 2021، أجاز برلمان بربادوس القانون المعدل بشأن (منع ومكافحة) تعاطي المخدرات، الذي يفرض غرامة محددة على الأشخاص الذين يُعثر بحوزتهم على كميات صغيرة من القنب.

500- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وقعت المديرية الوطنية لمكافحة المخدرات والشبكة الوطنية للنقل البري في الجمهورية الدومينيكية اتفاقا يهدف إلى مواصلة تعزيز أمن الشحنات من أجل منع إخفاء المواد المحظورة داخل الشحنات المشروعة أثناء نقلها.

501- وفي عام 2021، أطلقت الأمانة التنفيذية للجنة مكافحة الإدمان والاتجار غير المشروع بالمخدرات في غواتيمالا، بالتعاون مع وزارة الداخلية، حملتها المعنونة "صيف دون مخدرات". وقد أذكت الحملة وعي المجتمعات المحلية بالآثار الضارة الناجمة عن تعاطي المخدرات على صحة ورفاه الأفراد وأسرهم، وعلى المجتمع المحلي الأوسع.

502- ووفقا للدراسة التي أجراها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بشأن الاحتجاز التعسفي المتصل بسياسات المخدرات، التي قُدِّمت إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والسبعين المعقودة في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 9 تموز/يوليه 2021 (A/HRC/47/40)، يتفاوت عدد الأشخاص المسجونين لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات كنسبة من مجموع نزلاء السجون في المنطقة تفاوتا كبيرا. وفي نيكاراغوا، تُقدَّر هذه النسبة بنحو 68 في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 20 في المائة. وكوبا ونيكاراغوا من بين عدد من البلدان التي تأذن بالعلاج من تعاطي المخدرات بموجب أمر قضائي يصدر نتيجة لإجراءات قضائية جنائية.

503- ولفت الكتاب السنوي الإحصائي الذي ينشره معهد كوستاريكا لمكافحة المخدرات الانتباه إلى كميات المخدرات المضبوطة في السجون في البلد في عام 2020. وأشارت النتائج إلى أن ديناميات الاتجار بالمخدرات، جنبا إلى جنب مع قلة الموارد المتاحة لإدارات السجون، قد أدت إلى تفاقم الاكتظاظ وتعاطي المخدرات وأعمال العنف في السجون في البلد في السنوات الأخيرة، في حين تضاءلت تدريجيا جهود إعادة التأهيل الاجتماعي.

504- وفي الدراسة الاستقصائية الوطنية للإيذاء الإجرامي في جامايكا لعام 2019، التي نشر التقرير المتعلق بها في عام 2021، قيست التصورات المتعلقة بالسلامة والجريمة المجتمعية والفوضى والخوف من الجريمة بين الأشخاص الذين يعيشون في جامايكا وتبلغ أعمارهم 16 سنة فأكثر. ووفقا للتقرير، أفادت نسبة 63,9 في المائة من المجيبين على الاستطلاع بأنهم شهدوا تعاطي القنب في مجتمعهم خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2018 إلى آب/أغسطس 2019.

4- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

505- خلال الإغلاق الشامل الأولي بسبب جائحة كوفيد-19، تزايد تهريب الكوكايين الآتي من أمريكا الجنوبية عن طريق البحر، وخصوصا إلى بلدان أمريكا الوسطى. وفي النصف الثاني من عام 2020، عندما خُفِّفت بعض القيود، أشارت كمية المخدرات المضبوطة في أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى استئناف أنشطة الاتجار.

506- وفي دراسة أجريت مؤخراً، حللت المنظمة الدولية للهجرة أثر جائحة كوفيد-19 على تدفقات الهجرة في أمريكا الوسطى والمكسيك التي تنطوي على مهاجرين منخرطين في أنشطة التهريب. ولم تجد الدراسة أي دليل على قيام جماعات إجرامية منظمة بفرض سيطرتها على تهريب المهاجرين كوسيلة لنقل المخدرات أو الأدوية. وبدلا من ذلك، وجدت الدراسة أن التهريب لكسب العيش لا يزال يمارسه سكان المناطق الحدودية الذين أصابهم الفقر نتيجة لقلة فرص العمل وفقدان موارد الدخل بسبب القيود المفروضة على التنقل والأعمال التجارية.

507- ووفقا لبرنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية، كانت إكوادور وبنما والبرازيل وكولومبيا، هي بلدان المنشأ وإعادة الشحن الرئيسية لكميات متزايدة من المخدرات المتجهة إلى الأسواق غير المشروعة في أمريكا الشمالية وأوروبا خلال النصف الأول من عام 2021.

508- ويبدو أن استخدام الحاويات البحرية والزوارق شبه الغاطسة والزوارق السريعة، وكذلك الطائرات الصغيرة المعدلة لاستخدامها في تهريب المخدرات، قد شهد زيادة خلال جائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، أُبلغ عن استخدام طائرات صغيرة لتهريب المخدرات في بنما وغواتيمالا وهندوراس. ووفقا للإنتربول، شملت التعديلات المدخلة على الطائرات تغيير أساليب تحديد الهوية (مثل الشعارات ولوحات التراخيص)، وتغيير نظم الملاحة، وإدخال تعديلات على نظم الوقود لتحقيق مدى طيران أطول.

509- وأدت القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19 إلى زيادة عدد عمليات توصيل المخدرات إلى المنازل في بعض البلدان. ففي السلفادور، اضطلع الموزعون المحليون بعمليات التوصيل باستخدام المنصات الإلكترونية لتوصيل الطعام والنقل. ووفقا لتقارير الشرطة، لم يتغير سعر المخدرات غير المشروعة خلال الفترة التي كانت فيها تدابير الإغلاق الشامل لا تزال سارية في البلد.

510- وزادت كميات الكوكايين المضبوطة في أمريكا الوسطى خلال الفترة 2015-2019 بنحو 60 في المائة، وربما يكون ذلك نتيجة لزيادة عدد شحنات الكوكايين التي تعبر هذه المنطقة في طريقها إلى المكسيك. ومن ناحية أخرى، انخفضت كميات الكوكايين المضبوطة في منطقة الكاريبي بين عامي 2015 و2018، ثم ازدادت ثانيةً في عام 2019. وفي عام 2019، بلغت كمية الكوكايين المضبوطة في أمريكا الوسطى (144 طنا) ومنطقة الكاريبي (14 طنا)، بما يمثل 10 في المائة و1 في المائة، على التوالي، من إجمالي مضبوطات هذا المخدر في جميع أنحاء العالم.

511- وفي عام 2019، ضبطت بنما وحدها أكثر من نصف إجمالي كمية الكوكايين المضبوطة في أمريكا الوسطى (بما يعادل 5 في المائة من المجموع العالمي). وشكَّلت الكميات المضبوطة في كوستاريكا وغواتيمالا 2 في المائة و1 في المائة، على التوالي، من المجموع العالمي. وفي منطقة الكاريبي، أبلغت الجمهورية الدومينيكية وجامايكا وجزر البهاما، بهذا الترتيب، عن أكبر كميات مضبوطة من هذه المادة في عام 2019.

512- وفي كوستاريكا، شهدت كمية الكوكايين المضبوطة انخفاضا كبيرا من 31,1 طنا في عام 2019 إلى 1,9 طن في عام 2020، قبل أن تزداد ثانيةً إلى 13,8 طنا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2021. وفي السلفادور، انخفضت كمية الكوكايين المضبوطة من 13,8طنا في عام 2018 إلى 0,1 طن فقط في عام 2019، قبل أن ترتفع إلى 1,9 طن في عام 2020. وفي غواتيمالا، بلغت كمية الكوكايين المضبوطة 13,6 طنا في عام 2020، أي أقل بنسبة 26 في المائة عن عام 2019 (18,9 طنا). وفي النصف الأول من عام 2021، ضبطت السلطات في بنما ما مجموعه 64 طنا من الكوكايين وعشبة القنب، مقارنة بـ68,8 طنا من الكوكايين و16,1 طنا من عشبة القنب في عام 2020 بأكمله. وبالإضافة إلى مضبوطات الكوكايين، تبلغ السلطات في غواتيمالا وهندوراس أيضا منذ عام 2019 عن عمليات إبادة لشجيرات الكوكا في أراضيها.

513- وثمة دلائل تشير إلى تهريب منتجات وسيطة، أبرزها قاعدة الكوكايين، من كولومبيا إلى بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والكاريبي، وهو ما يشير إلى أن المراحل النهائية في تصنيع هيدروكلوريد الكوكايين تحدث بصورة متزايدة خارج كولومبيا. فمنذ عام 2015، على سبيل المثال، ضُبِطت عجينة الكوكا وفُكِّكت مختبرات كوكايين في غواتيمالا وهندوراس.

514- ووفقا لبيانات المكتب، انخفضت كميات القنب وراتنج القنب المضبوطة في أمريكا الوسطى والكاريبي في عام 2019. وبالإضافة إلى مضبوطات القنب، أبلغ عدد من بلدان المنطقة، بما في ذلك غواتيمالا ونيكاراغوا وكوستاريكا وهندوراس، عن وجود زراعة غير مشروعة للقنب داخل المباني و/أو خارجها على أراضيها منذ عام 2019.

515- وفي غواتيمالا، كان عدد نبتات القنب التي أُبيدت في عام 2020 (3,5 ملايين نبتة) أعلى قليلا من عدد النبتات التي أُبيدت في عام 2019 (3,3 ملايين نبتة). وفي عام 2020، أبلغ البلد عن إبادة 11,5 مليون نبتة من خشخاش الأفيون، وهي زيادة ضخمة مقارنة بالعام السابق (000 53 نبتة).

516- وفي كوستاريكا، انخفضت كمية القنب المضبوطة، التي بلغت 16,8 طنا في عام 2019، إلى 2,0 طن في عام 2020، قبل أن تزيد إلى ما مجموعه 9,9 أطنان في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021. وانخفض عدد نبتات القنب المضبوطة في كوستاريكا من 1,4 مليون نبتة في عام 2019 إلى 500 نبتة في عام 2020. وفي بنما، بلغت كمية القنب المضبوطة 16,1 طنا في عام 2020، بزيادة قدرها 25 في المائة عن الكمية المضبوطة في عام 2019 التي بلغت 12,9 طنا.

517- وخلال الفترة 2015-2019، استأثرت غواتيمالا، جنبا إلى جنب مع المملكة العربية السعودية وتركيا، بأكبر كميات من مضبوطات الأمفيتامين على مستوى العالم، حيث شكلت 45 في المائة من إجمالي المضبوطات من هذه المادة في جميع أنحاء العالم.

518- ووفقا لتقرير التقييم العالمي للمخدرات الاصطناعية لعام 2020، الذي أصدره المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، شهدت الكميات المضبوطة من "الإكستاسي" في أمريكا الوسطى وبعض بلدان الكاريبي زيادة طفيفة في السنوات الأخيرة. وينشأ هذا المخدر في الغالب في غرب أوروبا وجنوبها. وربما تكون بعض منتجات "الإكستاسي" التي بيعت

في المنطقة تحتوي على مواد أخرى غير الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، مثل المؤثرات النفسانية الجديدة. وأشار التقرير أيضا إلى تزايد الاستعمال غير الطبي للمهدئات، مثل البنزوديازيبينات والباربيتيورات، في بلدان أمريكا الوسطى ولا سيما في أوساط النساء وطلاب المدارس الثانوية والجامعات.

519- وعلى الرغم من أن البيانات الواردة من أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة المكتشفة للمرة الأولى أقل شمولا من تلك الواردة من مناطق أخرى، فإن التقارير المتعلقة بظهور هذه المواد في بنما وترينيداد وتوباغو وجامايكا والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا، فضلا عن بورتوريكو، تعزز الشواغل المتعلقة بانتشارها إلى مناطق أقل نموا في جميع أنحاء العالم. وبحلول كانون الثاني/يناير 2021، كانت كوستاريكا قد اكتشفت أكبر عدد من المؤثرات النفسانية الجديدة على مستوى بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي.

520- وشكلت المنشطات والمهلوسات نسبة كبيرة من جميع المؤثرات النفسانية الجديدة التي اكتُشفت لأول مرة في المنطقة. وثمة دلائل على أن بعض المؤثرات النفسانية الجديدة ربما تكون قد بيعت في أمريكا الوسطى والجنوبية بأسماء عقاقير أخرى، أو في خلائط تحتوي على عقاقير أخرى. فعلى سبيل المثال، لا تزال مركبات مجموعة المواد المهلوسة الاصطناعية (NBOMe) تُباع على أنها ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD). وفي كثير من الأحيان، احتوت عينات من مضبوطات مادة 4-بروموـ2,5-ثنائي ميثوكسي فينيثيلامين (2C-B) على مواد أخرى، مثل الكيتامين أو الأمفيتامين أو الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين أو مؤثرات نفسانية جديدة.

5- الوقاية والعلاج

521- تلاحظ الهيئة عدم وجود تقديرات حديثة لانتشار تعاطي المخدرات في معظم بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر تقديرات حديثة من المنطقة من أجل إتاحة التوصل إلى تقديرات عن مدى تعاطي المؤثرات الأفيونية. وتوصي الهيئة بأن تعطي البلدان المعنية الأولوية لجمع البيانات عن اتجاهات تعاطي المخدرات ومدى الطلب على العلاج من أجل الاسترشاد بها في وضع سياسة لمراقبة المخدرات تستند إلى الأدلة، وتشجع الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية على تقديم الدعم لهذه الغاية.

522- وفي أمريكا الوسطى والكاريبي، كان معدل توفر المسكنات الأفيونية للأغراض الطبية لعام 2020 واحداً من أدنى المعدلات بين جميع المناطق، ولا يزال مصدراً للقلق. ويصعب تحديد مستوى استهلاك المؤثرات العقلية في أمريكا الوسطى والكاريبي، إذ لم يقدم سوى 8 بلدان من أصل 20 بلدا في المنطقة بيانات استهلاك عن أي مادة من المؤثرات العقلية في السنوات القليلة الماضية.

523- ولا يزال تعاطي القنب والكوكايين، وانتشار المؤثرات النفسانية الجديدة، واستعمال العقاقير الخاضعة للمراقبة دون وصفة طبية من المسائل المثيرة للقلق في أمريكا الوسطى والكاريبي.

524- وسجل انتشار تعاطي القنب في السنة الماضية بين السكان البالغين في أمريكا الوسطى (3,1 في المائة) والكاريبي (3,4 في المائة) معدلا أقل من المتوسط العالمي (4 في المائة تقريبا).

525- ووفقا للدراسة الاستقصائية الوطنية للمدارس الابتدائية في بربادوس لعام 2020، التي استُخدمت لدراسة تعاطي المخدرات بين طلاب الصفين الثالث والرابع (الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 أعوام و11 عاما) في كل من المدارس العامة والخاصة في جميع أنحاء البلد، بلغ معدل انتشار تعاطي القنب بين الطلاب ولو لمرة واحدة في العمر 4,3 في المائة، في حين كان معدل انتشار تعاطيه في السنة الماضية 2,0 في المائة. وتدنى متوسط العمر عند استعمال أعشاب القنب للمرة الأولى إلى 8,2 سنوات؛ ويعتقد حوالي 12 في المائة من الطلاب المشمولين بالدراسة الاستقصائية أن الحصول على القنب سهل.

526- وفي نيسان/أبريل 2021، نشرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات نتائج مشروع بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة والهيروين والفنتانيل والمؤثرات الأفيونية الأخرى، كان يهدف إلى تحديد الكيفية التي تؤثر بها المؤثرات الأفيونية وسائر المخدرات المستجدة على البلدان في أمريكا اللاتينية. وكشفت دراسة أُجريت في إطار المشروع في مدينتين في الجمهورية الدومينيكية عن ارتفاع معدلات الانتكاس بين متعاطي المؤثرات الأفيونية في مراكز العلاج المشارِكة، حيث كان متوسط معدل مرات تلقي العلاج بين معظمهم أربع مرات.

527- ووفقا لتقرير المخدرات العالمي 2021، يقدر معدل الانتشار السنوي لتعاطي الكوكايين في أمريكا الوسطى والكاريبي بنحو 0,96 في المائة و0,63 في المائة، على التوالي، للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما، وهو ما يزيد عن المتوسط العالمي (0,4 في المائة).

528- ويقدر الانتشار السنوي لتعاطي الأمفيتامين والمنشطات الموصوفة طبيا بين البالغين في أمريكا الوسطى بنحو 0,98 في المائة (لا يقدم تقرير المخدرات العالمي 2021 معلومات عن الانتشار السنوي في الكاريبي). وتشير التقديرات إلى أن الاستعمال غير الطبي للمنشطات الصيدلانية أكثر شيوعا في العديد من البلدان في أمريكا الوسطى مقارنة باستعمال الأمفيتامينات الأخرى. ومعدل الانتشار السنوي لتعاطي "الإكستاسي" هو الأدنى بين المواد الخاضعة للمراقبة التي أبلغ عنها، حيث يُقدَّر بنسبة 0,17 في المائة في أمريكا الوسطى و0,23 في المائة في الكاريبي.

529- ووفقا لأفضل التقديرات المستمدة من أحدث بيانات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، التي نُشرت في عام 2021، يبلغ عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما نحو 000 20 شخص في أمريكا الوسطى و000 90 في منطقة الكاريبي. ومن بين هذه المجموعة، يُقدَّر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنحو 600 شخص في أمريكا الوسطى و000 13 شخص في منطقة الكاريبي. بيد أن البيانات المتاحة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن لا تشمل سوى نسبة محدودة من تلك الفئة السكانية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نظم مركز الرعاية الشاملة لعلاج الارتهان للمخدرات التابع لوزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية في الجمهورية الدومينيكية حلقة عمل للمهنيين الصحيين في مجالات علم النفس والتمريض والعمل الاجتماعي والطب النفسي بهدف تحسين الرعاية والعلاج للمرضى الذين يتعاطون مواد الإدمان، وخصوصا المؤثرات الأفيونية، المرتبطة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

أمريكا الشمالية

لا تزال الأسر والمجتمعات المحلية في كندا والولايات المتحدة تتأثر تأثرا شديدا بزيادة أعداد الجرعات المفرطة من المخدرات والوفيات المتصلة بالمخدرات، ولا سيما تلك التي تنطوي على المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمنشطات الملوَّثة.

لا تزال اللوائح الخاصة بالقنب في أمريكا الشمالية تتحول نحو التنظيم القانوني للاستخدام لأغراض غير طبية

1- التطورات الرئيسية

530- يشكل تعاطي الجرعات المفرطة من المخدرات والوفيات المرتبطة بالمخدرات في كندا والولايات المتحدة أزمة صحية عامة تزداد سوءا. وكذلك أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة التعجيل بأزمة الجرعات المفرطة في المنطقة، وذلك بسبب زيادة تلوث المخدرات بالفنتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية وانخفاض فرص الحصول على خدمات العلاج والوقاية. واتسمت أزمة الجرعات المفرطة المتفاقمة في تلك البلدان بزيادة أعداد الوفيات الناجمة عن المنشطات النفسانية، مثل الميثامفيتامين.

531- ويتواصل بوتيرة سريعة اعتماد التغييرات في اللوائح الخاصة بالقنب والتدابير العامة لإلغاء تجريم تعاطي المخدرات في أمريكا الشمالية. ويتواصل تغير المشهد القانوني والسياسي فيما يتعلق باستهلاك القنب لأغراض غير طبية في المكسيك والولايات المتحدة. ويجري وضع لوائح جديدة فيما يتعلق باستعمال البالغين للقنب لأغراض غير طبية في المكسيك بناء على قرار من المحكمة العليا.

2- التعاون الإقليمي

532- واصلت البلدان الثلاثة في أمريكا الشمالية تعاونها الوثيق في مجال مكافحة المخدرات بوسائل منها عمليات إنفاذ القانون عبر الحدود والجهود الرامية إلى وضع تدابير جماعية للتصدي لإنتاج المخدرات غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، ما فتئت المكسيك والولايات المتحدة تعمقان تعاونهما بشأن مكافحة المخدرات باعتماد نُهُج الصحة العامة. ويشمل التنسيق الإقليمي بذل جهود لضمان أن الأنشطة المشتركة لمكافحة الاتجار بالمخدرات تلتزم بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان.

533- وقد تعززت جهود التعاون بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة من خلال الحوار بشأن المخدرات في أمريكا الشمالية ومبادرة الأمن البحري لأمريكا الشمالية لتنسيق إجراءات إنفاذ القانون وسياسة الصحة العامة المتصلة بالمخدرات. ويقام التعاون الثنائي بين كندا والولايات المتحدة من خلال خطة العمل المشتركة لمكافحة المؤثرات الأفيونية، التي أُطلقت رسميا في عام 2020. وتعمل الولايات المتحدة أيضا مع مكتب المدعي العام للمكسيك وهيئات أخرى في المكسيك، بما في ذلك الوحدات العسكرية التي تضطلع بأعمال مكافحة المخدرات، لإنشاء سجلات قضائية للمضبوطات ووضع بروتوكولات للإبلاغ عن الحوادث في قاعدة بيانات مركزية.

534- وتتضمن خريطة الطريق لشراكة متجددة بين الولايات المتحدة وكندا، التي أُعلن عنها في 23 شباط/فبراير 2021، اتفاقا على أن تعزز حكومتا البلدين خطة العمل المشتركة المتعلقة بالمؤثرات الأفيونية، في ضوء الزيادات في تعاطي المخدرات وعدد الجرعات المفرطة. واتفق البلدان على تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون من خلال إعادة إنشاء منتدى الجرائم العابرة للحدود لتيسير التعاون بين هيئات إنفاذ القانون، بما في ذلك تعزيز تبادل المعلومات والتصدي للتحديات التي تواجه إنفاذ القانون عبر الحدود، مثل التصدي للتدفقات غير المشروعة للأسلحة النارية والمخدرات والعملات.

535- وفي 13 أيار/مايو 2021، أجرت المكسيك والولايات المتحدة حوارا رفيع المستوى بشأن استراتيجية أمنية جديدة، واتفقتا على أهداف وأولويات الأمن المشترك. ويشمل ذلك الحدَّ من تهريب المخدرات والعنف المرتبط بالجريمة المنظمة والتصدي لتعاطي المخدرات كمشكلة صحية عامة. واتفق الجانبان على بناء إطار قائم على المعلومات الاستخبارية لمعالجة أسباب العنف وتعاطي المخدرات.

3- اللوائح والسياسات والإجراءات الوطنية

536- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضعت لوائح وسياسات جديدة أو أُدخلت تعديلات على اللوائح والسياسات القائمة لمراقبة المخدرات على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات والمقاطعات في أمريكا الشمالية. وفي حين ركزت التطورات السياساتية الجديدة أساسا على استهداف أزمة

الجرعات المفرطة المتفاقمة ومكافحة الاتجار بالمخدرات، فقد صدرت أيضا لوائح جديدة تتعلق بتعاطي القنب لأغراض طبية وغير طبية على حد سواء في المكسيك وفي جميع أنحاء الولايات المتحدة.

537- وفي آذار/مارس 2021، أصدرت إدارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة منشورها المعنون التقييم الوطني لمخاطر المخدرات لعام 2020. وفي ذلك التقرير، أفادت إدارة مكافحة المخدرات بأن الجرعات المفرطة في الولايات المتحدة يغذيها الفنتانيل غير المشروع، في حين يشكل الهيروين والمؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيا أيضا تحديات كبيرة لسلطات الصحة العامة وإنفاذ القانون. وأفادت أيضا عن ادعاءات بقيام جماعات إجرامية منظمة في المكسيك بزيادة صنع وتوريد الفنتانيل والميثامفيتامين غير المشروعين إلى الولايات المتحدة، مما أدى إلى ارتفاع في الوفيات الناجمة عن التسمم بالمخدرات وفي عمليات ضبط هاتين المادتين في عام 2021.

538- وفي نيسان/أبريل 2021، أصدرت حكومة الولايات المتحدة بيانا عن أولويات سياسة المخدرات للسنة الأولى من إدارتها. وفي البيان، أعطت الحكومة الأولوية للحاجة إلى التصدي لوباء الجرعات المفرطة، وتوسيع نطاق الحصول على خدمات العلاج والتعافي، وتعزيز الدعم لجهود الوقاية من أجل الحد من تعاطي الشباب لمواد الإدمان وتقليل المعروض من المواد غير المشروعة. وشُدِّد أيضا على ضرورة معالجة مسائل المساواة العرقية والجنسانية والاقتصادية في سياسات المخدرات والرعاية الصحية.

539- وزادت الولايات المتحدة تمويلها الاتحادي للتصدي لتعاطي المخدرات ووباء الجرعات المفرطة. وتنص الميزانية الوطنية لمكافحة المخدرات لعام 2022، التي صدرت في أيار/مايو 2021، على استثمار 41 بليون دولار لفائدة هيئات البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات، وهو ما يمثل زيادة قدرها 669,9 مليون دولار مقارنةً بعام 2021. ومن المتوقع أن تدعم زيادة التمويل إمكانية الحصول على التدخلات الملحة فيما يتعلق بالصحة العامة، مثل خدمات العلاج والوقاية. ووفقا لوصف الميزانية، ستخصَّص نسبة قياسية قدرها 57,3 في المائة من موارد مكافحة المخدرات إلى برامج خفض الطلب، بما في ذلك خدمات العلاج القائم على الأدلة والحد من الضرر والوقاية والتعافي. وتشمل خطة الإنقاذ الأمريكية أيضا تخصيص 4 بلايين دولار لاضطرابات الصحة العقلية والاضطرابات المرتبطة بتعاطي مواد الإدمان.

540- وفي آذار/مارس 2021، أجرى المكتب المعني بالسياسة الوطنية لمكافحة المخدرات في الولايات المتحدة ثلاث مشاورات مع زعماء القبائل لتوجيه أولويات السياسة الاتحادية المتعلقة بالمخدرات على نحو أفضل وضمان تلبيتها لاحتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية للهنود الأمريكيين وسكان ألاسكا الأصليين. وتناولت المشاورات المتعلقة بسياسات المخدرات وباء المؤثرات الأفيونية والتحديات الأخرى المتصلة بتعاطي مواد الإدمان، بما في ذلك كيفية تقليل الحواجز التي تعترض العلاج وسبل التصدي لأثر الصدمات النفسية بين الأجيال لدى المجتمعات القبلية فيما يتعلق بتعاطي المخدرات والجرعات المفرطة منها.

541- وفي 15 آذار/مارس 2021، بدأت إدارة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة ووزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة تنفيذ لوائح معدَّلة على أساس متطلبات قانون منع الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والوقاية من الجرعات المفرطة لعام 2018. وتنص اللوائح المعدَّلة على متطلبات جديدة ومتقدمة للبيانات الإلكترونية المتعلقة بشحنات البريد الدولي من أجل وقف تدفق المؤثرات الأفيونية إلى الولايات المتحدة. وستكون الفائدة المتوقعة من اللوائح المعدَّلة تحديد الشحنات البريدية المشبوهة بدقة أكبر، قبل وصولها، لتعطيل سلسلة توريد المؤثرات الأفيونية غير المشروعة.

542- وفي حزيران/يونيه 2021، أصدر برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس") إخطارا خاصا إلى جميع جهات الوصل المعنية بمشروع آيون ومشروع الشراكات العملياتية للتصدي لتوزيع المؤثرات الأفيونية وبيعها غير المشروعين (مشروع "OPIOIDS") بشأن التغييرات في التشريعات الوطنية للولايات المتحدة، التي شملت إدراج 14 من المواد ذات الصلة بالفنتانيل في الجدول الأول من قانون المواد الخاضعة للمراقبة. وطلبت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن يُعمَّم الإشعار على الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ القوانين والجهات الرقابية النظيرة وأن يُبلَّغ، عن طريق منصة نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام "آيونيكس")، عن أي شحنات مشبوهة أو غير مأذون بها من تلك المواد أو عن تهريبها.

543- وأصبحت المكسيك أول دولة في منطقة أمريكا اللاتينية الأوسع تتبنى سياسة خارجية نسوية في عام 2020. وتساعد هذه السياسة، القائمة على تطبيق منظور جنساني في جميع القطاعات، على تعزيز الإجراءات الحكومية التي من شأنها تقليل وإزالة الفوارق الهيكلية والفجوات وأوجه عدم المساواة بين الجنسين. وستنفَّذ هذه السياسة خلال الفترة 2020-2024. وفي الدورة الرابعة والستين للجنة المخدرات، أوضحت حكومة المكسيك أنها، تماشياً مع سياستها الخارجية النسوية، قد حددت ثلاثة نُهُج رئيسية لإصلاح سياسة المخدرات، وهي تحسين فرص الحصول على خدمات العلاج، والوقاية والحد من الضرر، والتنسيق والتعاون لمكافحة إنتاج المخدرات وعبورها وتوزيعها.

544- وفي أمريكا الشمالية، اعتُمدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدابير جديدة تتعلق بإباحة تعاطي المخدرات وعدم تجريمه، ولا سيما فيما يتعلق باستعمال القنب لأغراض طبية وغير طبية.

545- وفي المكسيك، اعتمد مجلس الشيوخ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 القانون الاتحادي لتنظيم القنب، الذي من شأنه أن يجيز استعمال القنَّب لأغراض غير طبية. وخضع مشروع القانون، بعد أن وافق عليه مجلس النواب بصفة عامة،

لمراجعة إضافية في مجلس الشيوخ. غير أن محكمة العدل العليا أعلنت في 28 حزيران/يونيه 2021 عدم دستورية جميع مواد قانون الصحة العامة في البلد التي تحظر استعمال القنب لأغراض غير طبية، على أساس الحق الدستوري للمستهلكين في حرية التنمية الشخصية. ولكن قرار المحكمة العليا لم يُبِح جميع الأنشطة المرتبطة بالاستعمال غير الطبي للقنب، بما في ذلك النقل والتسويق. وفي 12 كانون الثاني/يناير 2021، نشرت المكسيك أيضا لوائح بشأن استعمال القنب لأغراض طبية بهدف مراقبة وتطوير ورصد المواد الخام للقنب والمشتقات الدوائية للقنب والأدوية التي تحتوي على القنب لأغراض الإنتاج أو البحث أو الصنع أو لأغراض طبية.

546- وعلى المستوى الاتحادي في الولايات المتحدة، لا يزال تعاطي القنب وبيعه غير قانونيين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أقر مجلس النواب قانون توفير فرص إعادة الاستثمار وشطب الأحكام المتعلقة بالماريوانا، من أجل إزالة القنب من جدول المواد الخاضعة للمراقبة. وبموجب ذلك التشريع، الذي لم يُقَره مجلس الشيوخ في وقت لاحق، كانت ستُشطب الإدانات السابقة المتعلقة بالقنب وتُعقد جلسات لمراجعة الأحكام فيما يتعلق بجرائم القنب الاتحادية. ومما ورد في حيثيات مشروع القانون أن إجمالي مبيعات القنب القانونية على مستوى الولايات بلغ 9,5 بلايين دولار في عام 2017 ويتوقع أن يصل إلى 23 بليون دولار بحلول عام 2022.

547- وفي الولايات المتحدة، على الرغم من استمرار الرقابة الاتحادية على القنب بموجب الجدول الأول من قانون المواد الخاضعة للمراقبة، اعتبارا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تسمح 36 ولاية، إضافةً إلى مقاطعة كولومبيا، بحيازة البالغين للقنب واستهلاكهم له لأغراض طبية. وعلاوة على ذلك، أباحت 18 ولاية، إضافةً إلى مقاطعة كولومبيا، تعاطي القنب لأغراض غير طبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقَّعت ولايات كونيتيكت ومونتانا ونيوجيرسي ونيو مكسيكو ونيويورك وفرجينيا لوائح بشأن القنب لتصبح قانونا يسمح للبالغين باستعمال القنب وحيازته لأغراض غير طبية.

548- وبعد إباحة زراعة "القنب الصناعي" على المستوى الاتحادي من خلال قانون المزارع لعام 2018، يمكن اشتقاق مادة دلتا-8-تتراهيدروكانابينول وغيرها من مركبات التتراهيدروكانابينول (THC) بخلاف مادة دلتا-9-تتراهيدروكانابينول المجدولة اتحاديا من الكانابيديول (CBD) المولَّد من "القنب الصناعي". وفي العديد من الولايات، تضاف مادة دلتا-8-تتراهيدروكانابينول كمؤثِّر نفساني إلى منتجات أخرى، لأغراض منها البيع في المتاجر غير المنظمة أو على المواقع الشبكية التجارية. وقد بدأت بعض الولايات، مثل فيرمونت وميشيغان، مؤخرا في حظر مادة دلتا-8-تتراهيدروكانابينول، موضحةً أن إنتاجها من الكانابيديول أصبح وسيلة لإيجاد مادة ذات تأثير نفساني من القنب المنتج بشكل قانوني الذي لا يحتوي على تركيزات عالية من القنَّبينات النفسانية. ولذا، تحظر قواعد القنب الصناعي المعتمدة في فيرمونت في عام 2020 استعمال القنَّبينات الاصطناعية في إنتاج أي منتج من منتجات "القنب الصناعي" أو المنتجات المشرَّبة به. ونتيجة لذلك، لا يستطيع المنتجون في فيرمونت صنع القنَّبينات المتضمنة المادة دلتا-8-تتراهيدروكانابينول، وقد يؤدي استعمال مادة دلتا-8-تتراهيدروكانابينول أو حيازتها أو توزيعها إلى عقوبات جنائية على المستوى الاتحادي أو مستوى الولاية. وفي ميشيغان، اعتبارا من 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أصبحت المنتجات المحتوية على مادة دلتا-8-تتراهيدروكانابينول مشمولة بقانون الولاية، وتنظمها وكالة تنظيم الماريوانا في الولاية بحيث تخضع جميع المواد المسْكِرة المستمدة من نبات القنب لاختبار أمان من خلال نظام المراقبة على مستوى الولاية وفي نظام التتبع الشامل بين مرحلتيْ الزراعة والبيع في الولاية. **وتُذكِّر الهيئة البلدان بأن مادة دلتا-8-تتراهيدروكانابينول هي إحدى أيسوميرات (نظائر) التتراهيدروكانابينول المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1971.**

549- وفي ولاية أوريغون، يوجِّه الإجراء رقم 109 المطروح للاقتراع، الذي وافق عليه الناخبون في عام 2020، السلطة الصحية في الولاية ببدء فترة تطوير مدتها سنتان لترخيص وتنظيم منتجات السيلوسيبين وتوفير خدمات السيلوسيبين. والسيلوسيبين مدرج حاليا في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1971. وستعمل الهيئة الصحية في ولاية أوريغون، من كانون الثاني/يناير 2021 حتى كانون الأول/ديسمبر 2022، على وضع اللوائح المنفِّذة لإجراء الاقتراع 109. وسيطوِّر المجلس الاستشاري للسيلوسيبين في الولاية، الذي أنشئ بموجب الإجراء المطروح للاقتراع، خطة استراتيجية طويلة الأجل لضمان أن توفر خدمات السيلوسيبين علاجا آمنا وميسور المنال والتكلفة. وستُقبَل طلبات الحصول على التراخيص المتعلقة بصنع منتجات السيلوسيبين وبيعها وشرائها اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2023.

550- وفي تموز/يوليه 2021، وقَّع حاكم رود آيلاند تشريعا بقانون يأذن بإطلاق برنامج تجريبي مدته سنتان للوقاية من الجرعات المفرطة من المخدرات من خلال إنشاء مراكز مجتمعية يمكن للناس أن يستهلكوا فيها المخدرات تحت إشراف اختصاصيي الرعاية الصحية. وبمقتضى هذا التشريع، ستكون رود آيلاند أول ولاية في الولايات المتحدة تأذن بمثل هذا البرنامج التجريبي، وإن لزم أن تحصل المرافق على إذن من البلدية التي سيعمل فيها المركز. ويرتئي القانون أيضا إنشاء لجنة استشارية لتقديم توصيات إلى وزارة الصحة في الولاية بشأن تعظيم فوائد الصحة والسلامة العموميتين للمراكز.

4- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

551- أدت القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في البداية إلى تعطيل دروب تهريب المخدرات وسلاسل إمداد السلائف الكيميائية في أمريكا الشمالية. غير أن تجار المخدرات سرعان ما اعتمدوا دروبا وأساليب بديلة. وأفيد في تقرير استراتيجية المراقبة الدولية للمخدِّرات لعام 2021 الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة أن هناك زيادة في صنع الميثامفيتامين وتهريبه وتعاطيه، حيث لا تزال المكسيك تشكل

المصدر الرئيسي للهيروين والميثامفيتامين في الولايات المتحدة، وبلد العبور الرئيسي للكوكايين من أمريكا الجنوبية، ومصدرا للفنتانيل ودربا لعبوره. وما زالت كندا مصدرا رئيسيا لتهريب المخدرات الاصطناعية والقنب و"الإكستاسي" إلى الولايات المتحدة. وأشارت وزارة الصحة الكندية إلى أن الميثامفيتامين والكوكايين أصبحا، منذ عام 2019، أشيع مادتين تضبطهما أجهزة إنفاذ القانون في كندا.

552- وفي 24 شباط/فبراير 2021، أطلقت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة مبادرة شاملة جديدة لإنفاذ القانون والوقاية يُطلق عليها اسم العملية Engage للحد من تعاطي المخدرات والوفيات الناجمة عن تناول الجرعات المفرطة. وتسمح العملية للشُّعب الميدانية التابعة لإدارة مكافحة المخدرات بالتركيز على أكبر مخاطر تتعلق بالمخدرات وما ينجم عنها من عنف في المناطق الجغرافية المعنية. وأعلنت إدارة مكافحة المخدرات عن مشروع كاسر الأمواج (Wave Breaker) في نيسان/أبريل 2021 الذي يهدف إلى تعطيل التدفق غير المشروع للفنتانيل إلى الولايات المتحدة الذي يقف وراء المعدلات المرتفعة غير المسبوقة للوفيات الناتجة عن تناول الجرعات المفرطة. ويُتوقع أن يركز المشروع على جهود الاعتراض والإنفاذ وعلى استهداف أنشطة المنظمات الإجرامية عبر الوطنية.

553- وفي 24 حزيران/يونيه 2021، نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة المكسيك تقرير الرصد التقني الرابع عن زراعة خشخاش الأفيون استنادا إلى دراسة أُجريت في الفترة بين تموز/يوليه 2018 وحزيران/يونيه 2019. وأشارت الدراسة إلى أن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في المكسيك خلال تلك الفترة كانت تقدَّر بنحو 500 21 هكتار، مما يشكل انخفاضا بنسبة 23 في المائة مقارنةً بالفترة السابقة في السنتين 2018/2017. وقُدِّرَ متوسط غلة صمغ الأفيون على الصعيد الوطني بنحو 20,5 كيلوغراما للهكتار؛ حيث فُسِّرت الزيادة بالتحسن الذي طرأ على تقنيات الحصاد وإدارة المحاصيل التي يستخدمها مزارعو خشخاش الأفيون. وقُدِّرَ الإنتاج الوطني المحتمل من صمغ الأفيون الجاف بنحو 440 طنا متريا، أي بانخفاض نسبته 2 في المائة مقارنةً بفترة الرصد السابقة. وكان تركيز المورفين في صمغ الأفيون في الفترة المبلَّغ عنها بواقع 17,6 في المائة.

554- وفي آذار/مارس 2021، أصدر البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس") إخطارا خاصا عبر نظام "آيونيكس" بشأن تهريب الزيلازين في أعقاب تزايد الاتصالات المتضمنة هذا المؤثر النفساني الجديد الذي لا يخضع للمراقبة الدولية. ويُستخدم الزيلازين عادة في الطب البيطري كمهدئ، وله خصائص مسكِّنة ومُرخية للعضلات. ومع ذلك، فقد طرأت مؤخرا زيادات في الحوادث المتعلقة بهذه المادة. وفي عام 2020، حددت دائرة تحليل المخدرات في وزارة الصحة الكندية، التي تحلل المخدرات غير المشروعة المشتبه فيها التي ضبطتها أجهزة إنفاذ القانون الكندية، 198 عينة تحتوي على الزيلازين، منها 197 عينة تحتوي أيضا على الفنتانيل أو نظائره. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أصدر مركز البحوث والتعليم في مجال الاستدلال الجنائي في الولايات المتحدة تحذيرا بعد الكشف عن الزيلازين في حالات تنطوي على الفنتانيل أو الهيروين أو مزيج من الاثنين. وقد يزداد خطر الجرعات المفرطة القاتلة مع استعمال المخدرات المخلوطة بالزيلازين، وخاصة جنبا إلى جنب مع المؤثرات الأفيونية، وذلك بسبب زيادة آثار نقص التهوية الرئوية (تثبيط التنفس). وقد أظهر رصد الهيئة للشبكة المفتوحة أن الزيلازين يجري تسويقه على الإنترنت.

555- وفي كانون الثاني/يناير 2021، عقد برنامج "غريدس" اجتماعا لفريق خبراء لمدة أربعة أيام بشأن الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والفنتانيلات والمواد الخطرة ذات الصلة في نصف الكرة الغربي من خلال منصات التجارة الإلكترونية. وغالبا ما يوجد البائعون عبر الإنترنت على هذه المنصات حيث يعرضون مواد خطرة ليس لها استعمالات مشروعة. ولذلك، يمكن أن يكون للمنصات تأثير كبير على منع تسويق هذه المواد الخطرة وحركتها. وسهَّل الاجتماع الحوار الإقليمي بين القطاعين العام والخاص، ورفع مستوى الوعي، وتبادل المشاركون الممارسات الجيدة لزيادة تعزيز التعاون بين القطاعات في المنطقة وأوصوا باتخاذ خطوات عملية لضمان سلامة سلاسل الإمداد. وناقش أكثر من 40 من الحكومات وخبراء القطاع الخاص الاتجاهات الإقليمية الحالية للاتجار والآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 عليها.

556- وفي عامَيْ 2020 و2021، ضبطت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة سلائف الفنتانيل، بما في ذلك المواد 1-بوك-4-بيبريدون و4-بيبريدون و4-AP (4-أنيلينو بيبيريدين) (*N*-فينيل بيبيريدين-4-أمين)، أو ساعدت في ضبطها. وقد توضح هذه المضبوطات أن المنظمات الإجرامية تستخدم سلائف أخرى تقع في أسفل سلسلة التركيب الكيميائي، بدلاً من السليفتين المباشرتين والمراقَبتين على نطاق واسع 4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP) و*N*-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP).

557- وفي الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، شارك موظفون من بلدان أمريكا الشمالية في التدريب الذي تقوده الهيئة على الأدوات العملياتية المصمَّمة لتعزيز قدرة الموظفين على مكافحة الاتجار بالمواد الخطرة. وتشمل هذه الأدوات منصة الاتصالات الآمنة "آيونيكس" وأداة الوصول إلى المعلومات الاستخبارية لبرنامج "غريدس"، وهي أداة متقدمة للتحليلات البصرية أُطلقت حديثا تسمح بالتحديد السريع للدروب وطرائق العمل لدعم العمل الاستراتيجي والعملياتي لموظفي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية. كما قُدِّمَ تدريب متعمق على المناولة المأمونة للمؤثرات الأفيونية وغيرها من المواد الخطرة.

558- وما انفكَّ إنتاج القنب وتوافره على المستوى المحلي يتزايدان في جميع أنحاء المنطقة. ووفقا لما أفادت به إدارة مكافحة المخدرات، فإن معظم الولايات التي أباحت القنب في الولايات المتحدة لم تضع حدودا لقوة مفعوله، مما أدى إلى زيادة مستويات مفعول القنب ومنتجات ركاز القنب المبيعة

في تلك الأسواق. كما أفاد المركز الوطني لأبحاث المنتجات الطبيعية في جامعة ميسيسيبي بأن النسبة المئوية لمادة دلتا-9-تتراهيدروكانابينول في عينات القنب الواردة من السوق غير المشروعة والمقدمة من إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة كي يجري تحليلها ارتفعت من نحو 4 في المائة إلى 14 في المائة خلال الفترة 1995-2019. وأفادت لجنة إصدار الأحكام في الولايات المتحدة بأن عدد المجرمين المحكوم عليهم بتهمة الاتجار بالقنب في محاكم الولايات المتحدة انخفض منذ عام 2016 بنسبة 67,3 في المائة.

559- ويتواصل تطور إنتاج القنب وتوزيعه وبيعه في كندا بعد إباحة الحكومة استعمال هذه المادة لأغراض غير طبية في تشرين الأول/أكتوبر 2018 وإباحة بيع منتجات القنب الصالحة للأكل في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ووفقا لدراسة أجرتها هيئة الإحصاء الكندية عن تعاطي القنب ونُشرت في نيسان/أبريل 2021، أصبحت صناعة القنب في كندا الآن أفضل تجهيزا للتنافس مع السوق السوداء من حيث السعر ويسر التأمين والتنوع. والبيانات المستخدمة في الدراسة مستمدة من الاستقصاء الوطني الشامل لعدة قطاعات بشأن القنب، باستخدام استبيان قائم على الإنترنت، مما قد يكون له بعض الأثر على موثوقيتها. ووفقا لنتائج الدراسة الاستقصائية، أفاد عدد أكبر من الكنديين بحصولهم على بعض حاجتهم من القنب على الأقل من مصادر قانونية أو من خلال زراعته، وأفاد عدد أقل باعتمادهم على الأصدقاء والأسرة أو مصادر غير قانونية في عام 2020. وكان تعاطي القنب أعلى في أواخر عام 2020، بنسبة 20 في المائة، مقارنةً بالربع الأول من عام 2019، حيث بلغ 17,5 في المائة، وبالربع الأول من عام 2018، حيث سجل نسبة 14,0 في المائة. وبلغت نسبة التعاطي اليومي أو شبه اليومي 7,9 في المائة في أواخر عام 2020، بعد أن كانت 5,4 في المائة في الربع الأول من عام 2018، مما يشير إلى أن النمو في التعاطي اليومي أو شبه اليومي كان أعلى قليلا من نمو التعاطي على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. وتُظهِر البيانات أيضا أن النمو في التعاطي اليومي أو شبه اليومي في أوساط الإناث (51 في المائة) كان أعلى من نمو ذلك التعاطي في أوساط الذكور (33 في المائة)، مما أدى إلى تضييق الفجوة بين الجنسين خلال الفترة 2018-2020.

560- وشاركت كندا والمكسيك والولايات المتحدة في عملية آفاق جديدة (New Horizons) التي استهدفت الكشف عن المصادر الرئيسية ونقاط إعادة التوزيع التي تشمل التابنتادول والترامادول (للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الفقرة 352 أعلاه).

5- الوقاية والعلاج

561- استمر تأثر أمريكا الشمالية بالتسارع في عدد الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة في العامين 2020 و2021. ففي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أفادت مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة عن وقوع عدد يقدر بـ 100 306 حالات وفاة بسبب تناول جرعات مفرطة من المخدرات خلال فترة الـ 12 شهرا المنتهية في نيسان/أبريل 2021، وهذا يمثل زيادة بنسبة 28,5 في المائة مقارنة بالوفيات التي بلغت 078 056 حالة وفاة خلال الفترة نفسها من العام السابق. أما العدد التقديري للوفيات الناجمة عن تناول جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية فقد ارتفع إلى 75 673 حالة وفاة خلال الفترة نفسها من 56 064 حالة وفاة في العام السابق. وارتبطت غالبية تلك الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وبالفنتانيل المصنوع على نحو غير مشروع في المقام الأول، وإن لاحظت مراكز مكافحة الأمراض أيضا زيادة في أعداد الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة التي تنطوي على منشطات نفسانية، مثل الميثامفيتامين.

562- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، واستجابة للزيادة في الجرعات المفرطة، أصدرت مراكز مكافحة الأمراض توصيات تُبرِز الحاجة إلى أن تظل الخدمات الأساسية متاحة للأشخاص المعرضين لخطر الجرعات المفرطة. وعلى أساس الحاجات المحلية، تضمنت التوصيات دعوات إلى توسيع نطاق توزيع واستعمال النالوكسون والتثقيف بشأن الوقاية من الجرعات المفرطة.

563- وللمساعدة في التخفيف من الانخفاض المتعلق بكوفيد-19 في سبل الحصول على العلاج من تعاطي المخدرات، دعم مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين في الولايات المتحدة تنظيم أكثر من 300 دورة تدريبية عبر الإنترنت في عام 2020، استفاد منها 000 15 خبير طبي وعلاجي خارج الولايات المتحدة، ودعم تقديم المساعدة التقنية لتحسين ووضع سياسات فعالة تهدف إلى الحد من تعاطي المخدرات. كما انتهت إدارة مكافحة المخدرات من وضع تدابير لتحسين إمكانية الحصول على العلاج بمساعدة الأدوية، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث قد يكون لدى المصابين باضطرابات مرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية خيارات علاج محدودة. وفي 28 حزيران/ يونيه 2021، نشرت إدارة مكافحة المخدرات قاعدة جديدة بشأن شروط التسجيل في برامج العلاج من المخدرات ذات العناصر المتنقلة. وتُبطِل هذه القاعدة شرط التسجيل المنفصل فيما يخص البرامج المتنقلة للعلاج من المخدرات للمسجَّلين المأذون لهم بصرف الميثادون لعلاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية. ويُفترض أن تساعد القاعدة الجديدة على تيسير حصول المجتمعات المحرومة والأفراد المسجونين على العلاج وأن تفي بأولويات سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالمخدرات، مثل تعزيز الإنصاف العرقي.

564- وفي كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة عن مبادئ توجيهية جديدة للممارسات الخاصة بصرف البوبرينورفين لعلاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية من أجل توسيع نطاق الحصول على العلاج بمساعدة الأدوية. ويُعفى الأطباء المؤهلون من بعض المتطلبات الاتحادية لمنح الشهادات اللازمة لوصف البوبرينورفين لعلاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية. ودعمت الوزارة أيضا "مبادرة

المساعدة على إنهاء الإدمان للأجل الطويل" باستثمار 1,5 بليون دولار في إجراء 500 دراسة بحثية في جميع أنحاء الولايات المتحدة بهدف تحديد أهداف علاجية جديدة فيما يتعلق بكل من معالجة الألم والاضطرابات المرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية، والحد من مخاطر تعاطي المؤثرات الأفيونية من خلال استراتيجيات غير دوائية، وتحسين العلاج من إدمان المؤثرات الأفيونية. وأطلقت الوزارة أيضا مشروعا بشأن معالجة أزمة المؤثرات الأفيونية في مجتمعات الملونين، لتحديد ودراسة مدى انتشار وتأثير الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات، بما في ذلك الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية، في أوساط الأقليات السكانية العرقية والإثنية والأطر السياساتية والممارسات والظروف المحيطة بعلاج هؤلاء السكان.

565- وفي تموز/يوليه 2021، نشر قادة من المعاهد الوطنية للصحة مقالا حول اختيار اللغة المناسبة للحد من الوصم وتحسين كيفية معاملة الناس. ولوحظ في المادة أن ما يقرب من 90 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات في الولايات المتحدة لا يتلقون العلاج أو قد يتلقون رعاية سريرية معيبة بسبب التحيزات المتصلة بالوصم. وعلى غرار التحليل الذي أجرته الهيئة في تقريرها السنوي لعام 2020، يوضح المقال أن استخدام لغة ومصطلحات دقيقة علميا تركز على تجربة المريض هو عنصر رئيسي للحد من الوصم.

566- ولا تزال كندا تعاني من أزمة صحية عامة متفاقمة تعزى إلى تناول جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية والوفيات الناتجة عن ذلك. وكانت هناك 174 21 حالة وفاة يظهر أن سببها التسمم الناجم عن تعاطي المؤثرات الأفيونية ما بين كانون الثاني/يناير 2016 وكانون الأول /ديسمبر 2020. وأشارت حكومة كندا إلى أن الزيادة في تلك الوفيات منذ بداية الجائحة هي على الأرجح نتيجة لتزايد الإمدادات من المخدرات السامة والعزلة والتوتر والقلق ولتوفر قدر محدود من الخدمات أو استعصائها على الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. كما ازداد تعاطي الميثامفيتامين والاتجار به في كندا منذ عام 2018. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، أفادت حكومة كندا بأن 47 في المائة من الوفيات الناجمة عن التسمم بالمنشطات كانت مرتبطة بالميثامفيتامين، بعد أن كانت تلك النسبة 44 في المائة في عام 2019، و43 في المائة في عام 2018. وثمة شواغل إضافية بشأن الآثار الكبيرة لتعاطي الميثامفيتامين على الصحة والسلامة لدى بعض مجتمعات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء البلد. وفي حزيران/يونيه 2021، أصدرت وزارة الصحة الكندية تقريرا عن تعاطي الميثامفيتامين، أعربت فيه عن قلقها إزاء زيادة تعاطي الميثامفيتامين والمخاطر التي تهدد صحة وسلامة جميع المجتمعات المحلية في كندا.

567- وأصدر المركز الكندي المعني بتعاطي المخدرات وإدمانها خطته الاستراتيجية للفترة 2021-2026، بعنوان "التركيز على المستقبل". وتشمل الأهداف الاستراتيجية للمركز النهوض بالمعرفة عن طريق تجميع البحوث وتقديم الأدلة بشأن المسائل الرئيسية التي تهم كندا، مثل أزمتيْ المؤثرات الأفيونية والميثامفيتامين، والاضطرابات المرتبطة بتعاطي مواد متعددة، والاضطرابات المتزامنة مثل العلاقة بين تعاطي مواد الإدمان والصحة العقلية. ويُتوقع أن تُعنى بحوث المركز بالآثار أو الاتجاهات الخاصة بالمجالات المتقاطعة والجوانب الجنسانية والتنوع في تعاطي مواد الإدمان. ووفقا للمركز، ستبدأ إباحة تعاطي القنب على مدى السنوات الخمس المقبلة في التأثير على أنماط الاستهلاك والمواقف تجاه العقار، ومن المتوقع أن يقدم أدلة ونصائح بشأن تعاطي القنب وآثاره على السكان.

568- ووفقا للمركز الكندي المعني بتعاطي المخدرات وإدمانها، حدث انخفاض كبير في توافر وقدرات خدمات العلاج من تعاطي مواد الإدمان والحد من ضرره في المرحلة المبكرة من الجائحة بسبب عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على عدد المتعاطين المسموح بهم في العيادات ومرافق المرضى الداخليين. وأدى ذلك إلى عودة العديد من المتعاطين إلى تعاطي مواد الإدمان المنطوي على مخاطر أعلى أو الانخراط فيه، وإلى ازدياد فترات الانتظار للحصول على الخدمات. وعلى الرغم من أن تقديم الرعاية لعلاج تعاطي المخدرات تحوَّل بسرعة إلى المنصات الإلكترونية، فإن توافرها لم يتوزع على نحو منصف، ومن ثمَّ لم يمكنها أن تعوّض تماما الحاجة إلى خيارات العلاج القائمة على الحضور الشخصي.

569- وأشارت الدراسة الاستقصائية للقنب لعام 2020 التي أجرتها وزارة الصحة الكندية إلى أن 54 في المائة من الأشخاص الذين يتعاطون القنب أبلغوا عن تعاطيه ثلاثة أيام في الشهر أو أقل، وأن 18 في المائة أبلغوا عن تعاطي القنب يوميا. ويختار أكثر من نصف الذين يتعاطون القنب الحصول عليه من خلال مصدر قانوني، حيث أبلغ 41 في المائة منهم عن تعاملهم مع متجر قانوني كمصدر معتاد، وهو ما يمثل زيادة مقارنةً بعام 2019. وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير على تعاطي القنب، حيث استخدم ما نسبته 56 في المائة نفس الكمية، وما نسبته 22 في المائة كمية أكبر، وما نسبته 22 في المائة كمية أقل. وظل التدخين هو الطريقة الأكثر شيوعا لاستهلاك القنب، على الرغم من أنه انخفض مقارنةً بعام 2019، وازداد تعاطي منتجات القنب الصالحة للأكل.

570- وفي كانون الثاني/يناير 2021، أصدر المركز الكندي المعني بتعاطي المخدرات وإدمانها التقرير الوطني لمؤشرات العلاج: بيانات الفترة 2016-2018. ووفقا للتقرير، فإن القنب والكوكايين كانا، بعد الكحول، المادتين الأشيع إبلاغا عنهما في أوساط الأفراد الخاضعين للعلاج. وأبلغ أكثر من نصف الأفراد الذين يلتمسون العلاج عن مادتين من المواد الإشكالية على الأقل، مما يشير إلى ارتفاع معدل انتشار تعاطي المواد المتعددة.

571- وكجزء من الجهود التي تبذلها كندا للحد من العواقب السلبية لتعاطي المخدرات، فتح البلد 37 موقعا للاستهلاك تحت الإشراف منذ عام 2017، حيث تلقت هذه المواقع أكثر من 2,6 مليون زيارة وعُكست آثار أكثر من 000 22 جرعة مفرطة دون حالة وفاة واحدة. كما أصبح فحص المخدرات نهجا أكثر استخداما في كندا نتيجة لأزمة الجرعات المفرطة. وفي 21 نيسان/أبريل 2021، أصدرت دائرة فحص المخدرات

في تورونتو تقريرها السنوي لعام 2020، الذي أشارت فيه إلى أنه في عام 2020، وهو أول عام كامل لتشغيل خدمتها، فُحصت 657 1 عينة من عينات المخدرات. وخلص التقرير إلى توقع أن الفنتانيل مثَّل 53 في المائة من العينات المفحوصة، وعُرف أن نسبة 7 في المائة منها مرتبط بجرعة مفرطة؛ وأن نسبة 63 في المائة من مواد الفنتانيل المتوقعة احتوت على عقاقير ذات صلة بالبنزوديازيبين؛ وأن نسبة 31 في المائة من مواد الهيروين احتوت على الفنتانيل.

572- وفي تموز/يوليه 2021، أصدرت هيئة الإحصاء الكندية بيانات مستمدة من استقصائها الخاص بمياه الصرف الصحي لدى خمس مدن رئيسية أشارت إلى حدوث زيادة في استهلاك المخدرات منذ بداية جائحة كوفيد-19. ومن بين العقاقير التي قيست في الاستقصاء، وعددها 14 عقارا، تبيَّن أن مستويات القنب والفنتانيل والميثامفيتامين قد زادت زيادة كبيرة في مرحلة مبكرة من الجائحة. وبمعدل أعلى أربع مرات مما هو عليه في أي مدينة أخرى مقيسة، سجلت فانكوفر، وهي عاصمة كولومبيا البريطانية، أعلى نسب الفنتانيل في مياه الصرف الصحي لديها. وكانت نسب الميثامفيتامين في مياه الصرف الصحي هي الأعلى في إدمنتون، عاصمة مقاطعة ألبرتا المجاورة، حيث بلغ مقدار الميثامفيتامين الداخل في المجاري لديها ضعف مثيله في فانكوفر تقريبا. ووفقا لهيئة الإحصاء الكندية، فإن جمع العينات باستمرار سيساعد على فهم المشهد المتغير لاستهلاك المخدرات في جميع أنحاء كندا.

573- وبُذلت جهود في الولايات المتحدة لإزالة إجراءات الحظر الجنائي على مستوى الولايات لأدوات فحص المخدرات، مثل شرائط اختبار الفنتانيل. ولا توجد مثل هذه الإجراءات على المستوى الاتحادي. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، أوصت مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها بوضع برامج لفحص المخدرات من أجل تحسين الكشف عن حالات تفشي الجرعات المفرطة. وفي 7 نيسان/أبريل 2021، أعلنت مراكز مكافحة الأمراض وإدارة الخدمات المتعلقة بتعاطي مواد الإدمان والصحة العقلية أنه يمكن استخدام الأموال الاتحادية لشراء اختبارات الفنتانيل السريعة للمساعدة في الحد من الارتفاع الكبير في الوفيات الناجمة عن تعاطي المخدرات بجرعات مفرطة. وفي أيار/مايو 2021، أباحت ولاية أريزونا استخدام تلك الشرائط، باعتبارها من منتجات اختبار العقاقير المخدرة، إلى درجة أنها لم تعد تُعتبر أدوات لتعاطي المخدرات. وفي الشهر نفسه، وقَّع حاكم ولاية أريزونا أيضا على مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 1250 الذي يبيح برامج تبادل الإبر كجزء من جهود الولاية لتشجيع الأفراد الذين يتعاطون المخدرات بالحقن على الالتحاق ببرامج العلاج القائم على الأدلة.

574- وفي الولايات المتحدة، تم التوصل إلى تسوية كبرى بقيمة 26 بليون دولار في تموز/يوليه 2021 في دعاوى قضائية رفعتها نحو 4 000 حكومة محلية وولاية ضد ثلاثة من كبار موزعي الأدوية وواحد من أكبر مصنعي المؤثرات الأفيونية بسبب دورهم في خلق أزمة المؤثرات الأفيونية في البلد. ومن المقرر إنفاق معظم أموال التسوية على العلاج والوقاية من المؤثرات الأفيونية. ومن المتوقع أيضا أن يتطلب الاتفاق إجراء تغييرات لمنع حدوث أزمة مؤثرات أفيونية مماثلة مرة أخرى، وذلك بوسائل منها إنشاء هيئة مركزية مستقلة لتزويد الموزعين والمنظمين على مستوى الولايات ببيانات عن وجهة المخدرات ومدى تواتر نقلها. ومن المتوقع أن يقضي إنشاء تلك الهيئة على المواضع المحجوبة في النظم الحالية التي يستخدمها الموزعون، وأن يساعد على الكشف عن الطلبات المشبوهة من المؤثرات الأفيونية المقدمة من الصيدليات.

575- وقد نشر المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات في الولايات المتحدة تحليلا لسلوكيات المراهقين ومواقفهم فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في الولايات المتحدة، يبين أن تعاطي القنب في أوساط المراهقين لم يتغير تغيرا كبيرا خلال جائحة كوفيد-19. وكان ذلك على الرغم من الانخفاض الملاحظ في توافر القنب في أوساط الطلاب. وخلال الفترة من شباط/فبراير إلى منتصف آذار/مارس 2020، انخفضت نسبة الطلاب الذين أبلغوا عن سهولة الوصول "إلى حد ما" أو "بشكل كبير" بنسبة 17 في المائة، من 76 في المائة في الربيع الذي سبق الجائحة إلى 59 في المائة خلال الجائحة. غير أن مستويات التعاطي لم تتغير تغيرا كبيرا. وقبل انتشار الجائحة، قال 23 في المائة من الطلاب إنهم تعاطوا القنب في الأيام الثلاثين الماضية، مقارنةً بنسبة 20 في المائة خلال الجائحة.

576- وفي 24 حزيران/يونيه 2021، أصدرت وزارة الصحة المكسيكية تقريرا عن الصحة العقلية واستهلاك المؤثرات النفسانية. ويتضمن التقرير الاستنتاج بأن نحو 40 في المائة من متعاطي المخدرات لاحظوا زيادة في الاستهلاك بسبب الإجهاد أو القلق أو العزلة. وإلى جانب الزيادة المقلقة في الطلب على العلاج من تعاطي المنشطات الأمفيتامينية منذ عام 2017، ارتبطت معظم الوفيات المتعلقة بمواد الإدمان أيضا بالمنشطات.

577- وفيما يتعلق بمسألة كيفية تأثير جائحة كوفيد-19 على أنماط تعاطي المخدرات، دعت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات المكسيك إلى المشاركة في الدراسة التي أجريت في نصف الكرة بشأن أنماط استهلاك المؤثرات النفسانية وجائحة كوفيد-19. وشارك ما مجموعه 267 17 شخصا من ولايات المكسيك، وعددها 32 ولاية، منهم 677 10 امرأة (62 في المائة)، و413 6 رجلا (37 في المائة)، و177 شخصا غير مصنفين حسب الجنس (1 في المائة). وكان معظمهم، ويبلغ متوسط عمرهم 40,9 عاما، من العاملين (78,1 في المائة)؛ ومثَّل الطلاب 14,7 في المائة، والعاطلون عن العمل 4,4 في المائة. وكان ذلك بالإجابة على استقصاء طوعي عبر الإنترنت من تصميم لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات. وأشار المشاركون إلى أنهم تعاطوا، في السنة السابقة، مواد الإدمان بالمعدلات التالية: القنب (14,6 في المائة)، والمهدئات (12,6 في المائة)، والمؤثرات الأفيونية (12 في المائة)، والكوكايين (11,8 في المائة)، والميثامفيتامين (11,5 في المائة)، وكوكايين "الكراك" (11,4 في المائة)، و"الإكستاسي" (11,4 في المائة)، والمستنشقات (11,3 في المائة). وكان استهلاك المهدئات والمؤثرات الأفيونية أعلى مما يبلَّغ عنه عادة في الاستقصاءات الوطنية أو في الطلب على العلاج، حيث تذكر كمواد منخفضة الانتشار. ومن بين

المجيبين، أفاد ما نسبته 59,9 في المائة من متعاطي المخدرات بأنهم توقفوا عن تعاطي المخدرات أثناء الجائحة؛ غير أن ما نسبته 33,1 في المائة حافظوا على نفس معدل التعاطي، وزاد 3,1 في المائة من معدل تعاطيهم. وفيما يخص من زادوا من تعاطيهم للمخدرات غير المشروعة، فقد كانت الزيادة أساسا في استهلاك القنب (10,6 في المائة) والمهدئات (6,7 في المائة). وثمة جانب آخر بحثه الاستقصاء وهو تصور آثار المخدرات غير المشروعة. وفي هذا الصدد، لا يزال 13,1 في المائة من المتعاطين يلاحظون نفس الأثر، فيما يلاحظ ما نسبته 2,2 في المائة تأثيرا أقوى، وما نسبته 3,6 في المائة تأثيرا أقل قوة.

578- وما فتئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل مع حكومة المكسيك لتحسين نوعية خدمات العلاج من الارتهان للمخدرات في المكسيك، ووضع خريطة طريق لاعتماد معايير العلاج الدولية. كما أجرى المكتب استقصاء لأكثر من 600 مركز علاجي في جميع أنحاء المكسيك لوضع خريطة للخدمات المتاحة حاليا. وفي إطار هذا المشروع، شكلت اللجنة الوطنية لمكافحة الإدمان في المكسيك فريق عمل تقنيا مسؤولا عن ضمان جودة خدمات العلاج في جميع أنحاء البلد، بمشاركة ممثلي أربع هيئات حكومية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات وخبراء دوليين.

579- وبالنسبة للمكسيك، كان الأثر الرئيسي لكوفيد-19 على خدمات العلاج من تعاطي المخدرات هو انخفاض الطلب على العلاج في المرافق الحكومية وغير الحكومية على حد سواء مقارنةً بسنة متوسطة. ومع الانخفاض الكبير في عدد حالات العلاج من تعاطي المخدرات خلال عام 2020، كان لتدابير التباعد الاجتماعي تأثير على الحصول على العلاج بالنسبة إلى من يحتاجونه. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، عالجت الشبكة الوطنية 530 162 شخصا من تعاطي المؤثرات النفسانية، بينما في عام 2020، عولج 142 101 شخصا. وجاء هذا الانخفاض على الرغم من أن الوحدات الحكومية حافظت على نفس القدرة فيما يتعلق بخدمات العلاج، ونفَّذت تدابير وقائية فيما يخص كوفيد-19 وفقا لإشارات المرور الوبائية لكل ولاية.

أمريكا الجنوبية

ضُبطت كميات أكبر من الكوكايين والسلائف الكيميائية في عامي 2020 و2021، حيث زادت الجماعات الإجرامية المنظمة أحجام الشحنات تعويضا للخسائر التي تكبدتها خلال الأشهر الأولى من جائحة كوفيد-19.

أرست حكومة كولومبيا الأساس القانوني لاستئناف الرش الجوي للغليفوسات توخيا لتكثيف جهود القضاء على الكوكايين.

نظمت حكومات أكثر في المنطقة زراعة القنب وصنعه وتجارته للأغراض الطبية والعلمية والصناعية.

1- التطوُّرات الرئيسية

580- ارتبط العديد من التطورات التي شهدتها أمريكا الجنوبية في السنة الثانية لجائحة كوفيد-19 بكيفية تأثر الجماعات الإجرامية ومؤسسات إنفاذ القانون والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع وبتشديد مراقبة الحدود نتيجة للجائحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن حالة الطوارئ الصحية ضخمت هيمنة المنظمات الإجرامية في بعض الأقاليم ودورها كجهات توفر خدمات أساسية لبعض السكان المهمشين، بما في ذلك من خلال تنفيذها لتدابير الصحة العامة الرامية لمنع انتشار الفيروس التي لم تتمكن السلطات الحكومية من إنفاذها. كذلك فقد أدى إغلاق المدارس أثناء الجائحة إلى تفاقم خطر تجنيد الشباب الفقراء من قبل المنظمات الإجرامية وتوجههم نحو الأنشطة الإجرامية، مثل الزراعة غير المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة والاتجار بتلك المواد.

581- وبعد انخفاض حاد شهدته أسعار أوراق وعجينة الكوكا خلال الأشهر الأولى من الجائحة، حيث أعاقت القيود المفروضة على الحركة وصول المشترين إلى مناطق الزراعة، انتعشت تلك الأسعار في أواخر عام 2020 وفي عام 2021. وخلال الأشهر الأولى من الجائحة، سجلت بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وكولومبيا انخفاضا في الأسعار بنسبة 20-50 في المائة. وفي كولومبيا، بالنظر إلى الصعوبات التي تواجه مشتري أوراق الكوكا في الوصول إلى مناطق زراعتها، شرع المزارعون في معالجة تلك الأوراق أو استئجار خدمات معالجتها لغرض إنتاج عجينة الكوكا للمشترين في أسواق أخرى أو لبيعها في وقت لاحق، تجنبا لتكبد الخسائر. ومع رفع القيود المفروضة على التنقل في المنطقة، ازداد صنع الكوكايين والاتجار به، مما أدى إلى تزايد الطلب على السلائف الكيميائية. ونظرا لانخفاض التصنيع الكيميائي المشروع خلال الجائحة، وتلبية للطلب على الكوكايين، اضطرت الجماعات الإجرامية إلى الاعتماد على الإنتاج الحرفي للسلائف الكيميائية للمحافظة على قدرتها التصنيعية. وبحلول نهاية عام 2020، كانت سوق الكوكايين قد بدأت في الاستقرار، وأبلغت السلطات في المنطقة عن ضبط كميات متزايدة من هذا المخدر.

582- واليوم، تتمكن نسبة أكثر من 50 في المائة من الأسر المعيشية في أمريكا اللاتينية من الوصول إلى الإنترنت، وهذه زيادة كبيرة عما كان الحال عليه قبل 10 سنوات، عندما كانت النسبة 30 في المائة. وتتزايد شعبية الإنترنت، ولا سيما الشبكة الخفية، لبيع وشراء المواد الخاضعة للمراقبة الدولية بصورة غير مشروعة. وقد عجلت جائحة كوفيد- 19 بهذه العملية، لأن الشراء عبر الإنترنت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو الشبكة الخفية والتوزيع بواسطة الخدمات البريدية والسُّعاة يسمح للمنظمات الإجرامية بمواصلة أنشطتها على الرغم من إجراءات مراقبة الحدود والقيود المفروضة على الحركة نتيجة للجائحة.

583- وأصبحت الدروب الجوية والبحرية لتهريب المخدرات أنسب البدائل للتحايل على القيود المفروضة على السفر برا. ويتزايد استخدام المهربين للطائرات الصغيرة في نقل الكوكايين بين بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وباراغواي والبرازيل وبيرو. ولوحظ أيضا في بلدان أخرى استخدام الطائرات الخاصة لنقل المخدرات داخل المنطقة وإلى أوروبا. ويبدو، بالإضافة إلى ذلك، أن نظام المجاري المائية باراغواي-بارانا، الذي يتألف من 3 400 كيلومتر من الأنهار المتصلة التي تربط الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) بالمحيط الأطلسي، قد تعزز كبوابة لنقل الكوكايين المصنوع في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو إلى أسواق الكوكايين الدولية عبر موانئ باراغواي والبرازيل. ويشكل ذلك تحديا جديدا للسلطات التي اعتادت على التصدي لنقل المخدرات من دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن طريق الدروب الجوية والبرية أساساً.

584- وشهد العامان الماضيان زيادة في كثافة الاتجار بالمخدرات الآتية من أمريكا الجنوبية إلى الأسواق غير المشروعة في أفريقيا وأوروبا. وأبلغ عن تزايد كميات المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، حيث وسعت الجماعات الإجرامية في أمريكا الجنوبية أسواقها، إذ تسافر الآن جماعات إجرامية متمركزة في أوروبا إلى أمريكا الجنوبية لإدارة شحنات المخدرات إلى أوروبا. وقد ضبطت السلطات الأوروبية في أواخر عام 2020 وخلال عام 2021، كميات قياسية من المخدرات التي تصل في حاويات شحنت من موانئ في أمريكا الجنوبية. كما تصل أيضا كميات متزايدة من الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أفريقيا، التي أخذت تمثل نقطة عبور متزايدة الأهمية للمخدرات المصنوعة في أمريكا الجنوبية، التي يعاد توجيهها فيما بعد إلى أسواق المخدرات غير المشروعة في أوروبا وغيرها من المناطق المجاورة.

585- وكانت التقلبات في الاتجار بالكوكايين وعجينة الكوكا أقل وضوحا في بعض المناطق الحدودية، حيث يبدو استمرار نشاط الاتجار بالبضائع والأشخاص فيها، بل وحتى ازدياده. وكانت كاتاتومبو، وهي منطقة في كولومبيا تقع على حدود هذا البلد مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، واحدة من بضع مناطق في كولومبيا حافظ فيها الاتجار على استقراره طوال فترة الجائحة. وفي البرازيل، ازدادت كمية الكوكايين المضبوط بنسبة 38 في المائة على الحدود مع بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو، وفي أيار/مايو 2021، قبض على الحدود مع البرازيل على أعضاء من منظمة "بريميرو كوماندو دا كابيتال". وهي واحدة من أكبر الجماعات الإجرامية المنظمة للاتجار بالمخدرات في البرازيل.

586- وأدى تزايد وجود جماعات مسلحة في المناطق الحدودية في بعض البلدان إلى زيادة التوترات بين الجماعات الإجرامية المنظمة وبين تلك الجماعات والقوات العسكرية. وقد أفادت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بأنها نفذت 2 371 عملية لمكافحة المخدرات و27 عملية عسكرية في ولايات أبوري وفالكون وغواريكو ومريدا وزوليا، وذلك في الأشهر الأولى من عام 2021. وأسفرت تلك العمليات عن ضبط أكثر من 18,5 طنا من المواد الخاضعة للمراقبة و71,9 طنا من السلائف الكيميائية، علاوة على تفكيك 29 مختبرا غير مشروع وثمانية مهابط غير مرخصة للطائرات. وفي آذار/مارس 2021، شهدت منطقة أبوري المتاخمة لكولومبيا اشتباكات متصاعدة بين القوات العسكرية الفنزويلية والمنظمات الإجرامية الممارسة لأنشطة غير مشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات. وفي كولومبيا، أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالاتجاه السائد في السنوات الخمس الماضية نحو تركيز الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا على امتداد المناطق الحدودية وفي المناطق الجغرافية الاستراتيجية للاتجار بالكوكايين. وقد أعربت منظمات حقوق الإنسان عن قلقها تجاه انتهاكات لحقوق الإنسان يحتمل أنها ارتكبت في عمليات عسكرية في ولاية أبوري، فوفقا لمعلومات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اضطر أكثر من 800 5 شخص إلى الفرار إلى كولومبيا هربا من المواجهات المسلحة التي بدأت في 21 آذار/مارس 2021.

587- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اندلعت نزاعات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات بين مزارعي أوراق الكوكا وقوات الأمن بشأن السيطرة على سوق الكوكا الرئيسية في البلد، المسماة آديبكوكا (ACOCPEDA)، وتقع في لاباز. وفي عام 2019، مرت نسبة 90 في المائة من عائدات البيع المشروع لأوراق الكوكا، أي ما يعادل 173 مليون دولار، عبر السوق. وفي السنوات الأخيرة، كانت السوق محوراً للنزاعات بين جماعتين من مزارعي الكوكا: إحداهما تدعم الحكومة الحالية والأخرى من منطقة زراعة تقليدية هي لوس يونغاس دي لا باز، وهي منطقة يسود فيها إحساس بالإهمال من الحكومة. وتصاعدت حدة التوتر في أيلول/سبتمبر 2021، عندما قامت الجماعة الداعمة للحكومة بإبعاد ممثلي الجماعة المعارضة والسيطرة على الموقع. وبعد أسبوعين من الاضطرابات، اتُّفق على إجراء انتخابات لتحديد مجلس إدارة جديد لآديبكوكا. وفي غضون ذلك، افتتح المزارعون التقليديون من لوس يونغاس دي لا باز سوقا جديدة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

588- وقد استجابت بلدان في أمريكا الجنوبية للزيادات الأخيرة في الاتجار بالمخدرات بإنشاء وحدات خاصة عسكرية أو لإنفاذ القانون أو للاستخبارات لغرض مكافحة المخدرات. فعلى سبيل المثال، استحدثت كولومبيا في شباط/فبراير 2021 قيادة التصدي للاتجار بالمخدرات والتهديدات عبر الوطنية، وهي وحدة عسكرية جديدة تتألف من 7 000 من نخبة الأفراد تستهدف الاتجار بالمخدرات والمنظمات الإرهابية.

589- وفي 30 تموز/يوليه 2021، افتتحت جمهورية فنزويلا البوليفارية مركز التحليل الاستراتيجي لمكافحة المخدرات، الذي سيصوغ ويولد المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات رفيعة المستوى بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة. وأنشأت البرازيل مركز تميز لخفض إمدادات المخدرات غير المشروعة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكي يزود الأمانة الوطنية لسياسات المخدرات بالدراسات الاستراتيجية وتحليلات الاتجاهات المتعلقة بإمدادات المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية

وغير ذلك من المجالات المثيرة للقلق، وذلك توخيا لتحسين السياسات العامة واتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة. واعتبارا من تموز/يوليه 2021، ونظرا لموقع البرازيل في أسواق المخدرات غير المشروعة الإقليمية والعالمية، سيقدم الخبراء القائمون على إدارة النظام المتكامل لرصد المحاصيل غير المشروعة مساعدة تقنية للمركز بغية وضع منهجية لرصد الأسعار في سوق المخدرات غير المشروعة.

590- وفي أيلول/سبتمبر 2021، أعلنت حكومة البرازيل عن إنشاء نظام فرعي للإنذار السريع بشأن المخدرات، استجابة لوجود المؤثرات النفسانية الجديدة والمخدرات من نوع "الإكستاسي" في البلد. وقد ازداد وجود هذه المخدرات في البرازيل والمنطقة الأوسع تدريجياً منذ عام 2015. وفي الفترة بين عامي 2018 و2020، فُكِّك في البلد عدد من المختبرات التي تصنع "الإكستاسي". وقد أنشئ النظام الفرعي للإنذار السريع بشأن المخدرات بالتعاون مع الأمانة الوطنية لسياسات المخدرات، ويسعى إلى إتاحة تنسيق مشترك بين الوكالات للتعرف السريع على المواد الجديدة. ولدى أمريكا الجنوبية شبكة واسعة من النظم الوطنية للإنذار المبكر بشأن المخدرات (في الأرجنتين وأوروغواي وشيلي وكولومبيا) تتعاون عن طريق النظام الإقليمي للإنذار المبكر الذي أنشأته لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات.

591- وقد نظرت عدة حكومات في المنطقة في زراعة القنب لأغراض طبية وعلمية كمصدر ممكن للتنمية الاقتصادية، حيث استحدثت أو نوقشت في كل من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو وغيانا وكولومبيا تشريعات وأنظمة وسياسات تسمح بزراعة القنب للأغراض الطبية والعلمية، وكذلك للأغراض الصناعية. وعرضت حكومات بعض هذه البلدان إرساء صناعة القنب المشروعة كخيار للانتعاش الاقتصادي من جائحة كوفيد-19.

2- التعاون الإقليمي

592- عقب الانخفاض الأولي في الأنشطة نتيجة للقيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، ركز التعاون الإقليمي في أمريكا الجنوبية على تعزيز التآزر من أجل التحديد المشترك للتحديات المتزايدة التي تفرضها الجريمة المنظمة والتصدي لها. وفي هذا الصدد، وفي سياق الدورة العادية الثامنة والستين للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة المخدرات، في كانون الأول/ديسمبر 2020، تمت الموافقة على الاستراتيجية الجديدة لمكافحة المخدرات في نصف الكرة الغربي وخطة عمل الفترة 2021-2025. وللمزيد من المعلومات، راجع الفقرة 491 أعلاه.

593- وواصلت حملة "أوريون" البحرية الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات التي تقودها كولومبيا، بدعم من أكثر من 30 بلدا في القارة الأمريكية وأوروبا، بذل جهودها لمكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة البحر الكاريبي وفي منطقتي المحيطين الأطلسي والهادئ. وخلال مرحلتي الحملة السادسة والسابعة، اللتين نفذتا في الفترتين من 15 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ومن 15 أيار/مايو إلى 30 حزيران/يونيه 2021 على التوالي، قدمت الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وغيانا وكولومبيا دعما جويا وبريا لما اعتبر واحدة من أوسع العمليات المتعددة الأطراف العالمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. ونشرت نتائج عملية أوريون السادسة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وشملت ضبط أكثر من 90 طنا من هيدروكلوريد الكوكايين، و18,6 طنا من القنب، و33,2 طنا من راتنج القنب، و3,5 كيلوغرامات من الهيروين، و28 كيلوغراما من الأمفيتامينات، و110,6 أطنان من السلائف الكيميائية الصلبة، وما يزيد عن 500 141 لتر من السلائف الكيميائية السائلة. وبالإضافة إلى ذلك، صودرت 76 سفينة وخمس سفن غطاسة وسبع طائرات مع تفكيك 168 مختبرا سريا. ونتج عن عملية أوريون السابعة ضبط 116 طنا من هيدروكلوريد الكوكايين، و95 طنا من القنب، و85 طنا من السلائف الكيميائية الصلبة، و700 215 لتر من السلائف الكيميائية السائلة، و237 طنا من بذور الكوكا، وطنين من بذور القنب. وذلك بالإضافة إلى مصادرة ثلاث سفن غطاسة وخمس طائرات.

594- وواصلت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، عن طريق مشاريعها، تقديم الدعم للسلطات الوطنية المختصة في المنطقة فيما يتعلق بمراقبة ورصد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. ووفر مشروع التعلُّم التابع للهيئة، في يومي 25 و26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تدريبا لمسؤولين من إكوادور وبيرو وكولومبيا في مجال مراقبة المخدرات والإبلاغ عنها، بما في ذلك القنب والمواد المتصلة به. وتسجل موظفو مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة من 12 بلدا في أمريكا الجنوبية، وهي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة-متعددة القوميات) وبيرو وسورينام وشيلي وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وغيانا وكولومبيا، لاستخدام نمائط التعلم الإلكتروني التي يقدمها مشروع التعلم التابع للهيئة. وتغطي هذه النمائط مواضيع المخدرات والمؤثِّرات العقلية والسلائف والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وهي متاحة لموظفي الهيئات الوطنية المختصة بدون مقابل عند التسجيل. **وتحث الهيئة جميع الحكومات على تسجيل الموظفين المعنيين العاملين لدى سلطاتها الوطنية المختصة من أجل الاستفادة من نمائط التعلُّم الإلكتروني وتقديم تعقيبات واقتراحات حول المجالات التي تتطلب مزيداً من التدريب.**

595- وفي إطار برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس)، عقد اجتماع لفريق خبراء استغرق أربعة أيام في كانون الثاني/يناير 2021 تناول موضوع الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والفنتانيلات والمواد الخطرة ذات الصلة عبر منصات التجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث يكثر في هذه المنصات وجود البائعين الذين يعرضون على المستعملين المحتملين المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والفنتانيلات والمواد الخطرة ذات الصلة التي لا يعرف لها استعمال مشروع. ومن ثم فإن هذه المنصات يمكن أن تؤدي دورا هاما في منع تسويق وحركة تلك المواد. وكان الغرض من الاجتماع تيسير الحوار الإقليمي بين القطاعين العام والخاص، والتوعية وتبادل المعارف

وأفضل الممارسات من أجل مواصلة تعزيز التعاون بين القطاعات في المنطقة، والتوصية باتخاذ خطوات عملية لتنفيذ المزيد من الإجراءات في المستقبل لضمان مأمونية سلاسل الإمداد. وناقش أكثر من 40 خبيرا شاركوا في الاجتماع من القطاعين العام والخاص اتجاهات الاتجار الإقليمية الحالية والآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 على الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والفنتانيلات والمواد الخطرة.

596- وقدم برنامج غريدس أيضا حلقة تدريبية شبكية إلى 147 موظفا في مجال إنفاذ القانون الدولي والقوانين التنظيمية من 14 بلدا ناطقا بالإسبانية في شباط/فبراير 2021.[52] واستهدفت الحلقة التدريبية الشبكية تزويد الحكومات بمعلومات عن النُهُج العالمية للهيئة وأدواتها التنفيذية التي تعزز قدرة الموظفين على مكافحة الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة، والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، والسلائف، وغيرها من المواد الخطرة التي لا تخضع حاليا للمراقبة الدولية.

597- واستُهلت في حزيران/يونيه 2021 المرحلة الثالثة من برنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي المعني بسياسات المخدرات (كوبولاد 3). وسيركز البرنامج في هذه المرحلة على تيسير التعاون في مختلف مجالات سياسات المخدرات، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية والدعم لإصلاح سياسات المخدرات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والصحة العامة. وللمزيد من المعلومات، راجع الفقرة 495 أعلاه.

598- وواصلت الحكومات أيضا تطبيق اتفاقات التعاون الثنائية أو إبرام اتفاقات جديدة منها، ولا سيما الاتفاقات بين البلدان ذات الحدود المشتركة. وفي آذار/مارس 2021، ومن خلال عملية "أليانزا 24"، أبادت باراغواي والبرازيل 490 هكتارا من زراعة القنب وضبطت 14 670 كيلوغراما من القنب في محافظة أمامباي، في باراغواي، التي تشترك في حدود مع البرازيل. ووقعت الأرجنتين وباراغواي اتفاقا للتعاون في تموز/يوليه 2021 من أجل تنفيذ استراتيجيات تحقيق تكميلية جديدة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات بشأن كيفية التصدي للأعمال الإجرامية المرتكبة فيما يتصل بالجريمة المنظمة.

3- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

599- وافقت حكومة بيرو في كانون الأول/ديسمبر 2020 على سياسة العشر سنوات الوطنية الجديدة لمكافحة المخدرات. وستشرف على تنفيذ السياسة اللجنةُ الوطنية للتنمية والحياة بمنأى عن المخدرات. وتشمل مجالات الأولوية لهذه السياسة تعزيز المؤسسات والجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين في المناطق الاستراتيجية، وخفض تعاطي المخدرات في أوساط الفئات السكانية الضعيفة.

600- وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، صدر في الجريدة الرسمية، في شباط/فبراير 2021، المرسوم رقم 4432. وبموجبه، أصبح المكتب الوطني لمكافحة المخدرات الهيئة الوطنية المشرفة على مكافحة المخدرات. وستصمم هذه الهيئة الجديدة وتنفذ السياسات والاستراتيجيات العامة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها بصورة غير مشروعة. ويشكل المرسوم جزءا من عملية إصلاح قانون البلد الأساسي بشأن المخدرات لعام 2010، الذي استهل في عام 2019 لتوسيع نطاق الإجراءات التي تتخذها سلطات إنفاذ القانون والسلطات المختصة المعنية بالمخدرات في ضوء التغيرات والاتجاهات الجديدة في الأنشطة المتعلقة بالمخدرات. ويتوقع الإصلاح إنشاء قيادة خاصة للتصدي للاتجار بالمخدرات في المناطق التي تحتلها الجماعات الإجرامية المنظمة.

601- وفي باراغواي، حُدثت قائمة المؤثرات والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة، وذلك بموجب المرسوم رقم 5282 الصادر في أيار/مايو 2021. وفي حزيران/يونيه 2021، دخل حيز النفاذ القرار 2021/114 الصادر عن مديرية الإشراف على مرافق الإصحاح، وهو يحدد متطلبات وإجراءات التسجيل وإعادة التسجيل لدى المديرية المعنية بالمؤسسات المتعاملة بالمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة. وفي سياق جائحة كوفيد-19، صدر القرار SG 2021/111 لغرض تحديد متطلبات وشروط إصدار التراخيص الطارئة للأدوية ذات الصلة، بما في ذلك الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية.

602- واتخذت كل من بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وكولومبيا إجراءات لتكثيف جهودهما لمكافحة الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا. وإثر اجتماع بين رئيسي كولومبيا والولايات المتحدة، استؤنفت في آذار/مارس 2020 المناقشات بشأن استخدام الرش الجوي لتعزيز جهود القضاء على المحاصيل. وصدر في كولومبيا في نيسان/أبريل 2021 المرسوم رقم 380، الذي يحدد أساس الامتثال لمقتضيات وقيود القضاء على زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة عن طريق الرش الجوي للغليفوسات، في حالة موافقة المجلس الوطني لشؤون المخدرات على مواصلة تلك الأنشطة. وكانت كولومبيا قد علقت الرش الجوي في عام 2015 عقب حكم أصدرته المحكمة الدستورية استند إلى النتائج التي توصلت إليها منظمة الصحة العالمية باحتمال كون مادة غليفوسات مسرطنة للبشر ولها أيضا تأثير سلبي على البيئة.

603- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، نشرت في نيسان/أبريل 2021 استراتيجية مكافحة الاتجار بالمواد الخاضعة للمراقبة والسيطرة على توسع زراعة محاصيل الكوكا للفترة 2021-2025. والغاية من هذه الاستراتيجية هو الحد من الاتجار بالمخدرات من خلال الرصد الفعال لأنماط الاتجار، والتخفيض المستمر للزراعة المشروعة وغير

[52] شارك في الحلقة التدريبية الشبكية موظفون معنيون بمراقبة المخدرات وخبراء دوليون من الأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي وباراغواي وبنما وبيرو والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا، امتثالاً لتدابير الوقاية من مرض كوفيد-19.

المشروعة لشجيرة الكوكا، والوقاية الشاملة من تعاطي المخدرات، وإضفاء الطابع الإقليمي على الجهود الدولية في إطار المسؤولية العامة والمشتركة. بالإضافة إلى ذلك، عدلت دولة بوليفيا المتعددة القوميات الهياكل الأساسية لمؤسساتها المعنية بمكافحة المخدرات، القائمة منذ أكثر من 20 عاما. وفي 6 كانون الثاني/يناير 2021، اعتمد القانون رقم 1358، الذي أنشئ بموجبه مجلس السياسات الشاملة بشأن القضاء على الاتجار بالمواد الخاضعة للمراقبة وفائض الكوكا والوقاية من تعاطي المخدرات. وهذا المجلس هو أعلى سلطة معنية باعتماد ورصد وتقييم سياسة مكافحة الاتجار بالمخدرات، وفائض الكوكا والوقاية من تعاطي المخدرات.

604- وفي حزيران/يونيه 2021، قدمت أوروغواي استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2021–2025، وتتألف من خمسة عناصر هي: (أ) تعزيز المؤسسات؛ (ب) الصحة المتكاملة؛ (ج) تدابير تنظيم ومراقبة السوق؛ (د) العدالة والتعايش؛ (هـ) العلاقات الدولية والتعاون. وفي ضوء تطور سوق القنب المشروع في المنطقة وتحسين القوانين والسياسات ذات الصلة، تتوخى الاستراتيجية إنتاج القنب الطبي والصناعي كوسيلة لدعم البحوث العلمية وأسواق القنب المحلية والدولية. ووفقا لذلك، عُدل في تموز/يوليه 2021 المرسوم رقم 2015/046 بشأن تنظيم إنتاج القنب وتسويقه للأغراض الطبية والعلمية. ويرمي المرسوم الجديد إلى تيسير التسجيل والإجراءات فيما يتعلق بتصدير مواد القنب الخام والمنتجات القائمة على القنب التي تتسم بطبيعة مؤثرة نفسانياً وغير مؤثرة نفسانياً. وأصبح ممكنا الآن للمعهد الوطني لتنظيم ومراقبة القنب أن يصدر مباشرة أذون تصدير مواد القنب الخام.

605- واتخذت حكومات أخرى في المنطقة في الأشهر الأخيرة خطوات مماثلة للانضمام إلى أسواق القنب الإقليمية والدولية. ففي تموز/يوليه 2021، عدلت كولومبيا المرسوم رقم 613 لعام 2017 بشأن الانتفاع الآمن والمستنير من الاستخدام الطبي والعلمي للقنب. ويرفع المرسوم الجديد الحظر المفروض على تصدير أزهار القنب المجففة للأغراض العلاجية ويضمن تحسين الانتفاع بالأدوية القائمة على القنب.

606- وفي باراغواي، أذن لثلاث شركات باستيراد بذور القنب لأغراض الزراعة والإنتاج الصناعي. وفي حزيران/يونيه 2021، افتتحت الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات مختبرا جنائيا ومركزا للأدلة الجنائية لمواصلة دراسة استخدامات القنّب الصناعية والطبية.

607- وفي الأرجنتين، وقعت وزارة الصحة ومعهد البذور الوطني في نيسان/أبريل 2021 القرار 2021/5، الذي يجيز تسجيل الجبلة الوراثية للقنب الأصلي في سجل الأصناف، بغية ضمان الحصول داخل البلد على بذور جيدة النوعية ومعروفة الأصل. وفي حزيران/يونيه 2021، قدمت الحكومة مشروع قانون مكمل للقانون رقم 27350 بشأن استعمال القنب لأغراض طبية. ويركز مشروع القانون على وضع إطار قانوني لمشاريع القنب الطبي وعلى دعم ظهور سوق صناعية للقنب، مع إيلاء اهتمام خاص لدور المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهو ينص أيضا على إنشاء وكالة وطنية لتنظيم شؤون القنب، على نحو ما تقتضيه المادة 28 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة.

608- وفي حزيران/يونيه 2021، وافقت لجنة خاصة تابعة لمجلس النواب في البرازيل على مشروع القانون 2015/399، الذي سيجيز تسويق الأدوية القائمة على القنب في البلد. وسوف يلزم أن يعتمد مجلس الشيوخ الاتحادي مشروع القانون وأن يوقع عليه الرئيس قبل أن يدخل حيز النفاذ. ويتوقع أن يتيح هذا القانون حصول المرضى على الأدوية القائمة على القنب بصورة أكثر اقتصادا وأفضل تيسرا. وحتى الآن، اقتصرت رخص الاستيراد التي أصدرتها وكالة التنظيم الرقابي الصحي البرازيلية على عدد محدود فقط من الأدوية القائمة على القنب.

609- وفي تموز/يوليه 2021، أعلن رئيس غيانا أن الحكومة ستضع إطارا تشريعيا لزراعة القنب للأغراض الصناعية بهدف توليد ميزات اقتصادية للبلد. وجاء الإعلان بعد أن قُدم في 28 كانون الثاني/يناير 2021 عدد من التعديلات على قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في البلد بغية تخفيف الأحكام الصادرة بشأن حيازة كميات صغيرة من القنب، بهدف خفض عدد السجناء. وبموجب تلك التعديلات، سيُلزم المدانون بحيازة ما يقل عن 15 غراما من القنب بحضور جلسات المشورة، وسيتعين على الأشخاص الذين يعثر لديهم على كميات تتراوح بين 15 و30 غراما أداء خدمة مجتمعية بالإضافة إلى تلقي المشورة الإلزامية.

610- واعتمدت بيرو، في 15 تموز/يوليه 2021، القانون رقم 6532 المعدّل للقانون رقم 30681 بشأن استعمال القنب ومشتقاته للأغراض الطبية والعلاجية. ويجيز القانون الجديد لجمعيات المرضى أن تتسجل في سجل القنب الرسمي، مما يسمح لتلك الجمعيات بزراعة القنب وبتجهيز ونقل وتخزين القنب ومشتقاته للأغراض الطبية.

611- **وتؤكد الهيئة مجدداً أن السماح للأفراد بزراعة القنَّب لأغراض طبية لا يتَّسق مع اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة، لأنه يزيد من مخاطر تسريبه، ضمن أمور أخرى. كما أنَّ السماح للأفراد بزراعة القنَّب لاستعماله لأغراض طبية لا يتيح للحكومات ممارسة دورها الإشرافي على إنتاج القنَّب وصنعه واستيراده وتصديره وتوزيعه وتجارته واستعماله وحيازته، ولا على وضع تقديرات للكميات المطلوبة للاستعمال الطبي أو تقديم المعلومات الإحصائية المناسبة في هذا الشأن أو تنفيذ أحكام المادتين 23 و28 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.**

4- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

612- في عام 2019، بلغت نسبة الكوكايين المضبوط في القارة الأمريكية 83 في المائة من جملة الكوكايين المضبوط في جميع أنحاء العالم، وكان لأمريكا الجنوبية الحصة الأكبر.

وفي الفترة بين عامي 2018 و2019، زادت كمية الكوكايين المضبوط في المنطقة بنسبة 5 في المائة، ورُبطت تلك الزيادة بكل من زيادة صناعة الكوكايين غير المشروعة وتكثيف أنشطة إنفاذ القانون. وأبلغت البرازيل وبيرو وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وكولومبيا عن زيادات في كميات الكوكايين المضبوطة بين عامي 2018 و2019.

613- وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في مساحة زراعة الكوكا غير المشروعة في كولومبيا منذ عام 2017، فإن صناعة الكوكايين على صعيد العالم تضاعفت منذ عام 2014 لتبلغ أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2019، بما قدر بنحو 1 784 طنا. وفي حين أبلغت كولومبيا عن تقلص المساحة المزروعة بشجيرات الكوكا، فإن البيانات الواردة من بوليفيا (دولة–المتعددة القوميات) وبيرو تشير إلى زيادة تلك المساحة.

614- وواصلت كولومبيا الإبلاغ عن انخفاض مساحة زراعة شجيرة الكوكا، حيث أبلغت عن انخفاض بنسبة 7 في المائة، من 000 154 هكتار في عام 2019 إلى 000 143 هكتار في عام 2020. ومقارنة مع الزيادة التاريخية التي بلغتها في عام 2017، تقلصت هذه المساحة بنسبة 16,3 في المائة. وقد تكون الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة للقضاء على هذه الزراعة أحد أسباب انخفاض المساحة المزروعة. إذ أفادت في عام 2020، بالقضاء يدويا على 000 100 هكتار، ومن مجموع المساحة المستهدفة التي حددت لإبادتها وتبلغ 000 130 هكتار، أُبيد 000 38 هكتار حتى تموز/يوليه 2021. وفيما يتعلق بأثر جهود الإبادة، فإن 14 في المائة فقط من مساحة المناطق التي تجري فيها التدخلات أصبحت خالية من الزراعة غير المشروعة. وقد يُفهم ذلك بأنه دليل آخر على ضرورة اقتران جهود الاستئصال باستثمارات مكافئة في مجالات الأمن وتعزيز سبل العيش والمؤسسات. وقد أحرزت برامج إبدال المحاصيل غير المشروعة تقدما بطيئا منذ توقيع اتفاق السلام في كولومبيا؛ وأبلغت 60 في المائة من البلديات عن انخفاض في الزراعة غير المشروعة، في حين أبلغت بقية البلديات، ونسبتها 40 في المائة، عن زيادة في هذه الزراعة. وحُددت في عام 2021 منطقتان محصورتان جديدتان من مناطق الإنتاج.

615- وعقب الاتجاه الذي لوحظ في العام السابق، ارتفعت إمكانية إنتاج هيدروكلوريد الكوكايين في كولومبيا بنسبة 8 في المائة، حيث بلغت 228 1 طنا في عام 2020، وذلك نتيجة لزيادة مردود القلويد للهكتار الواحد وتحسن القدرة على استخلاص القلويدات من الأوراق وتحويلها إلى عجينة الكوكا، التي تتحول فيما بعد إلى هيدروكلوريد كوكايين. وارتفع إنتاج هيدروكلوريد الكوكايين السنوي لكل هكتار من الأراضي المنتجة من 6,5 كيلوغرامات للهكتار الواحد في عام 2016 إلى 7,9 كيلوغرامات للهكتار في عام 2020. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى عوامل عديدة، بما في ذلك تحسن تقنيات الاستخلاص، وتوسع حجم المختبرات، وتوافر أوسع للمواد الكيميائية والموارد البشرية. وازدادت كميات هيدروكلوريد الكوكايين وأوراق الكوكا المضبوطة في كولومبيا في عام 2020، حيث ضبط 472 طنا من هيدروكلوريد الكوكايين و527 طنا من أوراق الكوكا، وهو ما يمثل زيادات بنسبة 17 في المائة و9 في المائة على التوالي مقارنة بعام 2019.

616- وتشهد المساحة الإجمالية التي تزرع فيها شجيرة الكوكا على نحو غير مشروع في بيرو تزايداً مطرداً. وأشارت البيانات الصادرة عن حكومة بيرو في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى أن مجموع مساحات الزراعة غير المشروعة بلغ 000 49 هكتار في عام 2017 وارتفع إلى 134 53 هكتارا في عام 2018، ثم وصل إلى 644 54 هكتارا في عام 2019. وأظهرت بيانات إضافية أصدرتها الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 زيادة كبيرة في عام 2020، عندما بلغت مساحات الزراعة غير المشروعة 777 61 هكتاراً. وهذا يمثل زيادة بنسبة 13 في المائة بالنسبة للسنة الماضية. ومثلما هو الحال مع بلدان أخرى في المنطقة، يمكن تفسير هذه الزيادة بعوامل متعددة، تشمل وقف جهود الإبادة أثناء جائحة كوفيد-19، والنزوح المتزايد إلى المناطق الريفية مع تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المدن، وعدم الاستقرار السياسي. وخلافاً لتقريري رصد المحاصيل غير المشروعة لبوليفيا (دولة-متعددة القوميات) وكولومبيا، اللذين يعدهما المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع الحكومات الوطنية، تعد الحكومة التقارير المتعلقة برصد المحاصيل غير المشروعة في بيرو؛ ولذلك لم يكن المكتب في وضع يسمح له بالتحقق من صحة البيانات التي قدمتها حكومة بيرو. **وتكرر الهيئة توصيتها بأن تستأنف بيرو، على غرار ما تقوم به بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وكولومبيا، الدراسات وتقارير الرصد بشأن الأقاليم المتأثرة بالمحاصيل غير المشروعة، التي يعدها المكتب ويصادق عليها بالكامل. ومن شأن ذلك أن يتيح إجراء رصد مقارن وافٍ بين هذه البلدان الأندية، بالإضافة إلى كفالة دعم الجهود التي تبذلها حكومة بيرو في مكافحة الاتجار بالمخدرات.**

617- وتشير البيانات الصادرة عن حكومة بيرو في تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى زيادة في تقديرات القدرة الإنتاجية لورقة الكوكا في البلد، التي تأخذ في الارتفاع منذ عام 2016. وفي عام 2020، بلغ إجمالي الإنتاج المقدر من ورقة الكوكا في بيرو 359 146 طناً، بزيادة قدرها 10,5 في المائة مقارنة بالعام السابق، عندما بلغ الإجمالي المبلغ عنه 436 132 طناً. وكانت نسبة 8 في المائة من الإجمالي المبلغ عنه لعام 2020 للاستخدام التقليدي، في حين اعتبر الباقي للاستخدام غير المشروع. ولا يزال وادي أنهار أبوريماك وإيني ومانتارو هو المنطقة التي تحتوي على أكبر مساحة إجمالية مزروعة وأكبر طاقة إنتاجية.

618- وأبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن حدوث زيادة بنسبة 15 في المائة في مساحة زراعة شجيرة الكوكا، وذلك من 500 25 هكتار في عام 2019 إلى 400 29 هكتار في عام 2020. وبموجب القانون، يمكن زراعة مساحة تصل إلى 000 22 هكتار من شجيرة الكوكا في البلاد. وترتبط الأسباب الرئيسية لهذه الزيادة بعدم استقرار الوضع السياسي في السنوات الماضية وبجائحة كوفيد-19، التي أبطأت جهود الإبادة في المناطق غير المرخصة وخفضت الترشيد في مناطق

الإنتاج المرخصة.[53] وفي عام 2019، بلغت مساحة الأراضي التي أبيدت فيها شجيرات الكوكا المزروعة 205 9 هكتارات، لكن هذا الرقم انخفض في عام 2020، حيث لم تتجاوز مساحة الزراعة الخاضعة للإبادة 177 2 هكتارا. وقد علقت أنشطة الإبادة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2020.

619- وانخفضت في دولة بوليفيا المتعددة القوميات كمية أوراق الكوكا وسعرها في السوق المشروعة بنسبة 19 في المائة و22 في المائة على التوالي في الفترة من عام 2019 إلى عام 2020، حيث أدت القيود المفروضة على التنقل وإغلاق الأسواق المرخصة أثناء الإغلاق الوطني الشامل لغرض احتواء جائحة كوفيد-19 إلى تراكم أوراق الكوكا وفائض في الكميات المعروضة منها، مما سبب انخفاض سعرها في السوق المشروعة. ولم يتأثر إنتاج أوراق الكوكا خلال الأشهر الأولى من الجائحة. ووفقا للمعلومات الواردة في تقرير المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عن رصد محصول الكوكا لعام 2020، فإن القيود المفروضة على الحركة منحت المنتجين فرصة لتخصيص وقت أكبر لرعاية محاصيلهم وإدارتها.

620- ووفقا للمعلومات التي أوردها المكتب في إطار برنامج مراقبة الحاويات، فإن إكوادور وبنما والبرازيل وكولومبيا هي بلدان المنشأ الرئيسية للكوكايين العابر إلى أمريكا الشمالية وأوروبا. واستجابة لجائحة كوفيد-19، صبت الجماعات الإجرامية المنظمة تركيزها على البرازيل من أجل نقل الكوكايين إلى أوروبا، وذلك بدلا من الاعتماد على الدروب المعتادة لنقله في منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، بهدف تجنب عمليات المراقبة المتزايدة. وفي شباط/فبراير 2021، اعترضت السلطات البرازيلية، بالتعاون مع سلطات البرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، قاربا متجها إلى أوروبا يحمل طنين من الكوكايين. ويبدو أيضا أن البرازيل تمثل بلد المغادرة الرئيسي للشحنات المتجهة إلى أفريقيا، وذلك بالنظر إلى بنيتها التحتية التجارية وصلاتها اللغوية ببعض البلدان الأفريقية. وقد ضبطت البحرية الفرنسية في آذار/مارس 2021 ستة أطنان من الكوكايين على متن سفينة من البرازيل في المياه الدولية بالقرب من كوت ديفوار.

621- وتعكس البيانات الواردة من باراغواي أيضا زيادة في كميات الكوكايين المهرب والعابر من البلد في طريقه إلى أوروبا، ففي شباط/فبراير 2021، وصلت أكبر كمية من الكوكايين المضبوط في أوروبا (16 طنا) إلى هامبورغ في ألمانيا، في حاويات شحنت من باراغواي. وتفيد معلومات أن الجماعات الإجرامية المنظمة أخذت تهرّب كميات أكبر من المخدرات في كل شحنة لكي تعوض عن أعمالها التجارية المفقودة خلال جائحة كوفيد-19. وبالمثل، ضبطت الشرطة الوطنية في باراغواي ثاني أكبر كمية تضبط على الإطلاق في البلد في تموز/يوليه 2021، عندما ضُبط 415 3 كيلوغراما من الكوكايين في مستودع بالقرب من الحدود مع الأرجنتين.

622- وأبلغت إكوادور عن ضبط كميات متزايدة من المواد الخاضعة للمراقبة. وفي عام 2020، ارتفعت هذه الكميات إلى مستويات قياسية في البلد، حيث ضبط 128,2 طنا من المواد الخاضعة للمراقبة، أي بزيادة قدرها 56 في المائة مقارنة بالسنة السابقة. ويبدو أن عام 2021 قد يشهد اتجاها مماثلا؛ ففي الأشهر الأولى منه، صادرت السلطات الإكوادورية أكثر من 35 طنا من المواد الخاضعة للمراقبة. ويمثل البلد نقطة عبور رئيسية للكوكايين المتجه إلى الأسواق الدولية، ولا سيما أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا. وفي الفترة بين 1 و4 نيسان/أبريل 2021، وفي إطار عملية أوديسيا الأولى في إكوادور، ضبط أكثر من 4 أطنان من الكوكايين المتوجه إلى الأسواق الدولية غير المشروعة. وفي آب/أغسطس 2021، أبلغت سلطات إنفاذ القانون عن ضبط 9,4 أطنان من الكوكايين في مدينة غواياكيل، وهي من أكبر الكميات التي ضبطت في البلد حتى الآن. ويبدو بالإضافة إلى ذلك أن كميات متزايدة من الكوكايين قد شحنت من إكوادور إلى بلدان أفريقية؛ ففي كانون الثاني/يناير 2021، ضبطت السلطات في غامبيا ثلاثة أطنان من الكوكايين في حاوية شحنت من ميناء غواياكيل.

623- وأبلغت بيرو عن ضبط كميات متزايدة من السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع الكوكايين. ففي شباط/فبراير 2021، ضبطت الشرطة الوطنية 100 طن من السلائف، وفي آذار/مارس 2021، ضبط 40 طنا كانت بحوزة جماعة إجرامية منظمة تزود مهربي المخدرات في وادي أنهار أبوريماك وإيني ومانتارو، التي تمثل المنطقة الرئيسية لزراعة شجيرة الكوكا في البلد.

624- ولوحظت زيادة في كمية الكوكايين المشحون عبر موانئ في غيانا، وهو ما اتضح من ضبط 11,5 طنا من الكوكايين الذي بلغ بلجيكا من غيانا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويُظن أن تشديد صرامة تدابير مكافحة المخدرات في البرازيل وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) قد تكون حفزت المهربين العاملين في هذين البلدين على الاستفادة من الحدود الأيسر عبوراً مع غيانا لشحن المخدرات إلى الأسواق الدولية.

625- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كُشف عن موقع مختبر يصنّع 100 كيلوغرام من الكوكايين في اليوم، على الحدود مع باراغواي، وتم تفكيكه في آذار/مارس 2021. ووفقا للبيانات المستقاة من التقرير عن تدمير وحرق المخدرات المضبوطة الذي قدمه المكتب في عام 2020، فإن مختبرات ومصانع الكوكايين غير المشروعة التي تم تفكيكها في ذلك العام تركزت في مقاطعات بيني وكوشابامبا وسانتا كروز، وهي المناطق التي لوحظت فيها عام 2020 زيادة في زراعة شجيرة الكوكا.

626- وفي نيسان/أبريل 2021، فككت سلطات إنفاذ القانون في كولومبيا مختبرا غير مشروع في مقاطعة نارينيو، المتاخمة لإكوادور. وكان المختبر قادرا على صنع 4 أطنان من الكوكايين شهريا، وتبين الأدلة أن المخدرات المصنعة كانت موجهة إلى الكارتلات المكسيكية، التي يُعرف أنها عززت مواقعها استراتيجيا على امتداد مختلف دروب الاتجار في كولومبيا

[53] يشير مصطلح "الترشيد" إلى عملية القضاء على زراعة شجيرة الكوكا التي تتجاوز الحد المتفق عليه لكل أسرة في مناطق زراعة شجيرة الكوكا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

لكي تتحكم في زراعة شجيرة الكوكا وتهريب الكوكايين إلى الأسواق الدولية.

627- ووفقا لتقرير المخدرات العالمي 2021، شكلت حصة أمريكا الجنوبية 34 في المائة من مضبوطات عشبة القنب على صعيد العالم في عام 2019. ويصعب إجراء تقدير لمساحة زراعة القنب غير المشروعة في المنطقة بالنظر لغياب أنشطة رصد المحاصيل غير المشروعة. مع ذلك، فإن تحليلا لمختلف المؤشرات في الفترة 2010-2019 يشير إلى أن باراغواي والبرازيل وكولومبيا كانت مسؤولة عن حجم كبير من زراعة القنب غير المشروعة. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما حُددت باراغواي وكولومبيا كبلدي منشأ وعبور للمضبوطات المبلغ عنها في بلدان أخرى.

628- وأسفرت العمليات التي نفذتها قوات الأمن الأرجنتينية عن ضبط أكثر من 12 طنا من القنب في غضون أسبوعين خلال عام 2021. وقد دخل معظم القنب المضبوط إلى البلد عبر حدوده مع باراغواي والبرازيل. وفي أيار/مايو 2021، صادرت قوات الدرك الوطني في الأرجنتين أكثر من ثلاثة أطنان من القنب كانت قد نقلت برا عبر إيغوازو، على الحدود مع البرازيل.

629- وفي تطور جديد، أبلغت البرازيل عن زيادة في كمية راتنج القنب المضبوط. ففي حزيران/ يونيه 2021، اعترضت شرطة البرازيل الاتحادية، بدعم من السلطات في فرنسا وجزر فرجن البريطانية، قاربا شراعيا قادما من البرتغال وعلى متنه 4,3 أطنان من راتنج القنب، وكانت هذه أكبر عملية نفذتها السلطات البرازيلية حتى الآن لمصادرة هذه المادة. ويُنتج راتنج القنب غالبا في شمال أفريقيا، ويتسم بفاعلية تأثيره النفساني التي تفوق لفاعلية عشبة القنب ويباع بأسعار أعلى. ويُقال إن تجار المخدرات المقيمين في البرازيل وشمال أفريقيا يتبادلون الكوكايين وراتنج القنب، مستفيدين من فرق الأسعار التي تباع بها تلك المخدرات على جانبي المحيط الأطلسي. وفي كانون الثاني/يناير 2021، اعترضت في البرازيل وكولومبيا شحنتان كبيرتان من الكوكايين كانتا متجهتين إلى المغرب، بلغ وزنهما 460 كيلوغراما و539 1 كيلوغراما على التوالي.

630- وأبلغت البرازيل أيضا عن زيادة في كميات العقاقير المضبوطة من نوع "الإكستاسي". وقد تزايد الصنع المحلي غير المشروع لهذه المواد منذ عام 2018، وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، بدأت عملية "باد تريب" لمقاومة هذا الاتجاه. ووفقا لأحدث تقرير للمكتب عن المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، ضُبطت بين عامي 2015 و2019 أكبر كميات "الإكستاسي" في البرازيل، تليها الأرجنتين وشيلي. وتنتج العقاقير من نوع "الإكستاسي" أساسا في أوروبا وتصل إلى المنطقة عن طريق الخدمات البريدية.

631- ووفقا لبيانات المكتب الأخيرة، ازداد في المنطقة وجود المؤثرات النفسانية الجديدة التي تباع تحت اسم مخدرات أخرى. وفي عام 2019، أبلغت الأرجنتين وشيلي وكولومبيا عن مضبوطات لمادة تباع باعتبارها مادة 4-بروموـ2,5-ثنائي ميثوكسي فينيثيلامين (B-C2)، والمعروفة محليا أيضا باسم "كوكايينا روسادا"، أو "الكوكايين الوردي"، والتي تحتوي غالبا على مقادير ضئيلة من الفنتانيل والكيتامين وطائفة من المؤثرات النفسانية الجديدة. وفي حين ما زالت كميات المادة المضبوطة في الأرجنتين وكولومبيا صغيرة نسبيا، فإن وجود الفنتانيل في هذه المخدرات أمر غير مألوف في المنطقة وهو جدير بأن يحصل على اهتمام السلطات.

632- وارتفعت كمية الكيتامين المضبوطة في أمريكا اللاتينية والكاريبي من 60 كيلوغراما في عام 2015 إلى 319 كيلوغراما في عام 2019، وأبلغت الأرجنتين وشيلي عن أكبر الكميات المضبوطة سنويا.

5- الوقاية والعلاج

633- ما زال الكوكايين والقنب يمثلان أكثر المواد انتشارا في أوساط الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في أمريكا الجنوبية. ووفقا للبيانات الواردة في تقرير المخدرات العالمي 2021، يُقدر أن ما يقارب ثلاثة ملايين من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما في المنطقة كانوا يتعاطون الكوكايين في العام السابق لعام 2019. وبعد الاتجاه الذي ساد في السنوات الماضية، أبلغ عن اتجاهات مختلطة بشأن هذا الاستهلاك. فبينما تضاعف تعاطي الكوكايين على ما يبدو في الأرجنتين خلال الفترة 2010-2017، أبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن انخفاضات كبيرة في انتشار الكوكايين منذ عام 2012. والنمط الموحد في المنطقة هو أن أعلى معدلات الانتشار للعام السابق تسجل لدى الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاما.

634- وفي حين يكثر وجود عشبة القنب في السوق غير المشروعة في المنطقة، فإن معدل انتشار تعاطي القنب في أمريكا الجنوبية في العام السابق، وهو 3,5 في المائة، يقل فيما يبدو عن المتوسط العالمي. وبينما تضاعف تقريبا الاستعمال في الأرجنتين وشيلي بين عامي 2008 و2018، أبلغت كل من بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وكولومبيا عن اتجاه مستقر بمستوى أدنى. ومع ذلك، فإن غياب البيانات المتسقة يُصعِّب إعداد تقديرات أكثر دقة.

635- وفي أوروغواي، حيث أجيز قانونيا استعمال القنب لأغراض غير طبية في عام 2013، يجري جمع بيانات الاستهلاك ورصدها على أساس منتظم. وفي تموز/يوليه 2021، كان هناك أكثر من 589 63 شخصا مسجلا للوصول إلى سوق القنب المنظمة في البلد. ومن بين هؤلاء، تسجل 500 45 شخص عن طريق الصيدليات المسجلة، وتسجل 694 12 شخصا لغرض الزراعة المنزلية، و395 5 شخصا عن طريق العضوية في نوادي القنب. ويمثل الرقم الإجمالي زيادة بنسبة 19 في المائة بالنسبة لشباط/فبراير 2020. غير أن العدد الإجمالي لمتعاطي القنب الذين يحصلون على المخدر من

سوق القنب المنظمة لا يزال منخفضا نسبيا مقارنة بمجموع عدد الأشخاص الذي يتعاطون القنب لأغراض غير طبية. ووفقا لبيانات عام 2018، وهي آخر البيانات المتاحة وقت كتابة هذا التقرير، أبلغ 000 259 شخص عن تناولهم القنب مرة واحدة على الأقل في الأشهر الاثني عشر الماضية. وفي محاولة لمنع المستهلكين من اللجوء إلى السوق غير المشروعة، التي لا تزال موجودة في البلد، تعتزم الحكومة السماح بزراعة صنف من القنب يحتوي على مستويات أعلى من التتراهيدروكانابينول. وقد وجدت دراسة استقصائية أجريت في البلد في عام 2019 أن عدد الأشخاص الذين كانوا يتعاطون القنب على أساس يومي أو شبه يومي يقدر بـ 500 25 شخص، ومنهم 16 في المائة يظهرون علامات اضطرابات تعاطي مواد الإدمان.

636- **وتود الهيئة أن توجه انتباه جميع الحكومات إلى أن التدابير التي تسمح بالاستعمال غير الطبي للقنب تتعارض مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما الفقرة (ج) من المادة 4، والمادة 36 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، والفقرة 1 (أ) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988.**

637- وفي حين يوجد انتشار محدود نسبيا للمؤثرات النفسانية الجديدة في أمريكا الجنوبية، حيث لا تمثل هذه المخدرات سوى حصة ضئيلة في أسواق المنطقة، يبدو أن تعاطيها يمكن أن يتوسع ويشيع بين فئات سكانية معينة. فعلى سبيل المثال، يبدو تعاطي مواد من نوع "الإكستاسي" في المنطقة أكثر وضوحا في البلدان التي يرتفع فيها متوسط دخل الفرد، وانتشارها أعلى بين الرجال منه لدى النساء. وتبعث على القلق بوجه خاص معدلات تعاطيها بين الشباب، وخاصة في المدارس الثانوية والجامعات.

638- ووفقا للبيانات المستقاة من تقرير المخدرات العالمي 2021، فقد شهدت الأرجنتين وأوروغواي وشيلي زيادة في تعاطي "الإكستاسي" في أوساط سكانها الراشدين في السنوات العشر الماضية. ومع ذلك، أبلغ عن اتجاه معاكس في كولومبيا، مع انخفاض التعاطي بين عامي 2008 و2019. وتشير البيانات المستمدة من نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن استهلاك أشكال جديدة من الكيتامين بالاقتران مع مواد أخرى آخذ في الازدياد في الأرجنتين وكولومبيا.

639- ويعد معدل انتشار إساءة استعمال المؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيا في المنطقة من أدنى معدلات الانتشار في العالم. ويتبين من مشروع نفذته لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات يعالج موضوع تعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة، وكذلك تعاطي الهيروين والفنتانيل ومؤثرات أفيونية أخرى في الأرجنتين وأوروغواي وبيرو، أن استعمال المؤثرات الأفيونية يشيع بين أوساط العاملين في القطاع الصحي أكثر من غيرهم. وفي بيرو، يمكن ربط انخفاض مستوى استهلاك المؤثرات الأفيونية وغيرها من المؤثرات النفسانية بغياب الوعي والمعرفة بشأن هذه المواد لدى السكان عموما. وفي أوروغواي، يرتفع معدل انتشار تعاطي المؤثرات الأفيونية لدى الفئات السكانية الضعيفة وقد يرتبط باستعمال عجينة الكوكا. وثمة نتيجة أخرى تم التوصل إليها وهي عدم توفر برامج متخصصة لعلاج الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية. وفي العادة لا تختلف العلاجات المقدمة لهؤلاء المرضى عن تلك العلاجات التي تقدم لعلاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المؤثرات النفسانية الأخرى. ولا يزال المرضى الذين يعانون من حالات مزمنة، مثل السرطان، والمرضى الذين يعانون من ألم شديد، يحصلون بشكل محدود على أدوية معالجة الألم والرعاية الملطفة. وتوافر أدوية تخفيف الألم التي تحتوي على المواد الخاضعة للمراقبة في أمريكا الجنوبية يقل عن نسبة واحد في المائة من توافرها في أمريكا الشمالية.

640- وفي أمريكا الجنوبية، مثلها مثل مناطق أخرى، يصعب تحديد مستويات كافية من المسكنات الأفيونية دون قياس موثوق للاحتياجات الطبية المتعلقة بالرعاية الملطِّفة وغيرها من الحالات الصحية. وتظهر البيانات التي أبلغت عنها الحكومات في المنطقة تحسناً عاماً في توافر المؤثرات الأفيونية الخاضعة للمراقبة خلال السنوات الأخيرة. واستهلاك المؤثرات الأفيونية في معالجة الألم آخذ في الازدياد منذ عام 2017؛ غير أن توافرها يظل أقل بكثير من المتوسط الذي تبلغ عنه المناطق الإقليمية التي تسجل مستويات دخل أعلى. ومن ناحية أخرى، يمثل تحديد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية للأغراض الطبية لأمريكا الجنوبية تحدياً، فعلى مدى عدة سنوات مضت، لم يقدم سوى ما يقرب من نصف بلدان المنطقة بيانات استهلاك فيما يخص أي مادة من المؤثرات العقلية. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل والمعلومات في المنشورات التقنية الصادرة عن الهيئة بشأن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. **وتشير الهيئة إلى عدم كفاية ما هو متوفر من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في بعض بلدان المنطقة، وتؤكد أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها على نحو كاف للأغراض الطبية. وينبغي أن تولي المنطقة الإقليمية اهتماماً خاصاً لتوافرها في المناطق الريفية وللفئات السكانية الضعيفة.**

641- وترصد المنظمات الإقليمية المعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات وإمكانية الوصول إلى مرافق العلاج. وتفتقر المنطقة عموما إلى مرافق لعلاج المرضى، ولا سيما في المناطق الريفية. ففي البرازيل، وهي أكبر أسواق الكوكايين في المنطقة، وحيث بلغ معدل انتشار تعاطي الكوكايين في العام السابق واحد في المائة بين السكان الذين تراوحت أعمارهم بين 15 و64 عاما في عام 2016، ما زال عدد البرامج المتاحة غير متناسب مع حجم السكان المتضررين.

642- وفي أيلول/سبتمبر 2019، طلب مجلس حقوق الإنسان من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن يعد دراسة عن نتائج سياسات المخدرات. ووجد الفريق العامل أن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد ارتكبت في مراكز خاصة لعلاج تعاطي المخدرات في عدة بلدان في أمريكا الجنوبية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا). وذكر الفريق العامل أنه "كما هو الحال في مراكز الاحتجاز الإجباري للمخدرات التي تديرها الدولة، ينصب التركيز في معظم المراكز الخاصة للعلاج من تعاطي المخدرات على الامتناع عن المخدرات، وعادة ما يكون

العلاج القائم على الأدلة ضئيلاً أو معدوماً."(A/HRC/47/40، الفقرة 94). وفي عام 2019، وافقت حكومة البرازيل على إلزام الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالعلاج في المستشفيات، وفي تموز/ يوليه 2020، أجيز لدور العلاج، التي يكثر اعتمادها على أسلوب الامتناع عن التعاطي والنُّهُج غير المستندة للأدلة، تقديم المعالجة للمراهقين.

643- وتحيط الهيئة علماً بتوصية الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بإغلاق مراكز الاحتجاز الإجباري للمخدرات التي تديرها الدولة دون تأخير، وتعديل التشريعات والسياسات والممارسات بحيث يكون كل علاج لاضطرابات تعاطي المخدرات قائماً على الأدلة، وطوعياً بحتاً، وقائماً على الموافقة المستنيرة (A/HRC/47/40، الفقرة 126 (هـ) و(ز)). وتشير الهيئة أيضاً إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، الذي قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 30 حزيران/يونيه إلى 17 تموز/يوليه 2020 (A/HRC/44/48). **وتُثني الهيئة عن استخدام مراكز الاحتجاز الإجباري لإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات وتهيب بالحكومات في المنطقة أن تنفذ خدمات علاجية طوعية قائمة على الأدلة مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان المكفولة للمرضى، وفقاً للمعايير الدولية للعلاج من الاضطرابات المتعلقة بتعاطي المخدرات، الصادرة عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، ولقراري لجنة المخدرات 1/46 و4/59.**

644- وتحرز بعض الحكومات تقدما في تحسين خدمات العلاج والوقاية المقدمة للمرضى. ففي جمهورية فنزويلا البوليفارية، ينص المرسوم رقم 4432 لعام 2021 بشأن إصلاح القانون الأساسي للمخدرات على إنشاء مراكز إعادة التأهيل لتقديم الدعم والتوجيه للأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جُعلت الوقاية دعامة للاستراتيجية الجديدة لمكافحة المخدرات للفترة 2021-2025، واتخذت إجراءات لإيجاد نهج فعالة لحماية الشباب والأطفال من تعاطي المخدرات.

645- وفي عام 2021، نفذت باراغواي وبيرو وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) عددا من أنشطة بناء القدرات للعاملين الصحيين والمهنيين العاملين في مجال العلاج. وفي بيرو، ركز التدريب أيضا على الاحتياجات المحددة للنساء ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وبدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، تبادل الاختصاصيون من إكوادور وبيرو الممارسات الجيدة، وعقدت ندوة شبكية إقليمية لاختصاصيين من إكوادور وبنما وبيرو وكولومبيا، ناقشوا فيها نموذجا لعلاج أسري قائم على الأدلة.

646- وقد أضافت القيود المتعلقة بكوفيد-19 تحديا آخر أمام تنفيذ سياسات الوقاية والعلاج. ومع ذلك، استطاعت بعض الحكومات التكيف مع القيود وواصلت تقديم الخدمات لمن هم بحاجة إليها. ونفذت في الأرجنتين جلسات علاجية عن طريق منصات مؤتمرات الفيديو، ونشرت إكوادور بروتوكولا لضمان استمرار وصول المرضى إلى مرافق العلاج مع الحفاظ على تدابير وأنظمة السلامة.

647- وتسلم الهيئة بالجهود التي تبذلها البلدان في سبيل معالجة المسائل المتصلة بالوقاية والعلاج في المنطقة. بيد أن الركود الاقتصادي والتوترات الاجتماعية والسياسية التي تعانيها المنطقة نتيجة لجائحة كوفيد-19 تعوق تلك الجهود. وقد تتسبب الصعوبات الاقتصادية وغيرها من المشاكل الاجتماعية في زيادة معدلات تعاطي مواد الإدمان في المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع مستويات البطالة، إلى جانب انخفاض مستويات التعليم، قد يدفع الشباب إلى الجريمة والأنشطة غير المشروعة، مما يزيد من احتمال تعرضهم للاستعمال غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة.

دال- آسيا

شرق آسيا وجنوب شرقها

تواجه منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها تحديا رئيسيا وهو استمرار صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها واستعمالها بصورة غير مشروعة. ولوحظت، بصفة خاصة، زيادات في صنع الكيتامين والاتجار به، ووجد أن بعض أقراص "الإكستاسي" تحتوي على مستويات مرتفعة من مادة ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (مادة MDMA)، كما لوحظ ظهور عدة مخدرات اصطناعية جديدة شديدة المفعول، الأمر الذي يفرض تحديات خطيرة للصحة العامة.

منذ الأول من تموز/يوليه 2021، بدأت الصين في مراقبة شبائه القنبين الاصطناعية باستخدام التعريف العام لهذه المواد. وباتباع هذا الأسلوب لمراقبة فئات المواد، الذي يعرف أيضا باسم "النهج العام"، تتمكن البلدان من مراقبة عدد كبير من المواد في نفس الوقت واحد دون حاجة لتسمية كل منها منفردة في إطار التشريعات. ويتيح هذا النهج أيضا توقع القيام بعمليات أخرى لمراقبة المواد الجديدة التي قد تظهر فيما بعد. وكانت الصين قد استهلت في عام 2019 تنفيذ عمليات مماثلة لمراقبة المواد المرتبطة بالفنتانيل.

1- التطورات الرئيسية

648- أبدت الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية المنخرطة في صنع المخدرات غير المشروعة والاتجار بها

قدرتها على التنويع والتكيف، وذلك على الرغم من القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 التي فُرضت في معظم فترة عامي 2020 و2021، وحافظ صنع الميثامفيتامين والاتجار به وإساءة استعماله بصورة غير مشروعة على وجوده القوي الظاهر في المنطقة.

649- وبينما ظل نقاء الميثامفيتامين المتاح في السوق غير المشروعة في بلدان المنطقة مستقرا، فإن فائض العرض أبقى أسعاره منخفضة بمستويات قياسية وساهم في توافره، الأمر الذي قد يسبب تزايد الطلب عليه وتعاطيه في المنطقة، وذلك وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وظل الميثامفيتامين يُصنع غالباً في ولاية شان، في ميانمار. ولكن وفقا لما يورده المكتب، تشير دلائل متنامية إلى تزايد استهداف كمبوديا بالصنع غير المشروع الواسع النطاق لهذه المادة.

650- واستمر في شرق آسيا وجنوب شرقها ظهور الأقراص التي يحتمل أن تكون ضارة من المؤثرات النفسانية الجديدة و"الإكستاسي" بمحتوياتها المرتفعة من مادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، والتي أُبلغ عن ارتباطها بحالات تناول الجرعات المفرطة. ويبين تطور سوق المخدرات الاصطناعية في المنطقة بوضوح ضرورة تعزيز دور المختبرات الجنائية بهدف ضمان الكشف السريع والدقيق عن المخدرات الاصطناعية القوية المفعول لأغراض الإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالإضافة إلى ضرورة تحليل المواد النزرة من أجل تحديد طرق التركيب.

651- وتهيمن شبائه القنبين الاصطناعية على السوق الإقليمية للمؤثرات النفسانية الجديدة في شرق آسيا وجنوب شرقها. وقد أفادت إندونيسيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وفييت نام والصين وماليزيا بأن شبائه القنبين الاصطناعية مثلت المؤثرات النفسانية الجديدة التي حدد وجودها أكثر من غيرها في العينات المحللة.

652- وظهرت في بعض بلدان المنطقة في السنوات الأخيرة، ولا سيما في جمهورية كوريا وسنغافورة وفييت نام واليابان، مؤثرات نفسانية جديدة ذات آثار مهلوسة، ومنها على وجه الخصوص نظائر ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (DSL). وقد وضعت اليابان عددا من النظائر المذكورة قيد المراقبة الوطنية، وأدرجت سنغافورة فئة ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك العامة في نطاق قانونها بشأن إساءة استعمال العقاقير المخدِّرة من أجل زيادة فعالية التصدي لظهور تلك النظائر.

653- وشرق آسيا وجنوب شرقها من المناطق التي تثير قلقا خاصا فيما يتعلق بضمان ورصد توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية. وتبلِّغ بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها عن استهلاك للعقاقير المخدرة أعلى بقليل من المستوى الذي تحدد الهيئة أنه غير كاف، وهي من المناطق التي تسجل أدنى المستويات لتوفر المسكنات الأفيونية الأوسع استخداما. وبالمثل، لا يزال تحديد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية لشرق آسيا وجنوب شرقها يشكل تحديا، فأقل من نصف بلدان المنطقة قدم إلى الهيئة بيانات عن الاستهلاك بشأن أي مؤشر عقلي في السنوات القليلة الماضية. وتتاح معلومات أكثر تفصيلا في المنشورات التقنية الصادرة عن الهيئة بشأن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. **وتشدد الهيئة على عدم كفاية ما هو متوفر من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في كثير من بلدان المنطقة، وتؤكد أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها على نحو كاف للأغراض الطبية.**

2- التعاون الإقليمي

654- واصلت بلدان المنطقة بذل جهودها في مجال التعاون الثنائي والإقليمي، على الرغم من قيود السفر المفروضة خلال الجائحة. وعقدت في أواخر عام 2020 وخلال عام 2021 مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات عبر الإنترنت، تم فيها تناول المسائل المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك التعاون في المستقبل في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية، وإنفاذ القوانين المشترك، وتدريب الضباط، والمساعدة التقنية.

655- وفي نيسان/أبريل 2021، نظم مكتب هيئة مراقبة المخدرات في تايلند ومركز التعاون في مجال المخدرات التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الاجتماع العاشر لشبكة رصد المخدرات التابعة للرابطة. وعقد الاجتماع عبر الإنترنت، وتبادل خلاله المسؤولون والخبراء وجهات النظر حول تحسين جودة البيانات المدخلة المستخدمة في إعداد تقرير رصد المخدرات الذي تصدره رابطة آسيان، وأعقبه إقرار خطة عمل الفترة 2021-2022 بشأن تقديم البيانات وتحليلها بانتظام لغرض إعداد التقرير.

656- وعقب الاجتماع الحادي والأربعين لكبار مسؤولي رابطة آسيان المعني بمسائل المخدرات، والاجتماع العاشر لفرقة العمل المعنية بالاعتراض في المطارات التابعة للرابطة، ناقشت بلدان المنطقة أيضا المسائل المتصلة بالمخدرات خلال الاجتماع الخامس لفرقة العمل المعنية بالاعتراض في الموانئ البحرية التابعة لرابطة آسيان، والاجتماع الرابع للمجلس الاستشاري المعني بالمخدرات الخطرة التابع للجمعية البرلمانية الدولية للرابطة.

657- وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، يسر مركز رابطة آسيان التدريبي للتثقيف بشأن الوقاية من المخدرات، الذي يقع مقره في الفلبين، سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية حول موضوع "إعادة التفكير في التثقيف بشأن الوقاية من المخدرات من أجل التأهب للوضع الطبيعي الجديد: تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا". ودعيت البلدان إلى تبادل خبراتها في مجال التثقيف الوقائي وتوسيع معارف المديرين والممارسين.

658- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعلنت سلطات الجمارك من 15 بلدا وإقليما (أستراليا وبروني دار السلام وبنغلاديش وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

وسنغافورة والصين وفييت نام وكمبوديا ومنغوليا وميانمار ونيبال ونيوزيلندا والهند وهونغ كونغ، الصين) نتائج تنفيذ العملية المشتركة المعروفة باسم "عملية ميكونغ دراغون الثانية". وركزت العملية على تعطيل الاتجار بالمخدرات ومنتجات الأحياء البرية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات الجمركية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الجمارك العالمية. وأسفرت عن تعطيل شبكات إجرامية وقدمت أفكارا متعمقة بشأن الأساليب المتبعة للتغلب على القيود الحدودية وقيود النقل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وفي تموز/يوليه 2021، أبلغ عن أكثر من 300 عملية لضبط المخدرات في استعراض منتصف المدة لعملية ميكونغ دراغون الثالثة، وهو رقم يتجاوز الرقم المسجل في عام 2020 بأكمله.

659- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، استضاف برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) حدثا تدريبيا عبر الإنترنت بشأن نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون موجها لموظفي الجمارك والتفتيش البريدي وموظفي التنظيم الصحي. واستغرق الحدث يومين وحضره مشاركون من جنوب آسيا، بالإضافة إلى 31 موظفا من تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وماليزيا وميانمار، وكذلك من هونغ كونغ، الصين والاتحاد البريدي لآسيا والمحيط الهادئ.

660- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت بلدان المنطقة التعاون وتنفيذ أنشطة مشتركة في الميدان. على سبيل المثال، تعاونت سلطات إنفاذ القانون في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وميانمار في تنفيذ دوريات مشتركة في حوض نهر الميكونغ. وفي تموز/يوليه 2021، كان ذلك التعاون قد أفضى إلى الكشف عن أكثر من 000 3 حالة تتعلق بالمخدرات وضبط ما يزيد عن 20 طنا من المخدرات.

661- وفي آذار/مارس 2021، وجه إخطار خاص بشأن مادة زيلازين عن طريق برنامج "غريدس" إلى جميع جهات الوصل المعنية بمشروع آيون ومشروع "أوبيويدس" (OPIOIDS). وكانت الهيئة قد لاحظت قبل إرسال هذا الإنذار الخاص ازدياد البلاغات بشأن هذه المادة في إطار نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون. وقُدمت من خلال برنامج "غريدس" إلى جهات الوصل المعنية في شرق آسيا وجنوب شرقها معلومات تتعلق بالاتجار بالزيلازين. ويستخدم الزيلازين عادة في الطب البيطري كمهدئ ذي خصائص مسكنة ومرخية للعضلات، وقد حدثت مؤخرا زيادات في الحوادث التي تنطوي على هذه المادة. ووجد رصد الشبكة المفتوح الذي أجرته الهيئة أن هذه المادة تسوَّق في منصات عبر الإنترنت في جنوب وشرق آسيا وجنوب شرقها.

662- وقدم برنامج "غريدس" في شهر آذار/مارس 2021 أيضا تدريبا في مجال الاعتراض لموظفي الجمارك في مدينة هوشي منه، في فييت نام، تناول المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المواد الخطرة، وذلك من أجل تعزيز تبادل المعلومات العملية عن الاتجار من خلال منصة اتصالات نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون.

663- وشاركت السلطات الوطنية المختصة من إندونيسيا وتيمور-ليشتي وسنغافورة والفلبين وفييت نام وماليزيا في حدث تدريبي عبر الإنترنت نظمه مشروع التعلم التابع للهيئة. وعزز المشاركون من خلال عشر جلسات عُقدت عبر الإنترنت معارفهم بشأن متطلبات الإبلاغ بموجب اتفاقيات مراقبة المخدرات الدولية الثلاث والرامية إلى ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة والحصول عليها على نحو ملائم.

664- واستخدم اثنا عشر بلدا من أصل ستة عشر بلدا في المنطقة نمائط التعلم الإلكتروني التي أعدها مشروع التعلم التابع للهيئة. وتوفر تلك النمائط التعليمية تدريباً تفاعليًّا، يحدد المتدرب وتيرته، بشأن نظام تقديرات العقاقير المخدِّرة، ونظام تقدير المؤثرات العقلية، وتقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشِّطات الأمفيتامينية، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات.

3- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

665- استهلت كمبوديا في 1 كانون الثاني/يناير 2021 خطة حملتها السنوية السادسة لمكافحة المخدرات. وتتضمن الخطة تدابير لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها مكافحة فعالة، بما في ذلك زيادة أنشطة البحث والتحقيق والوقاية، وتوفير توعية تثقيفية بشأن الآثار السلبية للمخدرات، والتعاون مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، واستهداف الاتجار بالمخدرات. وتدعو الخطة إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون مع البلدان المجاورة، وإلى إنشاء مرافق إضافية لإعادة التأهيل من أجل توفير العلاج لمتعاطي المخدرات.

666- وفي ميانمار، نفذ الجيش انقلابا في شباط/فبراير 2021 أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وفي 18 حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية العامة القرار 287/75، الذي أدانت فيه العنف المميت الذي مارسته القوات المسلحة في ميانمار منذ 1 شباط/فبراير 2021. وستواصل الأزمة السياسية الجارية، التي تضاعفت بفعل جائحة كوفيد-19، الإسهام في تفاقم ظروف البلد الأمنية والاقتصادية الخطيرة، التي يرجح أن توجد حوافز لمعاودة المزارعين زراعة خشخاش الأفيون، نظرا لقلة فرص كسب العيش البديلة، وسيسهم ذلك أيضا في تهيئة بيئة مؤاتية تتيح لتجار المخدرات زيادة أنشطتهم الإجرامية عبر حدود البلد.

667- وشهدت تايلند مؤخرا عدة تطورات تتعلق بتعاطي القنب والمنتجات التي تحتوي على الكانابيديول. فاعتبارا من كانون الأول/ديسمبر 2020، أصبحت خلاصات القنب التي

تحتوي على مادة الكانابيديول والتي لا تتجاوز محتوياتها من التتراهيدروكانابينول نسبة 0,2 في المائة من الوزن الجاف لا تعتبر عقاقير مخدِّرة. ولا يزال أي نبات يزيد محتواه من التتراهيدروكانابينول عن 1 في المائة من الوزن الجاف يعتبر ماريوانا، أي أنه يعتبر مخدِّرا مُجدولا في الفئة 5 بموجب قانون المخدرات في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أضفت إدارة الأغذية والعقاقير في تايلند في مطلع عام 2021 صفة الشرعية على الإنتاج التجاري لنبتة القنب من قبل الشركات الخاصة، وذلك للأغراض الصناعية حصرا (الألياف أو البذور) أو لأغراض البستنة (يشار إليها أحيانا باسم "القنب" أو "القنب الصناعي"). ويستلزم ذلك من الشركات الخاصة الحصول على ترخيص يتعين عليها تجديده سنويا. وقد عدلت اللوائح التنظيمية الوزارية المتعلقة باستخدام "القنب" للسماح بإنتاجه واستعماله لأغراض التجارة. وبناء على تعديل قانون الأغذية، أُجيز أيضا استخدام أجزاء من النبات المنتج محليا في الأغذية.

668- وفي أيار/مايو 2021، عدلت حكومة تايلند قانون المخدرات (رقم 8) (2021)، بحذف مادة القرطوم (*Mitragyna speciosa*)، وهي مؤثر نفساني نباتي غير خاضع للمراقبة الدولية، من الفئة 5 في قائمة المخدرات الخاصة بذلك البلد. ويزيل التشريع المنقح الصفة الإجرامية عن استهلاك القرطوم وإنتاجه والتخلص منه واستيراده وتصديره وحيازته اعتبارا من 24 آب/أغسطس 2021. ويجري الآن إعداد مشروع قانون لتنظيم بيع هذه المادة واستعمالها، وينص على شروط ترخيص زراعة القرطوم وبيعه واستيراده وتصديره للأغراض الصناعية.

669- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نشرت تايلند قانونا جديدا للمخدرات يدمج 24 تشريعا متعلقا بالمخدرات في قانون واحد. ويشكل التدوين الجديد جزءا من عملية إصلاح للنظام الوطني لمراقبة المخدرات تهدف إلى تنفيذ نهج قائم على الصحة ومعالجة نظام السجون المكتظ. وفي إطار الإصلاح، ستؤدي وزارة الصحة دوراً رائداً في توفير خدمات العلاج من تعاطي المخدرات وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يتعاطونها. وكذلك استهل الإصلاح تطبيق عقوبة متناسبة مع كل جريمة من جرائم المخدرات، بإلغاء الحد الأدنى من العقوبة على جرائم المخدرات البسيطة وشطب السجلات الجنائية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والذين يخضعون طوعا للعلاج منها. وتخوَّل هيئة مراقبة المخدرات بتحديد مساحات لزراعة النباتات المخدرة وإنتاج العقاقير المخدرة وتشجيع أنشطة الحد من الضرر لأغراض علمية وبحثية. وسيبدأ العمل بالقانون الجديد في كانون الأول/ديسمبر 2021.

670- واعتبارا من 28 أيار/مايو 2021، يحظر في الصين إنتاج واستيراد مستحضرات التجميل التي تحتوي على فاكهة القنب الأصلي، أو زيت بذوره أو خلاصة أوراقه، وذلك عقب تنقيح قائمة المواد الخام النباتية والحيوانية التي حظرت معاهد الصين الوطنية لمراقبة الأغذية والعقاقير استخدامها في مستحضرات التجميل.

671- ولا تزال المعلومات المتعلقة بحالة المخدرات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محدودة للغاية. ومع ذلك، ووفقا لدائرة الأخبار الوطنية في هذا البلد، فقد صدر في تموز/يوليه 2021 قانون بشأن الوقاية من الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وليس واضحا ما إذا كان القانون الجديد يحل محل قانون مراقبة المخدرات لعام 2003 أو يكمله.

672- واعتبارا من 1 تموز/يوليه 2021، أخضعت الصين شبائه القنبين الاصطناعية للمراقبة الوطنية باستخدام التعريف العام لهذه المواد. وتتماثل شبائه القنبين الاصطناعية وظيفيا مع مادة دلتا-9-تتراهيدروكانابينول، وهي المكون ذو التأثير النفساني الرئيسي للقنَّب، لأنهما يترابطان مع نفس مستقبلات القنبين في الدماغ وفي غيره من الأعضاء.

673- ووفقا لمكتب اللجنة الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات في الصين، فإنه لم يكشف عن أي من نظائر الفنتانيل في البلد في الفترة الممتدة بين أيار/مايو 2019 وآذار/مارس 2021. واعتبارا من 1 أيار/مايو 2019، جدولت الصين جميع المواد المرتبطة بالفنتانيل باعتبارها فئة شاملة خاضعة للمراقبة الوطنية. وباتباع هذا الأسلوب لمراقبة فئات المواد، الذي يعرف أيضا باسم "النهج العام"، تتمكن البلدان من مراقبة عدد كبير من المواد في نفس الوقت دون حاجة لتسمية كل منها منفردة في إطار التشريعات. ويتيح هذا النهج أيضا توقع القيام بعمليات أخرى لمراقبة المواد الجديدة التي قد تظهر فيما بعد. وفي الفترة بين عامي 2015 و2020، أخضع 60 من المؤثرات النفسانية الجديدة للمراقبة الدولية، وشملت تلك المؤثرات 18 مركبا من شبائه القنبين الاصطناعية و13 من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية؛ وتألف معظم مؤثرات الفئة الأخيرة من نظائر الفنتانيل.

674- وذكر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي عدة بلدان في المنطقة في دراسته المعنونة "الاحتجاز التعسفي المتصل بسياسات المخدرات"، التي قدمها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابع والأربعين (A/HRC/47/40). ولاحظ الفريق العامل في الدراسة أن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات معرضون بشكل خاص لخطر الاحتجاز التعسفي. وأعرب الفريق العامل أيضا عن القلق تجاه تزايد عدد حالات الاحتجاز التعسفي المتصل بالمخدرات. ووفقا للدراسة، فإن أكثر من 20 في المائة من نزلاء السجون في إندونيسيا وكمبوديا محكومون بالسجن لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات. وأشار الفريق العامل إلى أنه سبق أن أعرب عن قلقه إزاء نظم الاحتجاز الاحتياطي التي تقضي بحبس من يشتبه في تهريبهم المخدرات دون محاكمة لفترات طويلة، وأشار إلى أنه في عام 2018، احتجز في الفلبين ما يقرب من 100 000 سجين في انتظار محاكمتهم في جرائم تتعلق بالمخدرات لا تقبل الإفراج بكفالة ولمدة وسطية قدرها 528 يوما. وقد وجدت دراسة أجريت في إندونيسيا على أفراد مسجونين لارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات، أن 79 في المائة منهم تعرضوا للإيذاء في مرحلة الاعتقال، في حين أبلغ أكثر من 86 في المائة عن تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. ولاحظ الفريق العامل أيضا أن العقوبة البدنية

تستخدم للعقاب في الجرائم المتعلقة بالمخدرات في بروني دار السلام وسنغافورة وماليزيا.

675- ووفقا لمعهد العدالة في تايلند، وهو عضو في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، فإن سياسات السجن المتبعة في البلد أدت إلى زيادة عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 بين نزلاء السجون. ووفقا للتقرير، فإن 80 في المائة من السجناء في البلد احتجزوا لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات، ويرتبط أغلبها بالميثامفيتامين.

676- وخلال دورة مجلس حقوق الإنسان السادسة والأربعين، المعقودة في شباط/فبراير 2021، أكد وزير العدل الفلبيني أن الفريق الذي أنشئ للتحقيق في حالات الوفاة التي تحدث أثناء العمليات المتصلة بالمخدرات قد باشر أعماله الأولية وحدد حالات لم يتبع فيها موظفو إنفاذ القانون البروتوكولات العادية بشأن التنسيق مع الوكالات الأخرى والتعامل مع مسارح الجريمة. وأُعلن في حزيران/يونيه 2021، أن الفريق ووزارة العدل استطاعا الإطلاع على سجلات تتعلق بقضايا إضافية تنطوي على المسؤولية الإدارية فيما يخص مئات من أفراد الشرطة تجاه ادعاءات إساءة التصرف المرتكب أثناء عمليات مكافحة المخدرات.

677- وعند اكتمال الدراسة الأولية للوضع في الفلبين، في حزيران/يونيه 2021، أعلنت السيدة فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية آنذاك، طلبها للحصول على إذن قضائي بالشروع في إجراء تحقيق في جرائم محتملة ضد الإنسانية، ومن بينها القتل على وجه التحديد، في سياق "الحرب على المخدرات" في البلد. وخلال الدراسة الأولية، التي استهلت في شباط/فبراير 2018، تم تحليل الجرائم التي زُعم أن حكومة الفلبين قد ارتكبتها منذ 1 تموز/يوليه 2016. وفي 15 أيلول/سبتمبر 2021، وافقت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة على طلب المدعية العامة.

678- **وتؤكد الهيئة من جديد بأشد العبارات الممكنة رأيها في أنَّ التدابير المتخذة خارج نطاق القضاء للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات هي انتهاك واضح للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، التي تستلزم التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات من خلال تدابير العدالة الجنائية الرسمية، والتقيّد التام بالمعايير المعترف بها دوليا للمحاكمة وفقا للأصول القانونية الواجبة. وتُذكّر الحكومات بأنَّ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات تتضمن التزاما بنهج إنساني متوازن يلزم الأطراف بأن تولي اهتماماً خاصًّا لمنع تعاطي المخدرات واتخاذ جميع التدابير الممكنة عمليًّا لمنع تعاطيها والاستبانة المبكِّرة للأشخاص المتأثرين بها وعلاجهم وتثقيفهم ومتابعة رعايتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.**

679- وفي آب/أغسطس 2021، استحدثت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خطة وطنية جديدة بشأن الوقاية من المخدرات ومكافحتها. وتتوخى اعتماد قوانين وأنظمة جديدة، فضلا عن إدخال تعديلات على القوانين واللوائح القائمة، والتوعية بمختلف جوانب المسائل المتصلة بالمخدرات. وبينما لا يزال ينتظر تحديد آليات التنسيق اللازمة لذلك، فإن الخطة تتضمن الدعوة إلى تقاسم المسؤولية بين مختلف الوزارات والوكالات المركزية والإدارات المحلية. كما تبرز الخطة أيضا ضرورة تعاون وزارة الأمن العام مع وزارات الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية والتعليم بغية تحسين نوعية مرافق العلاج في البلد وبناء مراكز مهنية أقوى لمساعدة الأشخاص الذين تلقوا العلاج. ومن المقرر أن يجري تنفيذ الخطة الوطنية بين عامي 2021 و2023.

680- ووفقا لجماعات المجتمع المدني، فإن أحكام الإعدام الصادرة في الجرائم المتصلة بالمخدرات ما زالت تفرض في عدد من بلدان المنطقة، ولا سيما في إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والصين والفلبين وفييت نام وماليزيا. وتستأثر الجرائم المتصلة بالمخدرات في عدة بلدان في المنطقة بجزء كبير من أحكام الإعدام التي تفرضها نظم العدالة الجنائية.

681- **وبالنظر إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن تطبيق عقوبة الإعدام، تهيب الهيئة مجدداً بجميع الدول التي أبقت على عقوبة الإعدام في حالة الجرائم المتصلة بالمخدرات أن تنظر في إلغائها فيما يخص تلك الجرائم، وفي تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل.**

4- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

682- شهدت المنطقة خلال العقد الماضي زيادة كبيرة في صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها، ولا سيما الميثامفيتامين، في شكل بلورات وأقراص على السواء. وإلى جانب تزايد وجود شبائه القنبين الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة من نوع البنزوديازيبين، تواجه المنطقة تحديات في الحد من الطلب على هذه المواد وعرضها. وتنتشر دروب التهريب في المنطقة كلها تقريبا، امتدادا من الصين في الشمال إلى تيمور-ليشتي في الجنوب.

683- وفي عام 2020، سجل عدد من بلدان المنطقة زيادات كبيرة في كميات المخدرات المضبوطة، حيث بلغ وزن الميثامفيتامين المضبوط نحو 170 طنا، وهي أكبر كمية يبلغ عنها في المنطقة على الإطلاق. وبلغت كمية الميثامفيتامين البلوري التي ضبطت في بروني دار السلام في عام 2020 ثلاثة أضعاف الكمية المسجلة على مدى السنوات الخمس السابقة مجتمعة، وذلك على الرغم من الإغلاق الشامل الذي فرض في البلد خلال جزء من تلك السنة. ولوحظت اتجاهات مماثلة في أنحاء أخرى من المنطقة، بما في ذلك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وهونغ كونغ، الصين. وأبلغت تايلند عن أكبر كمية من الميثامفيتامين ضبطها بلد منفرد واحد في المنطقة في عام 2020، كما أبلغت كمبوديا عن ضبط كميات قياسية من الميثامفيتامين والهيروين في ذلك العام.

وأبلغت ميانمار في عام 2020 عن ضبط أكثر من 60 نوعا من مختلف أنواع العقاقير المخدِّرة والسلائف الكيميائية، والتي قدرت قيمتها بما يتجاوز 650 مليون دولار.

684- وفي ماليزيا، فُكك في عام 2020 ما مجموعه 35 مرفقا لصنع وتجهيز الأقراص، منها بالدرجة الأولى الميثامفيتامين البلوري و"الإكستاسي". ووفقا لإدارة التحقيقات في جرائم المخدرات التابعة للشرطة الملكية الماليزية، فإن صنع المخدرات غير المشروع في السنوات الأخيرة كان يجري في مختبرات صغيرة لا في مرافق كبيرة، مما يشير إلى تزايد وجود العصابات المحلية.

685- وبالمثل، فإن تفكيك مواقع الصنع الواسع النطاق للمخدرات غير المشروعة آخذ في الانخفاض في الصين، ففي عام 2020 فُكِّك 167 مختبرا سريا وضبط 1,1 طن من الميثامفيتامين والكيتامين. وكُشف عن أنشطة لصنع المخدرات، معظمها صغير النطاق، في 27 مقاطعة. وفككت أيضا مختبرات سرية في بلدان أخرى، من بينها ميانمار.

686- وشهدت الصين واليابان انخفاضا حادا في كمية الميثامفيتامين المضبوطة، ويحتمل أن ذلك كان نتيجة لفرض القيود على التنقل أثناء جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وانخفضت كمية المواد المضبوطة في الصين بنسبة 65 في المائة مقارنة بعام 2015.

687- وفي اليابان، انخفض عدد حالات الاتجار بالمخدرات بنحو 50 في المائة مقارنة بعام 2019، وانخفض عدد الأشخاص المتورطين فيها بنسبة 45 في المائة تقريبا. ولكن البلد لا يزال يشكل هدفا للجماعات الإجرامية المنظمة المحلية منها وعبر الوطنية التي تمارس الاتجار بالمخدرات، وذلك بسبب الأسعار المرتفعة التي يباع بها الميثامفيتامين البلوري في البلد. ومثَّلت شبائه القنبين الاصطناعية الحصة الأكبر من الحالات المرتبطة بالمؤثرات النفسانية الجديدة في البلد.

688- ولا تزال شبائه القنبين الاصطناعية مهيمنة على سوق المؤثرات النفسانية في العديد من بلدان المنطقة. وسجلت إندونيسيا ضبط أكبر الكميات ضمن هذه المجموعة الفرعية، ويرجع ذلك جزئيا إلى الصنع المحلي لمادة FUB-AMB (MMB-FUBINACA AMB-FUBINACA)، و/أو مادة AB-CHMINACA، وهي من المؤثرات النفسانية الجديدة التي تُرش على منتجات التبغ. وشهدت جمهورية كوريا أيضا زيادات في كميات شبائه القنبين الاصطناعية المضبوطة؛ ففي عام 2020، ضبطت كميات من هذه المواد تفوق مجموع الكميات المضبوطة في السنوات الخمس السابقة كلها. بالإضافة إلى ذلك، ما زالت المنطقة تواجه مشاكل تتعلق بالمؤثرات النفسانية الجديدة ذات الآثار المهدئة والمنومة، وخصوصا المؤثرات النفسانية من نوع البنزوديازيبين، المعروفة أيضا باسم البنزوديازيبينات المحورة.

689- وواصلت إندونيسيا ضبط أكبر كميات عشبة القنب في شرق آسيا وجنوب شرقها، حيث بلغت المضبوطات في عام 2020 ما يقارب 54 طنا.

690- ووفقا للدراسة الاستقصائية بشأن الأفيون لعام 2020: الزراعة والإنتاج والآثار، التي أجريت في ميانمار، فإن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في ذلك البلد تتراجع منذ عام 2014. وفي عام 2020، قدرت تلك المساحة بـ500 29 هكتار، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 11 في المائة مقارنة بعام 2019. وقدر إنتاج الأفيون المحتمل بنحو 405 أطنان مترية في عام 2020، وهو انخفاض يبلغ 103 أطنان مقارنة بعام 2019. وارتفعت كمية الأفيونيات المضبوطة في ميانمار ارتفاعا كبيرا مقارنة بعام 2019، حيث ارتفع وزن الأفيون المضبوط بنسبة 285 في المائة، ليبلغ 506 6 كيلوغرامات، وارتفع وزن الهيروين بنسبة 100 في المائة ليبلغ 389 1 كيلوغراما. ومع أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ما زالت بلدا منتجا للأفيون، فقد لوحظ منذ عام 2014 اتجاه تنازلي في مساحة الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون، وكذلك انخفاض في الكميات المضبوطة منه منذ عام 2017، ويُعزى ذلك جزئياً إلى نجاح تنفيذ مشاريع التنمية البديلة في بعض المقاطعات.

691- ومثل الهيروين الحصة الأكبر من سوق الأفيونيات في ميانمار في عام 2020. وقدر استهلاكه المحلي بـ6 أطنان، وقدرت قيمته فيما بين 144 مليون دولار و315 مليون دولار، بينما قدر الاتجار الدولي بما يتراوح بين 13 و53 طنا بقيمة تراوحت بين 299 مليون دولار و1,205 بليون دولار. ومثل الاستهلاك المحلي المقدر للأفيون والاتجار الدولي فيه حصتين أقل من القيمة السوقية، أي 17 مليون دولار و42 مليون دولار، على التوالي.

692- وتضاعفت كمية أقراص "الإكستاسي" المضبوطة في جمهورية كوريا في عام 2020 بثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2019، بينما انخفض سعر التجزئة إلى النصف، بالغاً أدنى مستوياته الملحوظة في السنوات الأخيرة. وصادرت وكالة الشرطة الوطنية مخدرات غير مشروعة تقدر قيمتها بمبلغ 400 مليون دولار.

693- وقد اتسع نطاق استخدام الإنترنت في الاتجار بالمخدرات في المنطقة. ووفقا لمكتب هيئة مراقبة المخدرات في تايلند، ففي الفترة بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر من عام 2020، وصل عدد حسابات المستخدمين المرتبطة بالاتجار في المخدرات إلى 300 2 من الحسابات العاملة في مختلف المنصات والشبكات الاجتماعية، وصنف ما يقارب 80 في المائة منها باعتبارها حسابات جديدة. وتستخدم شبكة الإنترنت في بيع كميات صغيرة من المنشطات الأمفيتامينية، بما فيها الميثامفيتامين والميثامفيتامين البلوري و"الإكستاسي" والقنب. وفي جمهورية كوريا، ارتفع عدد اعتقالات تجار المخدرات الذين يستخدمون الشبكة الخفية والعملة الافتراضية، التي لم تمثل سوى 1,8 في المائة من مجموع الاعتقالات المتصلة بالمخدرات في النصف الأول من عام 2020، وارتفعت تلك النسبة إلى 7 في المائة (339 اعتقالا) في النصف الأول من عام 2021. وبغية الحد من استخدام قنوات الإنترنت غير المشروعة، نشرت وكالة الشرطة الوطنية أفرقة لتجربة التحقيق في شبكة الإنترنت الخفية في ست مقاطعات.

5- الوقاية والعلاج

694- لا يزال العديد من بلدان المنطقة يفتقر لآليات جمع المعلومات عن نطاق تعاطي المخدرات وطبيعته والطلب على العلاج. **وتشجع الهيئة بلدان المنطقة على إعطاء الأولوية لجمع البيانات المتعلقة باتجاهات تعاطي المخدرات والطلب على العلاج من أجل الاسترشاد بها في وضع القرارات القائمة على الأدلة في مجال الوقاية والعلاج، وتشجع الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية على تقديم الدعم لهذه الغاية.**

695- ووفقا للتقرير السنوي لمركز التعاون في مجال المخدرات التابع لرابطة آسيان، فقد انخفض عدد متعاطي المخدرات الذين دخلوا في خدمات العلاج في عام 2019 بنسبة 14,5 في المائة مقارنة بالعام السابق. وسجلت إندونيسيا أدنى معدلات الدخول في خدمات العلاج، في حين سجلت تايلند أعلى تلك المعدلات. ومثلت المنشطات الأمفيتامينية أكثر المخدرات المستعملة شيوعا لدى الأشخاص الذين دخلوا في خدمات العلاج في عام 2019، حيث شكلت ثلاثة أرباع مجموع الحالات، وجاءت بعدها المواد والمؤثرات الأفيونية والقنب.

696- وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، قدر أن عدد متعاطي المخدرات بلغ 65 000 شخص في عام 2020، ومن بين هؤلاء، بلغت نسبة مستعملي الميثامفيتامين كعقار التعاطي الرئيسي 86 في المائة. وسجلت ماليزيا ما يزيد عن 22 500 من متعاطي المخدرات، ومن بين هؤلاء، بلغت نسبة متعاطي الميثامفيتامين كعقار التعاطي الرئيسي 60 في المائة. وارتفع عدد مستعملي المنشطات الأمفيتامينية المسجلين في فييت نام مقارنة بعددهم في عام 2019، حيث قارب 200 000 مستعمل، أو ما يمثل 80 في المائة من مجموع متعاطي المخدرات المسجلين في البلد. واعتقل مكتب مكافحة المخدرات في بروني دار السلام نحو 700 شخص بمقتضى قانون إساءة استعمال المخدرات في عام 2019، ومثل ذلك الرقم 0,51 في المائة من مجموع السكان. وتراوحت أعمار أكثر من 60 في المائة من المعتقلين بين 20 و39 عاما. وكان معظم الاعتقالات بناء على استهلاك مخدرات خاضعة للمراقبة، يليه حيازة أدوات تعاطي المخدرات غير المشروعة وحيازة المخدرات. وفي حين يمثل الميثامفيتامين المخدِّر الرئيسي المثير للقلق في البلد، فإن القنب هو أكثر المخدرات انتشارا في أوساط الشباب والطلاب هناك.

697- ووفقا لحكومة الصين، فقد واصل عدد متعاطي المخدرات المسجلين انخفاضه في البلد منذ عام 2016 حيث تراجع إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 1,8 مليون في عام 2020. ويتعاطى 60 في المائة تقريبا مخدرات اصطناعية، يليهم ما يزيد عن 40 في المائة يتعاطون المؤثرات الأفيونية. ووفقا لمكتب اللجنة الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات، فإن البلد يواصل إنشاء مرافق لإعادة التأهيل الطوعي من أجل توفير خدمات العلاج الطبي لمتعاطي المخدرات، مع التركيز بوجه خاص على أكثر الفئات ضعفا، ويقصد بهم الأشخاص المصابون بحالات صحية أو بإعاقات. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الصين تنفيذ مبادرة "الرعاية الآمنة" المجتمعية لإعادة تأهيل متعاطي المخدرات لمدة خمس سنوات. وتم في إطار هذا البرنامج توفير العلاج وإعادة التأهيل لمن بلغ مجموعهم 894 000 من متعاطي المخدرات.

698- وفي سنغافورة، يتزايد بشكل مطرد منذ عام 2017 عدد الأشخاص الذين يدخلون العلاج من تعاطي المخدرات من أجل الميثامفيتامين. وارتفع خلال العامين الماضيين أيضا عدد متعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة، وبوجه خاص شبائه القنبين الاصطناعية.

699- وواصلت سنغافورة في عام 2020 تنفيذ أنشطتها في إطار برنامجها للتثقيف بشأن الوقاية من المخدرات. ونتيجة للجائحة، نُفذ عدد من جهود التوعية عبر الإنترنت. وفيما يتعلق بخدمات العلاج، تواصل سنغافورة تنفيذ سياستها الوطنية المتمثلة بإدخال الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في نظامها المعزز لإعادة التأهيل من المخدرات، بشرط عدم وجود أي تهمة ضدهم بارتكاب أفعال جنائية أخرى. ووفقا لدراسة أجرتها مؤخرا إدارة سجون سنغافورة، فإن معدل معاودة الإجرام في غضون سنتين لدى متعاطي المخدرات الذين دخلوا في ذلك النظام تدنى بنسبة 8 في المائة عن مثيله لدى المتعاطين الذين لم يدخلوا فيه.

700- وواصلت ماليزيا تنفيذ استراتيجيتها لخفض الطلب، التي تشمل تدابير الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والحد من الضرر. وفي عام 2020، صنف البلد 155 منطقة من مناطقه باعتبارها عالية الخطورة، واستُهل مشروع تجريبي للتعليم الوقائي بالتعاون مع منظمات غير حكومية. ويستهدف المشروع الأسر التي تعيش في تلك المناطق عالية الخطورة، بغرض توعيتها بشأن تعاطي المخدرات، وذلك بالتعاون مع شخصيات عامة شعبية وممثلين عن القطاع الخاص.

701- وتواصل ماليزيا تنفيذ تدابير الحد من الضرر، ومنها بوجه الخصوص برامج العلاج بمساعدة الأدوية وبرامج استبدال الحقن، من أجل خفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض الأخرى المنقولة بالدم المرتبطة بتعاطي المخدرات، وذلك وفقا للأهداف المحددة في خطتها الاستراتيجية الوطنية بشأن القضاء على الإيدز للفترة 2016-2030.

702- وفي جمهورية كوريا، ارتفع عدد متعاطي المخدرات المتهمين الذين أرجئت مقاضاتهم والذين وضعوا تحت المراقبة بعد إكمال برامج علاجهم وإعادة تأهيلهم، وذلك بأكثر من 12 في المائة في عام 2020 مقارنة بالعام السابق. وتعكس هذه الأرقام تنفيذ مبادرة البلد للتخلص من المخدرات، التي تمنح الأولوية لعلاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم، عوضا عن معاقبتهم، من أجل تعزيز عودتهم السريعة إلى المجتمع.

703- ووفقا للتقارير الإخبارية في كمبوديا، فقد تطوع أكثر من 9 000 شخص خلال الربع الأول من عام 2021 لتلقي خدمات العلاج من تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل في البلد.

ويوجد في كمبوديا عموما 18 مركزا لإعادة تأهيل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، منها 11 مركزا تديره الدولة، وثلاثة مراكز هي مؤسسات خاصة، وأربعة تديرها منظمات غير حكومية. وهناك، بالإضافة إلى ذلك، 450 من المراكز الصحية المجتمعية والمستشفيات التي تقدم بعض خدمات العلاج من تعاطي المخدرات. وخلال الفترة 2017-2020، ألَّف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاما أكثر من 80 في المائة من مجموع الأشخاص الذين أدخلوا مراكز العلاج من تعاطي المخدرات في كمبوديا.

704- ولا يزال الميثامفيتامين هو المخدر الرئيسي المثير للقلق في تايلند، يليه القنب والهيروين. وانخفض عدد متلقي علاج اضطرابات تعاطي الميثامفيتامين، الذين شكلت نسبتهم 77 في المائة تقريبا من مجموع الأشخاص الذين تلقوا علاج اضطرابات تعاطي المخدرات في عام 2020، و87 في المائة في عام 2019، وذلك من رقم بلغت ذروته 278 000 شخص في عام 2013 إلى ما دون 200 000 شخص في عام 2019. ولوحظ في الفلبين أيضا انخفاض في العدد الإجمالي للأشخاص الذين أدخلوا في برامج العلاج من تعاطي المخدرات في عام 2020.

705- وفي عام 2020، خضع أكثر من 190 000 شخص في تايلند لعلاج إعادة التأهيل من تعاطي المخدرات، مثَّل المتعاطون الجدد نحو 67 في المائة منهم، وقاربت نسبة الذكور منهم 90 في المائة، بينما تراوحت أعمار نحو 50 في المائة منهم بين 20 و34 عاما. وألف مكتب هيئة مراقبة المخدرات في تايلند، بالتعاون مع وزارة الصحة العامة وإدارة العاصمة بانكوك، فريقا عاملا لتقديم خدمات العلاج وإعادة التأهيل المجتمعية لمن بلغ عددهم 421 1 شخصا في قراهم ومجتمعاتهم المحلية.

706- واستحدثت تايلند نُهُجا جديدة لخفض الطلب على المخدرات. وتدعم خدمات العلاج القائمة في المجتمعات المحلية العلاج المجتمعي للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، كبديل لعلاجهم في المستشفيات، وتشمل استخدام الطب التقليدي، وتقديم المشورة المجتمعية وإعادة الإدماج، والتعليم والتدريب المهني. ويتطلب العلاج التسجيل لدى وزارة الصحة ومكتب هيئة مراقبة المخدرات. وفي مجال الوقاية، بدأ تنفيذ العديد من البرامج التعليمية والإعلامية والاجتماعية، فضلا عن مبادرة "المنطقة الآمنة" الرامية إلى الحد من تعاطي المخدرات عن طريق تعزيز شبكة المؤسسات التعليمية ودعم الشباب وقادة أماكن العمل والمجتمع المحلي في توفير مناطق آمنة.

707- وأنشئ في ميانمار 29 مركزا للعلاج و56 عيادة لتقديم خدمات العلاج، وذلك بالإضافة إلى مراكز إعادة التأهيل العامة. وإلى جانب ذلك، هناك 71 مركزا للعلاج بمساعدة الأدوية توفر الميثادون والخدمات لما يزيد عن 25 000 شخص. وفي عام 2020 وحده، دخل ما يقارب 10 000 شخص في خدمات العلاج بمساعدة الأدوية. وفي ميانمار، يعتبر اضطراب تعاطي المخدرات مرضا مزمنا، وبالتالي فإن عملية إعادة التأهيل تشمل توفير خدمات الرعاية اللاحقة، وإعادة الإدماج في المجتمع، وإعادة التأهيل العقلي والبدني، والتدريب المهني. وأصدرت وزارة الصحة والرياضة في ميانمار أمرا يزوِّد بموجبه زبائن العلاج الإبدالي بالميثادون بجرعات لتناولها في المنزل لمدة 14 يوما، بهدف تجنب انتشار كوفيد-19 في مراكز العلاج.

708- وفي عام 2020، ارتفع في اليابان عدد الأشخاص الذين مثلوا رسميا أمام السلطات بسبب ارتكاب انتهاكات تتعلق بالمخدرات بنسبة 5,1 في المائة مقارنة بالعام السابق. وفي حين بقي الميثامفيتامين أكثر المخدرات تعاطيا في البلد، فإن عدد الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم لارتكابهم جرائم متصلة بالقنب شهد تزايدا على مدى السنوات السبع الماضية ليبلغ مستوى قياسيا مرتفعا في عام 2020. وارتكبت أكثر من 60 في المائة من الجرائم المتصلة بالقنب من قبل أشخاص تقل أعمارهم عن 30 عاما، مما يشير إلى تركز مثير للقلق في أوساط الشباب.

709- وشهدت جمهورية كوريا أيضا زيادة في عدد الأشخاص الذين اعتقلوا لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات. ففي عام 2020، ارتفع عدد الأشخاص الذين مثلوا أمام الشرطة بنسبة زادت عن 50 في المائة مقارنة بعام 2018. وفي النصف الأول من عام 2021، بلغت نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاما أكثر من 36 في المائة من جميع الأشخاص المقبوض عليهم. ووفقا لوكالة الشرطة الوطنية، فإن ارتفاع عدد جرائم المخدرات المرتكبة بين الشباب قد يرتبط بتزايد استخدام الإنترنت كمنصة لتجارة المخدرات غير المشروعة

جنوب آسيا

يستمر في جنوب آسيا ضبط كميات كبيرة من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية، ويمثل الكوديين وشراب السعال الذي يحتوي عليه، يليهما الترامادول، وهو مؤثر أفيوني غير خاضع للمراقبة الدولية، والفنتانيل والميثادون، أكثر هذه المواد المضبوطة شيوعا.

ما زالت المنطقة تشهد انتشار الاتجاه العالمي لشراء المخدِّرات عبر الإنترنت، لا سيما على منصات الاتجار للشبكة الخفية باستخدام العملات المشفرة.

أدت الإغلاقات الشاملة المتصلة بجائحة كوفيد-19 في المنطقة إلى تزايد الصعوبات التي يلاقيها الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات في الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية.

1- التطورات الرئيسية

710- يبدو أن القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 لم تؤثر على عمليات اعتراض الهيروين في جنوب آسيا. وفي حين

سببت هذه الجائحة تباطؤ الاقتصاد العالمي، فإن الجماعات الإجرامية المنظمة التي تهيمن على الأسواق الآسيوية تبدي تكيفها السريع، حيث بدأت تطبق أساليب جديدة في الاتجار بالمخدرات، كاستخدام حاويات الشحن والخدمات البريدية، وكذلك استخدام الشبكة الخفية في نقل العائدات بواسطة مدفوعات العملات الرقمية.

711- وما زال يلاحظ في المنطقة زيادة التهريب البحري للهيروين وغيره من الأفيونيات التي يرجع مصدرها إلى غرب آسيا؛ وسجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة عمليات رئيسية لضبط المخدرات على الطرفين الشرقي والغربي للمحيط الهندي. ويرتبط الاتجار بالمخدرات في جنوب آسيا أيضا بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأحياء البرية، والجريمة السيبرانية. ولا يزال صنع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية يتركز في بضعة بلدان، بما في ذلك بعض بلدان جنوب آسيا.

712- وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في كميات الكيتامين التي أبلغ عن ضبطها في جنوب آسيا خلال السنوات القليلة الماضية، فإن تفكيك مختبرات صنع الكيتامين غير المشروعة في عدد متزايد من بلدان جنوب شرق آسيا يشير إلى انتقال جغرافي جزئي لمواقع صنع الكيتامين من جنوب آسيا إلى جنوب شرقها.

713- وما زالت منطقة جنوب آسيا تتدرج في عداد المناطق التي تسجل فيها أعلى مستويات انتشار تعاطي الأفيونيات (1,1 في المائة بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً). واستنادا إلى تقديرات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ففي عام 2019، كان هناك نحو 21,7 مليون متعاط للهيروين والأفيون للعام السابق في آسيا، أو ما يقارب 70 في المائة من متعاطي الأفيونيات في العام السابق الذين بلغ عددهم 31 مليون شخص في جميع أنحاء العالم (نحو 0,6 في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما).

714- وقد أدت الإغلاقات الشاملة المتصلة بكوفيد-19 في بعض بلدان منطقة جنوب آسيا إلى صعوبة وصول الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات إلى مرافق الرعاية الصحية، ولا سيما الأشخاص الذين ينتمون إلى فئات محرومة اجتماعيا واقتصاديا. ويشكل ذلك مصدرا لقلق خاص لمن هم بحاجة للحصول اليومي على الأدوية للعلاج بالمواد الناهضة ذات المفعول الأفيوني.

2- التعاون الإقليمي

715- في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، استضاف برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) تدريبا بواسطة الإنترنت على نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون، موجها لموظفي الجمارك والتفتيش البريدي ومسؤولي تنظيم الصحة العامة من جنوب آسيا وجنوب شرقها. وشارك في التدريب الذي استغرق يومين أكثر من 40 موظفا من تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة وسري لانكا والفلبين وفييت نام وماليزيا وميانمار والهند، وكذلك من هونغ كونغ، الصين. وشارك فيه أيضا ممثلون عن الاتحاد البريدي لآسيا والمحيط الهادئ، وهو منظمة حكومية دولية لمشغلي البريد الوطنيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

716- وواصلت بلدان المنطقة التعاون فيما بينها بشأن مسائل مكافحة المخدرات، وذلك من خلال عدد من المبادرات الإقليمية، التي شملت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية.[54] ومن بين تلك الأنشطة مبادرة الإحاطة بالأحوال البحرية، التي نظم في إطارها البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في شباط/فبراير 2021، سلسلة من الاجتماعات بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات. وكان الهدف من ذلك تحسين جهود الكشف عن الأنشطة غير المشروعة (أي الكشف والتوعية بالمخاطر والاستجابة الفعالة)، وكذلك تحديد آليات التصدي لتلك الأنشطة من خلال التكنولوجيا والشراكات الإقليمية والتعاون بين الوكالات والتدريب.

717- وفي عام 2021، واصل المكتب الإقليمي لجنوب آسيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعم مبادرات تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في المنطقة. وفي النصف الأول من ذلك العام، شارك أكثر من 2 000 موظف في برامج التدريب الإلكترونية وفي برامج التدريب المختلطة بالحضور الافتراضي والفعلي، وذلك في مجالات تتعلق بالتحقيق وجمع الأدلة والاعتراض والملاحقة القضائية وتقنيات تبادل المعلومات الاستخبارية والمعلومات الأخرى. وقدم التدريب إلى الوكالات المشاركة، بما في ذلك أجهزة مكافحة المخدرات، والسلطات المعنية بمراقبة المخدرات، وقوات الشرطة، وأجهزة التحقيق الجنائي، والسلطات الجمركية، وقوات حماية السكك الحديدية، وقوات خفر السواحل وقوات الأمن الحدودي من بنغلاديش وسري لانكا وملديف والهند. كما أنهى موظفون من أجهزة إنفاذ القانون الهندية نمائط التعلم الإلكتروني بواسطة الإنترنت. وعقدت أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير دورات التدريب المتخصص لمسؤولي الاستخبارات، وذلك في مجال عمليات اعتراض الشبكة الخفية والتحقيقات المتعلقة بالعملات المشفرة.

718- وواصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية العمل مع وكالات في جنوب آسيا من أجل التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات التي تواجه المنطقة. وتشمل هذه التحديات تزايد أثر الاتجار بالهيروين وتزايد الاتجار بالميثامفيتامين على امتداد المسارات البحرية. ويوفر البرنامج التدريب والصور الساتلية لخفر السواحل وأجهزة إنفاذ القوانين البحرية لتيسير

[54] جميع بلدان منطقة جنوب آسيا الستة، وكذلك أفغانستان وباكستان، أعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وبنغلاديش وسري لانكا وملديف أعضاء في منتدى المحيط الهندي المعني بالجرائم البحرية، وهو مبادرة لتنسيق إنفاذ القانون بين دول المحيط الهندي الساحلية أطلقها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2015 لمكافحة الجرائم البحرية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

التحقيقات في هويات السفن التي يشتبه استخدامها في تهريب المخدرات.

719- وفي نيسان/أبريل 2021، عقد وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات اجتماعا عبر الإنترنت لمناقشة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات.[55] ومن المقرر أن يعقد مؤتمر القمة الخامس لرؤساء الدول الأعضاء في المبادرة في سري لانكا، في كانون الأول/ديسمبر 2021.

720- وفي حزيران/يونيه 2021، استعرضت السلطات في بنغلاديش المناهج التدريبية المتعلقة بالمخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل التنفيذ الفعال لبرامج الحد من الضرر. وأجري الاستعراض بدعم من المكتب الإقليمي لجنوب آسيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك إدارة مراقبة المخدرات، وسلطات السجون في بنغلاديش، والبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وكلية موظفي الشرطة في بنغلاديش. وكان الغرض من الاستعراض هو التركيز على الصحة العامة وتوفير التدريب لجميع أفراد الشرطة من أجل ضمان التنفيذ الفعال لبرامج الحد من الضرر في بنغلاديش.

721- وفي أيلول/سبتمبر 2021، عقد اجتماع لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ، كجزء من دورة استثنائية مختلطة للهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات. وركزت المناقشات التي أجريت خلال الاجتماع على أثر جائحة كوفيد-19 على الأنشطة الإجرامية، والروابط المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة، وعائدات غسل الأموال الناشئة عن الاتجار بالمخدرات، وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات.

3- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

722- يجري الآن في بوتان، إعداد تشريع يجيز استعمال القنب للأغراض الطبية. ولكن في حزيران/ يونيه 2021 أُجلت المناقشة التي كانت ستجري في إطار الهيئة التشريعية بشأن مشروع القانون لتعديل قانون بوتان الخاص بتعاطي العقاقير المخدِّرة والمؤثرات العقلية ومواد الإدمان.

723- ونشرت الهند في الجريدة الرسمية في 16 تموز/يوليه 2021 تعديلاً للقواعد الخاصة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (التعديل الثاني)، 2021، وهو يتعلق بمتطلبات إصدار تراخيص تصدير العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (القاعدة 58). ويهدف التعديل المدخل إلى تنظيم صادرات بعض المواد المصنفة باعتبارها مؤثرات عقلية لغرض التصدير في الهند ولكنها غير خاضعة للمراقبة الدولية. وتشمل هذه الفئة، على سبيل المثال، مادتي الترامادول والكيتامين، اللتين صدرت الهند كميات كبيرة منهما. ونظرا لاختلاف نظم مراقبة هذه المواد على الصعيدين الوطني والدولي، فإن التعديل ينص على إجراءات بديلة في حالات عدم تقديم البلد المستورد شهادة الاستيراد إلى السلطة المختصة في الهند على النحو المطلوب بموجب لوائح الهند التنظيمية.

724- وفي ملديف، أنشأت الوكالة الوطنية للأدوية، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مرفقا لمعالجة تعاطي المخدرات في أوساط السجناء. ويتوقع أن يعالج المرفق، الذي كلف بإنشائه بمقتضى القانون الخاص بالمخدرات لعام 2011، مشاكل الاكتظاظ في السجون وأن يوفر تدخلات موجهة للمحتجزين الذين يتعاطون المخدرات.

725- ويجري في سري لانكا الآن استعراض السياسة الوطنية لمنع تعاطي المخدرات ومكافحته، وذلك من أجل تحديد وسد الثغرات الكائنة فيما يتعلق بمراقبة الوقاية من تعاطي المخدرات، تماشياً مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات. وعدل في النصف الثاني من عام 2020 القانون الخاص بمرتهني المخدرات (العلاج وإعادة التأهيل) رقم 54 لعام 2007 في سري لانكا ليشمل أحكاما بشأن إجراء تحليلات الحالات وتقييم الاحتياجات فيما يخص أنماط تعاطي المخدرات، والوقاية من تعاطي المخدرات وخدمات العلاج.

4- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

726- ما زالت المنطقة تشهد انتشار الاتجاه العالمي لشراء المخدِّرات عبر الإنترنت، لا سيما على منصات الاتجار للشبكة الخفية باستخدام العملات المشفرة. وكانت الهند واحدا من بلدان المقصد الأكثر ذكرا فيما يخص تلقي شحنات المنشطات الاصطناعية التي تباع في 19 سوقا من أسواق الشبكة الخفية الرئيسية التي حللها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بين عامي 2011 و2020.[56]

727- وفي جنوب آسيا، يبدو أن القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 لم تؤثر على عمليات اعتراض الهيروين. وتشير البيانات الأولية التي أبلغت عنها البلدان بشأن العمليات المنفردة لضبط المخدرات إلى اتجاه تصاعدي في كميات الهيروين والمورفين المضبوطة؛ ويبدو أن هذا الاتجاه استمر طوال عام 2020. وقد ضبطت أيضا مؤثرات أفيونية صيدلانية، وكان أكثرها شيوعا الكوديين وشراب السعال الذي يحتوي عليه، يليهما الترامادول، وهو مؤثر أفيوني غير خاضع للمراقبة

[55] مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات هي منظمة إقليمية تضم سبع دول أعضاء تقع في المناطق الساحلية والمناطق المتاخمة لها في خليج البنغال. وتقع خمس دول أعضاء في المبادرة (بنغلاديش وبوتان وسري لانكا ونيبال والهند) في منطقة جنوب آسيا، في حين تقع دولتان (تايلند وميانمار) في منطقة جنوب شرق آسيا.

[56] ترد أدناه أسماء 19 من أسواق الشبكة الخفية التي حللها المكتب خلال الفترة 2011-2020 أدناه وفقا لتسلسل تواريخ العمليات المنفذة، من الأقدم إلى الأحدث: سلكرود، سلكرود 2، باندورا، هيدرا، بلاك ماركت ريلوديد، أغورا، ايفوليوشن، ألفاباي، بيرلسكوني ماركت، تريدروت، فالهالا، والستريت، دريم ماركت، كانازون، إمباير، دارك ماركت، هيدرا ماركت، فيرسوس، وايتهاوس.

الدولية، والفنتانيل والميثادون. وأبلغت بنغلاديش والهند عن أكبر كميات المؤثرات الأفيونية الصيدلانية التي ضبطت في المنطقة في عام 2019.

728- ويشهد تهريب الكوكايين إلى المنطقة وعبرها تزايدا، وقد أبلغت الهند عن أكبر كمية منه تضبط في جنوب آسيا. وبلغت الكمية الإجمالية للمخدرات المضبوطة في آسيا 19,1 طنا في عام 2019، وهذه زيادة كبيرة عن كمية 1,3 طن التي أبلغ عنها في عام 2015. وفي الفترة 2015-2019، قدرت كميات الكوكايين المضبوطة في جنوب آسيا بنسبة 7 في المائة من مجموع كميات الكوكايين التي أبلغ عن ضبطها في آسيا برمتها.

729- وضبط في بنغلاديش 36,4 مليون قرص من أقراص الميثامفيتامين في عام 2020، وهو عدد يفوق قليلا إجمالي العدد الذي أبلغ عن ضبطه في عام 2019. واستمرت عمليات ضبط أقراص الميثامفيتامين على امتداد الحدود بين الهند وميانمار طوال عام 2020 وأوائل عام 2021: حيث ضبط 190 000 قرص في تموز/يوليه 2020 وضبط 300 000 قرص في آب/أغسطس 2020 ثم 241 900 قرص في آذار/مارس 2021.

730- وفي بوتان، ارتفعت كمية القنب المضبوط بين عامي 2018 و2020 بما يزيد عن 312 كيلوغراما. وشملت المخدرات الأخرى المهربة إلى بوتان، وإن كان بكميات أصغر، الهيروين والميثامفيتامين (في شكل بلورات). وأبلغ أيضا عن ضبط مواد غير خاضعة للمراقبة الدولية، مثل الكيتامين والقات (*Catha edulis*).

731- ويمثل الترامادول (العلامة التجارية Spasmo-Proxyvon Plus) أكثر الأدوية الصيدلانية التي يساء استعمالها في بوتان. وقد ضبط ما يقارب 90 000 كبسولة منه في عام 2019؛ وفي عام 2020، سجل ضبط أكثر من 91 577 كبسولة خلال فترة إغلاق الحدود، كما ضبطت 12 037 كبسولة أخرى في النصف الأول من عام 2021. وانخفضت كميات زيترازيبام المضبوطة (العلامة التجارية نيتروسوم 10)، وهو بنزوديازيبين غير خاضع للمراقبة الدولية ويستعمل لعلاج الأرق، حيث بلغت نسبة الانخفاض 29 في المائة تقريبا في عام 2019 مقارنة بعام 2018، ثم نسبة 122 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، مع عدم ضبط أي كمية في النصف الأول من عام 2021. وارتفع في عام 2019 مستوى الاستعمال غير الطبي لدواء كوريكس (المتاح أيضا تحت العلامة التجارية ريكوريكس "Recorex") وهو شراب سعال يحتوي على الكوديين، وبلغت نسبة ذلك الارتفاع أكثر من 126 في المائة مقارنة بعام 2018، لكن مستوى الاستعمال انخفض بعد ذلك في عام 2020.

732- وفي الهند، تتعرض الصناعات الكيميائية والصيدلانية الكبيرة لخطر تسريب منتجاتها إلى الأسواق غير المشروعة على يد الشبكات الإجرامية. وقد أدى الطلب العالمي على المنتجات الصيدلانية إلى ظهور مصانع كيميائية تجارية قادرة على صنع كميات كبيرة من الإيفيدرين والميثامفيتامين وأدوية أخرى. وفي الوقت نفسه، ومع استمرار تزايد الطلب العالمي على المخدرات الاصطناعية والمؤثرات الأفيونية، يتوقع أن يرتفع أيضا خطر تسريب الفنتانيل والميثامفيتامين والمؤثرات الأفيونية وغيرها من المواد التي تصنع بصورة غير مشروعة والاتجار بها داخل الهند وخارجها. وقد ضبط في الهند ما يقارب 1 طن من الهيروين خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، ويمثل ذلك ثلث الكمية الإجمالية التي ضبطت في العام السابق، مما يشير إلى مستوى إمداد أو اعتراض مماثل للمستوى الملحوظ في عام 2019.

733- وانخفضت كميات الترامادول المهرب التي ضبطت في جميع أنحاء العالم خلال عام 2020؛ وربما جاء الانخفاض نتيجة لقواعد تنظيم صادرات هذه المادة التي سنتها حكومة الهند في عام 2018.

734- وما زال يسجل في ملديف ارتفاع في كميات الهيروين والقنب المضبوطة. ففي الفترة بين عامي 2011 و2020، أبلغ عن ضبط ما لا يقل عن 55 طنا من القنب و204 أطنان من الهيروين في عمليات نفذتها قوات الشرطة لهذا البلد. وفي الفترة نفسها ارتبط ما لا يقل عن نصف القضايا التي حققت فيها أجهزة إنفاذ القانون بتهريب المخدرات عن طريق البحر.

735- وأبلغت سري لانكا عن اعتراضها لكميات كبيرة من الهيروين في مياهها الإقليمية والدولية. وأبلغ ذلك البلد أيضا في عام 2019 عن أكبر كميات الهيروين المضبوطة على الإطلاق، بمجموع إجمالي قدره 1 742 كيلوغراما. كما ضبط 1 630 كيلوغراما من الهيروين في عام 2020. وشملت المخدرات الأخرى التي ضبطت في ذلك العام نفسه 16 195 كيلوغراما من القنب، و1,6 كيلوغرام من الكوكايين، و91 كيلوغراما من الميثامفيتامين.

5- الوقاية والعلاج

736- لا يزال توفر العقاقير المخدِّرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية في المنطقة يمثل مشكلة. ومعدل استهلاك الفرد الذي تبلغ عنه بلدان جنوب آسيا من تلك العقاقير أقل من المستوى الذي تحدد الهيئة أنه كاف. وتتاح معلومات أكثر تفصيلا عن مستويات الاستهلاك الخاصة بكل بلد في المنشورات التقنية الصادرة عن الهيئة بشأن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. **وتؤكد الهيئة مجددا أهمية ضمان توفر ما يكفي من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها للأغراض الطبية، ولا سيما من أجل معالجة الألم.**

737- وأدى تنفيذ الإغلاقات الشاملة المتصلة بجائحة كوفيد-19 في جنوب آسيا إلى تزايد الصعوبة التي يلاقيها

الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات في الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية. وكان لانخفاض توفر وسائل النقل العام أو انعدامها التام أثر سلبي على قدرة المرضى على الوصول إلى مراكز العلاج، ومنهم على وجه الخصوص المرضى من الفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا أو المرضى الذين يلزمهم الحصول على أدوية العلاج اليومي البديل للمواد الأفيونية المفعول.

738- ويمثل الصرف المباشر الطريقة التقليدية للحصول على العلاج بمساعدة الأدوية البديلة للمواد الأفيونية المفعول، وهو يتطلب من المرضى الحضور في المرافق على أساس شبه يومي، ويتطلب منهم غالبا تناول الدواء (البوبرينورفين أو الميثادون) في الموقع، بحضور الموظفين. وتهدف هذه الطريقة إلى تشجيع المشاركة الشخصية وتعزيز العلاقة العلاجية مع المرضى، مما يتيح تفادي تسريب الدواء، مع ضمان استمرار حصول متلقي العلاج المحددين على إمدادات الدواء بأنفسهم. ولكن القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 أدت إلى استحداث تغييرات في السياسات يسرت الحصول على الأدوية الناهضة ذات المفعول الأفيوني مع الحد من الاتصال البدني بين المرضى وموظفي الرعاية الصحية. وكتدبير طارئ في الهند، جرت الموافقة على صرف جرعات البوبرينورفين والميثادون لكي يتناولها المرضى في منازلهم، وقد نفذ ذلك التدبير بنجاح في بعض الولايات ومراكز العلاج هناك؛ ويسمح بجرعات البوبرينورفين لتناولها في المنزل لفترة 7-14 يوما. وقد اعتبرت هذه التدابير ناجحة وقد يستمر تطبيقها إلى ما بعد فترات الإغلاق الشامل، مما يتيح مرونة أكبر للأشخاص المسجلين في برامج العلاج بالأدوية الناهضة الأفيونية المفعول.

739- وفي الوقت نفسه، يسرت التكنولوجيا تعجيل تطوير المنتجات والتطبيقات الحاسوبية لمساعدة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ومقدمي الخدمات العلاجية على حد سواء. فعلى سبيل المثال، تلقى الأطباء الذين يقدمون العلاج الناهض بالدواء الأفيوني المفعول في الهند تدريبا بواسطة منصة جديدة عبر الإنترنت، وطورت مواد تعليمية متاحة مجانا عن طريق الإنترنت لمساعدة الأخصائيين الصحيين على معالجة اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية.

740- وتشكل الأفيونيات (الأفيون والمورفين والكوديين والهيروين) الشكل السائد من المؤثرات الأفيونية التي يساء استعمالها في جنوب آسيا، حيث تشير البيانات المتاحة عن انتشار تعاطي الأفيونيات إلى أن هذه المنطقة، وفي مقدمتها الهند، تضم أكبر عدد من متعاطي الأفيونيات في جميع أنحاء العالم، ويقدر عددهم بـ12 مليون شخص، وهو عدد يفوق بكثير عدد متعاطيها في أي منطقة أخرى. ويرجح أن كميات كبيرة من الأفيونيات تهرب من جنوب غرب آسيا لغرض الاستهلاك المحلي في جنوب آسيا.

741- وقد تجاوزت معدلات انتشار تعاطي المؤثرات الأفيونية في جنوب آسيا (2 في المائة من السكان الراشدين) المتوسط العالمي البالغ 1,2 في المائة. ووفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة فإن نحو 35 في المائة من متعاطي المؤثرات الأفيونية في العالم، أو نحو 60 في المائة من متعاطيها في آسيا، يقيمون في جنوب آسيا. ومقابل ذلك، فإن معدل الانتشار السنوي لتعاطي الأمفيتامين في المنطقة يقدر بأقل من 0,2 في المائة من السكان الراشدين، وهو أدنى من المتوسط العالمي البالغ 0,5 في المائة.

742- وفي الهند، أبلغ أقل من 0,2 في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و75 عاما، أو ما يقارب 1,9 مليون شخص، عن تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في العام السابق، وفي عام 2018، أبلغ ما يقدر بنحو 0,2 في المائة من الرجال و0,01 في المائة من النساء من نفس الفئة العمرية، أو ما يقدر عددهم بمليون شخص، عن تعاطي الكوكايين في العام السابق.

743- ووفقا للدراسة الاستقصائية لمتعاطي المخدرات في نيبال لعام 2020، فقد بلغ مجموع عدد متعاطي المخدرات المسجلين في نيبال 424 130 متعاطيا. ويقدر متوسط معدل النمو السنوي لعدد متعاطي المخدرات على مدى السنوات السبع الماضية بنسبة تزيد قليلا عن 5 في المائة. وتتراوح أعمار معظم متعاطي المخدرات في نيبال (69,5 في المائة) بين 20 و29 سنة.

744- وفي سري لانكا، بلغ مجموع عدد متعاطي المخدرات المسجلين في مرافق العلاج 649 1 (634 1 ذكرا و15 أنثى) في عام 2020. ومن بين مجموع عدد متعاطي المخدرات المبلغ بشأنهم، التحق 45 في المائة منهم بمراكز العلاج التي يديرها المجلس الوطني لمكافحة العقاقير الخطرة، ويتلقى 11 في المائة منهم العلاج في مراكز العلاج في السجون، ويتلقى 14 في المائة العلاج في مرافق المنظمات غير الحكومية، و30 في المائة في مركز كانداكادو للعلاج وإعادة التأهيل التابع للمفوضية العامة لإعادة التأهيل. وقد انخفض في عام 2020 مجموع عدد المقبولين في علاج تعاطي المخدرات مقارنة بعام 2019. وواصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية في عام 2021 تقديم المساعدة إلى المجلس الوطني لمكافحة العقاقير الخطرة في سري لانكا، وذلك دعما لتوسيع مركز لتقديم العلاج الداخلي الطوعي للمرضى، وهو مركز نواديغانتايا، الواقع في شمال كولومبو. وتبلغ سعة المركز حاليا 60 سريرا، ويتوقع أن يبلغ هذا العدد 200 سرير بعد توسيعه.

745- **وتود الهيئة أن تذكِّر الحكومات في جنوب آسيا بضرورة جمع البيانات والإحصاءات عن معدلات انتشار تعاطي المخدرات وتقديم تلك البيانات بصورة منتظمة، وكذلك ضمان توفير مرافق وخدمات العلاج من تعاطي المخدرات وتيسير الوصول إلى تلك المرافق والخدمات والحصول عليها بأسعار معقولة في جميع أقاليم بلدانها.**

غرب آسيا

تظل أفغانستان، بطاقة إنتاج ممكنة للأفيون بلغت 800 6 طن في عام 2021، تمثل إلى حد بعيد البلد الرئيسي في العالم في زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون بصورة غير مشروعة. وعلى الرغم من أن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون بلغت 000 177 هكتار بحلول تموز/يوليه 2021، مما يمثل انخفاضاً نسبته 21 في المائة بالمقارنة مع عام 2020، فإن الطاقة الممكنة لإنتاج الأفيون في عام 2021 ازدادت بنسبة 8 في المائة بالمقارنة مع عام 2020.

لا تزال دول وسط آسيا تواجه زيادة في الاتجار بالمخدرات الاصطناعية وإساءة استعمالها، بما في ذلك الأمفيتامينات وشبائه القنبين الاصطناعية ومختلف المؤثرات النفسانية الجديدة الأخرى.

لا تزال الهيئة تشعر بالقلق إزاء نقص المعلومات والبيانات الرسمية المتعلقة بمعدلات انتشار تعاطي المخدرات، وبجهود الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجها في غرب آسيا. وتهيب بالدول الأعضاء في المنطقة أن تعزز النظم الوطنية الرامية إلى جمع البيانات بشأن تعاطي المخدرات وأن تضع استراتيجيات فعالة للوقاية من تعاطي المخدِّرات وآليات لمعالجة مشكلة الارتهان بأساليب تستند إلى الأدلة العلمية في العلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج في المجتمع.

1- التطوُّرات الرئيسية

746- سجلت أفغانستان في عام 2021 انخفاضاً بنسبة 21 في المائة في مساحة المناطق المزروعة بخشخاش الأفيون مقارنة بعام 2020. وحتى آب/أغسطس 2021، كانت سلطات البلد قد أبلغت عن إبادة محدودة لزراعة خشخاش الأفيون. ويقدر أن الطاقة الممكنة لإنتاج الأفيون بلغت 800 6 طن في عام 2021، مما حفظ لأفغانستان صفة المنتج الرئيسي غير المشروع للأفيون، والمسؤول عن إنتاج 85 في المائة من مجموع الإنتاج العالمي.

747- **وتواصل الهيئة الإعراب عن قلقها تجاه استمرار زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون على نطاق واسع في أفغانستان، إلى جانب الجهود المحدودة التي تبذل من أجل القضاء عليهما، مما سيفضي إلى استمرار الأثر السلبي على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي توخيا لتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في البلد. وتقر الهيئة بالتقلب الشديد الذي يتسم به الوضع مما يؤثر على السكان المدنيين، وتعرب عن أملها في أن يواصل المجتمع الدولي دعم أهمية مراقبة المخدرات مراقبة فعالة حماية للصحة العامة، مع منع استخدام اقتصاد المخدرات في دعم التمرد، وذلك كنقطة هامة في التفاوض بشأن إقرار السلام الدائم في البلد.**

748- وطوال فترة جائحة كوفيد-19 الراهنة، حافظ درب البلقان على مركزه كدرب التهريب الرئيسي للأفيونيات من أفغانستان، عن طريق جمهورية إيران الإسلامية وتركيا ودول البلقان، نحو أسواق المقصد في وسط أوروبا وغربها. وكذلك استمر استخدام فرع ذلك الدرب الذي يمر من جمهورية إيران الإسلامية إلى بلدان جنوب القوقاز ثم إلى أوكرانيا عبر البحر الأسود وصولا إلى شرق أوروبا. وبالمثل، استمر التهريب دون أن يتأثر عموماً على طول الدرب الشمالي، الذي يستخدم أساسا في تهريب الأفيونيات الأفغانية إلى أسواق المخدرات غير المشروعة في الاتحاد الروسي، عبر دول وسط آسيا، وكذلك من خلال الدرب الجنوبي، الذي يمر عبر باكستان و/أو جمهورية إيران الإسلامية إلى الهند، لكي يستهلك فيها محلياً أو يهرب لاحقاً إلى بلدان أخرى في المنطقة أو إلى أفريقيا لأسواقها المحلية أو للتهريب إلى أوروبا. كما شهد عاما 2020 و2021 استمرار تزايد استخدام النقل البحري في تهريب الهيروين.

749- وما زالت أفغانستان تشهد نموا في الاتجار بالميثامفيتامين وصنعه غير المشروعين. ولم يقتصر توجه الميثامفيتامين الأفغاني المنشأ، وإلى حد أقل الميثامفيتامين الذي يعود منشأه إلى إيران (جمهورية-الإسلامية)، على الأسواق الأفغانية المحلية فحسب، وإنما كان يهرب أيضا إلى بلدان القوقاز والشرق الأوسط وكذلك إلى بلدان في وسط آسيا وجنوب شرق أوروبا. وثمة أدلة متزايدة على أن الميثامفيتامين الذي يعود منشأه إلى جنوب غرب آسيا (أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان) يهرب الآن إلى وجهات أخرى مثل أستراليا وإندونيسيا وسري لانكا.

750- وما زالت بلدان الشرق الأوسط تواجه تحدي الاتجار بالترامادول وإساءة استعماله، في حين لا تزال قدرات هذه المنطقة دون الإقليمية محدودة فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها ورصدها لغرض تقدير النطاق الكامل لهذا التحدي.

751- ويواصل تهريب مادة "الكابتاغون" المزيفة، وفي الآونة الأخيرة صنعها أيضا، تأثيرهما الخطير على منطقة الشرق الأوسط.[57] وبينما توجد معظم أسواق هذه المادة داخل المنطقة دون الإقليمية، وبدرجة أقل في شمال أفريقيا، فإن بعض عمليات الضبط الرئيسية التي جرت في إيطاليا وماليزيا والنمسا ربما دلت على ظهور دروب و/أو أسواق جديدة.

752- وما زالت دول وسط آسيا تواجه تزايد الاتجار بالمخدرات الاصطناعية وإساءة استعمالها، بما في ذلك الأمفيتامينات وشبائه القنبين الاصطناعية ومختلف المؤثرات

[57] "الكابتاغون" هو في الأصل الاسم التجاري الرسمي لمستحضر صيدلاني يحتوي على مادة الفينيثيلين، وهي منشط اصطناعي. أما "الكابتاغون" الذي يُعثر عليه الآن في عمليات الضبط عبر منطقة غرب آسيا والمشار إليه في هذا التقرير، فهو عقار مزيف يُضغط في حبوب أو أقراص مشابهة للكابتاغون في مظهرها ولكن تركيبها يختلف عن مستحضر الكابتاغون الصيدلاني السابق. والعنصر الفعال في "الكابتاغون" المغشوش هو الأمفيتامين، الذي يُخفف عادة بمواد متعددة تُستخدم في غش العقاقير، مثل الكافيين.

النفسانية الجديدة الأخرى. ولوحظ أن المتجرين يستخدمون الإنترنت ومنصات التراسل الاجتماعي لأغراض البيع والتسويق غير المشروعين. ويحتمل أن يكون استمرار تزايد الطلب على المخدرات الاصطناعية في دول وسط آسيا ناتجا عن انخفاض توافر القنب والأفيونيات بسبب القيود المتصلة بالجائحة.

753- وتلاحظ الهيئة مع القلق أنه لم تُحدَّد بعد مستويات كافية لاستهلاك المؤثرات العقلية للأغراض الطبية في غرب آسيا. ولا يزال تحديد هذه المستويات يشكل تحديا، لأن أقل من نصف بلدان المنطقة قدم بيانات عن الاستهلاك بشأن أي مؤشر عقلي في السنوات القليلة الماضية. وضمن البلدان التي قدمت بيانات عن عام 2020، بلغ متوسط استهلاك الديازيبام 2,27 جرعة يومية محددة للأغراض الإحصائية لكل ألف نسمة ($S\text{-}DDD_{pt}$)، في حين بلغ متوسط استهلاك الفينوباربيتال 0,79 جرعة يومية لكل ألف نسمة. وفي الحالتين، تتسق مستويات الاستهلاك مع السنوات السابقة.

2- التعاون الإقليمي

754- أعربت أذربيجان في 20 تموز/يوليه 2020، عن نيتها في الانضمام إلى الشبكة الأقاليمية للسلطات الجمركية ووحدات مراقبة الموانئ. وأنشئت الشبكة في عام 2019 كجزء من جهود برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية بغية تعزيز التعاون العملي والتبادل الآني للمعلومات التشغيلية بين الأعضاء، وهم حاليا أفغانستان وأوزبكستان وأوكرانيا وباكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.[58] وأدى تبادل البيانات بشأن الشحنات الشديدة الخطورة بين أذربيجان وتركمانستان وجورجيا إلى عدة عمليات لضبط المخدرات بما في ذلك ضبط 274 عبوة، أو 344 127 قرصا من أقراص ريغابن نفذتها وحدة من وحدات مراقبة الموانئ في قيرغيزستان بالتعاون مع وحدات مراقبة الموانئ في أوزبكستان وكازاخستان. بالإضافة إلى ذلك، أدى تبادل المعلومات عبر الحدود بين وحدات مراقبة الموانئ في أفغانستان وإدارة الجمارك الباكستانية إلى ضبط 6 أطنان من اليود، وهي مادة كيميائية تستخدم في صنع الميثامفيتامين غير المشروع.

755- وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إعلان موسكو الذي أعربت فيه عن قلقها إزاء مشكلة المخدرات العالمية وأعادت تأكيد التزامها بالتنفيذ الفعلي لاستراتيجية المنظمة بشأن مكافحة المخدرات للفترة 2018-2023، وبرنامج عمل تنفيذ الاستراتيجية، ومفهوم منظمة شنغهاي للتعاون بشأن منع تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية. وأشارت الدول الأعضاء في المنظمة إلى ضرورة صياغة مفهوم لإنشاء مركز لمكافحة المخدرات في دوشانبي، وكذلك ضرورة إبرام مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما وأمانة المنظمة من أجل تعزيز الاتصالات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

756- ومُنحت جمهورية إيران الإسلامية صفة مراقب في ذلك المركز الإقليمي خلال اجتماع عادي لمجلس المنسقين الوطنيين عقدته الدول الأعضاء في المركز، وهي الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت جمهورية إيران الإسلامية بأنها عززت تعاونها في مجال مكافحة المخدرات مع أذربيجان والإمارات العربية المتحدة وباكستان وطاجيكستان والعراق وكازاخستان والكويت، ووافقت على تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات، وتنظيم أنشطة تدريبية مشتركة وتحسين التنسيق. ووقعت إيران (جمهورية-الإسلامية) وكازاخستان، في كانون الثاني/يناير 2021، اتفاقا للتعاون الأمني بشأن مكافحة تهريب المخدرات عن طريق البحر وأنشأتا فريق عمل أمني مشترك لتنفيذ الاتفاق.

757- وخلال اجتماع مجلس الأمن التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في كانون الأول/ديسمبر 2020، أقرت المنظمة استراتيجيتها لمكافحة المخدرات للفترة 2021-2025. وترمي الاستراتيجية إلى تيسير الاستجابة السريعة لحوادث الاتجار بالمخدرات في الدول الأعضاء. وعقد في دوشانبي، في 16 نيسان/أبريل 2021، اجتماع تنسيقي لخبراء العلاج من تعاطي المخدرات الرئيسيين في الدول الأعضاء في المنظمة. وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن إعداد مجموعة من مشاريع القوانين التشريعية في مجال تنظيم خدمات العلاج من تعاطي المخدرات.

758- وفي كانون الثاني/يناير 2021، نظم المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية والمكتب القطري في إيران التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعا بشأن التعاون بين أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات لبلدان المبادرة الثلاثية التي يدعمها المكتب، وتضم أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وخلية التخطيط المشتركة،[59] واستهدف الاجتماع مواصلة تعزيز التعاون في التصدي لتهريب المخدرات على امتداد دروب التهريب الرئيسية.

759- وافتتحت حكومة أوزبكستان، بدعم من المكتب الإقليمي لوسط آسيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وحدة جديدة لمراقبة الموانئ في مركز جمارك يالاما في أوزبكستان

[58] تباع مادة ريغابن تحت الاسمين التجاريين "ليريكا" و"بريغابالين" من بين أسماء تجارية أخرى، وهي دواء مضاد للاختلاج والقلق ويستعمل في علاج الصرع والآلام العصبية والألم العضلي الليفي ومتلازمة تململ الساقين واضطراب القلق العام. ولكنها يمكن أن تؤدي إلى الشعور بالنشوة ولها أثر إدماني في حالة إساءة استعمالها، مما أدى إلى إخضاعها للمراقبة في العديد من بلدان العالم.

[59] خلية التخطيط المشتركة هي إحدى المبادرات التي ينفذها المكتب في النطاق الأوسع لـ"مبادرة الربط بين الشبكات"، التي تهدف إلى إرساء تحالفات وثيقة مع هيئات مماثلة على امتداد دروب التهريب الرئيسية. وقد وضعت المبادرة من أجل تعزيز فعالية وكفاءة العمليات عبر الوطنية.

في إطار برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية. والغرض من إنشاء الوحدة هو إجراء تحديد منهجي لسمات الشحنات العالية الخطورة، واختيارها وتفتيشها من أجل منع تهريب المخدرات والأشكال الأخرى لأنشطة السوق السوداء مع تيسير التدفقات التجارية المشروعة. وافتتحت أيضا في كازاخستان، في 19 شباط/فبراير 2021، أول وحدة لمراقبة الشحن الجوي في وسط آسيا. وتتمثل أهدافها في منع استخدام الشحنات الجوية في تهريب المخدرات وغيره من أشكال التهريب والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية مع احترام التجارة القانونية وتعزيز أمن الطيران.

760- وعقد المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعا مشتركا لفريق خبراء مع ممثلي مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية وجهاز الرصد المالي في كازاخستان، وعُني الاجتماع بإنشاء آليات وطنية مشتركة بين الوكالات للتعاون عبر الحدود بهدف التعطيل الفعلي لتمويل الجريمة المنظمة. وناقش المشاركون في الاجتماع تعزيز قدرات سلطات كازاخستان على إجراء تحقيقات مالية متوازية والكشف عن التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتعزيز وتطوير التعاون بين الوكالات والتعاون الإقليمي.

761- وافتتحت دائرة الحدود التابعة للجنة الأمن الوطني في كازاخستان، بالشراكة مع المكتب الإقليمي لوسط آسيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مكتبا جديدا للاتصال الحدودي بين أوزبكستان وكازاخستان. وفي أيار/مايو 2021 افتتح المكتب الإقليمي لوسط آسيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع أجهزة إنفاذ القانون في أوزبكستان وطاجيكستان، مكتبين للاتصال الحدودي على نقاط عبور السكك الحديدية للحدود بين هذين البلدين. ويهدف مكتبا الاتصال الحدودي الجديدان إلى تعزيز التعاون بين الوكالات عبر الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية لضمان فعالية مكافحة التهريب، بما في ذلك تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف، مع تيسير التجارة الدولية المشروعة.

762- وفي الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2020، شاركت سلطات أفغانستان وأرمينيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر والكويت في عملية آفاق جديدة (Operation New Horizons)، وهي عملية عالمية محددة زمنياً لجمع المعلومات الاستخبارية تقودها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وتهدف إلى الكشف عن المصادر الرئيسية للتابنتادول والترامادول ونقاط إعادة توزيعهما. وكان الهدف هو تحديد نقاط الصنع والتسويق والتوزيع وتفكيكها من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية المجدية عمليا. وقد ضمت العملية 164 موظفا يمثلون 70 حكومة وأربع منظمات دولية.

763- وفي 24 شباط/فبراير 2021، قدم برنامج الهيئة للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس") حلقتين دراسيتين شبكيتين منفصلتين استفاد منهما 240 موظفا دوليا لدى هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية من 27 بلدا وإقليما في أفريقيا وأمريكا الوسطى والكاريبي وشرق آسيا وجنوب شرقها وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق أوروبا وغرب ووسط أوروبا وغرب آسيا. وشملت الحلقات الدراسية الشبكية عروضا توضيحية عن عدد جديد من نمائط برنامج "غريدس" وأدواته المتطورة. وكان الهدف من هذه المناسبات هو إطلاع السلطات المختصة على أدوات الهيئة التنفيذية من أجل منع واعتراض المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المواد الخطرة التي لا تخضع حاليا للمراقبة الدولية. وأُعلم المشاركون بالحالة المتغيرة للاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة وبالاختلافات الإقليمية في أزمة المؤثرات الأفيونية، وحصلوا على معلومات عملية عن الأدوات المتعلقة بالاعتراض وتبادل المعلومات الاستخبارية العالمية من أجل الاستجابة بفعالية للنموذج العالمي الجديد للاتجار بالمواد الخطرة، مثل الفنتانيلات. وعُرِّف المشاركون أيضاً بمنصة الهيئة للتدريب التفاعلي عبر الإنترنت، المسماة "غريدس إيليت" (GRIDS Elite) ومُنحوا حق استخدام منصة الاتصالات الآمنة لنظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون وأداة الوصول إلى المعلومات الاستخبارية التابعة لبرنامج "غريدس" وزودوا بالتدريب عليهما. وأداة غريدس الاستخبارية هي مجموعة متطورة من الأدوات التحليلية المؤمنة التي تتيح التصور الآني لحوادث الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة على الصعيد العالمي، وتوفر السمات الاستخبارية للمواد الخطرة غير المجدولة لغرض تصنيفها وتقييم مخاطرها من جهات الوصل لدى هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية.

764- وفي آذار/مارس 2021، وجه إخطار خاص بشأن مادة زيلازين عن طريق برنامج "غريدس" إلى جميع جهات الوصل المعنية بمشروع آيون ومشروع "أوبيويدس" (OPIOIDS). وكانت الهيئة قد لاحظت قبل إرسال هذا الإنذار الخاص ازدياد البلاغات بشأن هذه المادة في نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون. وقُدمت من خلال برنامج "غريدس" معلومات تتعلق بالاتجار بالزيلازين إلى جهات الوصل المعنية في شرق آسيا وجنوب شرقها. ويستخدم الزيلازين عادة في الطب البيطري كمهدئ ذي خصائص مسكنة ومرخية للعضلات، ولكن حدثت مؤخراً زيادات في حوادث التهريب التي تنطوي على هذه المادة.

3- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

765- اعتمد في أوزبكستان، في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قانون الوقاية من اضطرابات تعاطي المخدرات

وعلاجها. ويجري العمل في البلد الآن لإعداد الأنظمة الخاصة بإجراءات التفاعل بين سلطات الرعاية الصحية وإنفاذ القانون والعمل في سياق توفير خدمات العلاج لمتعاطي المخدرات.

766- وفي 26 أيار/مايو 2021، وافقت حكومة أرمينيا على تعديل التشريعات الوطنية المتعلقة بالمخدرات للسماح بإنتاج "القنب الصناعي" وتصديره واستيراده وتجارة الجملة فيه بعد الحصول على ترخيص بذلك.

767- وفي عام 2021، أطلق المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية برنامجا استراتيجيا إنمائيا شاملا يغطي مجالات من بينها الحد من الطلب على المخدرات، وتوسيع الشراكات المجتمعية، وخفض عرض المخدرات، والشؤون الدولية، والدعوة والعلاقات العامة، والبحث والتعليم.

768- وقد سجَّل لاستخدام نمائط التعلم الإلكتروني التي أعدتها الهيئة موظفون في مجال مراقبة المخدرات من السلطات الوطنية المختصة في 11 بلدا في غرب آسيا، هي الأردن وأذربيجان وأفغانستان وتركيا وجورجيا وطاجيكستان والعراق وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن. وتُتاح هذه النمائط لموظفي السلطات الوطنية المختصة بدون مقابل لدى التسجيل، وهي تغطي مواضيع العقاقير المخدِّرة والمؤثِّرات العقلية والسلائف والإطار الدولي لمراقبة المخدرات.

769- **وبالنظر إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن تطبيق عقوبة الإعدام، تهيب الهيئة مجدداً بجميع دول المنطقة التي أبقت على عقوبة الإعدام في حالة الجرائم المتصلة بالمخدرات أن تنظر في إلغائها فيما يخص تلك الجرائم، وأن تخفف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل.**

4- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

770- قدرت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان في تموز/يوليه 2020، بـ177 000 هكتار، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 21 في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

771- وقدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الطاقة الممكنة لإنتاج الأفيون في أفغانستان في عام 2021 بـ6 800 طن، وهذا يمثل زيادة بنسبة 8 في المائة مقارنة بالكمية التي أبلغ عنها في عام 2020. ولا تزال أفغانستان تمثل البلد المنتج لأكبر كمية من الأفيون، حيث مثل إنتاجها 85 في المائة تقريبا من الإنتاج العالمي للأفيون في العام 2020. ويزود الأفيون المنتج في أفغانستان أسواق البلدان المجاورة وأسواق أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، بينما توجه نسبة صغيرة منه إلى أسواق أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا.

772- وقدر أن القيمة الإجمالية لإنتاج الأفيون بسعر المزرعة بلغت 350 مليون دولار في عام 2020، وبذلك فإن أسعار الأفيون انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ أن بدأ المكتب رصده المنهجي لتلك الأسعار في عام 2009. ولكن لوحظت زيادة في أسعار شراء الأفيون من المزارع في آب/أغسطس 2021، حين ازدادت بمقدار الضعف تقريباً بالمقارنة مع السعر المسجل في أيار/مايو 2021. وقد تكون هذه الزيادة نتيجة للتطورات السياسية والأمنية أثناء تلك الفترة.

773- وفي دورة لجنة المخدرات الرابعة والستين، المعقودة في فيينا في الفترة من 12 إلى 16 نيسان/أبريل 2021، أعلن نائب وزير الداخلية لشؤون مكافحة المخدرات في أفغانستان عن إبادة 976 هكتارا من خشخاش الأفيون المزروع في 10 مقاطعات في عام 2020. وفي نيسان/أبريل 2021، أبلغت الحكومة بأنها أبادت 95 هكتارا آخر من خشخاش الأفيون المزروع في نانغارهار.

774- ويبدو أن جائحة كوفيد-19 الراهنة لم تؤثر على درب البلقان بصفته الدرب الرئيسي لتهريب الأفيونيات من أفغانستان نحو أسواق المقصد في وسط أوروبا وغربها. وبالمثل، استمر استخدام الفرع الجانبي من درب البلقان الذي يعبر بلدان جنوب القوقاز كممر عبور لتهريب الأفيونيات إلى أوروبا. وأبلغ عن ضبط كميات كبيرة من الهيروين على امتداد هذين الدربين في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر 2020. ويشير الحجم الكبير لكميات الهيروين المضبوطة في بلدان أخرى غير أفغانستان إلى استمرار تهريب الأفيونيات على نطاق واسع طوال فترة الجائحة.

775- واستمر الاتجار بالأفيونيات على امتداد الدربين الشمالي والجنوبي طوال فترة جائحة كوفيد-19. واستمرت أيضا ملاحظة تزايد استخدام النقل البحري في تهريب الهيروين، حيث أبلغ عن ضبط كميات كبيرة منه في عدد من الموانئ البحرية الأوروبية خلال النصف الثاني من عام 2020.

776- وسجلت أعلى كميات الأفيون والمورفين المضبوطة على الصعيد العالمي عام 2019 في أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان، التي استحوذت مجتمعة على 98 في المائة من الكميات المضبوطة منهما في العالم ككل. وسجلت إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وتركيا 48 في المائة من مجموع كميات الهيروين المضبوطة عالميا في عام 2019.

777- وقد شهدت جمهورية إيران الإسلامية زيادة بنسبة 41 في المائة في كميات الأفيونيات المضبوطة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، حيث يمثل الأفيون النسبة الأكبر منها، التي بلغت 94 في المائة. وازدادت كميات الهيروين المضبوطة بنسبة 79 في المائة بين عامي 2019 و2020. ولوحظت زيادة بنسبة 5 في المائة في كميات الأفيونيات المضبوطة في البلد خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، مع انخفاض كمية الهيروين المضبوط بنسبة 7 في المائة.

778- وضبطت تركيا 13,2 طنا من الهيروين في عام 2020، ويمثل هذا انخفاضا بنسبة 35 في المائة مقارنة

بالكمية القياسية التي ضبطت في عام 2019 والتي تجاوزت 20 طنا. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالزيادة الكبيرة في كمية الهيروين المضبوط في جمهورية إيران الإسلامية، التي ربما عطلت سلسلة الإمداد، وكذلك بزيادة تدفق الهيروين عبر القوقاز لتجنب الأراضي التركية، وتزايد استخدام الدروب البحرية نتيجة لإغلاق الحدود البرية والجوية بين إيران (جمهورية-الإسلامية) وتركيا خلال الجائحة.

779- ووفقاً لما أفاد به المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، فإن إجمالي كميات الهيروين والأفيون المضبوطة في أراضي الدول الأعضاء فيه، وهي الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، انخفض بنسبة 23 في المائة و8 في المائة، على التوالي، في عام 2020، مقارنة بعام 2019. وبلغ مجموع الكميات المضبوطة من الأفيونيات 5 أطنان في عام 2020 مقابل 5,8 أطنان في عام 2019.

780- ومع تزايد القلق بشأن صنع الميثامفيتامين غير المشروع في أفغانستان، أبلغ تحليل أجراه المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عن مدى استخلاص الإيفيدرين لغرض صنع الميثامفيتامين في البلد. وذكر المركز الأوروبي أنه حدد لغرض إجراء التحليل 329 موقعا يشتبه في أنها تستخلص الإيفيدرين، وتقع في مناطق المرتفعات الوسطى حيث تنمو نباتات \الإفيدرا\ البرية، ويمكنها إنتاج نحو 98 طنا من الإيفيدرين شهريا، مما يؤدي إلى إمكانية إنتاج 65,5 طنا من الميثامفيتامين البلوري في الشهر.

781- وأفادت شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية بأنها ضبطت 202 1 كيلوغرام من الميثامفيتامين في البلد ككل خلال عام 2020، مقارنة بما بلغ 251 1 كيلوغراما في عام 2019. وبالإضافة إلى الكميات المضبوطة في أفغانستان، يستدل من الكميات الكبيرة التي ضبطت من هذه المادة المخدرة في البلدان المجاورة استمرار تهريبها من أفغانستان خلال عام 2020، على الرغم من جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الأدوية بنسبة 70 في المائة في جمهورية إيران الإسلامية نتيجة للتضخم الذي يشهده البلد، فإن أسعار الميثامفيتامين انخفضت بنسبة 80 في المائة تقريبا بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر 2019. وقد عزي ذلك إلى زيادة توافر الميثامفيتامين الزهيد الثمن الآتي من أفغانستان.

782- ووفقا للمقر الرئيسي لمكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية فقد ازداد إجمالي كميات الميثامفيتامين المضبوطة في البلد خلال عام 2020 بنسبة 51 في المائة مقارنة بعام 2019، حيث قارب الوزن المضبوط من هذه المادة 20,5 طنا في عام 2020، مقابل 13,5 طنا منها في عام 2019.

783- ووفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإن البلدان التي أبلغت عن ضبط الميثامفيتامين الذي منشؤه منطقة جنوب غرب آسيا أو خرج منها خلال الفترة 2015-2019، تشمل كلا من تركيا، وبلدانا في أفريقيا (موزامبيق) ووسط آسيا (طاجيكستان وقيرغيزستان) والقوقاز (أرمينيا وجورجيا) والشرق الأوسط (العراق والمملكة العربية السعودية) وجنوب آسيا (سري لانكا) وجنوب شرق آسيا (إندونيسيا) وأوقيانوسيا (أستراليا) وغرب أوروبا (فرنسا والمملكة المتحدة).

784- وتشير الكميات الكبيرة التي ضبطتها أستراليا وإندونيسيا وسري لانكا من الميثامفيتامين الذي منشؤه غرب آسيا إلى احتمال توسع شبكات الاتجار الدولية ببلوغها أسواقا دولية جديدة. ورغم ضرورة مواصلة إجراء البحوث في هذا الموضوع، يبدو محتملا أن تهريب الميثامفيتامين من أفغانستان يجري على امتداد دروب كانت تستخدم سابقاً لتهريب الأفيونيات، ولا سيما الدرب الجنوبي، وربما أيضا بواسطة درب البلقان.

785- وما زالت منطقة الشرق الأوسط تعاني من الأثر الخطير للاتجار في "الكابتاغون"، وصنعه في الآونة الأخيرة، ويفسَّر ذلك جزئيا باستمرار انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات التي لم تجد حلا في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد ذُكرت الجمهورية العربية السورية ولبنان باعتبارهما بلدي مصدر لأقراص "الكابتاغون". وتقع معظم أسواق هذه المادة داخل الشرق الأوسط وتشمل على وجه الخصوص، المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان الخليج، مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر. وفي الوقت نفسه، يوثِّق عدد من عمليات إنفاذ القانون حالات تهريب لأقراص "الكابتاغون" من الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى بلدان شمال أفريقيا. وبينما أبلغ بأن "الكابتاغون" يوجه أساسا إلى أسواق الشرق الأوسط، فإن المضبوطات الكبيرة منه في مناطق أخرى خلال عامي 2020 و2021 تشير إلى احتمال وجود دروب تهريب جديدة أو أسواق جديدة. وكما ورد في تقرير الهيئة لعام 2020، ففي تموز/يوليه 2020 صادرت إيطاليا 84 مليون قرص من أقراص "كابتاغون" يحتمل أنها كانت موجهة إلى الأسواق الأوروبية. وفي آذار/مارس 2021، فككت الشرطة النمساوية عصابة دولية يشتبه في تهريبها خلال السنوات الأخيرة نحو 30 طنا من أقراص "الكابتاغون" الصادرة عن لبنان والمتجهة عبر النمسا إلى المملكة العربية السعودية. وفي آذار/مارس 2021، صادرت سلطات الجمارك الماليزية 94,8 مليونا من أقراص "كابتاغون" التي تحتوي على الأمفيتامين، وتبلغ قيمتها 1,26 بليون دولار، وذلك في أكبر عملية لضبط المخدرات يجريها البلد على الإطلاق. واشتركت في تنفيذ العملية المديرية العامة لمراقبة المخدرات في المملكة العربية السعودية والشرطة الماليزية. وعثر على المخدرات التي كانت تزن 16 طنا مخبأة داخل ثلاث حاويات وصلت الى ميناء ماليزي من الشرق الأوسط وكانت متجهة الى بلد في شرق آسيا.

786- وواصلت دول وسط آسيا الإبلاغ عن زيادة في الاتجار بالمخدرات الاصطناعية، بما فيها الأمفيتامينات، وشبائه القنبين الاصطناعية، ومختلف المؤثرات النفسانية الجديدة، وعجَّل بتلك الزيادة نقص المخدرات "التقليدية" كالقنب والأفيونيات نتيجة للجائحة. وارتفع حجم المخدرات الاصطناعية المضبوطة في كازاخستان ارتفاعا كبيرا في عام

2020 مقارنة بعام 2019 (من 6,2 كيلوغرامات إلى أكثر من 100 كيلوغرام)، وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2021، ضبط في البلد 41 كيلوغراما من تلك المخدرات. ولاحظت أجهزة إنفاذ القانون في كازاخستان أيضا زيادة واضحة في صنع المخدرات الاصطناعية محلياً في البلد: حيث فككت أربعة مختبرات للمخدرات الاصطناعية في عام 2019 مقارنة بـ24 مختبرا في عام 2020؛ وكُشف عن 10 مختبرات أخرى بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2021. ورافق تفكيك المختبرات في عام 2020 ضبط 65 كيلوغراما من المؤثرات العقلية الجاهزة للاستعمال، بما في ذلك 11,1 كيلوغراما من الميفيدرون. ولاحظت أوزبكستان أيضا زيادة في الاتجار بالمخدرات الاصطناعية في عام 2020: حيث ضبط 1,6 كيلوغرام من المخدرات الاصطناعية في ذلك العام، مقابل 194 غراما منها ضبطت في عام 2019. وواصلت السلطات في قيرغيزستان الإبلاغ عن ضبط المؤثرات النفسانية الجديدة، وإن لم يمثل ذلك سوى حصة صغيرة من سوق المخدرات غير المشروعة. واستمرت دول وسط آسيا تلاحظ تزايد استخدام المواقع الشبكية غير المشروعة وحسابات الشبكات الاجتماعية ومنصات التراسل في تسويق وبيع المخدرات غير المشروعة، وواصلت تلك الدول اتخاذ تدابير التصدي بواسطة رصد المواقع الشبكية وتعطيلها، رغم أن قدرات معظم البلدان على القيام بذلك تبدو محدودة.

787- ولاحظت جمهورية إيران الإسلامية أيضا زيادة تسويق المخدرات بواسطة الإنترنت، بما في ذلك استخدام وسائط التواصل الاجتماعي. وبغية رصد شبكات الاتجار بالمخدرات العاملة عبر الإنترنت وتحديد هويتها، أنشأت شرطة مكافحة المخدرات في عام 2020 مركزا للتعرف على المجرمين ورصد بيع المخدرات عبر الإنترنت.

788- ولاحظت أرمينيا، أنه نتيجة لإغلاق الحدود مؤخرا بسبب جائحة كوفيد-19، تزايد تواتر استيراد المخدرات والمؤثرات العقلية إلى أراضيها، وذلك في الطرود التي يجري تسليمها بواسطة النظام البريدي.

789- ووفقا لمديرية مسح وتحليل المخدرات في أفغانستان، فقد لوحظت زراعة نبتة القنب في 155 مقاطعة من مقاطعات البلد البالغ عددها 421 مقاطعة. ووفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإن أفغانستان لا تزال تمثل ثاني مصدر رئيسي لراتنج القنَّب بعد المغرب على صعيد العالم، وذكر اسمها كمصدر لهذه المادة في 18 في المائة من بلدان العالم التي أفادت بضبط راتنج القنب في الفترة 2015-2019. ويمثل كل من باكستان ولبنان البلدين الآخرين الأكثر ذكرا كمصدر لراتنج القنب المضبوط. وورد ذكر أفغانستان، وباكستان ولبنان باعتبارها بلدان المنشأ أو العبور لراتنج القنب الذي اعترض في بلدان أخرى من الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، كما جرى التعرف على راتنج القنب الأفغاني المنشأ في بلدان في وسط آسيا وشرق أوروبا، وبدرجة أقل بلدان غرب ووسط أوروبا.

790- وفي عام 2020، ظلت كميات القنب وراتنج القنب الإجمالية المضبوطة في أقاليم الدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى تشكل غالبية المخدرات المضبوطة في تلك الدول من حيث الوزن، أي 70 في المائة (أو 34 طنا) من إجمالي كميات المخدرات المضبوطة (49 طنا). ووفقا لذلك المركز، يتوقع أن يستمر هذا الاتجاه طوال عام 2021. وعلى سبيل المقارنة، بلغ مجموع مضبوطات القنب وراتنج القنب 55 طنا من إجمالي المخدرات المضبوطة البالغ 66,3 طنا في عام 2019 (أي ما يمثل 83 في المائة من إجمالي الكميات المضبوطة).

5- الوقاية والعلاج

791- عقد، في 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2020، اجتماع هجين (بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت) لفريق خبراء عامل تابع لمبادرة ميثاق باريس بشأن الاستثمار في الأسر من أجل ضمان فعالية الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات. وناقش الخبراء دور الأسرة في الوقاية من اضطرابات تعاطي المخدرات وعلاجها، وبرامج الوقاية الرامية إلى تعليم المهارات الأسرية، والعلاج في إطار الأسرة، وتزويد الأسر بالخدمات اللازمة لدعم الوقاية الفعالة كجزء من علاج اضطرابات تعاطي المخدرات خلال جائحة كوفيد-19.

792- وفي 21 أيار/مايو 2021، نُظِّمت الحملة الدولية الثانية لمكافحة المخدرات برعاية منظمة شنغهاي للتعاون، تحت عنوان "من أجل عالم خال من المخدرات". وعالجت الحملة مسائل إعداد خطة عمل جديدة لتنفيذ استراتيجية المنظمة لمكافحة المخدرات، والتي تركز على تبادل الخبرات في مجال الوقاية من المخدرات في إطار المؤسسات التعليمية الثانوية والعالية في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، وإعادة التأهيل الطبي لمتعاطي المخدرات، وتعزيز نمط الحياة الصحي.

793- وفي السنوات الأخيرة، لاحظ جميع الدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى تقريباً انخفاضا في عدد الأشخاص المسجلين في مرافق العلاج من تعاطي المخدرات. مع ذلك، شهدت أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان زيادة في عدد متعاطي المخدرات المسجلين حديثا في عام 2020 (بالدرجة الأولى من خلال الإحالة)، مقارنة بعام 2019.

794- ويقدر المقر الرئيسي لمكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية أن نحو 000 225 من متعاطي الميثامفيتامين في ذلك البلد يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات، وقد أشارت التقارير الأخيرة إلى أن تعاطي الميثامفيتامين أخذ يتزايد من جديد. وأفادت جمهورية إيران الإسلامية أيضا بأن ما يقارب 000 965 شخص تلقوا العلاج خلال عام 2020 من خلال 428 7 مركزا وعيادة للعلاج الخارجي؛ ووفر 097 1 مركزا للإقامة المتوسطة الأجل خدمات لأكثر من 000 190 شخص؛ وقدم 27 من مراكز العلاج المجتمعية المشورة لأكثر

من 900 2 شخص. وفي آذار/مارس 2021، افتتح 28 مركزا جديدا للعلاج في محافظات مختلفة من جمهورية إيران الإسلامية، خصص مركزان منها للنساء المصابات باضطرابات تعاطي المخدرات.

795- ويقدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وجود مستويات مرتفعة من تعاطي المؤثرات الأفيونية في جنوب غرب آسيا، حيث قدر معدل انتشار تعاطيها في السنة السابقة بنسبة 3,2 في المائة لدى السكان البالغين، أو ما يمثل 6,8 ملايين متعاط للمؤثرات الأفيونية في السنة السابقة. وتمثل الأفيونيات (الهيروين في حالة باكستان والأفيون في حالة أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية)) أكثر المؤثرات الأفيونية السائد تعاطيها في تلك المنطقة دون الإقليمية. وأبلغت منطقتا وسط آسيا وجنوب القوقاز أيضا عن ارتفاع معدلات تعاطي المؤثرات الأفيونية، حيث قدر معدل انتشار تعاطيها في السنة السابقة بنسبة واحد في المائة من السكان البالغين (أي أكثر من نصف مليون متعاط).

796- وكجزء من برنامج تدريبي لمكافحة الإدمان في تركيا، بلغ مجموع متلقي التدريب بشأن إدمان المواد المخدرة 926 390 طالبا و754 20 معلما و448 82 من أولياء الأمور خلال العام الدراسي 2020/2019. ونظم في إطار البرنامج نفسه تدريب موجه للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمنظمات العامة، وقدمت نميطة للتعلم عن بعد بشأن إدمان المواد المخدرة إلى 497 طبيبا في عام 2020.

797- وقدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن تعاطي الترامادول في الشرق الأوسط ربما شهد ارتفاعا خلال جائحة كوفيد-19. ويعتقد أن بعض نظم الرعاية الصحية في بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية ربما كانت تستعمل هذه المادة لمعالجة أعراض مرض كوفيد-19 وغيرها من المشاكل الصحية ذات الصلة، كالألم مثلا. وفي هذا الصدد، لاحظت بلدان الشرق الأوسط نموا واسعا في توافر الترامادول للاستعمال غير الطبي.

798- وأفادت إسرائيل بأن جائحة كوفيد-19 سببت تحديات متعددة، منها زيادة تعاطي المخدرات والكحول في أوساط المراهقين والشباب، وكذلك زيادة تعاطيهما في أوساط متعاطي المخدرات السابقين وارتفاع مبيعات المؤثرات النفسانية الجديدة، عن طريق وسائل منها استخدام منصات التراسل الإلكتروني وخدمات التسليم في المنازل. وقد طبقت عدة آليات للتخفيف من ذلك، من بينها إعلان مقدمي خدمات العلاج من تعاطي المخدرات "عمالا أساسيين" لتجنب تعطل خدماتهم، وزيادة مكالمات المتابعة بواسطة الإنترنت ومكالمات المتابعة الهاتفية، وتقديم الخدمات في الهواء الطلق، وتوفير الأدوية اللازمة للاستعمال الطويل الأجل في المنازل.

هاء- أوروبا

كان أثر جائحة كوفيد-19 فيما يخص العرض والطلب غير المشروعين على المخدرات في أوروبا محدودا، حيث تكيف المتجرون للقيود المفروضة بشأن الجائحة، مما غير دروب الاتجار الدولية وقنوات التوزيع المحلية.

وفرت التحقيقات التي قادتها الاستخبارات، بالاستناد إلى المعلومات المحصلة من اعتراض أجهزة الاتصالات المشفرة، لسلطات إنفاذ القانون في أوروبا أفكارا متعمقة بشأن أسلوب عمل جماعات الاتجار بالمخدرات وأدت إلى ضبط كميات كبيرة من المخدرات المهربة ونتج عنها بدء عدد من المحاكمات الجنائية.

تواصل بلدان المنطقة اعتماد تعديلات تشريعية من شأنها أن توسع نطاق استعمال منتجات القنب للأغراض الطبية والعلمية. ودخل بعضها أيضاً في مناقشات سياسية بشأن السماح باستعمال القنب للأغراض غير الطبية.

1- التطورات الرئيسية

799- ما زال الطلب غير المشروع على المخدرات مرتفعا في أوروبا، كذلك فإن صنع المخدرات الاصطناعية غير المشروعة (لغرض الاتجار في مناطق العالم الأخرى بالدرجة الأولى) ما انفك يشكل تحديا مستمرا في المنطقة. وما زالت أوروبا تمثل مقصدا ومنطقة عبور مربحتين وجذابتين للكوكايين المهرب من أمريكا الجنوبية وراتنج القنب الآتي من شمال أفريقيا.

800- وقد قضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في حكم أصدرته مؤخرا بأن الكانابيديول المستخلص من نبتة القنب لا ينبغي أن يعتبر مخدرا بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ولا بموجب اتفاقية سنة 1971؛ وتقوم عدة بلدان الآن بتعديل قوانينها الوطنية لمواءمتها مع ذلك الحكم. وفيما يخص ذلك، تذكّر الهيئة الدول الأعضاء بأن الدول الأعضاء في لجنة المخدرات رفضت في الدورة الثالثة والستين المستأنفة لتلك اللجنة، في كانون الأول/ديسمبر 2020، توصية منظمة الصحة العالمية بإضافة حاشية إلى بند القنب وراتنجه في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة لكي تستثنى من المراقبة الدولية المستحضرات التي تحتوي في غالبها على الكانابيديول ولا تحتوي على أكثر من 0,2 في المائة من مادة دلتا-9-تتراهيدروكانابينول. وفي سويسرا، أصبحت التعديلات التي تحدد متطلبات المشاريع التجريبية بشأن التوزيع المراقب للقنب للأغراض غير الطبية نافذة في أيار/مايو 2021. وفي الوقت نفسه، اعتمدت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تعديلات تشريعية لتوسيع نطاق استعمال منتجات القنب للأغراض الطبية.

801- وكان لجائحة كوفيد-19 أثر محدود على العرض والطلب على المخدرات غير المشروعة في أوروبا، وأصبحت قدرة تكيف الشبكات الإجرامية أشد وضوحا أثناء موجات

الإغلاق الشامل الثانية في النصف الثاني من عام 2020. وبقيت مستويات صنع المخدرات الاصطناعية وتوافر الكوكايين مستقرة على الرغم من القيود المفروضة على التنقل وغيرها من تدابير مكافحة كوفيد-19، وفقا للمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان. ولوحظت تغيرات في دروب التهريب بسبب تعطل عمل الحدود، ولا سيما التحول من الدروب البرية إلى الدروب البحرية لتهريب الهيروين من غرب آسيا ولتهريب راتنج القنب من المغرب إلى أوروبا. وعلى الرغم من انخفاض مستويات استعمال معظم المخدرات خلال تدابير الإغلاق الشامل الأولى في عام 2020، فإن تلك المستويات ارتفعت ثانية بمجرد رفع القيود. واستأنفت معظم خدمات العلاج عملها بعد حزيران/يونيه 2020، بالرغم من تقلص قدرتها بسبب تدابير الوقاية من مرض كوفيد-19.

802- وعلى الرغم من تناقص عدد حالات الإخطار للمرة الأولى المبلغ عنها سنويا بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، فإن استمرار انتشارها في سوق المخدرات، بالإضافة إلى انتشار السلائف غير المجدولة والسلائف المحورة، يخلق تحديات للسلطات التنظيمية والقضائية وسلطات إنفاذ القانون في أوروبا. وفي الوقت نفسه، يشكل التعقد المتزايد لأنماط استعمال المخدرات، ولا سيما استعمال البنزوديازيبينات المحورة، صعوبات كبيرة بالنسبة لخدمات الوقاية من استعمال المخدرات وعلاجه.

803- وشهدت أوروبا في عامي 2020 و2021 عدة قضايا بارزة شملت فك تشفير أجهزة الاتصالات المشفرة المستخدمة بغرض دعم الأنشطة غير المشروعة التي ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة. وبفضل ذلك، تمكنت سلطات إنفاذ القوانين من الوصول إلى مئات الملايين من الرسائل المشفرة، مما أدى إلى قمع الأنشطة الإجرامية في بلدان مختلفة في أوروبا وخارجها، بما في ذلك ضبط كميات كبيرة من المخدرات والسلائف الكيميائية وتفكيك مختبرات غير مشروعة. واكتُشفت، إضافة إلى ذلك، معلومات قيمة عن عمل الشبكات الإجرامية. وتبين هذه الحالات استخدام تجار المخدرات للبرامجيات المشفرة كوسيلتهم الأساسية للاتصال.

2- التعاون الإقليمي

804- في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات للفترة 2021-2025. وتوفر الاستراتيجية الإطار السياسي الشامل لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات للسنوات الخمس المقبلة وتحدد أولويات تلك السياسة. وفي حزيران/يونيه 2021، وافق المجلس على خطة عمل تحدد أنشطة ومؤشرات وجداول زمنية، وتحدد كذلك المؤسسات المسؤولة المعينة لتنفيذ الاستراتيجية عن طريق ما يلي: (أ) التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات بواسطة خفض إمدادات المخدرات؛ (ب) حماية الصحة العامة من خلال زيادة التركيز على الوقاية والحصول على خدمات العلاج والرعاية؛ (ج) الاستجابة للأضرار المتصلة بالمخدرات.

805- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نظمت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (يوروبول) مؤتمرها الدولي الرابع المعني بالمخدرات عبر الإنترنت، الذي وفر منصة لكبار مسؤولي إنفاذ القانون لتعزيز وعيهم بالموقف المتعلق بالمخدرات ومناقشة الاستجابات العملياتية. وأفضى الاجتماع إلى إنشاء وحدة مخصصة للمخدرات في إطار اليوروبول، مما يعكس الأولوية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لهذه المسألة في سياق استراتيجية اليوروبول 2020+.

806- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وقعت صربيا والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان على ترتيب جديد للعمل ينص على زيادة التعاون في رصد ظاهرة تعاطي المخدرات في أوروبا من خلال تبادل الخبرات بين السلطات الصربية والمركز ومواصلة تطوير قدرة هذا البلد على جمع البيانات المتعلقة بالمخدرات والإبلاغ بشأنها.

807- وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، احتفل فريق بومبيدو بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الفريق تحت شعار "حقوق الإنسان في صميم سياسات المخدرات". وفريق بومبيدو هو منبر مجلس أوروبا للتعاون الحكومي الدولي في مجال سياسات المخدرات. ويتألف من 41 بلدا أوروبيا وثلاثة بلدان غير أوروبية، وتتمثل مهمته الأساسية في تعزيز سياسات المخدرات المتعددة التخصصات والقائمة على الأدلة في الدول الأعضاء. وقد اعتمدت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا نظاما أساسيا منقحا لفريق بومبيدو يعزز تركيز الفريق على حقوق الإنسان والصحة العامة ويوسع ولايته لدعم التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

808- وعطلت السلطات في بلجيكا وفرنسا وهولندا، بالتعاون مع اليوروبول ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست)، أنشطة المنظمات الإجرامية بتفكيك أداة للاتصالات المشفرة، وهي أداة سكاي إي سي سي (SKY ECC)، التي كانت تستغل لأغراض إجرامية. وأدت هذه المعلومات إلى عدة عمليات لإنفاذ القانون في شباط/فبراير وآذار/مارس 2021، بما في ذلك ضبط عدة كميات من الكوكايين في ميناء أنتويرب، بلجيكا، بلغ مجموعها أكثر من 27 طنا، ونتج عنها بدء عدد من المحاكمات الجنائية.

809- ونفذ مكتب التحقيقات الاتحادي التابع للولايات المتحدة، بالتعاون مع اليوروبول والسلطات الوطنية من 16 بلدا في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، عملية دولية لإنفاذ القانون من خلال منصة "أنوم" (Anom) المشفرة، التي يديرها المكتب سرا. واستهدفت عملية درع طروادة (Operation Trojan Shield) وفرقة العمل العملياتية "غرين لايت" المنظمات الإجرامية التي يتزايد باطراد استخدامها لمنصات الاتصالات المشفرة لأغراض غير مشروعة. وبحلول حزيران/يونيه 2021، كانت العملية قد أسفرت عن احتجاز ما يزيد عن 800 شخص وضبط أكثر من 8 أطنان من الكوكايين، و22 طنا من القنب وراتنج القنب، وطنين من الأمفيتامين والميثامفيتامين، و6 أطنان من سلائف المخدرات الاصطناعية. كما أتاحت الرسائل التي اعترضت

على منصة "أنوم"، وبلغ عددها 27 مليون رسالة، الحصول على معلومات استخبارية حاسمة الأهمية كشفت لسلطات إنفاذ القانون أعمال جماعات إجرامية متورطة في تهريب المخدرات على نطاق واسع.

810- وفي عملية فيرو (Operation Ferro)، صادرت شرطة إسبانيا، في آذار/مارس 2021، بالتعاون مع بلدان أخرى واليوروبول، غواصة شيدت في أوروبا لاستخدامها في تهريب المخدرات. وصودرت السفينة شبه الغطاسة أثناء تشييدها، وكانت ستتمكن من حمل كمية تصل إلى طنين من المخدرات. ونفذت عملية فيرو في مدن إسبانية مختلفة وأدت أيضا إلى ضبط 3,2 أطنان من الكوكايين و6 000 لتر من السلائف الكيميائية و700 كيلوغرام من راتنج القنب وإلى تفكيك مختبر غير مشروع للقنب.

811- وفي آذار/مارس 2021، أسفرت عملية مشتركة بين هيئات إنفاذ القانون في النرويج وهنغاريا، بالإضافة إلى اليوروبول ويوروجست، عن تفكيك مختبر غير مشروع ومصادرة أكثر من 9 ملايين من أقراص كلونازيبام المزورة في هنغاريا. وضبط أيضا 250 كيلوغراما و300 لتر من مختلف السلائف الكيميائية. وقد بيعت الأقراص المزورة في جميع أنحاء أوروبا، وبالدرجة الأولى في النرويج. وقد حذر المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان بأن صنع أقراص البنزوديازيبين المزورة وتزايد تواتر استعمالها، وكذلك صنع المنتجات التي تحتوي على البنزوديازيبينات المحورة، أصبح يشكل مصدر قلق في أوروبا.

3- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

812- ذكرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في حكم أصدرته في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بأن الكانابيديول المستخلص من نبتة القنب لا ينبغي أن يعتبر مخدرا بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ولا بموجب اتفاقية سنة 1971؛ وذكرت المحكمة أنه بينما قد يؤدي التفسير الحرفي لاتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة إلى تصنيف الكانابيديول كمخدر، طالما كان مستخلصا من القنب، فإن هذا التفسير يتعارض مع الروح العامة للاتفاقية وهدفها. وذكرت أيضا أن قواعد الاتحاد الأوروبي التنظيمية للقنب الصناعي لا تنطبق على خلاصات الكانابيديول لأن الكانابيديول ليس منتجا زراعيا وفقا للتعاريف الواردة في تلك اللوائح. وتقوم عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بتعديل قوانينها ولوائحها الوطنية لمواءمتها مع ذلك الحكم.

813- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نشر المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان تقريرا عن منتجات القنب المنخفضة التتراهيدروكانابينول في أوروبا، مبرزا التحديات التي يواجهها واضعو السياسات والموردون. وسلط التقرير الضوء على التعقيدات القائمة نتيجة لعدم وجود إطار تنظيمي واضح يحكم هذه المسألة.

814- وعلى أساس تقييمات المخاطر التي نفذها المركز، اقترحت المفوضية الأوروبية في آذار/مارس 2021 إخضاع اثنين من شبائه القنبين الاصطناعية للمراقبة في الاتحاد الأوروبي (وهما مادة MDMB-4en-PINACA، ومادة 4F-MDMB-BICA). وقد أثيرت بعض الشواغل الصحية في أوروبا بشأن هاتين المادتين. وفور اعتماد الاقتراح، سيتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ في غضون ستة أشهر تدابير التنفيذ الوطنية ذات الصلة.

815- وبعد أن أعلنت حكومة لكسمبرغ، في أواخر عام 2018، اعتزامها إباحة زراعة القنَّب وتوزيعه وحيازته واستعماله للأغراض الترفيهية في غضون خمس سنوات، قدمت، في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021، مزيداً من المقترحات التشريعية. وبموجب التشريع المقترح، سيسمح للأفراد الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق بزراعة عدد يصل إلى أربعة نبتات قنب لكل أسرة معيشية، وذلك للاستعمال الترفيهي. وسيتاح أيضاً شراء بذور القنب في المحلات التجارية وعبر الإنترنت، دون أي حدود للتتراهيدروكانابينول. وعلى الرغم من أن استهلاك القنب أو منتجات القنب غير البذور ونقلها والتجارة فيها في المحيط العام سيظل غير قانوني، فإن استهلاك أو نقل كمية من القنب تصل إلى 3 غرامات في المحيط العام سيعتبر جنحة لا جريمة جنائية.

816- وفي سويسرا، دخل تعديل على القانون الاتحادي للمخدرات والمؤثرات العقلية حيز النفاذ في 15 أيار/مايو 2021. ويحدد التعديل متطلبات المشاريع التجريبية المتعلقة بالتوزيع المراقب للقنب للأغراض غير الطبية، وذلك بغية توفير أساس علمي لتنظيم شؤون القنب في المستقبل. ويأذن المكتب الاتحادي للصحة العامة بتنفيذ المشاريع التجريبية، بعد التشاور مع الكانتونات والبلديات ذات الصلة. ويجب ألا تتجاوز مدة المشاريع التجريبية خمس سنوات، ويجوز تمديدها مرة واحدة لمدة سنتين. ولا يسمح بأكثر من 5 000 مشارك في كل دراسة، وتُلزم الشركة التي تنفذ المشروع التجريبي بإطلاع المكتب الاتحادي للصحة العامة على النتائج. ثم يقدم تقييم لتقارير البحث إلى الجمعية الاتحادية السويسرية. ويجيز التعديل أيضا توسيع نطاق الحصول على القنب للاستعمال الطبي، ويحدد بأن ذلك الاستعمال لن يتطلب بعد الآن ترخيصا استثنائيا من المكتب الاتحادي للصحة العامة، وإنما يمكن بدلا من ذلك، أن يقرر الطبيب المعالج ما إذا كان سيصف القنب للمريض. ويتعين على الأطباء جمع بيانات تُحجَب هوية أصحابها فيما يتعلق بالعلاج بالقنب، ويتعين على المكتب الاتحادي للصحة العامة الاحتفاظ بسجل يحتوي على البيانات لأغراض الإحصاءات والتقييم العلمي.

817- ونشرت لجنة متعددة التخصصات أنشأها البرلمان الفرنسي ثلاثة تقارير عن تنظيم القنب في أيار/مايو 2021.

وتركز التقارير على الأنظمة ذات الصلة والأثر الناتج عن ثلاثة أنواع من استعمالات القنب هي: (أ) الاستعمال الطبي؛ (ب) الاستعمال الترفيهي؛ (ج) الاستعمال "للحفاظ على الصحة" (استعمال الكانابيديول في المقام الأول). وعقدت اللجنة، التي تألفت من ممثلي ست لجان برلمانية و30 برلمانيا من الأحزاب الحاكمة والمعارضة، 100 جلسة استماع على مدى أكثر من سنة وشارك فيها خبراء واختصاصيون من المنظمات ذات الصلة. ويستعرض التقرير عن استعمال القنب للأغراض الطبية التجربة التي تنفذ في البلد منذ آذار/مارس 2021، والتي تتناول وصف منتجات القنب لأغراض الاستعمال العلاجي، ويتطلع التقرير إلى التنفيذ الكامل لبرنامج يهدف إلى تطوير قطاع جديد للقنب الطبي. ويقترح التقرير عن استعمال القنب الترفيهي إجراء مناقشة وطنية بشأن المسائل الرئيسية التي من شأنها أن تكفل مراقبة الدولة للتجارة وحماية الشباب. ويدعو التقرير بشأن الكانابيديول إلى النظر على نطاق واسع في الجوانب القانونية المحتملة ويوصي بوضع نظام للمعلومات والتقييم والتنظيم من أجل ضمان سلامة المستهلك.

818- وفي آذار/مارس 2021، نشرت حكومة مالطة كتابا أبيض عن القنب بهدف تعزيز الإطار القانوني بشأن "استعمال القنب المسؤول". وتشمل المقترحات الرئيسية إلغاء تجريم حيازة 7 غرامات من القنب (بدلا من 3,5 غرامات) كحد أعلى، والسماح بزراعة ما لا يزيد عن أربع نبتات لغرض الاستعمال الخاص. ويتضمن الكتاب الأبيض أيضا اقتراحا بإنشاء سلطة حكومية مكرسة مسؤولة عن جميع الشؤون المتصلة بالقنب، إلى جانب توفير حملة لتثقيف وتدريب الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية، في حالة قبول تلك المقترحات. ودعي الجمهور إلى تقديم آرائهم ومدخلاتهم.

819- **وتود الهيئة أن تذكِّر جميع الأطراف في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة بأن الفقرة (ج) من المادة 4 منها، ورهناً بمراعاة أحكام تلك الاتفاقية، تنص على قصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، وأن أي تدابير تبيح استعمال القنب للأغراض غير الطبية تشكل مخالفة للالتزامات القانونية الواقعة على الأطراف.**

820- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نشرت حكومة الدانمرك التقييم الذي أجرته لبرنامج البلد التجريبي المعني بالقنب الطبي (كانون الثاني/يناير 2018 - كانون الأول/ديسمبر 2021). وفي أيار/مايو 2021، قرر برلمان الدانمرك تمديد البرنامج التجريبي بشأن وصف القنب للأغراض الطبية لمدة أربع سنوات أخرى. مما يعني إمكانية استمرار جميع الأطباء في وصف منتجات القنب لمرضاهم لغرض استعمالها في الظروف الصحية التي يرونها مناسبة. وقرر البرلمان أيضا تمديد زراعة القنب الطبي وإنتاجه في الدانمرك بصورة دائمة لما بعد انتهاء مدة البرنامج التجريبي الحالي.

821- وقد أضفت أوكرانيا الصفة الشرعية على استعمال بعض منتجات القنب للأغراض الطبية. وفي نيسان/أبريل 2021، أدخلت الحكومة تعديلات تجيز الاستعمال المحدود للنابيلون والنابيكسيمولات. وتستخدم هذه العقاقير في علاج الآثار الجانبية الناتجة عن معالجة السرطان ولتخفيف التشنجات العضلية في سياق التصلب المتعدد، وتهدف إلى الحد من الألم الذي يعاني منه المصابون بأمراض خطيرة. ويتوقع أن تعتمد في عام 2021 مشاريع قوانين أخرى ترمي إلى تخفيف قواعد البلد التنظيمية بشأن القنب، بما في ذلك السماح باستعماله للأغراض الطبية بناء على وصفة طبية، ووضع إطار تنظيمي أقل صرامة لتنظيم زراعة نبتات القنب ذات المستوى المنخفض من التتراهيدروكانابينول، وتحديد تعريف واضح للكانابيديول كمادة غير خاضعة للمراقبة.

822- وتوخيا لتعزيز إنتاج القنب الطبي وصادراته، وافق برلمان اليونان في عام 2021 على مشروع قانون جديد بشأن منتجات القنب الطبي. وبموجب مشروع القانون الجديد، لن يخضع القنب الطبي الذي تنتجه شركات يونانية لغرض التصدير سوى لقوانين البلد المستورد وأنظمته، ولن يخضع لنفس النظام القانوني الذي يخضع له القنب المباع محليا.

823- وفي أيرلندا، أعلن وزير الصحة في تموز/يوليه 2021 عن تطورات أخرى في سياق برنامج الحصول على القنب الطبي (وهو برنامج تجريبي بدأ تنفيذه في عام 2019) بغرض تعزيز توافر القنب للأغراض الطبية. وأصبح ممكنا الآن للاستشاريين الطبيين تقديم طلبات التسجيل، مما يجيز لهم أن يصدروا لمرضاهم وصفات منتجات القنب التي قُبل استعمالها في إطار البرنامج. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، ألغى البلد تجريم حيازة القنب وراتنج القنب للاستعمال الشخصي: حيث لن تخضع "الحيازة البسيطة" للقنب أو راتنج القنب المخصصَين لغرض الاستعمال الشخصي للإدانة الجنائية إذا اعترف الجاني بجرمه وقَبِل تحذيرا من التحذيرات التي تُعطى للراشدين.

824- وفي البرتغال، أنشأ المرسوم التنظيمي رقم 2020/2 نظاما لترخيص زراعة "القنب" واستخدامه الصناعي. وبموجب أحكام المرسوم التنظيمي، تتولى الخدمات الزراعية مسؤولية الترخيص بزراعة "القنب" للأغراض الصناعية، وللاستعمال في الغذاء أو العلف الحيواني، وصنع المواد العلفية المركبة، وإنتاج الألياف والبذور غير المخصصة للزرع. ويقوم معهد تمويل الزراعة ومصائد الأسماك بمهام المراقبة، إلى جانب الشرطة القضائية والحرس الجمهوري الوطني وشرطة الأمن العام.

825- ووافقت عدة بلدان في المنطقة على استراتيجيات وطنية للمخدرات بعد اعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات للفترة 2021-2025. وفي عام 2020، اعتمدت بلغاريا استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة المخدرات للفترة 2020-2024، وهي تغطي مجالات العمل الخمسة الرئيسية التالية (خفض العرض؛ وخفض الطلب؛ وزيادة البحوث

وتحديث المعدات التكنولوجية؛ وتعزيز التنسيق بين الوكالات؛ وتحسين الإطار التنظيمي) وتتضمن مؤشرات محددة لأداء المؤسسات التي ينتظر منها أن تساهم في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة.

826- وفي حزيران/يونيه 2021، وافقت إستونيا على الكتاب الأبيض الثاني المعنون "سياسة المخدرات لعام 2030"، الذي يصوغ أهداف البلد ذات الأولوية للسنوات العشر المقبلة، بما في ذلك التوصل إلى اتجاه تنازلي مطرد في تعاطي المخدرات، وتوفير المساعدة والرعاية الشاملتين للمتعاطين، وإدماج الخدمات والتدخلات المتعلقة بالمخدرات في الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وخدمات إنفاذ القانون.

827- وفي عام 2021، أنجزت كرواتيا صياغة استراتيجية وطنية جديدة وخطة عمل لمكافحة السلوك الإدماني للفترة 2021-2030. ومع مراعاة أحدث الاتجاهات والتحديات، تركز الاستراتيجية الجديدة على جميع أنواع السلوك الإدماني، ولا سيما الاستعمال الإدماني للمؤثرات النفسانية والكحول والتبغ والمخدرات. وتحدد الاستراتيجية الجديدة، من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، الإجراءات اللازمة لإبقاء انتشار استعمال مختلف المؤثرات النفسانية في حدود مستويات مقبولة اجتماعيا مع عدم تقويض السلامة العامة أو تعريضها للخطر.

828- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وافق الاتحاد الروسي على استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات للفترة 2021-2030. وتوجز الاستراتيجية الجديدة التهديدات الأمنية التي تشكلها المخدرات وتزايد استخدام التكنولوجيا لغرض توزيعها وبيعها، والإجراءات ذات الصلة اللازمة لقمع توزيع المخدرات غير المشروع، ووقاية الصحة العامة، وضمان الأمن العام. وتتمثل أهداف الاستراتيجية الجديدة في الحد من الاتجار بالمخدرات، وتقليص عواقب استعمالها غير المشروع، وإثارة موقف سلبي واع في المجتمع تجاه استعمال المخدرات غير المشروع والضلوع في الاتجار فيها، وتحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة والحصول عليها للأغراض الطبية.

829- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وُسعت قائمة السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة لكي تتضمن 10 سلائف بعد صدور المرسوم رقم 2007، الذي أصبح نافذاً في 4 نيسان/أبريل 2021.

830- وفي شباط/فبراير 2021، وافقت حكومة الاتحاد الروسي على تعديلات في المادة 230 من القانون الجنائي لتحديد المسؤولية الجنائية عن تشجيع استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد الشبيهة أو التحريض على ذلك الاستعمال عبر الإنترنت.

831- وفي شباط/فبراير 2021، أقر برلمان آيسلندا مشروع قانون واعتمده قانونا يجيز للبلديات أن تفتح للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن مواقع مخصصة لهذا الغرض خاضعة للإشراف. ويُقدر أن عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن في آيسلندا يبلغ 700 شخص وأن ما بين 25 و40 شخصا سيستخدمون مبدئيا مواقع الحقن الخاضعة للإشراف في ريكيافيك.

832- وفي كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن استثمار جديد بقيمة 148 مليون جنيه إسترليني للحد من الجريمة وحماية الناس من المخدرات غير المشروعة. ومن خلال اتباع نهج على صعيد النظام في معالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة في خمس من أكثر المناطق تضررا في إنكلترا وويلز، يوفر الاستثمار الجديد تمويلا إضافيا لسلطات إنفاذ القانون وخدمات علاج تعاطي المخدرات والتعافي منه، وهو يمثل أكبر زيادة في تمويل علاج تعاطي المخدرات منذ 15 عاما.

4- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

833- أظهرت سوق المخدرات غير المشروعة في أوروبا مرونة وقدرة على التكيف حيث نهضت من انقطاعات إمدادات المخدرات التي لم تدم طويلا نتيجة للقيود المفروضة خلال الموجة الأولى من جائحة كوفيد-19 في النصف الأول من عام 2020. ولم تبلغ البلدان إلا عن أثر هامشي لجائحة كوفيد-19 على إمداد المخدرات غير المشروع. بل على العكس من ذلك، فإن المتجرين، بتحولهم إلى حركة الشحن القانونية كوسيلة النقل الرئيسية، بالنظر لإعفائها من القيود المفروضة نتيجة للجائحة، استطاعوا تهريب أكثر من 100 طن من المخدرات إلى السويد في عام واحد، وهي كمية فاقت بكثير التقديرات السابقة. واستعد المتجرون في فرنسا أيضا للإغلاق الشامل الثاني في أواخر عام 2020 وتجنبوا انقطاع إمدادات المخدرات غير المشروعة إلى الحد الذي شوهد خلال الإغلاق الشامل الأول في أوائل عام 2020. وقد انعكس ذلك في زيادة كميات القنب وغيره من المخدرات غير المشروعة التي ضبطت مقارنة بما ضبط منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن الاتجاهات التي لوحظت في فرنسا خلال فترة الإغلاق الشامل الثاني اتجاهُ توزيع المخدرات في الحفلات السرية التي نظمت في أماكن مستأجرة خصوصية أو في أماكن عامة واسعة. ولوحظ اتجاه معاكس في الاتحاد الروسي، حيث أدى تشديد عمليات الرقابة الجمركية وفرض القيود على حركة البضائع والأشخاص إلى تراجع بنسبة 40 في المائة في الجرائم المتصلة بالمخدرات وانخفاض في توافر راتنج القنب في البلد خلال عام 2020.

834- وأفادت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) بأنه على الرغم من تباطؤ وتيرة الإخطارات بشأن الاستعمال الأول للمؤثرات النفسانية، فإن استمرار ظهورها في سوق المخدرات، فضلا عن استعمال سلائف بديلة غير مجدولة، يوجد وضعا صعبا للسلطات في المنطقة. وتؤدي صعوبة إثبات مقبولية الأدلة وتنوع الأحكام القانونية أو حتى غيابها في بلدان أوروبية مختلفة إلى نشوء تحديات أمام ممارسي إنفاذ القانون والممارسين في المجال القانوني لدى القيام بالتحريات والملاحقات القضائية في

القضايا المتعلقة بهذه المواد. وأكدت يوروجست، على أساس تحليل تقصي الحالات في الفترة من 2017 إلى 2020، أن هيئات إنفاذ القانون تواجه تحديات عملياتية في الكشف عن النشاط الإجرامي بسبب تزايد استخدام المتجرين لأسواق شبكات الإنترنت، ولا سيما شبكة الإنترنت الخفية، وكذلك استخدام الزبائن لأساليب الدفع بالعملات المشفرة وصناديق البريد المجهولة الهوية لغرض تسلّم مشترياتهم.

835- وقد حذر المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان بأن الرقمنة الجارية لأسواق المخدرات لتيسير توزيعها قد تكون واحدا من الآثار الأطول أجلا الناتجة عن الجائحة. وبالإضافة إلى خدمات الرسائل المشفرة المذكورة أعلاه، يمكن ملاحظة ذلك في تزايد استخدام الإنترنت، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والشبكة الخفية، من أجل تيسير عمليات البيع وتوريد المخدرات على مستوى الشارع. واقترن ذلك بتسارع استغلال خدمات البريد والطرود والتسليم في المنازل لأغراض الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، أبلغت إيطاليا عن اتجاه تصاعدي في الجرائم المتصلة ببيع المخدرات على شبكة الإنترنت في عام 2020. وشهدت بلغاريا أيضا زيادة في عرض المخدرات والطلب عليها بواسطة الإنترنت، حيث يتزايد استخدام شركات توصيل البريد السريع في البلد لغرض شحن الطرود التي تحتوي على مواد مخدرة. وأفادت السويد بأن عدد عمليات ضبط المخدرات المتصلة بالإنترنت ارتفع بمعدل يزيد عن 50 في المائة خلال الفترة بين عامي 2019 و2020، ويعود ذلك جزئيا إلى مشاركة البلد في عملية بانجيا (Operation Pangea) التي تنفذها الإنتربول، والتي تركز على التصدي للأدوية المزيفة والأدوية المنتجة بصورة غير مشروعة التي تباع بواسطة الإنترنت.

836- وتؤكد اليوروبول أنه، بينما تسارعت مبيعات المخدرات غير المشروعة على شبكة الإنترنت (بما في ذلك الشبكة الخفية (الدارکنت))، تستخدم شبكة الإنترنت أساسا للبيع والتوزيع بالتجزئة لكميات أصغر من المخدرات، في حين يجري الاتجار بكميات الجملة خارج سياق الإنترنت. وفي إطار تقييم التهديدات التي تشكلها الجرائم الخطيرة والمنظمة للاتحاد الأوروبي، تذكر اليوروبول أن ما يقارب 40 في المائة من العصابات الإجرامية العاملة في الاتحاد الأوروبي تمارس الاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى تحقيق أرباح تبلغ عدة بلايين يورو، فإن الجرائم المتصلة بالمخدرات اقترنت بارتفاع مستويات العنف في السنوات الأخيرة.

837- ويشير حجم مضبوطات الكوكايين الكبير في أوروبا، ومعظمها في إسبانيا وبلجيكا وهولندا، إلى استمرار طلب المستهلكين الشديد على المخدرات في المنطقة وخارجها. ومع تحسن كفاءة سلسلة إمداد الكوكايين، أخذت كميات متزايدة من الكوكايين الأكثر نقاوة في الوصول إلى المنطقة، وذلك وفقا لتقرير المخدرات العالمي لعام 2021، الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. ويؤكد المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان أن قوة مفعول الكوكايين شهدت مسارا تصاعديا على امتداد العقد الماضي، إذ ارتفعت بنسبة 57 في المائة بين عامي 2009 و2019.

838- وحافظ التهريب البحري للكوكايين، بما في ذلك استغلال تجارة الأغذية عبر القارات من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، على مستواه إلى حد بعيد ولم يتأثر بالقيود التي فرضت بهدف التصدي لجائحة كوفيد-19. ولوحظ تحول نحو تهريب شحنات أكبر من الكوكايين، حيث مثّل ساحل بحر الشمال نقطة الدخول الأولى للكوكايين الذي يبلغ أوروبا، كما يتضح من استمرار عمليات الضبط في روتردام بهولندا، ومن عملية ضبط 7 أطنان أُبلغ عنها في أنتويرب، وضبط شحنة يبلغ وزنها 16 طنا في هامبورغ، في ألمانيا. وأبلغت بلجيكا عن عمليات ضبط للكوكايين في ميناء أنتويرب بلغت ثلث إجمالي الكميات المضبوطة في أوروبا برمتها.

839- وتبين العمليات الأخيرة لضبط الكوكايين الآتي من أمريكا الجنوبية في موانئ ألبانيا والجبل الأسود وكرواتيا الجهود التي يبذلها المتجرون من أجل دخول المنطقة والتي يتبعون فيها دروباً جديدة غير تلك التي تعبر غرب أوروبا أو شمالها الغربي، وأبرزها الموانئ البحرية في جنوب شرق أوروبا. وسجل ميناء بلوش، في كرواتيا، ثلاث ضبطيات للكوكايين، بما في ذلك حالة واحدة انطوت على ضبط نصف طن من الكوكايين العالي النقاوة خُبئ في شحنة موز مصدرها أمريكا الجنوبية، وأبلغ ميناء دوريس في ألبانيا عن ضبط أكثر من 300 كيلوغرام من هذه المادة في حزيران/يونيه 2021. وكان من المخطط مواصلة تهريب المخدرات المضبوطة إلى البلدان المجاورة عن طريق البر. وأبلغ الجبل الأسود عن ضبط أكثر من 500 1 كيلوغرام من الكوكايين في مستودع في بودغوريتشا، ويظن أن هذه الشحنة وصلت على متن قارب عبر ميناء بار، في آب/أغسطس 2021.

840- ويُستنتج من الحجم الكبير لضبطيات الهيروين البحرية المبلغ عنها أن المتجرين تكيفوا في الآونة الأخيرة مع الحالة التي سببتها الجائحة بتزايد اللجوء إلى استخدام السفن البحرية لتهريب الأفيونيات التي كانت تُهرَّب تقليديا إلى المنطقة عن طريق البر. والدروب البحرية تنطوي على مخاطر أقل وتسمح بتهريب كميات أكبر من المخدرات. وقد أعاق تعزيز تدابير المراقبة الحدودية استخدام درب البلقان في تهريب الهيروين الآتي من غرب آسيا. وأفادت بلغاريا، وهي بلد من بلدان العبور على امتداد هذا الدرب، بأنها لم تكشف عن مثل هذا التهريب البري في أراضيها خلال عام 2020.

841- وسُجِّل تزايد في استخدام درب جنوب القوقاز، الذي يُهرَّب فيه الهيروين برا من جمهورية إيران الإسلامية مرورا بأرمينيا وجورجيا، ثم بواسطة العبّارة عبر البحر الأسود نحو بلغاريا وغرب أوروبا. وقد برزت أهمية هذا الدرب من خلال ضبط 1,5 طن تقريبا من الهيروين في ميناء كونستانتا، في رومانيا، في أيار/مايو 2021. ونفذت عملية أخرى في شباط/فبراير 2021، ضبطت فيها نفس الكمية في ميناء مدينة روتردام الساحلية.

842- وأبلغت هولندا أيضا عن ضبط كيلوغرام واحد من الفنتانيل، وهو مؤثر أفيوني شديد المفعول. وبالإضافة إلى ذلك، اكتشفت سلطات إنفاذ القانون، في أواخر تشرين الأول/

أكتوبر 2020، ما يقارب 2 000 لتر من السلائف الكيميائية (الأنيلين وبنزين (2-برومو إيثيل) وكلوريد البروبيونيل)، ويرجح أنها كانت تجهز لاستخدامها في الصنع غير المشروع للفنتانيل. ولم يتضح حتى الآن ما إذا كان الصنع سيحدث في هولندا أم في مكان آخر. وكانت تلك أول حالة يبلغ فيها عن ظهور هذه السلائف في البلد، ولا يزال صنع الفنتانيل أمرا غير معهود في المنطقة. ويرد في تقرير الهيئة لعام 2021 تحليل مفصل لآخر الاتجاهات والمستجدات المتعلقة بالاتجار بالسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية وبدائلها غير المجدولة.

843- وما زال الاتجار بالقنب وراتنج القنب مستمرا في المنطقة، حيث يبقى القنب أكثر المخدرات شعبية في الاتحاد الأوروبي. وقد حافظت زراعة نبتة القنب غير المشروعة في أوروبا على مستوياتها السابقة للجائحة مع تحول تهريب راتنج القنب إلى أوروبا من التهريب عن طريق البر إلى التهريب البحري. ولا تزال زراعة نبتة القنب في الأماكن المغلقة منتشرة في المنطقة، وفقاً للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، يفيد المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان بأن زراعة القنب في المنازل استمرت في عام 2020، ونتج ذلك جزئياً عن الجائحة. وما زال المغرب يشكل المصدر الخارجي الرئيسي لراتنج القنب الذي يبلغ الاتحاد الأوروبي، في حين ظلت ألبانيا ومقدونيا الشمالية مصدرين رئيسيين لكميات كبيرة من القنب العالي الجودة الذي يُهرب إلى بلدان وسط وغرب أوروبا.

844- ولا تزال إسبانيا تمثل نقطة دخول رئيسية للمخدرات المهربة من أفريقيا إلى أوروبا، كما يتضح من ضبط كميات كبيرة من راتنج القنب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين أكبر تلك الكميات، كمية تجاوز وزنها 7 أطنان من راتنج القنب ضبطت على الساحل الإسباني في أيار/مايو 2021، وكانت تنقل على متن زورق سحب، وكمية أخرى بلغ وزنها 15 طنا من راتنج القنب محملة على متن سفينة مبحرة من المغرب، ضبطت في شرق فويرتيفنتورا في تموز/يوليه 2021.

845- وقد استغل المجرمون السوق المشروعة المتنامية لمنتجات القنب لأغراض غير مشروعة. وصادرت الشرطة الإسبانية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ما بلغ مجموعه 372 000 نبتة قنب من 52 مزرعة واقعة في مدن مختلفة في إسبانيا، وذلك بعد تحقيق استغرق عدة أشهر. وكانت شبكة أعمال تجارية تستخدم مبيعات زيت الكانابيديول المشروعة كواجهة لممارسة الزراعة غير المشروعة للقنب المحتوي على التتراهيدروكانابينول المحظور، تحت ستار زراعة القنب لأغراض طبية.

846- وبفضل معلومات الاستخبارات التي حُصل عليها من اختراق أجهزة الهاتف المشفرة التي تستخدمها الشبكات الإجرامية، اكتشف عدد أكبر من المختبرات غير المشروعة ومواقع تخزين المخدرات في هولندا. وواصل عدد مواقع إنتاج المخدرات الاصطناعية التي أبلغت عنها الشرطة الوطنية الهولندية ارتفاعه، حيث بلغ عدد المواقع التي فُككت 108 مواقع في عام 2020. وكان منها 32 مختبرا للميثامفيتامين غير المشروع فككت في عام 2020، وهي زيادة تفوق ثلاثة أضعاف ما تم تفكيكه في العام السابق. وتتميز المختبرات غير المشروعة عادة بشدة تطورها، وباستخدامها معدات رفيعة الجودة وعالية الإنتاج. وتحذر اليوروبول في منشورها عن تقييم مخاطر الجرائم الخطيرة والمنظمة، المعنون "*Serious and Organised Crime Threat Assessment*"، من أن تواتر الصنع الواسع النطاق للميثامفيتامين سيزداد على الأرجح بالنظر لحافز الربح الكبير. وفي هذا السياق، اكتشف في هولندا، في تموز/يوليه 2021، مختبر للميثامفيتامين البلوري بقدرة إنتاجية تبلغ 100 كيلوغرام يومياً.

847- وأبلغت بلغاريا عن وجود مختبرات صغيرة من نوع ما يطلق عليه اسم "المطبخ"، واتضح أن هذه المختبرات تستخدم المنتجات الدوائية التي تباع في الصيدليات دون وصفة طبية لصنع الميثامفيتامين لغرض الاستعمال الشخصي.

848- وعلى الرغم من أن توافر "الإكستاسي"، لم يتأثر، على ما يبدو، بجائحة كوفيد-19، ففي نصف عدد المدن التي قيمها المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، أظهرت التحليلات التي أُجريت لمياه الصرف الصحي أن مستوى استهلاك "الإكستاسي" والميثامفيتامين كان دون مستوياته ما قبل الجائحة عندما نفذت تدابير الإغلاق الشامل. وبغية التكيف للتغير المحتمل في احتياجات المستهلكين خلال فترات الإغلاق الشامل، ظهر في أسواق هولندا في عام 2020 عدد متزايد من أقراص "الإكستاسي" الأقل قوة، وذلك وفقا لما أفاد به نظام معلومات المخدرات ورصدها في ذلك البلد.

849- وأبلغت إستونيا عن ضبط كميات كبيرة من "الإكستاسي" والكوكايين في عدة قضايا جنائية فردية في عام 2020، ولكنها لم تشهد زيادة كبيرة في مجموع كميات المخدرات المضبوطة في البلد.

850- وتلقى نظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي في عام 2020 ما بلغ مجموعه 46 إخطارا بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، وهو انخفاض كبير عما أخطر به في عامي الذروة 2014 و2015، حين تلقى إخطارات بشأن ما يقارب 100 مؤثر نفساني جديد في كل سنة. وشكلت المؤثرات الأفيونية وشبائه القنبين الاصطناعية ما يقارب نصف المواد التي وردت بشأنها إخطارات في عام 2020. ولم تكن هناك إخطارات رسمية باستعمال البنزوديازيبينات الجديدة في عام 2020، وذلك على الرغم من تزايد الشواغل المتعلقة باستعمال البنزوديازيبينات. ويعتقد أن الانخفاض في المؤثرات النفسانية التي يُكشف عنها حديثا مرتبط بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومات في إطار السياسات العامة الرامية للحد من توافر هذه المواد في السوق الأوروبية. ومع ذلك، فإن المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان يحذر أن مستوى توافر هذه المواد وإمكانية الحصول عليها لا يزال مرتفعاً، عن طريق بيعها عبر الإنترنت أو على مستوى الشارع على حد سواء.

851- سجلت السلطات المختصة في الاتحاد الروسي نموا سريعا في المخدرات الاصطناعية في البلد، مع ازدياد عدد المختبرات غير المشروعة التي فككتها وكالات إنفاذ القانون

بنسبة الخُمس وازدياد كميات السلائف المضبوطة ستة أضعاف في عام 2020 مقارنة بأرقام عام 2019.

5- الوقاية والعلاج

852- تواصل معظم البلدان الأوروبية رصد حالة استعمال المخدرات من خلال جمع وتقديم ونشر بيانات شاملة عن الانتشار والعلاج. ومع بدء المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان لأحدث دراسة استقصائية أوروبية على شبكة الإنترنت بشأن المخدرات في آذار/مارس 2021، وهي دراسة وُسعت لكي تشمل بيانات أسهم في جمعها شركاء المركز من بلدان غرب البلقان والبلدان المشمولة بسياسة الجوار الأوروبية، يمكن جمع المزيد من البيانات في الوقت المناسب. وستنفذ الدراسة الاستقصائية الطوعية التي لا تُكشف هوية المشاركين فيها في 31 بلدا و28لغة، وهي تهدف إلى تحسين فهم أنماط تعاطي المخدرات في المنطقة بغية تيسير تشكيل السياسات والتدخلات المستقبلية.

853- ويظهر التحليل الإقليمي الذي أجرته الهيئة لاتجاهات استهلاك المسكنات الأفيونية الرئيسية (الكودين والديكستروبروبوكسيفين والديهيدروكودين والفنتانيل والهيدروكودون والهيدرومورفون والكيتوبيميدون والمورفين والأوكسيكودون والبيثيدين والتيليدين والتريميبيريدين) أن أعلى استهلاك لهذه العقاقير يُشاهد في بعض البلدان المتقدمة النمو الواقعة في أوروبا. وتشمل البلدان التي أبلغت عن بعض أعلى المستويات في متوسط استهلاك المؤثرات الأفيونية لمعالجة الألم في جميع أنحاء العالم في الفترة 2018-2020، مرتبة تنازلياً حسب معدلات الاستهلاك، ألمانيا والنمسا وبلجيكا. ولا تزال المنطقة أيضاً تسجل أعلى معدل لتقديم بيانات استهلاك المؤثرات العقلية إلى الهيئة.

854- ويقدر أن ما يقارب 29 في المائة من سكان الاتحاد الأوروبي من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما (83 مليون شخص) تعاطوا المخدرات غير المشروعة مرة واحدة على الأقل في حياتهم، وذلك حسب تقديرات المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان لعام 2019. ولا يزال القنب أكثر المخدرات استعمالاً في المنطقة، حيث يبلغ مجموع الراشدين الذين أبلغوا عن تعاطيه خلال حياتهم 78,5 مليون شخص. ويتباين مستوى تعاطي القنب خلال الحياة تباينا كبيرا داخل المنطقة، وذلك من نحو 4 في المائة في مالطة إلى 54 في المائة في فرنسا. وأبلغ عن تقديرات أقل بكثير للاستعمال خلال الحياة فيما يخص الكوكايين (13,9 مليونا) و"الإكستاسي" (10,3 ملايين) والأمفيتامينات (8,6 ملايين). وأبلغ نحو 17,5 مليون من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاما عن استعمالهم للمخدرات في العام السابق، ويبلغ عدد الذكور منهم ضعف عدد الإناث.

855- ووفقا للتقرير الأوروبي بشأن المخدرات لعام 2021 (*European Drug Report 2021*) الصادر عن المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، فإن أنماط تعاطي المخدرات في المنطقة تتزايد تعقدا مع توافر عدد متزايد من المواد ومع تفرق أنماط استعمال العقاقير المتعددة. وثمة اتجاه ناشئ هو استعمال البنزوديازيبينات لأغراض غير طبية (الذي يقترن أحيانا باستعمال المؤثرات الأفيونية أو الكحول) وذلك في أوساط الفئات المعرضة للخطر الشديد من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والسجناء والأشخاص المحرومين من حريتهم وغيرهم من الفئات. وربما كانت سهولة توافر المادة وانخفاض تكلفتها، إلى جانب تزايد انتشار مشكلات الصحة العقلية المتصلة بالجائحة، من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في ذلك. ونظرا لاستعمال العقاقير المتعددة هذا وتزايد هيمنة المواد الاصطناعية في الاتحاد الأوروبي، فقد دعا المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان إلى مواصلة تطوير الموارد اللازمة في مجالي الأدلة الجنائية والسمية.

856- وثمة تحد رئيسي آخر يواجه أوروبا وهو التوافر المتزايد لمنتجات القنب المغشوشة بشبائه القنبين الاصطناعية والمخاطر الصحية التي تشكلها. وتتأكد الحاجة الملحة إلى معلومات علمية أكثر متانة من عدد الوفيات المبلغ عنها في عام 2020 المرتبطة باستعمال بعض شبائه القنبين الاصطناعية (أكثر من 20 حالة وفاة تتعلق بمادة 4F-MDMB-BICA في عام 2020) وكذلك من تحذيرات الصحة العامة الصادرة عن المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان بشأن وجود منتجات القنب الطبيعية المغشوشة بشبائه القنبين الاصطناعية الشديدة المفعول.

857- ويشير أحدث تقرير لمشروع الدراسة الاستقصائية للمدارس الأوروبية بشأن الكحوليات والمخدرات الأخرى إلى أن الطلاب الأوروبيين في سن 15 و16 عاما اعتبروا القنب هو المادة غير المشروعة الأيسر اقتناء، حيث صنف نحو ثلث المجيبين القنب باعتباره مادة يتيسر الحصول عليها في عام 2019. واعتبر عدد أكبر من الطلاب في تشيكيا والدانمرك وسلوفاكيا وسلوفينيا وهولندا القنب مادة يسهل توفرها (45-51 في المائة). وشملت الولايات القضائية التي يُعرف فيها أدنى مستوى لتوافر القنب أوكرانيا ورومانيا ومقدونيا الشمالية، بالإضافة إلى كوسوفو.[60] وكان مستوى التوافر المتصوَّر لكل من "الإكستاسي" (14 في المائة)، والكوكايين (13 في المائة)، والأمفيتامين (10 في المائة)، والميثامفيتامين (8,5 في المائة). واعتبرت هذه المخدرات أيسر توافرا في بلغاريا والدانمرك والسويد.

858- وبحثت دراسة في النرويج في عام 2020 العلاقة بين تعاطي القنب في السنة السابقة والعوامل المرتبطة به (مثل المواقف تجاه الإباحة ونوايا الاستعمال والمخاطر المتَصوَّرة)، وبحثت أيضا الارتهان المحتمل بين طلاب الجامعات والكليات، وألقت الضوء على استراتيجيات التدخل اللازمة. ويتبين من الدراسة أن تعاطي القنب يشكل خطرا صحيا ملموسا على طلاب الكليات والجامعات في البلد، وذلك نظرا للشيوع النسبي لاستعمال القنب، والمواقف تجاه الإباحة، ومستوى نوايا استعمال القنب في حال إجازته قانونا وخطره المتَصوَّر

[60] تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

المنخفض. لذلك ينبغي لاستراتيجيات التدخل على صعيد الحرم الجامعي أن تستهدف مواقف الطلاب بشأن القنب وتصوراتهم لمخاطر استعماله، بالإضافة إلى الاستعمال المتواتر.

859- واستنتج التقرير الأوروبي عن المخدرات لعام 2021، الصادر عن المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، الذي يتضمن أحدث دراسة لمياه الصرف الصحي في 82 مدينة من 18 بلدا أوروبيا، أن تعاطي القنب في عام 2020 بلغ أعلى مستوياته في جنوب أوروبا وغربها، ولا سيما في إسبانيا والبرتغال وفرنسا وكرواتيا وهولندا. وكذلك ظل تعاطي الكوكايين في جنوب أوروبا وغربها هو الأعلى في هذه القارة، حيث وجدت أعلى المستويات في إسبانيا وبلجيكا وهولندا. وكما كان الحال في الماضي، فقد أبلغ في شرق أوروبا وشمالها عن أعلى تركيزات لاستعمال الأمفيتامينات. وفيما يخص استعمال الميثامفيتامين، وهو استعمال منخفض عموما ويتركز تاريخيا في تشيكيا وسلوفاكيا، فقد لوحظ أيضا في كل من إسبانيا وألمانيا وقبرص. ووجدت أعلى مستويات استعمال "الإكستاسي" في ألمانيا وبلجيكا وسلوفينيا وهولندا. وفي حين انخفضت مستويات تعاطي معظم المخدرات خلال أول إغلاق شامل مرتبط بجائحة كوفيد-19 في عام 2020، مقارنة ببيانات عام 2019، فإن تلك المستويات عاودت ارتفاعها فور رفع تدابير الإغلاق. ومع ذلك، فإن استعمال مخدرات مثل "الإكستاسي"، الذي يقترن بالأحداث الترفيهية، تدنى كثيراً في معظم المدن خلال عام 2020.

860- وعلى غرار الاتجاه الأخير الذي لوحظ من خلال تحليل مياه الصرف الصحي، فإن الدراسة الاستقصائية عبر الإنترنت المستندة للإبلاغ الذاتي عن الاستعمال تشير إلى وجود شعبية أكبر للمواد التي يتَصوَّر أنها أنسب للاستهلاك المنزلي، بما في ذلك المهلوسات (مثل ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD) و2C-B) والعقاقير المسببة للتَفارُق (مثل الكيتامين). وتشير النتائج الأولية أيضا إلى أن المتعاطين العرضيين ربما يكونون قد خفضوا استعمالهم للمخدرات أو توقفوا عن استعمالها أثناء الجائحة، بينما ازداد استهلاك المخدرات لدى متعاطيها بانتظام.

861- وبحلول حزيران/يونيه 2020 استؤنفت خدمات الوقاية والعلاج في معظم البلدان الأوروبية، بالرغم من تقلص قدرتها بسبب تدابير الوقاية من مرض كوفيد-19. وبقي عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات الذين يدخلون خدمات العلاج في مستويات أدنى على مدار العام، ويرجح أن يعود السبب إلى زيادة اللجوء إلى التطبيب عن بعد. وفي الوقت نفسه، أدت القيود المفروضة على مقدمي الخدمات الخارجية وتدابير التباعد البدني أيضا إلى تعطيل خدمات العلاج في بيئات السجون.

862- وفي أيار/مايو 2021، نشر المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان تقريرا تقنيا عنوانه "الوفيات وعدد الوفيات المتصلة بالمخدرات في أوروبا" وهو يوضح أن ما يقدر بـ 200 9 حالة وفاة في عام 2018 انطوت على استعمال واحد أو أكثر من المخدرات غير المشروعة في الاتحاد الأوروبي وتركيا والنرويج. وكانت المؤثرات الأفيونية المحرك الرئيسي لتلك الجرعات المفرطة المميتة، ومثَّل الرجال في الثلاثينات والأربعينات من عمرهم معظم تلك الوفيات. وانخفض عدد الوفيات المرتبطة بالفنتانيل بشكل ملحوظ في إستونيا والسويد في عام 2018، بينما سجلت اسكتلندا واحدا من أعلى معدلات الوفيات المرتبطة بالفنتانيل في أوروبا. وتجاه هذا الوضع، أدرجت حكومة اسكتلندا استعمال "بوفيدال" (الذي يحتوي على البوبرينورفين) كخيار لعلاج الأشخاص الذين يتعاطون الهيروين في السجون وفي البلد ككل، وخصصت في تموز/يوليه 2021 تمويلا كبيرا لخدمات الخطوط الأمامية من أجل تقديم العلاج لعدد أكبر من الناس. وسجلت إنكلترا وويلز أيضا أكبر عدد من الوفيات المتصلة بالمخدرات في عام 2020 (نحو 500 4 حالة)، وذلك منذ عام 1993. ووفقا لمكتب الإحصاءات الوطنية، فقد حدث نحو نصف هذه الوفيات عام 2019، ولكنها سجلت في عام 2020 بسبب التأخيرات في تسجيل الوفيات. وإلى جانب ذلك، فإن هذه الزيادة قد ترجع إلى ازدياد تقدم أعمار الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والاتجاهات الجديدة لاستعمال عقاقير متعددة، بما في ذلك الجمع بين استعمال عقاقير الغابابنتينويد والبنزوديازيبينات مع الهيروين أو المورفين.

863- وبالنظر إلى العدد الكبير من الأشخاص الذين يتعاطون الأفيونيات والكوكايين ومن الوفيات المتصلة بالمخدرات في المملكة المتحدة، أجري استعراض مستقل للحكومة. وقدم تقرير (استعراض العقاقير الجزء الثاني: الوقاية والعلاج والتعافي) قائمة بالتوصيات المتعلقة بخدمات العلاج والتعافي. ويتضمن التقرير على وجه التحديد دعوة إلى إصلاح قيادة الحكومة المركزية، وزيادة التمويل المخصص لعلاج تعاطي المخدرات، وتقديم دعم أوسع نطاقا للتعافي، وتعزيز مساءلة السلطات المحلية.

864- وتشير بيانات علاج تعاطي المخدرات وانتشارها في أيرلندا إلى تزايد هيمنة الكوكايين. وفي حين ما زالت المؤثرات الأفيونية تشكل المخدر الأساسي المثير للقلق وتمثل 37 في المائة من حالات معالجة تعاطي المخدرات في عام 2020، فإن عدد حالات العلاج التي تنطوي على الكوكايين ارتفع من 24 في المائة في عام 2019 إلى 27 في المائة في عام 2020. ولأول مرة أيضا، كان الكوكايين أكثر المخدرات شيوعا من بين حالات العلاج الجديدة في عام 2020. وكذلك تشير النتائج المستخلصة من الدراسة الاستقصائية الوطنية الأيرلندية للمخدرات والكحول إلى زيادات كبيرة في تعاطي الكوكايين، وذلك من إبلاغ نسبة 1,8 في المائة من الذكور المتراوحة أعمارهم بين 25 و34 سنة عن تعاطي الكوكايين مؤخرا في الفترة 2002-2003 إلى إبلاغ 9,4 في المائة منهم عن ذلك في الفترة 2019-2020، وهي نسبة أعلى مما هو مسجل في معظم البلدان الأوروبية.

865- ووفقا للبيانات التي جُمعت بين عامي 2010 و2019 بواسطة نظام التيقظ بشأن الإدمان ("addictovigilance") الفرنسي، سجلت أضرار صحية متصلة بإساءة استعمال عقاقير الغابابنتينويد (غابابنتين وبريغابالين) في فرنسا

(دخول المستشفى بسبب آثار عصبية أو نفسية أو قلبية خطيرة، وطلبات الدعم والوفيات) وتأكدت إمكانية إساءة الاستعمال المتأصلة للبريغابالين. ويبرز تزايد إساءة استعمال عقاقير الغابابنتينويد، وبخاصة البريغابالين، في البلد منذ عام 2018 أهمية الرصد المحدد للاضطرابات المرتبطة بتعاطي هذه المواد حتى بعد إصدار الإذن بتسويقها.

واو- أوقيانوسيا

ما زال استغلال دول المحيط الهادئ الجزرية في تهريب المخدرات إلى أستراليا ونيوزيلندا مستمرا، وثمة مؤشرات تدل على أن المنطقة تستخدم أيضا في تهريب المؤثرات الأفيونية الاصطناعية إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

لا تزال البيانات غير متوافرة فيما يتعلق بمدى انتشار تعاطي المخدرات والطلب على العلاج في بلدان المحيط الهادئ الجزرية. وسيلزم ضمان توفير خدمات الوقاية والعلاج في جميع أنحاء المنطقة من أجل إنجاز التقدم نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

1- التطوُّرات الرئيسية

866- ما زالت ممارسات الجريمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات، تتزايد في جزر المحيط الهادئ، حيث تستخدم الجماعات الإجرامية المنظمة الزوارق الصغيرة في تهريب المخدرات، ولا سيما إلى أستراليا ونيوزيلندا. وذلك بالإضافة إلى أن دول المحيط الهادئ الجزرية أخذت تظهر كنقاط عبور لتهريب المؤثرات الأفيونية الاصطناعية إلى أستراليا والولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا.

867- وما زالت الدول غير الأطراف في الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدِّرات تتركز في أوقيانوسيا،[61] التي ما فتئت تتعرض لاستغلال الجماعات الإجرامية المنظمة في الاتجار الواسع النطاق بالمخدرات وغسل عائدات الجرائم المتصلة بالمخدرات ولغير ذلك من المخاطر ذات الصلة، بما في ذلك تعاطي المخدرات محليا. **وتهيب الهيئة بالدول غير الأطراف اتخاذ خطوات نحو الانضمام إلى الاتفاقيات، وتشجع الشركاء الإقليميين والثنائيين على تقديم الدعم من أجل التوصل إلى هذه الغاية، لكي يتسنى لتلك الدول الاستفادة من تنفيذ الاتفاقيات من حيث تحسين توافر الأدوية الخاضعة للمراقبة، ومنع الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، وضمان توفير خدمات العلاج وإعادة التأهيل القائمة على الأدلة.** ومن شأن ذلك أن يساهم في إحراز التقدم نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ولا سيما الغاية 3-5 والغاية 17-18 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقتان على التوالي بتعزيز الوقاية والعلاج من تعاطي مواد الإدمان، ودعم بناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحقيق زيادة كبيرة في توفير بيانات موثوقة وعالية الجودة ومناسبة التوقيت. وقد اعتمدت الجمعية العامة في عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تتضمن تلك الأهداف، وذلك كمخطط لبلوغ مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وما زال تنفيذ المبادرات الإقليمية والثنائية مستمرا من أجل منع الاتجار بالمخدرات والتصدي له، كما تواصل الهيئة العمل مع البلدان في أوقيانوسيا، بما في ذلك العمل من خلال تنفيذ مذكرة التفاهم بين الهيئة ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا.

868- وقد سنت نيوزيلندا تشريعا مؤقتا للسماح بتشغيل خدمات فحص المخدرات ومواد الإدمان خلال موسم المهرجان الصيفي 2021/2020. وفي عام 2021، قدمت نيوزيلندا مشروع قانون تشريع فحص المخدرات ومواد الإدمان (رقم 2)، الذي يهدف إلى تمكين نظام رقابة دائم لمقدمي خدمات فحص المخدرات ومواد الإدمان. ومع ذلك، فإن حيازة العقاقير الخاضعة للمراقبة والمؤثرات النفسانية غير الحاصلة على الموافقة لا تزال غير قانونية.

2- التعاون الإقليمي

869- نظمت قوة الحدود الأسترالية، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، دورات لتدريب مدربي موظفي الجمارك والهجرة في المنطقة على استخدام التطبيق الخاص بالزوارق الصغيرة في المحيط الهادئ، الذي طورته قوة الحدود الأسترالية لأعضاء منظمة الجمارك في أوقيانوسيا، وذلك بغرض تحسين جمع وتبادل المعلومات عن الزوارق الصغيرة داخل المنطقة. وفي نيسان/أبريل 2021، نفذت منظمة الجمارك في أوقيانوسيا وقوة الحدود الأسترالية تدريبا على استخدام التطبيق موجها لوكالات إنفاذ قوانين الحدود في فيجي. وقد أقرت منظمة الجمارك في أوقيانوسيا بأن الزوارق الصغيرة لا تزال تشكل تهديدا لجميع بلدان منطقة المحيط الهادئ فهي تستخدم في ممارسة عدد من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات الذي تقوم به الجماعات الإجرامية المنظمة. وفي حزيران/يونيه 2021، أجري تدريب عبر الإنترنت لأعضاء منظمة الجمارك في أوقيانوسيا، بمن فيهم الموظفون الذين سيعملون كمنسقين إقليميين لاستخدام التطبيق. وأعقب الدورة التدريبية اجتماع لمنتدى المنسقين الإقليميين للتطبيق الخاص بالزوارق الصغيرة في المحيط الهادئ، وذلك لمناقشة تنفيذ هذه التكنولوجيا داخل كل ولاية قضائية.

[61] تقع سبع من الدول العشر التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة في أوقيانوسيا، وهي: توفالو، جزر كوك، ساموا، فانواتو، كيريباس، ناورو، نيوي. وتقع ثماني دول من أصل 13 دولة لم تنضم بعد إلى اتفاقية سنة 1971 بصيغتها المعدلة في أوقيانوسيا، وهي: توفالو، جزر سليمان، جزر كوك، ساموا، فانواتو، كيريباس، ناورو، نيوي. وتقع أربع من الدول السبع غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988 في أوقيانوسيا، وهي: بابوا غينيا الجديدة، توفالو، جزر سليمان، كيريباس.

870- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أتاح برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) لمنظمة الجمارك في أوقيانوسيا وأعضائها في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ إمكانية الحصول على أحدث أدوات البرنامج الاستخبارية والتدريب على استخدامها. وقد نفذ التدريب في إطار مذكرة التفاهم لعام 2019 بين منظمة الجمارك في أوقيانوسيا والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التي تهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات وتطوير معلومات استخبارية يستند إليها موظفو الجمارك في منطقة المحيط الهادئ في اتخاذهم الإجراءات. وإدراكا للدور الحاسم الذي تؤديه الإدارات الجمركية في اعتراض المواد الخطرة الناشئة، ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ، شارك في هذا الحدث 11 من موظفي الجمارك العاملين في الخطوط الأمامية في كل من أستراليا وبالاو وفيجي وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة). وأدوات غريدس الاستخبارية هي مجموعة متطورة من الأدوات التحليلية المؤمنة التي تتيح التصور الآني لحوادث الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة على الصعيد العالمي، وتوفر السمات الاستخبارية للمواد الخطرة غير المجدولة لغرض تصنيفها وتقييم مخاطرها من جهات الوصل لدى الهيئات التنظيمية وهيئات إنفاذ القانون. وأتاح التدريب أيضا فرصة لتسليط الضوء على ظهور دول المحيط الهادئ الجزرية كنقاط للاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية.

871- وفي آذار/مارس 2021، أجرى رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ ومنتدى تطوير نظم الهجرة في منطقة المحيط الهادئ ومركز التنسيق المعني بالجريمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، تمرينا تجريبيا مشتركا بشأن قيادة العمليات، حضره 26 مشاركا من جزر سليمان وساموا وفيجي. ونفذ التمرين في إطار الجهود الجارية لتحسين عمليات الاتصال والربط الشبكي الرامية لمكافحة الجرائم عبر الوطنية، التي ما انفكت تتزايد في المنطقة.

872- وفي آب/أغسطس 2021، عقدت منظمة الجمارك في أوقيانوسيا مؤتمرها السنوي، الذي ذكرت فيه الإدارات الجمركية الأعضاء استمرار ارتفاع الخطر في منطقة المحيط الهادئ نتيجة لجملة أمور، من بينها الاتجار بالمخدرات، ورحبت بمبادئ التنفيذ التوجيهية لمنظمة الجمارك العالمية الرامية لتيسير توفير الأدوية واللقاحات في الظروف الحرجة. وأشير إلى أنشطة بناء القدرات المنفذة في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك التدريب على تفتيش السفن، وتقييم أمن الحدود، واستهداف الزوارق الصغيرة، وتفتيش الشحن، وتعطيل الأنشطة التجارية الإجرامية، وتقييم المخاطر، وفحص الوثائق، وإجراء التحقيقات والاستخبارات. وفي حزيران/ يونيه 2021، عقدت منظمة الجمارك في أوقيانوسيا حلقة عمل بشأن تعطيل الأعمال التجارية الإجرامية، شاركت فيها 23 إدارة من الإدارات الجمركية الأعضاء في المنظمة، ووكالات إنفاذ القانون من فيجي، ومركز التنسيق المعني بالجريمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ، وشبكة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ، ورؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ومعهد الأمن الصيدلاني، ومكتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات الجمركية لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الجمارك العالمية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

873- وتسجل في استخدام نمائط التعلم الإلكترونية التابعة للهيئة مسؤولو مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة في أربعة من بلدان أوقيانوسيا، هي: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، كيريباس، نيوزيلندا. وتغطي النمائط الإلكترونية مواضيع المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف والإطار الدولي لمراقبة المخدرات. وهي متاحة مجانا لموظفي السلطات الوطنية المختصة عند تسجلهم لاستعمالها.

3- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

874- أعلنت دائرة الإيرادات والجمارك في فيجي عن توقيع اتفاق مع قوة شرطة فيجي لغرض تبادل المعلومات من خلال قاعدة بيانات الإنتربول وشبكة الإنفاذ الجمركي الوطنية، بهدف مواصلة تعزيز نظام البلد لإدارة الحدود. وأعلنت قوة شرطة فيجي أيضا عن إنشاء مكتب معني بالمخدرات.

875- وفي حزيران/يونيه 2020، اعتمد برلمان جزر مارشال تعديلا لتشريعه الوطني، أعيدت بموجبه تسمية قانون (حظر ومراقبة) المخدرات ليصبح قانون (حظر ومراقبة) المخدرات المحظورة. وتوخيا لبيان المواد الموجودة في السوق غير المشروعة، يدرج القانون الميثامفيتامين والكاثينونات الاصطناعية و"الإكستاسي" ضمن قائمة المواد الخاضعة للمراقبة الوطنية.

876- وفي بالاو، أنشئت وحدة لاستخدام الكلاب في الكشف عن المخدرات، وذلك دعما لجهود إنفاذ القانون، بما فيها الكشف عن المخدرات.

877- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت إدارة السلع العلاجية في أستراليا قرارا نهائيا بإعادة جدولة بعض المستحضرات المحتوية على جرعات منخفضة من الكانابيديول من الجدول 4 (أدوية الوصفات الطبية) إلى الجدول 3 (أدوية يصرفها الصيادلة فقط)، مما سيجيز للصيادلة صرف جرعات منخفضة من مستحضرات الكانابيديول الحاصلة على موافقة إدارة السلع العلاجية بما لا يتجاوز 150 ميلليغراما في اليوم لغرض استهلاك الراشدين، وذلك دون حاجة لوصفة طبية. وشمل القرار أيضا فرض قيود على متطلبات شكل الجرعة وتغليفها، بما في ذلك حجم العبوة وإغلاقها المحكم لتجنب عبث الأطفال بها.

878- وفي حزيران/يونيه 2021، اعتمد في أستراليا تعديل (القنب الطبي) لقانون المخدرات لعام 2021. ويهدف التشريع إلى تخفيف عبء عملية تقييم التراخيص عن طريق الإلزام بترخيص منفرد للقنب الطبي ليحل محل الهيكل السابق الذي

كان يتألف من ثلاثة تراخيص تُطلب لأنشطة الزراعة والإنتاج والصنع والبحث، واشتراط كون معظم التراخيص دائمة. وقدمت التعديلات على أنها تعيد التأكيد على التزام الحكومة بأن توفر للمرضى إمدادات مأمونة وقانونية ومستدامة من الأدوية المشتقة من القنب.

879- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر برلمان نيوزيلندا تشريعا محدد المدة، وهو قانون تشريع فحص المخدرات ومواد الإدمان لعام 2020، الذي يسمح بتشغيل خدمات اختبار المخدرات ومواد الإدمان خلال موسم المهرجان الصيفي للفترة 2021/2020. ومع ذلك، ستظل حيازة أفراد الجمهور للمخدرات الخاضعة للمراقبة والمؤثرات النفسانية غير الحاصلة على الموافقة حيازة غير قانونية. ومن المقرر إلغاء القانون تلقائيا بعد 12 شهرا من بدء إنفاذه. ومثلما ذُكر في الفقرة 868 أعلاه، قدمت نيوزلندا مشروع قانون تشريع فحص المخدرات ومواد الإدمان (رقم 2).

880- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، استضافت تونغا ندوة وطنية عن المخدرات غير المشروعة. وركزت حلقة النقاش على ثلاثة مجالات تركيز استراتيجية هي: (أ) خفض الطلب؛ (ب) خفض العرض؛ (ج) الحد من الأضرار. وكشفت الندوة أن أهم المخدرات غير المشروعة المتداولة في السوق المحلية هي الميثامفيتامين والكوكايين والقنب. وكذلك كشفت عن زيادة في نسبة الأشخاص الذين يدخلون وحدة الطب النفسي في المستشفى الرئيسي بسبب مشكلات تتعلق بالمخدرات، من 31,7 في المائة في عام 2016 إلى 47,4 في المائة في عام 2018.

4- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

881- تنفذ أستراليا ونيوزيلندا معظم عمليات ضبط المخدرات في أوقيانوسيا. غير أن استمرار الإبلاغات عن ضبط المخدرات في بلدان المنطقة الأخرى يوضح استغلال دول المحيط الهادئ الجزرية في تهريب المخدرات إلى أستراليا ونيوزيلندا.

882- وقد أبلغت دائرة شرطة فيجي عن ضبط الميثامفيتامين وأربعة أطنان من نبتة القنب في جزيرة كادافو، وذلك خلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه 2020 وآذار/مارس 2021. وأبلغت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة عن ضبط شحنة قنب في طرد مصدره الولايات المتحدة.

883- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أبلغت شرطة ساموا عن إبادة ما يقارب 4 000 نبتة قنب، في حين أبلغت دائرة الجمارك والإيرادات في ذلك البلد عن ضبط كمية قياسية بلغت 500 غرام من الميثامفيتامين، بالإضافة إلى ضبط كيلوغرامين من القنب. وبعد ذلك، ضبطت في ساموا في كانون الثاني/يناير 2021 كمية قياسية أخرى بلغت 900 غرام من الميثامفيتامين مخبأة في طرود شحنت من الولايات المتحدة. وأبلغت حكومة تونغا عن ضبط كميات من الميثامفيتامين والقنب، وذلك بالإضافة إلى الكوكايين الذي جرفته المياه إلى شواطئ فافاو في تموز/يوليه 2021.

884- وضبطت أستراليا في فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من تموز/يوليه 2019 إلى حزيران/يونيه 2020، كمية قياسية من المخدرات غير المشروعة بلغت 38,5 طنا، وشمل ذلك 18 طنا من المنشطات الأمفيتامينية و10,6 أطنان من القنب. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 45 في المائة مقارنة بالسنة السابقة وزيادة بنسبة 314 في المائة مقارنة بفترة الاثني عشر شهرا المشمولة بالتقرير 2011/2010. وتوحي المؤشرات بأن الأسواق غير المشروعة للمنشطات الأمفيتامينية والقنب لا تزال كبيرة، وتنطوي على إمكانية للتوسع. وبالإضافة إلى ذلك، استمر توسع السوق غير المشروعة للكوكايين، في حين بدأ أن سوق الهيروين آخذة في التوسع أيضا، وإن كانت صغيرة نسبياً.

885- وتوضح البيانات الأولية الصادرة عن جمارك نيوزيلندا بشأن عمليات ضبط المخدرات زيادة كميات الميثامفيتامين المضبوطة على حدود البلد في النصف الأول من عام 2021، حيث بلغت 381,8 كيلوغراما، وذلك مقارنة بالكمية المضبوطة في الفترة نفسها من عام 2020، والتي بلغت 105 كيلوغرامات، في حين انخفضت كمية "الإكستاسي" المضبوطة، من 197,6 كيلوغراما إلى 27,8 كيلوغراما. وظلت كمية الكوكايين المضبوطة مستقرة عند حوالي 10 كيلوغرامات أو 11 كيلوغراما.

886- وبين الأشخاص الذين يبلغون ذاتياً عن تعاطي المخدرات في أستراليا ونيوزيلندا ازدادت نسبة من يشتريها عن طريق الشبكة الخفية (استنادا إلى عينة متيسرة بسهولة غير تمثيلية تألفت مما يقارب 3 600 شخص سنويا في أستراليا و3 200 شخص في نيوزيلندا)، حيث ارتفعت تلك النسبة من 6 في المائة في كانون الثاني/يناير 2014 إلى 17,5 في المائة في كانون الثاني/يناير 2021، مما يشير إلى أن شعبية شراء المخدرات عن طريق الشبكة الخفية في هذين البلدين ما زالت تفوق المتوسط العالمي (أي 4,7 في المائة في كانون الثاني/يناير 2014 و14,5 في المائة في كانون الثاني/يناير 2021، استنادا إلى البلاغات الذاتية التي ترد مما يقارب 100 000 شخص من أكثر من 50 بلدا كل عام).

5- الوقاية والعلاج

887- ما زال هناك نقص مستمر في بيانات تعاطي المخدرات والطلب على العلاج في دول المحيط الهادئ الجزرية. **وتوصي الهيئة هذه الدول بإعطاء الأولوية لجمع البيانات عن اتجاهات تعاطي المخدرات والطلب على العلاج من أجل الاستفادة منها في وضع سياسة مستندة إلى الأدلة لمراقبة المخدرات، وتشجع الهيئة كذلك الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية على تقديم الدعم توخيا لبلوغ هذه الغاية.**

888- وفي تحليل لمياه الصرف الصحي أجري في نيسان/أبريل 2021، وغطى 56 في المائة من سكان أستراليا لوحظت

علامات انتعاش في السوق غير المشروعة للميثامفيتامين، الذي يظل العقار المخدر الأكثر استهلاكاً في البلد. وانخفض استهلاك الفنتانيل والأوكسيكودون إلى أدنى مستوى سجله البرنامج الوطني لرصد المخدرات في مياه الصرف الصحي. واستمر تناقص استهلاك الهيروين وانخفض استهلاك الكوكايين أيضا. وكذلك انخفض استهلاك "الإكستاسي" من المستوى القياسي الذي شوهد في كانون الأول/ديسمبر 2019.

889- وضمن عينة من الأشخاص الذين حقنوا مخدرات مرة واحدة في الشهر على الأقل خلال الأشهر الستة السابقة، أبلغ 9 في المائة منهم عن زيادة في استخدام إبر حقنهم الخاصة، وأفاد 13 في المائة عن زيادة الحقن على انفراد عقب اتخاذ تدابير الوقاية من تفشي كوفيد-19. وضمن فئة العينة نفسها، ارتفع معدل انتشار تعاطي الهيروين مؤخرا (الأشهر الستة الماضية) من 55 في المائة في عام 2019 إلى 63 في المائة في عام 2020. وانخفضت نسبة المجيبين الذين أبلغوا عن تعاطي الميثامفيتامين مؤخرا من 78 في المائة في عام 2019 إلى 72 في المائة في عام 2020. وبينما انخفض الإبلاغ عن تعاطي الكوكايين مؤخرا من 35 في المائة في عام 2001، شوهد ارتفاع بين عامي 2019 و2020، وذلك من 13 في المائة إلى 17 في المائة. ومنذ بداية الرصد انخفض معدل تعاطي القنب مؤخرا إلى أدنى مستوياته (67 في المائة). وكان المورفين هو المؤثر الأفيوني الصيدلاني الأكثر شيوعاً في الاستعمال دون وصفة طبية (15 في المائة) وأبلغ 6 في المائة من المجيبين عن استعمالهم غير الطبي للفنتانيل. ولوحظ انخفاض في استعمال الكوديين مؤخرا دون وصفة طبية، وذلك من 9 في المائة في عام 2019 إلى 4 في المائة في عام 2020. وكان نصف أفراد العينة تقريبا (48 في المائة) يحصلون على علاج تعاطي المخدرات، مما يعكس زيادة في نسبتهم مقارنة بعام 2019 (42 في المائة).

890- وانخفض استعمال الميثامفيتامين في الشهر السابق لدى الراشدين الذين احتجزتهم الشرطة في أستراليا من 55 في المائة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020 إلى 38 في المائة في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2020 ثم ارتفع إلى 39 في المائة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020.

891- وفي أستراليا، وخلال الفترة الفاصلة بين تقريري الاثني عشر شهرا عن الفترة 2016/2015 والفترة 2020/2019، حلت الأمفيتامينات محل القنب باعتبارها أكثر المخدرات غير المشروعة التي تثير القلق شيوعاً من حيث التعاطي الذي يؤدي إلى العلاج. وارتفع عدد حالات العلاج المغلقة[62] التي مثلت الأمفيتامينات فيها المخدر الرئيسي المثير للقلق مما يقارب 500 12 حالة إلى 000 61 حالة خلال السنوات العشر المنتهية في فترة 2020/2019. وشكل الأمفيتامين المخدر الرئيسي المثير للقلق في الفترة 2020/2019 ضمن فئة علاجات الأمفيتامينات، حيث قاربت حالات علاجه 8 من كل 10 حالات علاجية، مسجلا بذلك ارتفاعا من نسبة 12 في المائة التي سجلت خلال الاثني عشر شهرا التي غطاها التقرير عن الفترة 2011/2010. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد حالات علاج تعاطي القنب بنسبة 27 في المائة وازداد عدد حالات علاج تعاطي الكوكايين بنحو أربعة أضعاف.

892- ووفقا للبيانات المؤقتة، ارتفع في أستراليا معدل الوفيات الناجمة عن استعمال المخدرات التي تحتوي على الأمفيتامينات بمعامل أربعة خلال الفترة 2009-2019. وارتفع معدل الوفيات الناجمة عن استعمال المخدرات التي تحتوي على الكوكايين بمعامل 2,5 خلال الفترة 2016-2019. وفي حين مثلت المؤثرات الأفيونية الطبيعية وشبه الاصطناعية أكثر المؤثرات الأفيونية التي شاع تحديدها ضمن الوفيات المرتبطة بهذه المؤثرات في الفترة 1997-2018، فإن الهيروين كان أكثر المؤثرات الأفيونية التي شاع تحديدها ضمن الوفيات المرتبطة بهذه المؤثرات في عام 2019. وتضاعف معدل الوفيات الناجمة عن المؤثرات الأفيونية التي تحتوي على الهيروين في الفترة 2009-2019.

893- ووجدت الدراسة الاستقصائية الصحية في نيوزيلندا للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 19 آذار/مارس 2020 أن انتشار تعاطي القنب والأمفيتامين في السنة السابقة للجائحة بلغ نسبتي 14,9 في المائة و1,1 في المائة على التوالي، وهو ما يماثل نسب فترة الدراسة الاستقصائية السابقة ولكنه يمثل زيادة مقارنة بالسنوات السابقة.

894- ووضح رصد مياه الصرف الصحي الذي غطى ما بلغت نسبته 75 في المائة من سكان نيوزيلندا أن تعاطيالميثامفيتامين في الربع الأول من عام 2021 قد انخفض بنسبة 14 في المائة مقارنة بالربع السابق له، وانخفض أيضا بنسبة 30 في المائة مقارنة بالربع الأول من عام 2020. وسجل أدنى مستوى لاستهلاك "الإكستاسي" منذ بداية فترة التقرير في الربع الأول من عام 2021، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 53 في المائة عن الرُبع السابق له. وظل استهلاك الكوكايين مستقرا نسبيا ولكنه مثل انخفاضا بنسبة 41 في المائة مقارنة بالربع الأول من عام 2020. وبينت مقارنة بين بيانات مياه الصرف الصحي في أسبوع واحد من شهر أيار/مايو 2021 وأبريل/نيسان 2021 حدوث زيادة في كميات الميثامفيتامين المكتشفة (زيادة بنسبة 27 في المائة)، و"الإكستاسي" (زيادة بنسبة 43 في المائة)، والكوكايين (زيادة بنسبة 37 في المائة). وظل إجمالي مستويات "الإكستاسي" المكتشفة في أيار/مايو 2021 أقل مما كان عليه في أيار/مايو 2020 وأيار/ مايو 2019. وبيّن المستوى الإجمالي للكوكايين المكتشف في أيار/مايو 2021 حدوث زيادة مقابل الكمية المستهلكة في أيار/مايو 2020 وأيار/مايو 2019.

895- وفي عام 2021، أصدر نظام الإنذار المبكر في نيوزيلندا، الذي تشغله مبادرة معلومات المخدرات وإنذارات حالة التأهب في نيوزيلندا التابعة للمكتب الوطني للاستخبارات بشأن المخدرات، إنذارات بشأن شبائه القنبين الاصطناعية الخطيرة، التي يحتمل ارتباطها بعدد من الوفيات وحالات

[62] تعتبر حالة العلاج مغلقة عند اكتمال ذلك العلاج أو توقفه؛ أو عند عدم حدوث أي اتصال بين الزبون ومقدم العلاج لمدة ثلاثة أشهر؛ أو عند حدوث تغير في نوع العلاج الرئيسي، أو عند تغيُّر المخدر الرئيسي المثير للقلق أو بيئة تقديم العلاج.

دخول المستشفيات، وكذلك بشأن أقراص تحتوي على كمية خطيرة من اليوتيلون التي يرجح أنها بيعت باعتبارها أقراص "إكستاسي".

896- وفي أوقيانوسيا، لا يزال مستوى توافر المخدرات لأغراض طبية وعلمية يظهر انحرافاً، إذ تنخفض مستويات التوافر في الدول الجزرية في المحيط الهادئ. وفي عام 2020، استأثرت أستراليا ونيوزيلندا، اللتان تشكلان نسبة 0,4 في المائة من سكان العالم، بنسبة 4 في المائة من الاستهلاك العالمي للمورفين. وخلال الفترة 2019-2020، ظهر انخفاض ملحوظ في الاستهلاك المبلغ عنه للمسكنات الأفيونية في أوقيانوسيا.

ومع ذلك، لا يزال مستوى استهلاك المؤثرات الأفيونية، بما في ذلك الفنتانيل والأوكسيكودون، من بين أعلى المستويات في العالم، ويمثل خطراً محتملاً بالنسبة لإساءة الاستعمال والجرعات المفرطة. ولا يزال تحديد مستويات استهلاك أوقيانوسيا من المؤثرات العقلية يشكل تحديا، فأكثر من رُبع بلدان المنطقة لم يقدم بيانات عن الاستهلاك بشأن أي مؤثر عقلي في السنوات القليلة الماضية. غير أن التحسن الطفيف الذي طرأ في عام 2020 يشير إلى أن الجهود المتواصلة في هذا الصدد ستسهل إجراء تقييمات أفضل لتوافر المؤثرات العقلية في المنطقة.

الفصل الرابع-

توصيات إلى الحكومات والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والوطنية المعنية

897- تودُّ الهيئة، بعد أن استعرضت تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة ، أن تقدم إلى الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، استنتاجاتها وتوصياتها الرئيسية الواردة أدناه.

التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها في التنمية والأمن

898- يعد الاتجار بالمخدرات أحد أكثر الأنشطة درًّا للربح بالنسبة للجماعات الإجرامية المنظمة. وهو لا يخلف آثارا صحية ضارة على المستهلكين فحسب، بل إنه يغذي أيضا العنف وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والفساد في البلدان التي يتم فيها إنتاج المخدرات ونقلها وتوزيعها واستهلاكها. وتمثل التدفقات المالية غير المشروعة التي تسعى الجماعات الإجرامية المنظمة من خلالها إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح شريان الحياة بالنسبة لجميع جوانب الاتجار؛ ولذلك فإن الحد منها أمر أساسي للتصدي للاتجار بالمخدرات عبر العالم. وفي الوقت نفسه، عززت العولمة تنامي حركة رؤوس الأموال والابتكارات المالية والتكنولوجيات الجديدة، مثل دفع الأموال بواسطة الأجهزة المحمولة والعملات الرقمية، مما زاد من خطر التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

899- وتقوض التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بجرائم مثل الاتجار بالمخدرات النظام المالي العالمي وتهدد الاستقرار والأمن على المستويات السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم. كما أنها تشجع الرشوة والفساد، وتوفر التمويل للحركات التمردية، وفي بعض الحالات، للأنشطة الإرهابية. وهي تزعزع أيضا استقرار المنشآت المشروعة والاستثمار الأجنبي والتنمية وتردعها. وتستغل الجهات التي تنشط في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب الثغرات التي تعتري النظم الوطنية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاختلافات الموجودة فيما بينها، وتنقل أموالها إلى ولايات قضائية ذات أطر قانونية ومؤسسية أضعف أو أقل فعالية أو تُسيِّرها عبر مثل هذه الولايات. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة جماعية من أجل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة عن طريق كشفها ورصدها وضبطها وإعادتها إلى الوطن ومنعها. ويساهم المنخرطون في الأنشطة المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة في الجريمة والعنف وعدم الاستقرار والفساد وعدم المساواة. وبالنظر إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة لا تعترف بالحدود ولا بالجنسيات، يجب على جميع البلدان أن تقوم بدورها في التصدي لها.

التوصية 1: من أجل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات ومنعها من التأثير على التنمية والأمن، توصي الهيئة جميع الحكومات بما يلي:

(أ) **أن تحسِّن أساليب استبانة التدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة وقياسها وحسابها وأن تحدد الأنشطة غير المشروعة التي ترتبط بها؛**

(ب) **أن تركِّز بنفس القدر على الاستراتيجيات التي ترمي إلى خفض العرض والطلب فيما يتعلق بالمخدرات وأيضا إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وتشرك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة؛**

(ج) **أن تصبح أطرافا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما بالاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وتنفذها، وأن تنفذ جميع أحكام الفقرة 1 (ب) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988**

وكذلك المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛

(د) أن تواصل تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال، مثل قوانين الملكية الفعلية، عبر الدول بحيث تتعذر الاستفادة من مواطن الضعف التي يعرفها الإطار التنظيمي في بعض الولايات القضائية من أجل تجنب الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة والجزاءات المفروضة عليها؛

(هـ) أن تواصل إجراء تقييمات للقطاع المالي، وتقديم المساعدة التقنية للقطاعين المالي وغير المالي، ورصد النظم الاقتصادية لضمان الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما؛

(و) أن تنشئ وحدات أو فرق عمل متخصصة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تبادل المعلومات الاستخبارية والتحقيق في التدفقات المالية غير المشروعة، واستبانة الموجودات ومصادرتها، والكشف عن الشبكات الإجرامية المنظمة الضالعة في التدفقات المالية غير المشروعة، وتفكيكها وردعها؛

(ز) أن تذكي الوعي من خلال العمل مع القطاعين الخاص وغير الحكومي من أجل تثقيف قادة الحكومات وعامة الناس بشأن كيفية تأثير التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات تأثيرا سلبيا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى التنمية في جميع أنحاء العالم، وذلك بوسائل منها استكشاف إمكانية الاستفادة من عائدات استرداد الموجودات ومصادرة الممتلكات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، واستخدامها لتوسيع نطاق توافر الوقاية من المخدرات، وخدمات العلاج وإعادة التأهيل المتعلقة بها؛

(ح) أن تتخذ خطوات لمنع الاستغلال المحتمل للخدمات والمنتجات المالية الناشئة حديثا، مثل خدمات المحفظة الإلكترونية والعملات المشفرة، بهدف الاتجار بالمواد الخطرة؛

(ط) أن تكافح الإفلات من العقاب بواسطة قوانين شفافية أكثر فعالية تنص على تطبيق عقوبات مناسبة على الضالعين في الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة من الأفراد والكيانات؛

(ي) أن تعزز ثقافة المساءلة والشفافية بغية كبح الفساد والاقتصاد غير المشروع من خلال إدراج القيم المدنية والأخلاقية في المناهج التعليمية منذ مرحلة مبكرة.

900- وللاطلاع على توصيات إضافية ومزيد من التفاصيل عن الإجراءات المقترحة، انظر القسم المعنون "التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والتوصيات المتعلقة بالتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات" الوارد في الفصل الأول من هذا التقرير.

الانضمام العالمي إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

901- تمثل الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات توافق الآراء الدولي بشأن المتطلبات المتعلقة بمراقبة التجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يمكن تسريبها، وبشأن التدابير اللازمة لتيسير الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وتوافرها للأغراض الطبية والعلمية المشروعة. وتوفر الاتفاقيات إطارا معياريا مشتركا للمراقبة الدولية الفعالة للمخدرات، لا سيما بصفتها الأساس القانوني للتعاون وتسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية على الصعيد الدولي. ولذلك، فإن الهيئة مستمرة في التواصل مع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في واحدة أو أكثر من الاتفاقيات الثلاث، بهدف دعمها في هذا المسعى وتشجيعها على إدماج الاتفاقيات إدماجا شاملا في قوانينها الوطنية. وعندما تصبح الدول أطرافا في هذه الاتفاقيات، فإنها تدلل بذلك على قبولها بمسؤولياتها العامة والمشتركة عن الوفاء بتلك المتطلبات الدنيا بغية تحقيق هدف الاتفاقيات، وهو صون صحة البشرية ورفاهها.

التوصية 2: تؤكد الهيئة مجددا أن تصديق جميع دول العالم على اتفاقيات مراقبة المخدرات أمر مهم من أجل تعزيز الإطار الدولي لمراقبة المخدرات المشروعة ومنع المتجرين من استهداف الدول غير الأطراف بسبب مواطن ضعف فعلية أو متصورة في نطاق مراقبة المواد المجدولة. وبناء على ذلك، تحث الهيئة جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في واحد أو أكثر من هذه الصكوك على أن تبادر إلى ذلك دون إبطاء وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الصكوك تنفيذا كاملا ضمن نظمها القانونية الوطنية.

استعمال القنب في الأغراض غير الطبية

902- لا تزال الهيئة تكرر إعرابها عن القلق إزاء إباحة استعمال القنب في غير الأغراض الطبية والعلمية في عدة ولايات قضائية، وإزاء نظر ولايات قضائية أخرى في اتخاذ إجراءات مماثلة. وتؤكد الهيئة من جديد أن اتفاقية سنة 1961، بصيغتها المعدلة واتفاقيتي سنة 1971 وسنة 1988 تقصر استعمال جميع المواد الخاضعة للمراقبة على الأغراض الطبية والعلمية.

903- والتطورات التي شهدتها بعض البلدان القليلة التي أباحت استعمال القنب في الأغراض غير الطبية أو سمحت به أو أخذت تتسامح في تشريعاتها على المستوى دون الوطني

مع إباحة الاستعمال إنما تضعف من الطابع العالمي لنطاق الانضمام للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وتوهن الالتزام بتنفيذها، وهو ما أكدته الدول الأعضاء مجددا أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في عام 2016، وفي الإعلان الوزاري لعام 2019 بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

التوصية 3: تود الهيئة أن تذكِّر جميع الأطراف في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة بأن الفقرة (ج) من المادة 4 منها، ورهنا بمراعاة أحكام تلك الاتفاقية، تنص على قصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، وأن أي تدابير تبيح استعمال القنب للأغراض غير الطبية تشكل مخالفة للالتزامات القانونية الواقعة على الأطراف.

الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وحقوق الإنسان

904- إن الهدف الأساسي للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات هو صون صحة البشر ورفاههم، بما في ذلك التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ومن ثمَّ، فإن ما تتخذه الدول من إجراءات تنتهك حقوق الإنسان باسم سياسات مراقبة المخدرات أمر لا يتسق مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. واللجوء إلى إجراءات خارج نطاق القضاء للتصدي للأنشطة المشتبه في صلتها بالمخدرات أمرٌ لا يمكن تبريره بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

التوصية 4: تحث الهيئة جميع الحكومات على تحري الاتساق في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وتدابير حمايتها المعترف بها دوليا عند تصميم سياسات مراقبة المخدرات وتنفيذها. ويتطلب ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان أن تعامل الدول جميع الناس بتقدير واحترام، بمن فيهم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم ذات صلة بالمخدرات أو يُتَّهمون بارتكابها رسميا.

التوصية 5: تود الهيئة أن تغتنم فرصة إعداد هذا التقرير السنوي لكي تناشد الحكومات اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الاستهداف خارج نطاق القضاء للأشخاص المشتبه في ضلوعهم في جرائم متصلة بالمخدرات. وتؤكد الهيئة من جديد بأشد العبارات الممكنة أن التدابير المتخذة خارج نطاق القضاء للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات هي انتهاك للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات ولحقوق الإنسان الأساسية، التي تستلزم التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات من خلال عمليات رسمية، مع التقيُّد بمعايير الأصول القانونية الواجبة. وتهيب بالحكومات أن تحقق في جميع الحالات التي اتُّخذت فيها إجراءات خارجة عن نطاق القضاء بزعم أنها اتخذت باسم مراقبة المخدرات، وملاحقة المسؤولين عن ذلك قضائيا.

التوصية 6: بالنظر إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن تطبيق عقوبة الإعدام، تهيب الهيئة مجدداً بجميع الدول التي أبقت على عقوبة الإعدام في حالة الجرائم المتصلة بالمخدرات أن تنظر في إلغائها فيما يخص تلك الجرائم وفي تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل.

905- وعند التصدي للجرائم المشتبه في صلتها بالمخدرات، ينبغي للحكومات أن تراعي التناسب فيما تتخذه من تدابير وفي معاملة الجناة المشتبه فيهم. ويعني مبدأ التناسب أن العقوبة ينبغي أن تجسد خطورة الجرم ودرجة مسؤولية الجاني المشتبه فيه. ولا تفرض الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على الدول التزامات قانونية بتوقيع عقوبات جنائية، بما في ذلك السجن، في الحالات الأقل خطورة أو حينما يكون مرتكب الجريمة المزعومة شخصا يتعاطى المخدرات، بل يجوز للدول أن تتخذ تدابير لعلاج الجناة وإعادة تأهيلهم كبديل للإدانة أو العقاب، أو إضافة إليهما.

التوصية 7: تكرر الهيئة تأكيد موقفها بأن التدابير التي تتخذها الحكومات في مجال العدالة الجنائية للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات ينبغي أن تُنفَّذ بما يتسق مع مبدأ التناسب. وينبغي أن يُعامل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات بما يتسق مع مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك أن تكون العقوبات المطبقة متناسبة مع خطورة الجريمة المرتكبة. وعندما لا تتناسب تدابير التصدي لتعاطي المخدرات وحيازتها، مع خطورة هاتين الجريمتين، فهي تفضي إلى نتائج عكسية فيما يخص حماية الصحة العامة وحقوق الإنسان، ويمكن أن تشكل التدابير البديلة جزءا لا يتجزأ من نهج متوازن وقائم على حقوق الإنسان إزاء السياسات المتعلقة بالمخدرات.

التوصية 8: تلاحظ الهيئة أن توفير خدمات العلاج وإعادة التأهيل، بما في ذلك كبدائل للإدانة أو العقوبة على الجرائم المتصلة بالمخدرات، له أثر إيجابي على صحة الناس ورفاههم، ويحسِّن عمليات العدالة الجنائية عموما، ولكنه لا يستخدم بالقدر الكافي من الدول الأطراف. وبما أن الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات لا تفرض التزاما بتوقيع عقوبات جنائية على الجرائم الأقل خطورة المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك تلك التي يرتكبها أشخاص يتعاطون المخدرات، يمكن التصدي للجرائم البسيطة بفعالية من خلال بدائل الإدانة والعقاب التي تجسد طبيعة تعاطي المخدرات والارتهان إليها بوصفهما من مسائل الصحة العامة.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية والإبلاغ الدقيق عن البيانات

906- لا يزال عدم توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة لتلبية أغراض الاستعمال الطبي المشروع مشكلة ملحة في مجال الصحة العامة في العديد من مناطق العالم اليوم، وكثيرا ما يُعزى هذا الوضع خطأ إلى المتطلبات

المحددة في إطار المراقبة الدولية للمخدرات. ومما يعوق القدرة على الحصول على الأدوية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة ويحد من توافرها في العديد من الدول النقص في قدرات وتدريب الموظفين الوطنيين، وضعف نظم الرعاية الصحية وقلة مواردها، وانعدام الدراية بكيفية تقييم احتياجات السكان تقييما دقيقا، والقصور التنظيمي، والنقص الشديد في عدد المهنيين الصحيين وضعف تدريبهم.

التوصية 9: يجب على الحكومات أن تعمل على توفير العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وتيسير الحصول عليها للأغراض الطبية من خلال تحسين سُبل الوصول إلى الخدمات الصحية وتطبيق ضوابط إدارية فعالة تنظم أنشطة إنتاج تلك العقاقير والمؤثرات وصنعها واستيرادها وتصديرها، على أن يُؤخذ في الاعتبار أنه يجب على الدول نفسها أن تقيِّم احتياجاتها الداخلية تقييما ملائما وأن تبلغ الهيئة بها. ومن شأن هذه الضوابط التنظيمية الفعالة أن تتيح تلبية احتياجات السكان الطبية المشروعة.

907- ومن المسائل ذات الأهمية الدولية الكبرى في سياق مراقبة المخدرات والصحة العامة زراعة خشخاش الأفيون من أجل إنتاج الأفيون والخامات الأفيونية. ومع التسليم بالتحديات الناشئة عن تباين إمكانية الحصول على المسكنات الأفيونية من منطقة إلى أخرى، فإن كمية الخامات الأفيونية المتوفرة عالميا لصنع العقاقير المخدرة للأغراض الطبية، بما في ذلك معالجة الألم، باتت، منذ عدة سنوات، تفوق ما يكفي لتلبية الطلب العالمي بمستوياته الراهنة والمتوقعة وفقا للتقديرات الحكومية، وذلك بسبب استمرار تزايد الإنتاج والمخزونات على حد سواء.

التوصية 10: تؤكد الهيئة مجدداً وجود حاجة ملحة إلى زيادة مستويات استهلاك المسكنات الأفيونية للأغراض الطبية وإلى تحسين عمليات وصفها طبياً واستخدامها في جميع البلدان التي أبلغت عن نقص في مستويات الاستهلاك أو نقص شديد فيها، وتدعو إلى رسم سياسات عمومية محددة الأهداف تدعمها الحكومات والنظم الصحية والأخصائيون الصحيون والمجتمع المدني وصناعة المستحضرات الصيدلانية والمجتمع الدولي.

التوصية 11: تسلط الهيئة الضوء على أنه بالرغم من أن البيانات الواردة من البلدان المنتجة والمصنعة تشير إلى وجود توازن بين حجم العرض من الخامات الأفيونية والطلب على الأفيونيات، فإن هناك تباينات ملحوظة بين البلدان في توافر الأدوية المحتوية على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية، وهو ما يشير إلى عدم كفاية المتاح من هذه الأدوية، وخصوصا في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، لأن بلدانا كثيرة لا تقدِّر حاجتها الطبية إلى المسكنات الأفيونية تقديرا دقيقا أو لا تحصل إلا على كمية محدودة منها. ومن ثمَّ، واتساقا مع أحكام وأهداف اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، تشدد الهيئة على أهمية ضمان التوافر الكافي على الصعيد العالمي، وتهيب بالبلدان الأوفر مواردا أن تساعد البلدان الأخرى في سياق جهودها الرامية إلى ضمان تيسُّر الحصول على هذه المواد وتوافرها لعلاج الألم.

908- ومن الضروري أن تتلقى الهيئة بيانات دقيقة من البلدان بشأن أنشطتها المشروعة المتعلقة بالمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، وكذلك تقديرات وتقييمات دقيقة للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، وتقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات مجموعة مختارة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية. ومن شأن هذه البيانات أن تمكِّن الهيئة من تقييم الحالة العالمية فيما يتعلق بنظام مراقبة الأنشطة المشروعة على النحو الواجب وتقديم الإرشاد عند الاقتضاء. وتظل الهيئة قلقة من أن بعض البلدان لا تزال تواجه صعوبات في نظمها الوطنية لجمع البيانات عن الاستعمال المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة، وفي تقدير وتقييم احتياجاتها من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف بدقة.

التوصية 12: تحث الهيئة الحكومات على مواصلة تعزيز آلياتها الوطنية المعنية برصد زراعة المواد الخاضعة للمراقبة وإنتاجها وصنعها والتجارة فيها. وقد يتأتى ذلك، جزئيا، من خلال تحسين نظم جمع البيانات الوطنية وتطويرها، وتدريب موظفي السلطات الوطنية المختصة وضمان التعاون الوثيق مع الشركات المرخص لها بالتعامل في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية.

التوصية 13: توصي الهيئة بأن تواصل الحكومات تعزيز قدرة السلطات الوطنية المختصة على تقدير الاحتياجات الطبية والعلمية والصناعية من العقاقير المخدرة تقديرا وافيا، وكذلك على إعداد تقديرات المؤثرات العقلية والسلائف، وتوصي أيضا بأن تعزز الحكومات الآليات المحلية لجمع البيانات، لكي يتسنى لها تقديم تقديرات وتقييمات تجسد الاحتياجات الوطنية. وتشجع الهيئة الحكومات على التماس المساعدة من أمانتها من أجل تعزيز قدرات السلطات المختصة، وتشجع الحكومات أيضا على الاستفادة من نمائط التعلم الإلكتروني التي يوفرها مشروع التعلُّم التابع للهيئة.

909- لا تفرض أحكام اتفاقية سنة 1971 على البلدان إلزاما بأن يتضمن ما تقدمه إلى الهيئة من تقارير إحصائية بيانات عن الاستهلاك. غير أن لجنة المخدرات شجعت الدول الأعضاء في قرارها 6/54 على تقديم هذه البيانات إلى الهيئة من أجل تمكينها من تحليل مستويات استهلاك المؤثرات العقلية وتعزيز توافرها. وما يقرب من نصف الدول الأطراف التي تقدم بيانات إحصائية إلى الهيئة يقدم بالفعل بيانات عن استهلاك المؤثرات العقلية.

التوصية 14: تعرب الهيئة عن تقديرها لتعاون الحكومات التي قدمت بيانات عن استهلاك بعض المؤثرات العقلية أو كلها عن عام 2020، وتهيب بجميع الحكومات أن تقدم سنويا معلومات عن استهلاك المؤثرات العقلية، عملا بقرار لجنة المخدرات

6/54، لأن هذه البيانات ضرورية لتحسين تقييم مدى توافر المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية.

910- مشروع الهيئة للتعلُّم هو برنامج عالمي تديره الهيئة بهدف تحسين قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية. وتعرب الهيئة عن امتنانها لحكومات الاتحاد الروسي وأستراليا وبلجيكا وتايلند وفرنسا والولايات المتحدة لمساهماتها في هذا المشروع.

التوصية 15: تجدد الهيئة دعوتها للحكومات إلى النظر في دعم مشروع الهيئة للتعلُّم دعما نشطا من خلال المشاركة في أنشطته وتوفير الموارد اللازمة لضمان استمراره وتوسيع نطاقه.

ضمان تيسُّر الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وتوافرها في حالات الطوارئ الإنسانية على الصعيد الدولي

911- لم يؤد تزايد عدد حالات الطوارئ الناجمة عن تغير المناخ والنزاعات المسلحة إلى زيادة الطلب على المساعدة الإنسانية الدولية فحسب، بل زاد أيضا من الطلب على المواد الخاضعة للمراقبة لتوفير الرعاية الأساسية الجيدة في سياقات الأزمات الإنسانية. ومنذ بداية عام 2020، عندما كان عدد متزايد من البلدان يعلن حالات طوارئ وطنية تتعلق بجائحة كوفيد-19، اختُبرت فعالية تدابير الرقابة المبسطة خلال حالات الطوارئ. وأجرت الهيئة استعراضا ومناقشة للدروس المستفادة من تنفيذ تلك التدابير فيما بين السلطات المختصة والمنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتمثلت نتيجة ذلك الاستعراض في وثيقة بعنوان "الدروس المستفادة من البلدان ومنظمات المعونة الإنسانية في تيسير الإمداد بالمواد الخاضعة للمراقبة في الوقت المناسب أثناء حالات الطوارئ" تتضمن إجراءات هامة يمكن للحكومات اتخاذها بغية تحسين تأهبها لحالات الطوارئ، وتحدد الإجراءات التي يمكن أن تتبعها الحكومة في تلك الحالات.

التوصية 16: تشجع الهيئة الحكومات بشدة على استعراض التشريعات الوطنية القائمة بشأن المواد الخاضعة للمراقبة وإجراء تعديلات و/أو اعتماد أحكام جديدة تتيح قدرا أكبر من المرونة في استيراد وتصدير هذه المواد خلال حالات الطوارئ، مثل السماح بتصديرها واستيرادها في غياب أذون الاستيراد و/أو التقديرات المقابلة، مع تحديد واضح للظروف التي يجوز فيها التحلي بهذه المرونة. كما ينبغي أن يكون جميع العاملين في الخطوط الأمامية المعنية في سلسلة توريد المواد الخاضعة للمراقبة على علم بإجراءات الطوارئ ومدرَّبين على استخدامها.

تعزيز استراتيجيات الوقاية والعلاج من خلال جمع المعلومات وغيرها من الوسائل

912- لا يزال نقص المعلومات وبيانات الانتشار من معظم المناطق يعوق تحديد مدى انتشار تعاطي المخدرات في العالم. ويعيق هذا النقص في البيانات القدرة على تحديد نطاق تعاطي المخدرات وعواقبه. كما أنه يشكل عائقا أمام سعي الحكومات والمجتمع الدولي إلى التصدي بفاعلية للمشكلة من خلال برامج قائمة على الأدلة للوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الأشخاص الذين يتعاطونها.

التوصية 17: تكرر الهيئة دعوتها جميع الدول إلى استحداث آليات لتحسين جمع المعلومات عن انتشار تعاطي المخدرات بهدف وضع استراتيجياتٍ للوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات تستند إلى الأدلة وتُصمَّم خصيصا لتلبية احتياجات كل بلد على حدة.

العقاقير المخدرة

913- على الرغم من أن النوسكابين لا يخضع للمراقبة الدولية، فإن من الممكن استخلاص كمية كبيرة من المورفين من خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين.

التوصية 18: لأغراض رصد ومراقبة إنتاج المورفين، تطلب الهيئة إلى البلدان التي تزرع خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين أن تقدم معلومات بطريقة متسقة ومنتظمة عن تلك الزراعة وعن الاستعمال المقصود لأي قلويد مورفين من هذا الصنف وعن أي استخلاص واستعمال له.

المؤثرات العقلية

914- تسمح المادة 13 من اتفاقية سنة 1971 للدولة الطرف بإخطار الأطراف الأخرى في الاتفاقية بأنها تحظر استيراد مادة محددة مدرجة في الجدول الثاني أو الثالث أو الرابع من الاتفاقية. وبالإضافة إلى قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بإخطار الأطراف رسميا عندما يتم الاستظهار بالمادة 13، يمكن للأطراف أن تطَّلع في "القائمة الخضراء" الصادرة عن الهيئة على قائمة بالبلدان التي استظهرت بالمادة 13، وبالمواد التي فُرض حظر على استيرادها.

التوصية 19: تدعو الهيئة الدول إلى ضمان التقيد بتدابير حظر الاستيراد التي تستظهر بها الدول الأطراف عملا بالمادة 13 من اتفاقية سنة 1971. وتشجع الهيئة الدول التي فرضت تدابير حظر استيراد بموجب المادة 13 على ضمان أن تكون هذه التدابير ملائمة فيما يتعلق باحتياجاتها الراهنة من المواد الخاضعة للمراقبة.

915- ولا تلزم اتفاقية سنة 1971 الحكومات بأن تقدم إلى الهيئة مباشرة معلومات عن حالات تسريب المؤثرات العقلية من القنوات المشروعة أو ضبطها، وإن كان عدد من الحكومات يقدم هذه المعلومات إلى الهيئة بالفعل على أساس طوعي. وتعرب الهيئة عن امتنانها للبلدان التي تقدم طوعا تقارير أو معلومات أخرى عن المضبوطات أو غير ذلك من جهود الاعتراض المتعلقة بالاتجار بالمؤثرات العقلية أو تسريبها.

التوصية 20: تهيب الهيئة بالحكومات أن تزودها مباشرة بأي معلومات عن حالات تسريب المؤثرات العقلية أو محاولات تسريبها، وأن تبقي الهيئة على علم بالتطورات في مجال الاتجار بالمؤثرات العقلية.

السلائف الكيميائية

916- تواصل الهيئة، اتساقا مع ولايتها، دعم الحكومات في جهودها الرامية إلى إقامة وتنفيذ التعاون مع الصناعة، على أساس الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة، لضمان منع تسريب السلائف الكيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية غير المجدولة.

917- ويبرز تقرير الهيئة لهذا العام عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة. ومن المفهوم على نطاق واسع أن استمرار ظهور المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة في عمليات صنع المخدرات غير المشروعة يمثل تحديا رئيسيا للنظام الدولي لمراقبة السلائف. ولا تكف الهيئة عن توجيه الانتباه إلى ما تمثله المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة، إلى جانب سرعة تطور بيئة صنع المخدرات غير المشروعة، من مخاطر بالنسبة للسلطات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية على الصعيد العالمي.

التوصية 21: تود الهيئة أن تؤكد مجددا أهمية التعاون مع الصناعة، بما في ذلك الجانب الطوعي منه، لا سيما من أجل التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة، وتشجع الحكومات على مواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء الآليات اللازمة لهذا التعاون وتنفيذها. وتُشجِّع الحكومات التي بنت نماذج ناجحة للتعاون مع الصناعة على إطلاع الهيئة على هذه الخبرات من أجل مواصلة تعميمها كممارسات جيدة عالمية، وعلى مساعدة الحكومات المهتمة الراغبة في إقامة التعاون مع الصناعة.

التوصية 22: تشجع الهيئة الحكومات على أن تحافظ على زخم التعاون وترفع مستواه فيما بينها ومع الهيئة من أجل التوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن التدابير المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة. كما تدعو الهيئة الحكومات إلى مواصلة تبادل المعلومات ذات الصلة عن المعاملات المشبوهة المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوَّرة، والإسهام في كشف الثغرات المحتملة التي يمكن أن يستغلها المتَّجرون في نظم المراقبة الوطنية أو الإقليمية.

918- وكما تبين من الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجرتها الهيئة بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة بسلائف المخدرات والمراقبة الداخلية لهذه المواد، أبلغت عدة حكومات عن نقص المراقبة الداخلية على التجارة والتوزيع المحليين لمادة واحدة أو أكثر من المواد المدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تكفل سرعة تنفيذ قرارات الجدولة التي تتخذها لجنة المخدرات في إطار اتفاقية سنة 1988 بغية ضمان فعالية المراقبة الدولية والوطنية.

التوصية 23: تكرر الهيئة دعوتها الحكومات إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز النظم الشاملة لرصد السلائف على الصعيد الوطني، والرجوع إلى الإرشادات الواردة في الفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد الهيئة على ما يكتسيه التنفيذ الكامل لقرارات الجدولة التي تصدرها لجنة المخدرات من أهمية حاسمة لفعالية المراقبة العالمية للسلائف، وتحث الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1988 على كفالة أن تصبح قرارات الجدولة هذه نافذة على الصعيد الوطني في غضون المهلة المنصوص عليها في الفقرة 6 من المادة 12 من الاتفاقية، والمحددة بمائة وثمانين يوما.

صنع نظائر الفنتانيل وانتشارها

919- نظرا إلى أن انتشار نظائر الفنتانيل الأقوى منه مفعولا يرتبط ارتباطا متزايدا بنسبة كبيرة من الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة في المناطق المحلية المتضررة بشدة من أزمة المؤثرات الأفيونية في العالم، هناك حاجة إلى الاضطلاع بالمزيد من أعمال الرصد داخل البلدان. وعلى وجه الخصوص، تتيح قوة مفعول العديد من نظائر الفنتانيل للمصنِّعين أن يتَّجروا بها بكميات صغيرة دون الكشف عن هويتهم، مستغلين في ذلك خدمات البريد العادي أو التوصيل السريع في جميع أنحاء العالم. ويمكن أيضا أن تُستغل منصات التجارة الإلكترونية والشبكة الخفية من قِبل البائعين الذين يسوِّقون نظائر الفنتانيل باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات تهدف إلى تمكينهم من الإفلات من التدقيق وتجنُّب اكتشاف مديري المنصات لهم. ومن شأن الجهود الرامية إلى معالجة هذه الأزمة أن توفر صورة أفضل لانتشار نظائر الفنتانيل في المعروض من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وأن تساعد على تتبع انتشارها، مع مساعدتها أيضاً في رصد قوة مفعول نظائر الفنتانيل الجديدة والمخاطر المرتبطة بها. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد الهيئة قائمة تضم أكثر من 140 مادة متصلة بالفنتانيل ليس لها استعمال معروف في المجال الطبي أو الصناعي أو في غير ذلك من أوجه الاستعمال المشروعة.

التوصية 24: تشجع الهيئة الحكومات على توجيه المزيد من الاهتمام على الصعيد الوطني نحو رصد نظائر الفنتانيل الجديدة المتداولة ونحو اختبارات الكشف عن نظائر الفنتانيل في فحوص السمية لحالات الجرعات المفرطة. وتشجع الهيئة الحكومات أيضاً على الاستفادة الكاملة من منصات الاتصالات الإلكترونية التابعة لها: نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام "آيونيكس") لتتبع ووقف الاتجار بنظائر الفنتانيل، ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") للاضطلاع بالأمر نفسه بشأن سلائفها.

التوصية 25: تدعو الهيئة جميع الحكومات، وكذلك الشركاء في الصناعة، من خلال الحكومات، إلى الامتناع طوعا عن أي عمليات لصنع المواد المدرجة في قائمة الهيئة للمواد المتصلة بالفنتانيل التي ليس لها استعمال معروف في المجال الطبي أو الصناعي أو أي استعمال مشروع آخر، وفي قوائم الهيئة الأخرى، وإلى الامتناع طوعاً عن استيراد تلك المواد أو تصديرها أو توزيعها. وبالنظر إلى أن هذه المواد ليس لها أغراض مشروعة، يجوز للحكومات أيضا أن تستخدم القوائم في إجراءات الاعتراض.

التوصية 26: تشجع الهيئة الحكومات على العمل مع برنامجها العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس") ومبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التابعة له من أجل المشاركة مع القطاعات المعنية بهدف العمل طوعيا على استبانة ومنع وشطب الجهات البائعة التي تحاول استغلال القطاعات المشروعة لأغراض الاتجار بالمواد الخطرة التي لا تخضع للمراقبة الدولية.

التوصية 27: تشدد الهيئة على أهمية الاضطلاع بعمليات مركَّزة ومحددة زمنيا لجمع المعلومات الاستخبارية بغية تعزيز التنسيق وسد الفجوات المعرفية وتحسين تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون فيما يتعلق بطرائق العمل وأنشطة الاتجار.

التوصية 28: تدعو الهيئة الحكومات إلى الاستفادة من منصة نظام "آيونيكس" والأدوات ذات الصلة المتاحة للدول الأعضاء، مثل أداة الوصول إلى المعلومات الاستخبارية لبرنامج "غريدس" التي يتولى تشغيلها برنامج "غريدس"، من أجل الحصول على المعلومات العملياتية والاستخبارية المتعلقة بنظائر الفنتانيل والمواد ذات الصلة واستعراض تلك المعلومات وتبادلها.

التوصية 29: تشدد الهيئة على الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى الحد من الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية المستجدة، وتدعو الحكومات إلى ترشيح جهات وصل معنية بالقانون والإنفاذ الرقابي في أجهزة الشرطة ومراقبة المخدرات والجمارك والبريد والأجهزة الرقابية للمشاركة في الأنشطة التدريبية المتخصصة التي تنفذها الهيئة بشأن هذه المواد في إطار برنامج "غريدس".

المواد والمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات

920- لا تزال المادة 13 من اتفاقية سنة 1988، التي تدعو إلى أن تتخذ الأطراف ما تراه مناسبا من تدابير لمنع الاتجار بالمواد والمعدات وتحويل استخدامها إلى إنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة، غير مستغلة بالقدر الكافي بالرغم من قيمتها كأداة تكميلية في مجال التصدي لصنع المخدرات على نحو غير مشروع. وخلال عام 2021، اضطلعت الهيئة بعدة أنشطة للتوعية وتقديم الإرشاد للحكومات بشأن الاستخدام العملي للمادة 13.

التوصية 30: تكرر الهيئة دعوتها الحكومات إلى تحسين تنفيذ المادة 13 من اتفاقية سنة 1988، وتدعوها إلى مواصلة العمل مع الهيئة، وكذلك مع الرابطات الوطنية والإقليمية والدولية للمشغِّلين الصناعيين المعنيين، من أجل بناء توافق آراء عالمي بشأن اتخاذ إجراءات على أساس ذلك الحكم من أحكام اتفاقية سنة 1988.

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ترويج ومنع استعمال المخدرات لأغراض غير طبية

921- تلاحظ الهيئة بقلق أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي تُستخدم لترويج سلوكيات محفوفة بالمخاطر، مثل استعمال المخدرات لأغراض غير طبية، ولكن يمكن، بل وينبغي، أن تُستخدم لتعزيز السلوكيات الصحية من خلال الرسائل وأشكال المحتوى المناسبة والمصمَّمة خصيصا من أجل الوقاية.

922- وتبين البحوث أن المنتديات على الإنترنت تشهد بانتظام عمليات بحث ومناقشات بشأن مجموعة واسعة من المؤثرات النفسانية الجديدة. ويرصد برنامج "غريدس" منصات وسائل التواصل الاجتماعي بغية استبانة المحتوى المتعلق بالمواد الخطرة، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، ويعمل مع أصحاب المصلحة من أجل اتخاذ إجراءات طوعية للتصدي لهذه الظاهرة.

التوصية 31: تشجع الهيئة الحكومات على العمل، بالتعاون مع منصات وسائل التواصل الاجتماعي، من أجل اتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد من ظاهرة استغلال المستخدمين لهذه المنصات في تسويق المخدرات غير المشروعة والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية، وكذلك سلائف المخدرات التي ليس لها استعمال مشروع معروف، أو بيع هذه المواد أو الترويج لها بطريقة أخرى، أو إلى

القضاء على تلك الظاهرة، إن أمكن، وذلك بأساليب منها تبادل المعلومات والممارسات الفضلى ذات الصلة، بما يشمل التدابير الوقائية مثل تحديث شروط الخدمة لحظر هذا النوع من المحتوى، وتوفير أدوات مستخدمين فعالة ويسيرة الاستعمال للإبلاغ عن حالات الاشتباه في المحتوى المخالف، والخوارزميات الآلية الحديثة التي تتعرف تلقائياً على المحتوى المخالف والمستخدمين المخالفين لشروط الخدمة وتنفذ عمليات المنع والحظر والحذف للمستخدمين والمحتوى عند مخالفة تلك الشروط.

التوصية 32: تمثل وسائل التواصل الاجتماعي أداة بالغة الأهمية للوصول إلى الفئات المعرضة للضرر، بما في ذلك الشباب، وينبغي للحكومات أن تنظر في استثمار مزيد من الموارد في وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة الرامية إلى الوقاية من المخدرات التي تستفيد من وسائل التواصل الاجتماعي بتقديم رسائل ومواد موجهة وجذابة ومسلية.

(توقيع)
جاغجيت بافاديا، الرئيسة

(توقيع)
راؤول مارتن دل كامبو سانشيز، المقرر

(توقيع)
مارك كولهون

فيينا، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

المرفق الأول

المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021

ترد أدناه قائمة بالمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة لعام 2021، مع بيان الدول المنتمية إلى كل من هذه المجموعات.

أفريقيا

إثيوبيا
إريتريا
إسواتيني
أنغولا
أوغندا
بنن
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
تشاد
توغو
تونس
الجزائر
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جيبوتي
رواندا
زامبيا
زمبابوي
سان تومي وبرينسيبي
السنغال
سيراليون
سيشيل
الصومال
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا-بيساو
غينيا الاستوائية
كابو فيردي
الكاميرون
كوت ديفوار
الكونغو
كينيا
ليبريا
ليبيا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
مصر
المغرب
ملاوي
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
النيجر

أمريكا الوسطى والكاريبي

أنتيغوا وبربودا
بربادوس
بليز
بنما
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
دومينيكا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
السلفادور
غرينادا
غواتيمالا
كوبا
كوستاريكا
نيكاراغوا
هايتي
هندوراس

أمريكا الشمالية

كندا
المكسيك
الولايات المتحدة الأمريكية

أمريكا الجنوبية

الأرجنتين
إكوادور
أوروغواي
باراغواي
البرازيل
بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)
الأرجنتين
إكوادور
بيرو
سورينام
شيلي
غيانا
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
كولومبيا
بيرو
سورينام

شرق آسيا وجنوب شرقها

إندونيسيا
بروني دار السلام
تايلند
تيمور-ليشتي
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
سنغافورة
الصين
الفلبين
فييت نام
كمبوديا
ماليزيا
منغوليا
ميانمار
اليابان

جنوب آسيا

بنغلاديش
بوتان
سري لانكا
ملديف
نيبال
الهند

غرب آسيا

أذربيجان
الأردن
أرمينيا
إسرائيل
أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة
أوزبكستان
إيران (جمهورية-الإسلامية)
باكستان
البحرين
تركمانستان
تركيا
الجمهورية العربية السورية
جورجيا
دولة فلسطين
طاجيكستان
العراق
عمان
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكويت
لبنان
المملكة العربية السعودية
اليمن

أوروبا

شرق أوروبا

الاتحاد الروسي
أوكرانيا
بيلاروس
جمهورية مولدوفا

جنوب شرق أوروبا

ألبانيا
بلغاريا
البوسنة والهرسك
الجبل الأسود
رومانيا
رومانيا
صربيا
كرواتيا
مقدونيا الشمالية

غرب أوروبا ووسطها

إسبانيا
إستونيا
ألمانيا
أندورا
أيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
البرتغال
بلجيكا
بولندا
تشيكيا
الدانمرك
سان مارينو
سلوفاكيا
سلوفينيا
السويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
قبرص
الكرسي الرسولي
لاتفيا
لكسمبرغ
ليتوانيا
ليختنشتاين
مالطة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موناكو
النرويج
النمسا
هنغاريا
هولندا
اليونان

أوقيانوسيا

أستراليا
بابوا غينيا الجديدة
بالاو
توفالو
تونغا
جزر سليمان
جزر كوك
جزر مارشال
ساموا
فانواتو
فيجي
كيريباس
ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)
ناورو
نيوزيلندا
نيوي

المرفق الثاني

الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

سيزار توماس آرسي ريفاس

ولد في عام 1954. من مواطني باراغواي. مدير عام متقاعد، مكتب التعاون الوطني والدولي وتعزيز المؤسسات بالأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات (2012-2020)؛ أستاذ الكيمياء العضوية في كلية العلوم الدقيقة والطبيعية، جامعة أسونسيون الوطنية (منذ عام 1993).

حائز على شهادة دكتوراه في الكيمياء الجنائية، مركز التحليل الجنائي، جامعة الطب في فيينا (1988-1990)؛ وبكالوريوس في الكيمياء في كلية العلوم الدقيقة والطبيعية، جامعة أسونسيون الوطنية (1971-1975).

شغل سابقاً المناصب التالية: نائب الأمين التنفيذي، الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات (2008-2012)؛ ومدير مختبر، الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات (1987-2007)؛ وأستاذ مادة الكيمياء العضوية لطلاب السنتين الأولى والثانية، الجامعة الكاثوليكية، سيوداد ديل إستي، باراغواي (1996-2008)؛ ومتدرب في مختبرات الشرطة الاتحادية الألمانية (1990).

ألف وحده وشارك في تأليف العديد من المنشورات وساهم فيها، بما فيها منشور "Drug policy, strategy and action plan on drugs of Paraguay" (2016) ومنشور "Study of the interrelation of cannabinoids in marijuana and determination of the storage and harvest time of a marijuana sample, by means of the cannabinoid relation".

عضو وفد باراغواي لحضور الدورة الستين للجنة المخدرات (2017)؛ واجتماع منظمات مراقبة المخدرات وإدارة المخدرات من أجل تنفيذ دورات الوقاية والعلاج وتعزيز النظم الصحية، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، المعقود في كانكون، المكسيك (2017)؛ والاجتماع الثاني عشر المتخصص لسلطات إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)، الذي عقد في بوينس آيرس (2017)؛ والاجتماع التحضيري للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في فيينا (2016)؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في نيويورك (2016)؛ والاجتماعات الإقليمية الثنائية الرفيعة المستوى التي انعقدت بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن مشكلة المخدرات، في بوينس آيرس (2017)، ولاهاي (2016)، ومونتيفيديو (2015)، وأثينا (2014)، وبروكسل (2012)؛ واجتماع مجلس أمريكا الجنوبية المعني بمشكلة المخدرات العالمية، اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، الذي عقد في أسونسيون (2012) (كرئيس مؤقت)؛ والاجتماعين المتخصصين لسلطات إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، السوق الجنوبية المشتركة، أسونسيون (2015 و2009) (كرئيس مؤقت)؛ الاجتماع الرابع والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أمريكا اللاتينية والكاريبي، المعقود في أسونسيون (2014) (كرئيس)؛ الاجتماع الدولي للمديرين التنفيذيين لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية الأساسية، الذي عقد في سانتياغو (1998)؛ والحلقات الدراسية الدولية العاشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة في مجال الكيمياء الجنائية، إدارة مكافحة المخدرات، واشنطن العاصمة (1987-1995)؛ واجتماع مراجعي الحسابات ومقيِّمي مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إدارة الصحة العمومية، سانتياغو (1992).

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2020)، وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (منذ عام 2020).

سيفيل أتاسوي

ولدت في عام 1949. من مواطني تركيا. أستاذة الكيمياء الحيوية وعلوم الطب الشرعي؛ نائبة عميد معهد الإدمان وعلوم الطب الشرعي، ومديرة المعهد؛ رئيسة إدارة علوم الطب الشرعي؛ مديرة مركز منع العنف والجريمة بجامعة أوسكودار، إسطنبول. مديرة معهد علوم الطب الشرعي، جامعة إسطنبول (1988-2010). مديرة إدارة المخدرات وعلم السموم، وزارة العدل التركية (1980-1993). شاهدةٌ خبيرةٌ أمام المحاكم المدنية والجنائية (منذ عام 1980).

حائزة على الدرجات العلمية التالية: بكالوريوس علوم في الكيمياء (1972)؛ ماجستير علوم في الكيمياء الحيوية (1976)؛ دكتوراه في الكيمياء الحيوية (1979)، جامعة إسطنبول.

محاضرة في مجال الكيمياء الحيوية وعلم الإجرام والتحقيقات التي تجرى في مسرح الجريمة (منذ عام 1982)؛ مشرفة على أكثر من 50 رسالة ماجستير ودكتوراه في مجال الكيمياء الحيوية وعلوم الطب الشرعي. ألفت أكثر من 130 بحثاً علميًّا؛ منها بحوث في مجالات اختبارات المخدرات، وكيمياء المخدرات، وأسواق المخدرات، والجرائم التي تتعلق بالمخدرات والتي تُرتكب بسبب إدمانها، ومنع تعاطي المخدرات، وعلم السموم السريري والجنائي، والتحقيقات التي تجرى في مسرح الجريمة، وتحاليل الحمض الخلوي الصبغي.

زميلة هيئة هيوبرت هـ. همفري في وكالة المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية (1995-1996)؛ عالمة زائرة في كلية الصحة العامة بإدارة علوم الطب الشرعي، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ومركز بحوث تعاطي المخدرات، بجامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس؛ قسم العلوم الوراثية، جامعة ستاندفورد؛ قسم العلوم الوراثية البشرية، جامعة إيموري؛ معهد الدراسات الجنائية في كاليفورنيا؛ مكتب التحقيقات الاتحادي، فيرجينيا؛ المختبرات الجنائية، إدارة الأمن، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة؛ مكتب الشرطة الجنائية الاتحادي (BKA)، ويزبادن؛ جامعة لودفيغ-ماكسيميليان، معهد ميونيخ للكيمياء الحيوية الفيزيائية ومعهد الطب الشرعي؛ مركز العلوم الوراثية البشرية، جامعة بريمن؛ معهد الطب الشرعي، جامعة مونستر، ألمانيا؛ مختبر المخدرات التابع للأمم المتحدة، فيينا؛ مكتب التحقيقات المركزي، نيودلهي.

عضو في اللجنة الخاصة لمنع تعاطي المخدرات، مكتب رئيس الوزراء (منذ عام 2014). محرِّرة مؤسِّسة لمجلة *Turkish Journal of Legal Medicine* (1982-1993). عضو في مجلس التحرير العلمي لمجلة *International Criminal Justice Review*. رئيسة مؤسِّسة للجمعية التركية لعلوم الطب الشرعي؛ عضو شرفي في أكاديمية البحر المتوسط لعلوم الطب الشرعي. عضو في الجمعية الدولية لعلم السموم في الطب الشرعي؛ ورابطة الهند والمحيط الهادئ للقانون والطب والعلوم؛ والرابطة الدولية للاختصاصيين في علم السموم في الطب الشرعي؛ والأكاديمية الأمريكية لعلوم الطب الشرعي؛ والجمعية الأمريكية لمديري المختبرات الجنائية؛ والجمعية الأمريكية للعلوم الجنائية.

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2005-2010 ومنذ عام 2017). عضو اللجنة المالية والإدارية (2006 و2018) ورئيستها (2017 و2020). النائبة الثانية للرئيس ورئيسة اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2006 و2021) وعضو فيها (2007 و2020). مقررة الهيئة (2007 و2019). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2008). رئيسة الهيئة (2009).

كورنيليس دي يونخيري

ولد في عام 1954. من مواطني هولندا. يشغل حاليًّا منصب رئيس منتدى هولندا لتطوير المضادات الحيوية، وعضو الفريق الاستشاري لخبراء مجمع براءات اختراع الأدوية في جنيف، وخبير استشاري في مجال السياسات الصيدلانية لدى منظمة الصحة العالمية.

حائز على الدرجات العلمية التالية: دكتوراه في الصيدلة، ماجستير في مجال علوم الصيدلة، جامعة غرونينغن وجامعة أمستردام، هولندا (1975-1981)؛ ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة سان دييغو، الولايات المتحدة الأمريكية/سان خوزيه، كوستاريكا؛ بكالوريوس علوم. درجة التفوُّق الاستثنائي في الصيدلة (طالب شرفي) في جامعة غرونينغن، هولندا (1972-1975).

شغل سابقاً المناصب التالية: مدير إدارة الأدوية الأساسية والمنتجات الصحية بمنظمة الصحة العالمية، جنيف (2012-2016)، حيث اشتمل عمله على إتاحة الأدوية الخاضعة للمراقبة، علاوة على عضوية لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لمنظمة الصحة العالمية؛ ممثل منظمة الصحة العالمية في كييف (2011-2012)؛ المستشار الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في مجال التكنولوجيا الصيدلانية والصحية، مكتب المنظمة الإقليمي في أوروبا، كوبنهاغن (1996-2010)؛ منسق البرنامج الوطني للعقاقير الأساسية، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، البرازيل (1994-1996)؛ صيدلي، منسق مشاريع العقاقير الأساسية، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، كوستاريكا (1988-1993)؛ خبير صيدلاني، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، بنما (1986-1988)؛ خبير توريدات صيدلانية في اليمن، وزارة الخارجية، إدارة التعاون الدولي، هولندا (1982-1985)؛ هيئة المستشفيات والصيدليات المحلية في أمستردام، هولندا (1981-1982).

رئيس رابطة موظفي أوروبا الخاصة بمنظمة الصحة العالمية (2006-2010)؛ عضو لجنة استعراض المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية (2007-2011)؛ عضو الجمعية الملكية الهولندية

للصيدلة؛ ألَّفَ وحده أو بمشاركة آخرين العديدَ من المنشورات في مجالات العلوم الصيدلانية والصحية.

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2017). مقرِّر الهيئة (2017). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2017-2018 و2021). عضو اللجنة المالية والإدارية (2017-2018 و2021). رئيس الهيئة (2019-2020).

ديفيد تي. جونسون

ولد في عام 1954. من مواطني الولايات المتحدة. رئيس شركة سوان جونسون ل.ل.س؛ عضو معاون لهيئة التدريس، جامعة ولاية أريزونا؛ دبلوماسي متقاعد. حائز على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة إيموري؛ خريج كلية الدفاع الوطني في كندا.

موظف في السلك الخارجي للولايات المتحدة (1977-2011). أمين مساعد في مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين، وزارة الخارجية الأمريكية (2007-2011). نائب رئيس البعثة (2005-2007) والقائم بالأعمال المؤقت (2003-2005) في سفارة الولايات المتحدة في لندن. منسِّق الشؤون الأفغانية بالولايات المتحدة (2002-2003). سفير الولايات المتحدة لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (1998-2001). نائب السكرتير الصحفي في البيت الأبيض والمتحدث باسم مجلس الأمن القومي (1995-1997). نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية (1995) ومدير المكتب الصحفي لوزارة الخارجية (1993-1995). القنصل العام للولايات المتحدة، فانكوفر (1990-1993). معاون مدقق الصندوق الاستئماني الوطني لدى مكتب مراقب شؤون العُملة بوزارة الخزانة بالولايات المتحدة (1976-1977).

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2012). عضو اللجنة المالية والإدارية (2012-2017). رئيس اللجنة المالية والإدارية (2014 و2018). النائب الثاني للرئيس ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2019)، وعضو فيها (منذ عام 2020).

غالينا كورشاغينا

ولدت في عام 1953. من مواطني الاتحاد الروسي. أستاذة، ونائبة مدير المركز الوطني للبحوث المتعلقة بإدمان المخدرات (منذ عام 2010).

خريجة معهد لنينغراد لطب الأطفال، الاتحاد الروسي (1976)؛ طبيبة (2001). تستند آراؤها العلمية إلى البحوث السريرية والوبائية التي تتناول اتباع وسائل جديدة في النظر إلى التصدي لتعاطي المخدرات في زمن يشهد تغيرات متلاحقة.

تولت سابقاً عدة مناصب بصفتها طبيبة أطفال في مستشفى غاتشينا المركزي، منطقة لنينغراد؛ وطبيبة في مدرسة داخلية (1976-1979). رئيسة شعبة التنظيم والسياسات في مستوصف المخدرات الإقليمي بلنينغراد (1981-1989)؛ محاضرة في أكاديمية لنينغراد الطبية الإقليمية (1981-1989)؛ رئيسة الأطباء بمستوصف المخدرات في مدينة سانت بطرسبرغ (1989-1994)؛ محاضِرة مساعِدة (1991-1996) ثم أستاذة (2000-2001) في إدارة التكنولوجيات الاجتماعية التابعة للمعهد الحكومي للخدمات والاقتصاد؛ محاضِرة مساعِدة (1994-2000)، ثم أستاذة مساعدة (2001-2002) ثم أستاذة (2002-2008) في قسم بحوث إدمان المخدرات، أكاديمية سانت بطرسبرغ الطبية للدراسات العليا؛ كبيرة الأساتذة ورئيسة قسم الأبحاث الطبية وأنماط الحياة الصحية، جامعة هرتزن الحكومية التربوية في روسيا (2000-2008)؛ أستاذة في قسم دراسات النزاعات، كلية الفلسفة، جامعة سانت بطرسبرغ الحكومية (2004-2008).

عضو في العديد من الرابطات والجمعيات ومنها: رابطة الأطباء النفسانيين والاختصاصيين في مجال إدمان المخدرات في الاتحاد الروسي وسانت بطرسبرغ؛ وجمعية كيتيل برون للبحوث الاجتماعية والوبائية المتعلقة بالكحول؛ والمجلس الدولي المعني بمشاكل الكحول والإدمان؛ والجمعية الدولية لطب الإدمان. رئيسة قسم علم الاجتماع الخاص بالجوانب العلمية في البحوث الطبية والبيولوجية، التابع لمجلس البحوث المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية للعلم وتنظيم البحث العلمي، مركز سانت بطرسبرغ العلمي في أكاديمية العلوم الروسية (2002-2008).

لها أكثر من 100 مؤلَّف منشور، بما في ذلك ما يزيد على 70 مؤلَّفاً نشر في الاتحاد الروسي، وساهمت بفصول في دراسات وفي عدَّة أدلَّة عملية. حائزة على جائزة التفوُّق في مجال حماية الصحة من وزارة الصحة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (1987). خبيرة استشارية في تحالف دوائر الأعمال العالمية لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والسل والملاريا (منذ عام 2006).

خبيرة في وبائيات إدمان المخدرات، فريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا (1994-2003)؛ شاركت بصفتها باحثةً رئيسيةً في مشروع مكافحة الكوكايين الخاص بمنظمة الصحة العالمية (1993-1994)؛ وشاركت بصفتها منسقةً رئيسيةً في مشروع المدن الصحية الخاص بمنظمة الصحة العالمية في سانت بطرسبرغ (1992-1998)؛ وخطة عمل منظمة الصحة العالمية لمكافحة الكحول، استناداً إلى مركز علاج الإدمان في سانت بطرسبرغ (1992-1998). ساهمت بصفتها مدرِّبة مشاركة في برنامجي منظَّمة الصحة العالمية "مساعدة الناس على التغيير"(منذ عام 1992) و"مهارات من أجل التغيير" (منذ عام 1995)؛ مستشارة مؤقَّتة لمنظَّمة الصحة العالمية

(1992-2008). شاركت في اجتماعات لجنة المخدرات (2002-2008).

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2010-2015 ومنذ عام 2017). نائبة رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2011، و2012، و2017، و2019)، وعضو فيها (2018). عضو اللجنة المالية والإدارية (2020). النائبة الأولى لرئيس(ة) الهيئة (2013 و2021).

برنار لوروا

ولد في عام 1948. من مواطني فرنسا. نائب فخري للمدعي العام.

حائز على شهادات في القانون من جامعة كان (Caen)؛ ومعهد زاربروكن للدراسات الأوروبية، ألمانيا؛ وجامعة باريس العاشرة. خريج مدرسة القضاة الوطنية الفرنسية (1979).

شغل سابقاً المناصب التالية: مدير المعهد الدولي لبحوث مكافحة الأدوية المزيفة (منظمة غير حكومية، 2013-2020) نائب المدعي العام بمحكمة استئناف فرساي (2010-2013). مستشار قانوني أقدم بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) (1990-2010). مستشار مسؤول عن الشؤون الدولية والتشريعية والقانونية لدى المكتب الوطني الفرنسي لتنسيق شؤون المخدرات (1988-1990). قاضي تحقيق متخصص في قضايا المخدرات بمحكمة إفري العليا (1979-1988). رئيس برنامج المساعدة القانونية، التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومنسِّق الفريق اللامركزي للخبراء القانونيين، في بوغوتا وطشقند وبانكوك (1990-2010). قائد فريق المساعدة القانونية، الذي ساعد حكومة أفغانستان في عملية صياغة قانون مكافحة المخدرات الجديد لعام 2004. شارك في تأليف الدراسة التحضيرية للقانون الذي استحدث عقوبة الخدمة المجتمعية كبديل للسجن في فرنسا (1981). شارك في تأسيس منظمة "استقبال إيسون" ("Essonne Accueil")، وهي منظمة غير حكومية توفر خدمات علاجية لمدمني المخدرات (1982). عضو الوفد الفرنسي في المفاوضات الختامية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. رئيس الفريق الدراسي المعني بالاتجار بالكوكايين في أوروبا، التابع لمجلس أوروبا (1989). مؤلف التقرير الذي أفضى إلى إنشاء أول لجنة أوروبية للتنسيق السياسي من أجل مكافحة المخدرات (1989). رئيس الفريق المشترك بين البنك الدولي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (مبادرة "ستار" لاسترداد الموجودات المسروقة)، الذي نظم عملية تجميد الموجودات التي سرقها الدكتاتور السابق جان-كلود دوفالييه في هايتي، ثم استردادها في سويسرا (2008).

منظِّم برنامج التعلم مدى الحياة بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والإدمان عليها، الموجه إلى أعضاء الهيئة القضائية الفرنسية، في مدرسة القضاة الوطنية الفرنسية (1984-1994). محاضر في دراسات الطب النفسي العليا في مجال الخبرة الفنية والمسؤولية في التحليل الجنائي الاستدلالي، لدى كلية الطب بجامعة جنوب باريس (1983-1990). محاضر في مجال العمل الاجتماعي، جامعة باريس 13 (1984-1988). محاضر في منهاج السنة الثانية من دورات الماجستير في مجال الأمن والقانون الدولي العام، جامعة جان مولان ليون 3 (2005-2013).

عضو المجلس التنفيذي للقسم الدولي للرابطة الوطنية لأخصائيي محكمة المخدرات (2006). عضو خارجي في مجلس إدارة المركز الفرنسي لرصد المخدرات والإدمان عليها (2013). عضو لجنة تقرير رينو (2013). الأوسمة: فارس جوقة الشرف.

من مؤلفاته المختارة ما يلي: "Le travail au profit de la communauté, substitut aux courtes peines d'emprisonnement", *Revue de science criminelle et de droit comparé*, No. 1 (Sirey, 1983); Drogues et drogués (École nationale de la magistrature, 1983); *Étude comparative des législations et des pratiques judiciaires européennes face à la drogue* (Commission of the European Communities, 1991); *Ecstasy*, Inserm Collective Expertise series (Editions Inserm, 1997); *The International Drug Control System*, in cooperation with Cherif Bassiouni and J.F. Thony, in *International Criminal Law: Sources, Subjects and Contents* (Martinus Nijhoff Publishers, 2007); *Routledge Handbook of Transnational Criminal Law*, Neil Boister and Robert Curie, eds. (Routledge, 2014).

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2015). مقرر الهيئة (2015 و2018 و2020). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2016). عضو اللجنة المالية والإدارية (2019 و2021).

فيفيانا مانريكي زولواغا

ولدت في عام 1979. من مواطني كولومبيا. خبيرة استشارية كبيرة في مجال السياسة العامة.

حائزة على شهادة الماجستير في دراسات التنمية المتعددة التخصصات؛ وشهادة بكالوريوس في القانون والفلسفة والعلاقات الدولية؛ والتحقت بدورات جامعية متخصصة في السياسات الحكومية والعمومية والقانون الإداري والدراسات الأوروبية.

شغلت سابقاً المناصب التالية: أستاذة جامعية لعدة مواد (2004-2018)، ولا سيما مادة القانون المقارن (2016-2017) وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي (2015-2017)؛ مستشارة الرئيس لشؤون القدرات التنافسية والإنتاجية (2005-2008)؛ خبيرة استشارية في مجال المخدرات غير المشروعة لمنظمة الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة (2011-2018)؛ محامية إدارية (2014-2017)؛ مديرة مركز رصد الأسلحة والمخدرات غير المشروعة، جامعة روزاريو (2010-2014)؛ وكيلة وزارة الداخلية (2009-2010)؛ نائبة المفوض الرئاسي المعني بخطة بويبلا – بنما (2007-2008). الجوائز: جائزة عن بحوث متعلقة بالاتجار بالمخدرات، قدمها لها مؤتمر الجيوش الأمريكية (2015)؛ جائزة Bomberos de Colombia (2011)؛ Orden de la Justicia (2010)؛ جائزة Coronel Bernardo Echeverry Ossa من فئة "المرتبة الأولى الخاصة"، قدمها المعهد الوطني للإصلاحيات والسجون (2010)؛ اعتراف من المديرية الوطنية لمكافحة المخدرات بالمساهمة في سياسة المخدرات (2010)؛ طالبة شرفية، جامعة ديل روزاريو (2004).

ألفت وحدها وشاركت في تأليف العديد من المنشورات بما في ذلك منشور "*Diagnóstico regional para el posconflicto en Colombia*" (الفصل المعني بالمخدرات غير المشروعة (منظمة الدول الإيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة، (2018)؛ "Una aproximación integral a la problemática de drogas ilícitas en Colombia" (2018)؛ "La realidad de las drogas sintéticas" (2015)؛ "Políticas públicas de lucha contra las drogas en Colombia: una mirada sistémica" (2015)؛ "*La Tenue Línea de la Tranquilidad: Estudio Comparado sobre Seguridad Ciudadana y Policía*" (2004). تتمتع بخبرة لأكثر من 10 سنوات كمحللة خبيرة في وسائل الإعلام المكتوبة الكولومبية، بما في ذلك موقع www.semana.com، ومجلة KienyKe على الإنترنت، و*El Colombiano*؛ أجري معها مقابلات تلفزيونية وإذاعية مع قنوات ومحطات كولومبية ودولية مثل RCN، وCaracol، وRadio Blue، وNoticias Cable؛ وتعمل لصالح وسائل إعلام دولية منها سي إن إن باللغة الإسبانية، وجريدة "ميامي هيرالد".

شاركت كمقدمة ومتكلمة في أكثر من 30 مؤتمرا وطنيا ودوليا بشأن المخدرات غير المشروعة وعلاقتها بأمن المواطنين والسياسة العامة والأمن الوطني؛ تولت تنظيم المؤتمر الوطني المعني بالمخدرات في كولومبيا (2010-2014).

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2020-2021).[1]
عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2020-2021).

راؤول مارتن دل كامبو سانشيز

ولد في عام 1975. من مواطني المكسيك. أستاذ في السياسات المتعلقة بالوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات والحد من مخاطره. عضو الحلقة الدراسية للدراسات المتعلقة بالعولمة، الفرع المعني بالمؤثرات الأفيونية، كلية الطب، جامعة المكسيك الوطنية المستقلة (منذ عام 2018)؛ مدير التخطيط بمعهد الطب النفسي في المكسيك (منذ عام 2018).

حائز على الدرجات العلمية التالية: بكالوريوس في علم النفس، جامعة أخواسكالينتس المستقلة، 1998. ماجستير في علم النفس الصحي وتعاطي مواد الإدمان، مع مرتبة الشرف، كلية علم النفس، جامعة المكسيك الوطنية المستقلة.

المدير العام للمركز الوطني لمنع الإدمان ورصده (أيار/مايو 2013-كانون الأول/ديسمبر 2016). مدير البرامج الوطنية المعنية بتعاطي مواد الإدمان، والمرصد المكسيكي للتبغ والكحول والمخدرات، المجلس الوطني لمكافحة الإدمان (2012-2013)؛ مؤسس ومدير المعهد المعني بتعاطي مواد الإدمان في المكسيك (2007-2011)؛ رئيس إدارة رصد المؤشرات، المجلس الوطني لمكافحة الإدمان (2003-2007)؛ رئيس وحدة الطب النفسي (علاج متعاطي المخدرات)، مركز العلاج من إدمان المخدرات، بلدية أخواسكالينتس (1999-2000).

ألَّفَ وحده أو بمشاركة آخرين العديد من المنشورات في مجالات الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج إدمان المخدرات وإجراء استقصاءات في هذا الصدد وما يتعلق بذلك من مواضيع، منها ما يلي: *UNGASS Five Years After: Perspective from Mexico* (Salud Mental, 2021); "The two sides of opioid use: prescription and non-prescription use" (Springer, 2021); "The opioid crisis in America and high-risk opioid use in Africa and Asia" (Springer, 2021); "Synthetic opioids as new psychoactive substances and their precursor chemicals" (Springer, 2021); "Synthetic opioids purchased via web and delivered by postal services" (Springer, 2021); *The Identification of Admixture Patterns Could Refine Pharmacogenetic Counseling: Analysis of a Population-Based Sample in Mexico* (Frontiers in Pharmachology, 2020); *Profesionales para la promoción de la salud y prevención del comportamiento adictivo en México* (Inebria Latina, 2019); *Therapeutic Properties of Cannabinoid Drugs and Marijuana in Several Disorders: A Narrative Review* (Salud Mental, 2017); *National Survey on Drug Use Among Students, 2014* (INPRFM, CONADIC, 2015); "Is the medical use of cannabis supported by science?" (CENADIC, 2014); "The treatment model used by the 'Centros Nueva Vida' addiction treatment centres and its relationship to primary health-care services" and "Addiction treatment based on models for the State of Mexico: cases in

[1] استقالت اعتباراً من 6 أيلول/سبتمبر 2021.

the study of risk factors and prevention through the Chimalli model", *Actualidades en adicciones 2012*, vol. II (CENADIC, 2012); "Is alcohol an isolated problem in children and adolescents?", in *Actualidades en adicciones 2012*, vol. IV (CENADIC, 2012); "Alcohol in primary care mental health clinics", in *Alcohol Use Disorder* (World Organization of National Colleges, Academies and Academic Associations of General Practitioners/Family Physicians, 2010); *State of Mexico Survey on Alcohol, Tobacco and Drug Use among Students* (INPRFM, IMCA, 2009); "The state of the art in Mexican research about addictions 2000–2006" (CONADIC, 2007).

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2016). نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2020) وعضو فيها (2017-2019 و2021). عضو اللجنة المالية والإدارية (2019). المقرر (2021).

ريتشارد بي. ماتيك

ولد في عام 1955. من مواطني أستراليا. أستاذ فخري معني بدراسات المخدرات والكحول في المركز الوطني لبحوث المخدرات والكحول في كلية الطب بجامعة نيو ساوث ويلز؛ أستاذ علوم الدماغ بجامعة نيو ساوث ويلز؛ كبير زملاء البحوث، حاصل على منحة، بالمجلس الوطني للبحوث الصحية والطبية، التابع لحكومة أستراليا (2013-2017 و2019-2023)، طبيب نفساني سريري معتمد ومسجَّل.

حائز على الدرجات العلمية التالية: بكالوريوس في العلوم (علم النفس) مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة نيو ساوث ويلز، 1982؛ ماجستير في علم النفس (السريري) من جامعة نيو ساوث ويلز، 1989؛ دكتوراه من جامعة نيو ساوث ويلز، 1988؛ شهادة في التشريح العصبي، من قسم التشريح بجامعة نيو ساوث ويلز، 1992.

مدير البحوث بالمركز الوطني الأسترالي لبحوث المخدرات والكحول (1995-2001)؛ المدير التنفيذي للمركز الوطني الأسترالي لبحوث المخدرات والكحول، التابع لكلية الطب بجامعة نيو ساوث ويلز (2001-2009). عضو في لجنة الخبراء الاستشارية الأسترالية الوطنية المعنية بالمخدرات غير المشروعة (2002-2004)؛ وفريق الخبراء الاستشاري الوطني الأسترالي المعني بعقّار النالتريكسون المستديم الانبعاث (2002-2004)؛ ولجنة الرصد في مركز الحَقن الخاضع للإشراف الطبي، التابع للديوان الوزاري لحكومة نيو ساوث ويلز (2003-2004)؛ والفرقة العاملة المعنية بالعقاقير المحسِّنة للأداء والمظهر، التابعة للمجلس الوزاري الأسترالي المعني باستراتيجية المخدرات (2003-2005)؛ ولجنة الخبراء الاستشارية المعنية بالقنَّب والصحة، التابعة للإدارة الحكومية الأسترالية لشؤون الصحة والشيخوخة (2005-2006)؛ وفريق خبراء نيو ساوث ويلز الاستشاري المعني بالمخدرات والكحول، التابع لوزير الصحة بحكومة نيو ساوث ويلز (2004-2013)؛ والمجلس الوطني الأسترالي المعني بالمخدرات، الذي يسدي المشورة إلى رئيس الوزراء (2004-2010)؛ وفريق إعداد المبادئ التوجيهية التقنية بشأن العلاج العقاقيري للارتهان للمؤثِّرات الأفيونية المشترك بين منظمة الصحة العالمية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2004-2008)؛ والتحالف البحثي الأسترالي لشؤون الأطفال والشباب (2005-2015).

عمل في مجلس التحرير والمجلس التنفيذي لمجلة "*Drug and Alcohol Review*" (1994-2005)، وبصفة نائب محرر (1995-2000) ومحرر تنفيذي (2000-2005). كما عمل محرراً مساعداً لمجلة "*Addiction*" الدولية التي يراجعها الأقران (1995-2005)، ومحرراً في فريق مؤسسة "كوكرين" الاستعراضي لشؤون المخدرات والكحول (1998-2003). ألَّف أكثر من 300 كتاب وفصل في مجلدات محررة بشأن تعاطي مواد الإدمان، والإدمان، وعلاجهما، وأجرى مراجعة أقران لمقالات نُشرت في مجلات أكاديمية تناولت هذه المواضيع. ومن أحدث مقالاته ما يلي: "Buprenorphine maintenance versus placebo or methadone maintenance for opioid dependence", "Young adult sequelae of adolescent cannabis use" و "The Pain and Opioids IN Treatment study: characteristics of a cohort using opioids to manage chronic non-cancer pain".

تلقَّى دعماً أكاديميًّا وبحثيًّا من وزارة الصحة في أستراليا؛ ووزارة الصحة لحكومة نيو ساوث ويلز؛ والصندوق الوطني الأسترالي لبحوث إنفاذ قوانين المخدرات؛ ومؤسسة التثقيف وإعادة التأهيل بشأن الكحول؛ والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومعهد الولايات المتحدة الوطني لشؤون تعاطي المخدرات؛ ومجلس البحوث الأسترالي؛ والمجلس الوطني للبحوث الصحية والطبية في أستراليا.

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2015). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2015-2016).

لويس ألبرتو أوتارولا بنياراندا

ولد في عام 1967. من مواطني بيرو. محامٍ. حاصل على درجة جامعية عليا في السياسات العامة والإدارة العامة من الجامعة الكاثوليكية البابوية في بيرو.

المدير التنفيذي للجنة الوطنية للتنمية والحياة من دون مخدِّرات (2014-2016). رئيس لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (تشرين الثاني/

نوفمبر 2015 - أيلول/ سبتمبر 2016). وزير الدفاع (2012)، نائب وزير الداخلية (2011)، نائب وزير الدفاع (2003)، ممثل دولة بيرو أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (2001)، أستاذ القانون الدستوري وحقوق الإنسان.

أَلَّف وحده، أو بمشاركة آخرين، الأعمالَ التالية: *Compendio sobre Tráfico Ilícito de Drogas y Desarrollo Alternativo* (2015); *La Constitución Explicada* (2011); *La Constitución de 1993: Estudio y Reforma a Quince Años de su Vigencia* (2009); *Modernización Democrática de las Fuerzas Armadas* (2002); *Parlamento y Ciudadanía* (2001); *La Constitución de 1993: Análisis Comparado* (1999).

حاز على وسام الاستحقاق الرفيع إزاء تقديم خدمات مرموقة (نَوْط يمنحه رئيس الجمهورية الاتحادي). وحصل أيضاً على جائزة أياكوشو (Ayacucho) (أرفع الأوسمة التي يمنحها جيش بيرو).

مُقدِّم عروضٍ إيضاحية أثناء حلقة العمل المعنونة "التصدِّي لتحدِّي المخدرات الآخذ في التطور"، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ)، لندن (2015)؛ مُقدِّم عروضٍ إيضاحية بشأن التنمية البديلة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك (2015)؛ رئيس وفد بيرو في الاجتماع السابع للجنة المخدرات المشتركة بين بيرو وكولومبيا (2014)؛ رئيس وفد بيرو في الاجتماع الرابع والعشرين لرؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في أمريكا اللاتينية والكاريبي (2014)؛ متحدث أثناء الندوة الأمريكية اللاتينية الثانية بشأن الديمقراطية والفساد، مونتفيديو (2014)؛ رئيس وفد بيرو في الاجتماع الثامن للجنة المخدرات المشتركة بين بيرو والبرازيل (2014)؛ متحدث أثناء الندوة الأمريكية اللاتينية بشأن الشباب والحوكمة الديمقراطية، كارتاجينا دي إنديا، كولومبيا (2012)؛ متحدث أثناء الندوة الأمريكية اللاتينية بشأن الشباب والعنف وثقافة السلام، أنتيغوا، غواتيمالا (2009).

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2017). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2017-2019). النائب الأول لرئيس الهيئة (2020).

جاغجيت بافاديا

ولدت في عام 1954. من مواطني الهند. خريجة بمرتبة الشرف في الأدب الإنكليزي (1974) من جامعة دكا، بكالوريوس في القانون من جامعة دلهي (1988)، شهادة ماجستير في الإدارة العمومية من المعهد الهندي للإدارة العمومية (1996). أنجزت أطروحة عن "مصادرة الممتلكات بمقتضى قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1985"، لغرض إكمال شهادة الماجستير.

تولَّت عدة مناصب رفيعة في دائرة الجباية الهندية على مدى 35 سنة في حكومة الهند، منها: وظيفة مفوضة شؤون المخدرات بالمكتب المركزي الهندي لشؤون المخدرات (2006-2012)؛ ومفوضة الشؤون القانونية (2001-2005)؛ وكبيرة موظفي الرقابة بمؤسسة تمويل مشاريع الكهرباء (1996-2001)؛ ومستشارة لشؤون تدريب موظفي الجمارك في ملديف، منتدبة من أمانة الكومنولث (1994-1995)؛ ونائبة مدير مكتب مراقبة المخدرات (1990-1994)؛ وكانت تشغل عند تقاعدها، في عام 2014، منصب كبيرة مفوضي الجمارك بالدائرة المركزية لضرائب الإنتاج والخدمات، في مدينة ناغبور.

تلقَّت شهادة تقدير رئاسية لسجل خدمتها المتميز بدرجة خاصة، بمناسبة يوم الجمهورية (2005)، نشرت في الجريدة الرسمية *Gazette of India Extraordinary*.

عضو في الوفد الهندي إلى لجنة المخدرات، فيينا (2007-2012)؛ قدمت القرارين 15/51 (2008) و12/53 (2010)، اللذين اعتمدتهما لجنة المخدرات، ونظمت حدثاً جانبيًّا على هامش دورة اللجنة التي عقدت في عام 2011، عَرضت فيه المسائل التي ينطوي عليها النقل غير المشروع لبذور الخشخاش إلى البلدان المنتجة والمستوردة والمصدرة. حضرت اجتماعات فرقتي العمل الخاصتين بمشروع بريزم ومشروع كوهيجن (2006-2012)، بصفتها ممثلة السلطة الوطنية المختصة، ونسَّقت ونَظَّمت الاجتماع المتعلق بمشروع بريزم ومشروع كوهيجن في نيودلهي (2008). شاركت في الاجتماع الثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في بانكوك (2006)، ونظمت الاجتماع الخامس والثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في مدينة أغرا، الهند، (2011). عضو في فريق الخبراء الاستشاري التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمعني بجدولة المواد (2006)، وعضو في الفريق الاستشاري المعني بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن صوغ مدونة طوعية للممارسات في الصناعة الكيميائية (2008). مقرِّرة ا فللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط في دورتها الحادية والأربعين، المعقودة في عمَّان (2006)؛ ورئيسة اللجنة الفرعية في دورتها الثانية والأربعين، المعقودة في مدينة أغرا، الهند (2007)؛ نظمت اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالسلائف، التابع لمبادرة ميثاق باريس، المعقود في نيودلهي (2011)، وشاركت في المؤتمرين الدوليين المعنيين بإنفاذ قوانين المخدرات، اللذين استضافتهما إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، والمعقودين في إسطنبول، تركيا (2008) وكانكون، المكسيك (2011).

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2015). النائبة الثانية للرئيس ورئيسة اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2015 و2017 و2020)، ونائبة رئيسها (2018) وعضو فيها (2019). عضو اللجنة المالية والإدارية (2016-2017 و2020)

ورئيستها (2019). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2016). رئيسة الهيئة (2021).

جلال توفيق

ولد في عام 1963. من مواطني المغرب. رئيس المركز الوطني للعلاج والوقاية والبحث في الإدمان؛ مدير المرصد الوطني للمخدرات والإدمان بالمغرب؛ مدير مستشفى الرازي الجامعي للأمراض العقلية؛ أستاذ الأمراض النفسية في كلية الطب بالرباط.

حائز على الدرجات العلمية التالية: دكتوراه في الطب، كلية الطب بالرباط (1989)؛ دبلوم التخصص في الطب النفسي (1994)؛ مُحاضِر في كلية الطب بالرباط (منذ عام 1995). حصل على تدريب متخصص في باريس في مستشفى سانت آن للأمراض العقلية ومركز مارموتان (1990-1991)، وفي جامعة جونز هوبكنز بصفة زميل أبحاث ومراقب للتجارب السريرية في المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات (1994-1995). أجرى بحوثاً في جامعة بيتسبرغ (1995)؛ وحصل على شهادات في بحوث العقاقير السريرية من معهد فيينا للبحوث السريرية (2001 و2002).

يشغل حاليًّا مناصب في المغرب بصفة رئيس برنامج الحد من الضرر، في المركز الوطني للعلاج والوقاية والبحث في الإدمان؛ ومنسق شؤون التعليم وتدريب الأطباء المقيمين بمستشفى الرازي؛ ومدير برنامج الدبلوم الوطني في مجال العلاج والوقاية من تعاطي المخدرات بكلية الطب بالرباط؛ ومدير برنامج الدبلوم الوطني في مجال الطب النفسي للأطفال بكلية الطب بالرباط؛ وعضو في اللجنة المعنية بتعاطي المخدرات، التابعة لوزارة الصحة.

على الصعيد الدولي، ممثل المغرب في شبكة البحر المتوسط (MedNET) (ميدنيت/فريق بومبيدو/مجلس أوروبا)؛ مراسل دائم سابق لفريق بومبيدو (التابع لمجلس أوروبا) في المغرب بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات والبحوث المتعلقة بذلك، وعضو سابق في الفريق المرجعي للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات بالحقن. عضو مؤسس وعضو في اللجنة التوجيهية لرابطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من الضرر؛ مدير مركز الرازي للمعارف في شمال أفريقيا، التابع لرابطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من الضرر؛ عضو شبكة مينتور الاستشارية العلمية الدولية (منع تعاطي المخدرات في أوساط الشباب)؛ مسؤول اتصال/خبير سابق في شؤون الوقاية لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (الشبكة المحلية لشمال أفريقيا)؛ عضو مؤسس في شبكة البحر المتوسط (الفريق الاستشاري المعني بالأيدز والسياسات الخاصة بتعاطي المخدرات)، التابعة لمجلس أوروبا، وعضو في الفريق المرجعي للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات بالحقن.

اضطلع بأدوار استشارية لدى مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق البحر المتوسط، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومؤسسات دولية أخرى، وزمالات بحثية ولدى المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات بالولايات المتحدة. نشر مؤلفات عديدة في مجال الطب النفسي وتعاطي الكحول والمخدرات.

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2015). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2015). رئيس اللجنة المالية والإدارية (2021) وعضو فيها (2016). النائب الأول لرئيس الهيئة (2018).

زوكيسوا زينجيلا

ولدت في عام 1969. من مواطني جنوب أفريقيا. أستاذة مساعدة وعميدة تنفيذية، كلية العلوم الصحية، جامعة نيلسون مانديلا (منذ عام 2021).

حائزة على الدرجات العلمية التالية: ماجستير في الطب النفسي (جامعة بريتوريا)؛ زميلة كلية الأطباء النفسيين في جنوب أفريقيا.

شغلت سابقاً المناصب التالية: رئيسة قسم الطب النفسي والعلوم السلوكية، جامعة والتر سيسولو ومستشفى نيلسون مانديلا الأكاديمي، إدارة الصحة في ولاية إيستيرن كيب (2015-2021)؛ رئيسة اللجنة الاستشارية لعميد الكلية، المكلفة بشؤون كلية العلوم الصحية، جامعة والتر سيسولو (2016-2017)؛ رئيسة الوحدة السريرية، مستشفى دورا نغنزا، إدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب، وكبيرة محاضرين في جامعة والتر سيسولو (2011-2015)؛ أخصائية في الطب النفسي في عيادة خاصة (2003-2008)؛ استشارية طب نفسي، فريق مجتمع بلاكبول نورث المحلي للصحة النفسية، دائرة الصحة الوطنية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (2003-2008). وشملت مهامها في الوظائف المذكورة أعلاه تدريب طلاب الطب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في الطب النفسي مع التركيز على الطب النفسي المعني بشؤون الإدمان وتعاطي المخدرات، وتوفير العلاج البديل للمرضى الذين يعانون من اضطرابات مرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية، والأمراض النفسية العصبية، والطب النفسي الاستشاري، والطب النفسي لشؤون الأطفال والمراهقين، والطب النفسي لشؤون الشيخوخة، وعلم النفس والصحة العقلية. المناصب: رئيسة مجلس إدارة مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب (إعادة تأهيل متعاطي المخدرات) (2016-2018)؛ رئيسة جمعية أطباء النفس في جنوب أفريقيا، المجموعة الفرعية لولاية إيسترن

كيب (2016-2018)؛ رئيسة لجنة التدريب والتنفيذ لأمناء التسجيل في جامعة والتر سيسولو (2015-2018)؛ رئيسة فريق العمل المعين من رئيس إدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب للصحة للتحقيق في مزاعم إساءة معاملة المرضى في مستشفى ومركز إعادة التأهيل Tower Psychiatric Hospital and Rehabilitation Centre. وقد سلّم تقرير التحقيق إلى وزير الصحة في عام 2018.

ألفت وحدها وشاركت في تأليف العديد من الإصدارات، منها بما فيها "First-episode psychosis and substance use" (authors: Thungana and Zingela (supervisor) and van Wyk (co-supervisor)), *South African Journal of Psychiatry*, vol. 24 (2018); "Personality and personality disorder" (co-authors: Nagdee, Grobler and Zingela), chapter in *Oxford Textbook of Psychiatry for Southern Africa* (J. Burns and L. Roos, eds.), 2nd ed., 2016).

عضو اللجنة التوجيهية لإنشاء مركز إعادة تأهيل متعاطي المخدرات (مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب) (2012-2015)؛ مستشارة في اللجنة الاستشارية المعنية بتنفيذ قانون الوقاية من تعاطي مواد الإدمان ومعالجة متعاطيها. أسدت المشورة، على أساس طوعي، إلى مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب بشأن تنفيذ قانون تعاطي مواد الإدمان ودعم برنامج إعادة التأهيل الوطني (2015)؛ أنشأت برنامج توعية بشأن الصحة العقلية خاص بمركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب، ينفذ أنشطة تقييم وتدخلات ذات صلة (منذ عام 2016)؛ يسرت الدعم المقدم من وزارة الصحة إلى لجنة العمل المحلية بشأن المخدرات من خلال تخصيص موظف متعدد التخصصات (أخصائي علم نفس سريري) للعمل في اللجنة (2014-2016).

شاركت في المؤتمر الوطني الخامس عشر لجمعية أطباء النفس في جنوب أفريقيا 2018 الذي ينعقد كل سنتين (قدمت ورقة عن النوبة الأولى للذهان وتعاطي مواد الإدمان (المؤلفون ثونغانا، وزينغيلا، وفان ويك))؛ دورة تقييم تعاطي المخدرات والتدخلات ذات الصلة، وهي دورة تدريبية إقليمية نظمتها جامعة والتر سيسولو وإدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب، 2017؛ المؤتمر الأفريقي السابع للسكان، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 2015 (قدمت ورقة عن برامج التوعية بشأن تعاطي المخدرات في المدارس (المؤلفون: زينغيلا، وبرونكرست، ونغويشيني)؛ وورقة عن إدماج السياسة العامة المتعلقة بالخطة الرئيسية لمكافحة المخدرات في جنوب أفريقيا وإطار سياسة الصحة العقلية والخطة الاستراتيجية (المؤلفة: زينغيلا)؛ شاركت في الندوة الوطنية المعنية بتعاطي المخدرات 2015 (ترأست الندوة وقدمت ورقة عن خدمات الرعاية اللاحقة والعيادات الخارجية وخدمات العلاج الصيانى من تعاطي المخدرات)؛ ندوة تعاطي المخدرات، بورت إليزابيث جنوب أفريقيا، تحضيرا لافتتاح مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب 2015 (منظمة للندوة).

عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2020). نائبة رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2021) وعضو فيها (2020).

نبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية، أنشئت تعاهديا من أجل رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وكانت هناك منظمات سالفة لها في إطار المعاهدات السابقة بشأن مراقبة المخدرات، يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

تركيبتها

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم. ويُنتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في ميدان الطب أو علم العقاقير أو المستحضرات الصيدلانية من قائمة أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء من قائمة أشخاص ترشحهم الحكومات. وأعضاء الهيئة هم أشخاص يحظون بثقة الجميع لما يتحلون به من كفاءة وحياد ونزاهة. ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الهيئة، كل الترتيبات اللازمة لضمان استقلالها التقني التام في أداء وظائفها. وللهيئة أمانة تساعدها على القيام بمهامها الوظيفية ذات الصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة هي كيان إداري تابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لكنها لا تقدِّم تقاريرها عن المسائل الفنية إلاَّ إلى الهيئة. وتتعاون الهيئة تعاوناً وثيقاً مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إطار الترتيبات التي اعتمدها المجلس في قراره 48/1991. كما تتعاون مع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة المخدرات، لا تقتصر على المجلس ولجنة المخدرات التابعة له، بل تشمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة وخصوصاً منظمة الصحة العالمية. وهي تتعاون أيضاً مع هيئات خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمة العالمية للجمارك.

وظائفها

أرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات وتجارتها واستعمالها بطريقة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم حدوث تسريب للعقاقير من المصادر المشروعة إلى قنوات غير مشروعة. وتقوم الهيئة أيضاً برصد المراقبة التي تمارسها الحكومات على المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، وتساعدها على منع تسريب تلك المواد إلى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة، تحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. وتتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تقييم المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، بغية تقرير ما إذا كان ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

وتقوم الهيئة، اضطلاعا بمسؤولياتها، بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقييم طوعي للمؤثِّرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير من خلال نظام لتقديم بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على تحقيق جملة أمور، منها توازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتقيِّم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذاً وافياً، وتوصي بالتدابير التصحيحية المناسبة؛

(د) تقيم حواراً مستمرًّا مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتوصي عند الاقتضاء بتقديم مساعدة تقنية أو مالية تحقيقاً لهذه الغاية.

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث ما يبدو أنه انتهاكات لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير التصحيحية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقاً تامًّا أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الاقتضاء على تذليل تلك الصعوبات. ويجوز للهيئة أن تنبه الأطرافَ المعنية ولجنةَ المخدرات والمجلسَ الاقتصادي والاجتماعي إذا لاحظت عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح وضع خطير. وكملاذ أخير، تخول المعاهداتُ الهيئةَ أن توصي الأطرافَ

بوقف استيراد العقاقير من أيٍّ بلد مقصِّر أو تصدير العقاقير إليه أو كليهما. وفي كل الأحوال، تعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات.

وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. ولهذه الغاية، تقترح الهيئة تنظيم حلقات تدارس وبرامج تدريبية إقليمية للمسؤولين الإداريين عن مراقبة المخدرات وتشارك في تلك الحلقات والبرامج.

تقاريرها

تقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بأن تعد الهيئة تقريراً سنويًّا عن أعمالها. ويتضمن التقرير السنوي تحليلاً لأوضاع مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهدافَ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات إلى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تقدم اقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي. ويستند التقرير السنوي إلى المعلومات التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة وإلى كيانات الأمم المتحدة وسائر منظماتها. وتُستخدَم فيه معلومات مقدمة من خلال منظمات دولية أخرى، مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك من خلال منظمات إقليمية.

ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وتلك البيانات لازمة لحسن سير نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، تقضي أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بأن تقدم الهيئة إلى لجنة المخدرات تقريراً سنويًّا عن تنفيذ تلك المادة. وذلك التقرير، الذي يقدم عرضاً لنتائج رصد السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، يُنشر أيضاً كملحق للتقرير السنوي.

ومنذ عام 1992، يخصص الفصل الأول من التقرير السنوي لمسألة محددة تتعلق بمراقبة المخدرات تبدي بشأنها الهيئة استنتاجاتها وتوصياتها من أجل الإسهام في المناقشات والقرارات المتعلقة بسياسات مراقبة المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفيما يلي بيان بالمواضيع التي عولجت في التقارير السنوية السابقة:

1992: إضفاء المشروعية على استخدام العقاقير للأغراض غير الطبية

1993: أهمية تخفيض الطلب

1994: تقييم فعالية المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

1995: إعطاء المزيد من الأولوية لمكافحة غسل الأموال

1996: تعاطي المخدرات ونظام العدالة الجنائية

1997: منع تعاطي المخدرات في بيئة تتسم بترويج المخدرات غير المشروعة

1998: المراقبة الدولية للمخدرات في الماضي والحاضر والمستقبل

1999: التحرر من الألم والمعاناة

2000: فرط استهلاك العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة الدولية

2001: العولمة والتكنولوجيات الجديدة: تحديان يواجهان إنفاذ القوانين في القرن الحادي والعشرين

2002: العقاقير غير المشروعة والتنمية الاقتصادية

2003: المخدرات والجريمة والعنف: الأثر على المستوى الجزئي

2004: تكامل استراتيجيات خفض العرض والطلب: تخطي مفهوم النهج المتوازن

2005: التنمية البديلة ومصادر الرزق المشروعة

2006: العقاقير المراقبة دوليًّا والسوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي

2007: مبدأ التناسب والجرائم المتصلة بالمخدرات

2008: الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات: التاريخ والإنجازات والتحديات

2009: الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات

2010: المخدرات والفساد

2011: التماسك والتفكك الاجتماعيان والمخدرات غير المشروعة

2012: المسؤولية المشتركة عن المراقبة الدولية للمخدرات

2013: العواقب الاقتصادية لتعاطي المخدرات

2014: اتباع نهج شامل ومتكامل ومتوازن في التصدِّي لمشكلة المخدرات العالمية

2015: حماية صحة الإنسان ورفاهه: التحديات والفرص في مجال المراقبة الدولية للمخدرات

2016: تعاطي المخدرات لدى المرأة

2017: علاج المصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع: عناصر أساسية لخفض الطلب على المخدرات

2018: الاستعمالات الطبية والعلمية و"الترفيهية" للقنَّب والقنَّبينات: المخاطر والمنافع

2019: تحسين خدمات وقاية الشباب وعلاجهم من تعاطي مواد الإدمان

2020: وباء مخفي: تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن

وعنوانُ الفصل الأول من تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021 هو: "التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها في التنمية والأمن".

ويقدم الفصل الثاني تحليلاً لسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات يستند، في المقام الأول، إلى معلومات تُطالب الحكومات بتقديمها مباشرة إلى الهيئة، وفقاً للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وينصبُّ التركيز فيه على المراقبة العالمية لجميع الأنشطة المشروعة ذات الصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك للمواد الكيميائية المستخدمة في صنع تلك المخدرات على نحو غير مشروع.

ويقدم الفصل الثالث عرضاً للقضايا العالمية وبعض التطورات الرئيسية في مجال تعاطي المخدرات والاتجار بها، والتدابير التي اتخذتها الحكومات لتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات من خلال التصدِّي لتلك المشاكل.

ويقدم الفصل الرابع عرضاً للتوصيات الرئيسية التي وجهتها الهيئة إلى الحكومات والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والوطنية المعنية.

منظومة الأمم المتحدة وجهازا مراقبة المخدرات وأمانتهما

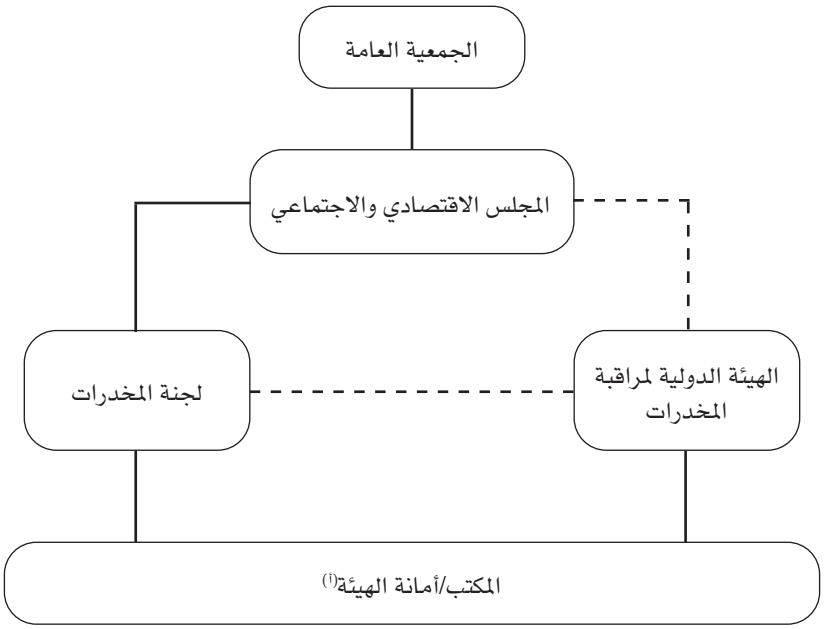

المفتاح:

---- ارتباط (إداري أو بنيوي) مباشر

—— علاقة إبلاغ وتعاون ومشورة

[i] أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقدم تقارير عن المسائل الفنية إلى الهيئة

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استنادا إلى أنشطتها، تقريراً سنويًّا تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقترح التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.

V.21-09701